جامعة النجاح الوطنية
قسم العلوم السياسية

دراسات فلسطينية
10105

المؤلفون
د. عثمان عثمان
أ. د. عبد الستار قاسم
د. نايف أبو خلف
د. رائد نعيرات

نابلس
كانون الثاني 2009

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	**1**
الوحدة الأولى: القضية الفلسطينية حتى النكبة	**3**
المبحث الأول: فلسطين عبر العصور	**6**
المبحث الثاني: القوى الاستعمارية ودورها في دعم الصهيونية وإنشاء دولة إسرائيل	33
المبحث الثالث: فلسطين أثناء الحرب العالمية الأولى 1914-1918	56
المبحث الرابع: القضية الفلسطينية بين الانتداب البريطاني والنكبة	69
الوحدة الثانية:القضية الفلسطينية بين 1948- 1973	**103**
المبحث الأول: سقوط البلاد	105
المبحث الثاني: منظمة التحرير الفلسطينية	118
المبحث الثالث: حروب متواصلة	142
الوحدة الثالثة:القضية الفلسطينية بين 1973-1991	**157**
المبحث الأول: حرب تشرين أول /1973	160
المبحث الثاني: الحرب الأهلية اللبنانية (1975)	169
المبحث الثالث: حرب لبنان 1982	182
المبحث الرابع: الانتفاضة الفلسطينية الأولى 1987	198
الوحدة الرابعة:القضية الفلسطينية بين 1991 - 2010	**211**
المبحث الأول: حرب الخليج وأبعادها على القضية الفلسطينية	214
المبحث الثاني: اتفاق اوسلو والاتفاقيات المرحلية اللاحقة	218
المبحث الثالث: قمة كامب ديفيد وانتفاضة الأقصى	222
المبحث الرابع: المشهد السياسي الفلسطيني بين 2002-2006	229
المبحث الخامس: حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية	251
المراجع	**263**
الملاحق	**280**
الخرائط	**298**

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

تحتل القضية الفلسطينية مركز الاهتمام المحلي والعالمي على السواء، فهي محور الصراع في المنطقة والتي تمتد جذورها إلى قرون عديدة. فمن الطبيعي أن تكون فلسطين وقضيتها محور اهتمام العديد من الدراسات التي تناولت تلك القضية وأبعادها من زواياها المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية. ويأتي كتاب الدراسات الفلسطينية هذا كإضافة نوعية، حيث يتناول مجمل التطورات والأبعاد السياسية للقضية الفلسطينية بشمولية وموضوعية منذ التاريخ القديم المتصل بالوجود الأول للعنصر البشري على ارض فلسطين، وانتهاء بآخر التطورات السياسية الراهنة.

وتأتي أهمية الكتاب بالاعتماد على المراجع والمصادر الأولية، كالاتفاقيات، والبيانات، والمواثيق، والقرارات، والمشاريع، والمبادرات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، والتي تشكل دراستها وتحليلها أهمية كبيرة في فهم أفضل لكافة أبعاد وتطورات القضية الفلسطينية، علاوة على التنوع في الطرح الهادف إلى إيصال المعرفة للطالب، بهدف منحه القدرة على فهم منطقي ومتسلسل للمسار التاريخي والحاضر القضية الفلسطينية، وإمكانية تحليل المسار المستقبلي لها.

وتحقيقا للهدف المنشود توخى المؤلفون طرح وحدات الكتاب بطريقة سلسة وواضحة من اجل تمكين الطالب من ربط الماضي بالحاضر، وإمكانية استشراف المستقبل، وبناء عليه تم تقسيم الكتاب إلى أربع وحدات رئيسية:

الوحدة الأولى: القضية الفلسطينية حتى النكبة، وتتناول أربع مباحث، هي: فلسطين عبر العصور؛ القوى الاستعمارية ودورها في دعم الصهيونية وإنشاء دولة إسرائيل؛ فلسطين أثناء الحرب العالمية الأولى؛ وأخيرا القضية الفلسطينية بين الانتداب البريطاني والنكبة.

الوحدة الثانية: القضية الفلسطينية ما بين 1948- 1973، وتتناول ثلاث مباحث، هي: حرب عام 1948 من حيث الخلفية، والوقائع، والنتائج؛ منظمة التحرير الفلسطينية من حيث النشأة والبنية والدور؛ وأخيرَ حروب متواصلة: 1956، 1967، ومعارك الجنوب اللبناني والتحرير.

الوحدة الثالثة: القضية الفلسطينية ما بين 1973-1991، وتتناول أربعة مباحث، هي: حرب تشرين أول 1973، من حيث الخلفية، والوقائع، والنتائج؛ الحرب الأهلية اللبنانية وأثرها على الحرب والسلام؛ حرب لبنان 1982 وتداعياتها على القضية الفلسطينية؛ وأخيرا الانتفاضة الفلسطينية الأولى 1987، من حيث العوامل، والميزات، والنتائج.

الوحدة الرابعة: القضية الفلسطينية مابين 1991- 2010، وتتناول المباحث التالية: حرب الخليج الثانية وأبعادها على القضية الفلسطينية؛ اتفاق إعلان المبادئ بين منظمة التحرير وإسرائيل (1993)، والاتفاقيات المرحلية اللاحقة؛ قمة "كامب ديفيد" الثانية وانتفاضة الأقصى (2000)؛ وأخيرا المشهد السياسي الفلسطيني منذ الاجتياح الإسرائيلي للمدن والقرى الفلسطينية عام 2002 وحتى الإنتخابات التشريعية الثانية، ومن ثم تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية وحتى الآن.

إضافة إلى ما يشكله هذا الكتاب من أهمية علمية باعتباره مرجعاً مقرراً لطلبة مساق الدراسات الفلسطينية، نأمل، في الوقت نفسه، أن يكون مرجعاً للعديد من الباحثين والدارسين في الشؤون الفلسطينية.

الوحدة الأولى
القضية الفلسطينية حتى النكبة

تأليف

الدكتور عثمان عثمان

قسم العلوم السياسية

جامعة النجاح الوطنية

الوحدة الأولى

القضية الفلسطينية حتى النكبة

مقدمة

تعتبر القضية الفلسطينية، القضية المركزية الأولى للعرب والمسلمين، فهي تفوق في أهميتها بقية الأزمات والصراعات الإقليمية الأخرى التي تعصف بالمنطقة، لا لطول مدة الصراع العربي الإسرائيلي منذ أكثر من قرن من الزمان، وليس بسبب موقع فلسطين الاستراتيجي في قلب العالم العربي فحسب، بل وأيضاً لقداستها عند العرب والمسلمين، ولطبيعة التحالف الصهيوني الغربي والقوى الدولية الأخرى الداعمة لوجود دولة إسرائيل، والمنخرطة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في النزاع العربي الإسرائيلي الذي تجذر بقيام دولة إسرائيل عام 1948 مكان فلسطين التاريخية، ومنذ هذا التاريخ أصبحت هذه الدولة لا تشكل تهديداً لدول المنطقة فحسب، بل أصبحت تشكل مصدراً دائماً لتهديد السلم والأمن الدوليين.

ولا يقل أهمية عن هذا، هو ذلك التزوير والتحريف والتشويه منقطع النظير الذي تعرض له تاريخ فلسطين وشعبها وقضيتها من قبل قادة إسرائيل والحركة الصهيونية الذين تمكنوا- في الغرب على الأقل- من خلق رأي عام ووعي جمعي غربي قائم على تقبل دولة إسرائيل المعاصرة باعتبارها ما هي "إلا إعادة بناء"[1] لدولة إسرائيل التاريخية، ومن أن يهود العالم الحاليين، ما هم إلا امتداد طبيعي لشعب إسرائيل التوراتية، حتى غدا بشكل عام "مجموع التاريخ الغربي لإسرائيل والإسرائيليين يستند إلى قصص من العهد القديم من صنع الخيال"[2]، بهدف تجريد الفلسطينيين من ماضيهم وأرضهم وطمس تاريخهم وحقهم في فلسطين لصالح دولة إسرائيل[3]. كما ونجحت الدعاية الصهيونية الماضية في إسكات التاريخ الفلسطيني، من خلال ترسيخ (القصة التوراتية عن جالوت وداود) صورة داود في ذهنية المواطن الغربي- كرمز لإسرائيل الديمقراطية والضعيفة المظلومة والمحاطة بدكتاتوريات معادية- داود الذي يستخدم ذكاءه ومهارته في هزيمة عدوه جالوت العربي الظالم والمعتدي، والذي يتسم بضخامة الحجم وكثرة السلاح، ولكنه لا يستخدم عقله فيمنى بالهزيمة[4].

إن تفسير نشوء دولة إسرائيل الحالية، التي انبثقت من رحمها القضية الفلسطينية وأزمة الشرق الأوسط، يستوجب منا الرجوع إلى جذور هذه الدولة في التاريخ الفلسطيني القديم، ودراسة وتحليل المبررات

---

[1] ينظر كيث وايتلام (Keith Whitlelam)، اختلاق إسرائيل القديمة، إسكات التاريخ الفلسطيني (ترجمة سحر الهنيدي)، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، 1999، ص203.

[2] Thomas L. Thompson. Early History of the Israelite people from the written & Archaeological sources, Brill, 1992

[3] ينظر كيث وايتلام، م.س. ص15، 271.

[4] ينظر كيث وايتلام، مرجع سابق, ص ص 19-20, ينظر أيضا
John J. Mearsheimer & Stephen M.Walt "THE ISRAEL LOBBY AND U.S. FOREIGN POLICY"p8,in: **http://ksgnotes1.harvard.edu/Research/wpaper.nsf/rwp/RWP06-011**

والحجج التي تسوقها الحركة الصهيونية لإقناع العالم بأحقية اليهود في فلسطين. ولذلك سوف نحاول في الجزء الأول من هذا الكتاب الإجابة على الأسئلة التالية:

1- لمن فلسطين ومن هم أصحابها الحقيقيون ؟

2- ما هي أهم المبررات الصهيونية لقيام دولة إسرائيل وكيف يمكن تفنيدها ؟

3- ما هو دور العوامل الذاتية (الصهيونية) والموضوعية (الاستعمار) في قيام دولة إسرائيل؟

4- ما هو الدور الفلسطيني والعربي في منع قيام هذه الدولة؟

فبخصوص تفسير نشأة دولة إسرائيل هناك فكرتان (فرضيتان) متناقضتان تماماً، الفكرة الأولى تمثلها دولة إسرائيل والحركة الصهيونية والمتعاطفين معها من الكتاب والمؤرخين الغربيين بشكل خاص. أنصار وأتباع هذه الفكرة ينطلقون من فرضية مفادها أن دولة إسرائيل جاءت تحقيقاً لنبوءات دينية توراتية وتمثلت بالعودة اليهودية إلى الأرض المقدسة (أرض الميعاد, أرض الآباء والأجداد)، الأرض التي وعد الله بها اليهود وذلك إنقاذاً لليهود المضطهدين في كل أنحاء العالم وإيوائهم في فلسطين. وبعد صدور وعد بلفور عام 1917 عزز أنصار المشروع الصهيوني فرضية الحقوق الدينية والتاريخية لليهود في فلسطين بفرضية الحق القانوني استناداً إلى وعد بلفور وقرار التقسيم وبقية قرارات الأمم المتحدة التي تعترف بدولة إسرائيل.

وعلى النقيض من ذلك تقف الفكرة الثانية التي يمثلها العرب والمسلمون والمتفهمون في الغرب للحقائق التاريخية المتعلقة بالقضية الفلسطينية والمتحررون من الهيمنة الصهيونية على كتابة تاريخ فلسطين القديم، ينطلق هؤلاء من أن قيام دولة إسرائيل، ما هو إلا عبارة عن مشروع استعماري خلقته الدول الاستعمارية الغربية، واستغلت به اليهود من أجل تنفيذه، ليس حباً باليهود ولا تنفيذاً لوعود ربانية أو لأسباب إنسانية، وإنما بهدف تحقيق المصالح الاستعمارية وتجزئة الوطن العربي ومنعه من الوحدة والتطور،استغل فيه الغرب الدين والأخلاق والإنسانية لإخفاء هذه المصالح.

في ضوء ما تقدم سوف نحاول في البداية إلقاء الضوء على الوجود الفلسطيني والإسرائيلي في أرض كنعان ومن ثم استعراض أهم المبررات الأساسية لقيام دولة إسرائيل والتي بدونها يكون من الصعب على المرء فهم العديد من مظاهر هذا الصراع, ولعل أهمها يتمثل بشكل أساسي في أسطورة الحقوق الدينية والتاريخية والأخلاقية لليهود في فلسطين.

المبحث الأول

فلسطين عبر العصور

الوجود الفلسطيني والإسرائيلي في أرض كنعان

لقد شهد القرن الثالث عشر ق.م تغيراً في القوى السياسية في المنطقة بسبب الحروب والصراعات الكنعانية المصرية المتواصلة، التي أنهكت الكنعانيين وأضعفتهم، مما مكن الفلسطينيون* وبنو إسرائيل** في وقت متزامن[1] من احتلال أجزاء كبيرة من بلاد كنعان.

الفلسطينيون القادمون من جزيرة كريت في بحر إيجة هاجموا بلاد كنعان من جهة الغرب وسيطروا على الساحل الغربي من الكرمل وحتى الصحراء وأطلقوا اسمهم عليه فأصبح هذا الجزء من أرض كنعان يدعى فلسطين، أما بنو إسرائيل الذين بدئوا رحلة التيه مع النبي موسى عام 1227 ق.م واستمرت أربعين سنة, تمكنوا بعد وفاة النبي موسى في الأردن من غزوا فلسطين من جهة الشرق بقيادة يوشع بن نون، واحتلوا معظم جنوب فلسطين، بعد أن احتلوا أريحا وقتلوا من فيها وأحرقوها[2] سنة 1186ق.م وبذلك تكون أرض كنعان خضعت لسيطرة الأقوام الثلاثة، وبعد قرنين من احتلال أريحا تمكن الملك داود من احتلال يبوس (القدس) واتخذها عاصمة لمملكته (1016ق.م – 976ق.م) ثم تولاها من بعد موته ابنه سليمان (796ق.م - 936ق.م). والمهم هنا أن مملكة داود لم تنشأ من خلال التغلغل السلمي(Peaceful infiltration)وليس من خلال ثورة داخلية كما تحاول بعض الدراسات الصهيونية الترويج لذلك,وإنما من خلال غزو الأرض(conquest)وبالقوة.

أما العلاقات بين الإسرائيليين والفلسطينيين فقد اتسمت بشكل عام في أغلبها بالصراعات والنزاعات المتواصلة مع بعضهم البعض على السيطرة والنفوذ، وهذه الصراعات هي ما ميزت بشكل خاص التاريخ الفلسطيني القديم مع بني إسرائيل، ومن أبرز معاركهم كانت المعركة الأولى التي عرفت بمعركة أفيق (رأس العين) التي انكسر فيها بنو إسرائيل وخسروا ثلاثين ألفاً كما تروي التوراة[3] واستولوا على تابوت العهد*.

---

* نسبة إلى قبيلة بلست(Pelest) من جزيرة كريت(Crete) والفلستيون مصطلح يطلق على القبائل التي استوطنت شاطئ فلسطين(كنعان) الجنوبي الغربي من غزة إلى يافا شمالا,وهم من شعوب البحر (Sea Peoples)الذين جاءوا من بحر ايجه حوالي 1194 ق.م.وقد ذكرتهم المصادر المصرية القديمة حيث أسموهم "بلست",وكذلك مصادر أشورية حيث أسموهم"بلستو"أو"بالستو".ويقال أن هيرودوت (أبو المؤرخين) هو الذي أطلق على المنطقة التي سيطر عليها الفلستيون اسم "فلستيا" (Philistia).

** جاءت تسميتهم ببني (إسرائيل) _ من جهة ادعائهم بانتمائهم لإسرائيل الذي هو الاسم الثاني لسيدنا يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم _ ومعنى إسرائيل: عبد الله، لأن إسر في لغتهم هو: العبد، وإيل هو: الله، وقيل: إن إسرائيل لقب له، وهو اسم أعجمي غير منصرف.واليهود يدّعون أنهم ينتهون في نسبهم إلى يعقوب أي (إسرائيل)

[1] هناك بعض المصادر التي تشير إلى تزامن دخول الفلسطينيين أرض كنعان مع قوم موسى، إلا أن بعضها تشير إلى أسبقية الفلسطينيين.بهذا الخصوص ينظر: Lewis Bayles Paton,The Early History of Syria and Palestine. Reprint of the 1901ed.(U.S.A.:Hyperion Press,1981),pp180-181

[2] ينظر بيان نويهض الحوت، فلسطين: القضية، الشعب، الحضارة، التاريخ السياسي من عهد الكنعانيين حتى القرن العشرين (1917) بيروت، دار الاستقلال للدراسات والنشر، 1991، ص27

[3] ينظر سفر صموئيل الأول (40: 1-11).

* هو الصندوق الذي صنعه موسى وكان يحتوي على وصايا الله العشر وعصا هارون حسب رواية التوراة

وبسبب النزاع الداخلي بين اليهود أنفسهم وتحديداً بين شاول (أول ملوك بني إسرائيل) وبين داود, لجأ الأخير إلى الملك الفلسطيني أخيش ملك جت، طالباً منه الحماية من شاول ومبدياً استعداداً ليقاتل مع الفلسطينيين ضد شاول وأبناء قومه[1]، لكن داود الذي تولى الملك وقيادة الجيش بعد موت شاول انقلب على الفلسطينيين وتمكن من إخضاعهم بالقوة العسكرية تحت سيطرته[2]. ومع أن المملكة اليهودية بلغت ذروة اتساعها في عهد داود، إلا أنها لم تتمكن في يوم من الأيام من بسط سيطرتها على كامل فلسطين, لقد ظلت منطقة الساحل الفلسطيني من شمال يافا وحتى جنوب غزة، خاضعة لمصر[3], رغم استمرار السيطرة على الفلسطينيين في عهد مملكة سليمان,التي انقسمت بعد موته إلى مملكتين، مملكة في الشمال ومملكة في الجنوب،المملكة الشمالية عرفت باسم مملكة إسرائيل (931 ق.م - 724ق. م) وكانت عاصمتها شكيم (نابلس) وكان القسم الأكبر من سكانها من عبدة الأوثان وليسوا من اليهود[4]. لقد تعرضت هذه المملكة إلى الاحتلال على يد الأشوريين الذين سبوا قسماً كبيراً من أبنائها، وهو ما عرف باسم" السبي الصغير".

أما المملكة الجنوبية التي عرفت باسم مملكة يهودا *(931ق.م – 586ق.م)، وكانت عاصمتها القدس (أورشليم) فقضى عليها البابليون بقيادة نبوخذ نصر، الذي دمر القدس والهيكل وسبى العديد من أبنائها وساقهم إلى بابل، وهذا ما عرف باسم "السبي الكبير"، وبذلك أصبحت فلسطين ولاية كلدانيه (بابلية).

وبعد أن احتل كورش الفارسي بابل عام 533 **ق**.م.أصبحت فلسطين جزءاً من إمبراطوريته، فحرر اليهود من العبودية، وسمح لمن أراد منهم بالإقامة في فلسطين، فعاد حوالي 40 ألفاً، بينما فضل أكثرهم البقاء في بابل[5].

وفي عام (332 ق.م) تمكن الاسكندر المقدوني من إنهاء الحكم الفارسي في فلسطين وبلاد الشام، واستبدله بالحكم اليوناني الذي استمر نحو ثلاثة قرون (332ق.م – 63ق.م) وعندما فرض اليونان ثقافتهم وآدابهم وحضارتهم على اليهود انقسموا إلى قسمين، قسم تبنى حضارة اليونان الراقية، وقسم تعصب للديانة والتقاليد اليهودية، وثار على اضطهاد اليونان لهم بقيادة العائلة المكابيه عام 167ق.م., وسرعان ما تحول حكم المكابيين من ثائرين على الظلم والاضطهاد اليوناني إلى قوة مضطهدة للشعوب[6]، التي كانت تسكن في فلسطين، وتفرض عليهم بالقوة الدين اليهودي وذلك في الفترة الزمنية ما بين 102-76ق.م[7]، مما دفع العرب

---

[1] ينظر سفر صموئيل الأول (29: 6-11).
[2] ينظر بيان نويهض الحوت، م. س. ص39.
[3] ينظر عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ط10، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990، ص14.
[4] نفس المرجع، ص15.
*مملكة يهودا نسبة إلى اليهود الذين كانوا في عهد موسى عليه السلام، ويهودا هو أحد أبناء يعقوب "إسرائيل" عليه السلام، فقد كان ليعقوب عليه السلام اثنا عشر ولداً ذكراً من بينهم يهوذا، " الذي عرف أنه جد اليهود ".
[5] ينظر عبد الوهاب الكيالي، م. س، ص15؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين تاريخها وقضيتها، 1983، ص7.
[6] من الشعوب التي كانت تتألف منها فلسطين في تلك الفترة في العهد اليوناني هم: الكنعانيون والقبائل العربية، والسامريون والآراميون، واليهود والفلسطينيون وغيرهم من بقايا الأمم التي احتلت فلسطين كالأشوريين والمصريين واليونان والفرس وغيرهم، بهذا الخصوص انظر: مصطفى الدباغ، م.س، ص ص 592-609.
[7] ينظر عبد الوهاب الكيالي، م. س، ص15.

الأنباط الذين كانوا يسيطرون على جنوب فلسطين إلى خوض عدة معارك ضدهم، كانت الغلبة في معظمها للأنباط[1].

ومع احتلال الرومان بقيادة بومبي فلسطين ودخولهم القدس سنة 63ق.م. انتهت سيطرة العرب الأنباط واليونانيين واليهود على فلسطين، لكن اليهود الذين أعفاهم الرومان من عبادة الإمبراطور وخدمة الجيش ومنحوهم الحق في السيطرة على محاكمهم الخاصة، ثاروا على الرومان، مما أدى إلى سحق ثورتهم عام 70م بقيادة القائد الروماني تيطس، إلا أن القضاء النهائي عليهم والذي أنهى صلتهم التاريخية بفلسطين كلياً كان على يد هدريان عام 135م، والذي منعهم من دخول مدينة القدس أو الاقتراب منها[2]، وأعاد بناءها من جديد وأسماها ايلياكابتولينا. ومن المدن الأخرى التي تم تجديدها في العهد الروماني هي نيا بولس (نابلس) وطيبارية(طبريا) وغيرها،وامتاز عهدهم أيضا ببناء العديد من الهياكل والمعابد والحصون والقلاع وغيرها.

وعندما انقسمت الإمبراطورية الرومانية في أواخر القرن الرابع للميلاد إلى إمبراطوريتين شرقية وغربية، خضعت فلسطين لسيطرة الإمبراطورية الرومانية الشرقية البيزنطية (395-636). وفي العهد البيزنطي عمم الرومان الاسم التاريخي "فلسطين"، الذي كان يطلق على الساحل الغربي من أرض كنعان، على جميع البلاد[3]، فأصبحت بذلك تسمى جميع القبائل والقوميات المختلفة التي كانت تسكن في فلسطين بغض النظر عن دياناتهم وانتماءاتهم العرقية, ب"الفلسطينيين"، وهذا لا يعني بتاتاً أن جميع سكان فلسطين هم من الفلسطينيين القادمين من جزيرة كريت.ولما انتهى العهد الروماني البيزنطي في القرن السابع الميلادي على يد الفتوحات العربية الإسلامية أصبحت فلسطين جزءاً لا يتجزأ من الدولة العربية الإسلامية.

مبررات نشوء دولة إسرائيل

أسطورة الحقوق الدينية لليهود في فلسطين:

الوعود التوراتية لليهود في ملكية فلسطين

تستند الرواية الصهيونية في كتابة تاريخ فلسطين القديم إلى نصوص توراتية من العهد القديم تزعم حق بني إسرائيل لوحدهم في الأرض المقدسة أي فلسطين[4]، من أجل إيجاد سند ملكية لامتلاك الأرض الفلسطينية وبالتالي لتبرير شرعية دولة إسرائيل المعاصرة.

من أهم النصوص التوراتية التي يتم الاعتماد عليها لتبرير مقولة "الوعد الإلهي" لليهود في فلسطين هي:

---

[1] نفس المرجع، ص16.
[2] قارن بيان نويهض الحوت، م. س، ص32 ؛عبد الوهاب الكيالي، م.س، ص ص16-17.
[3] ينظر: روجيه غارودي، م.س، ص43، بيان نويهض الحوت، م. س، ص41.
[4] ينظر بيان نويهض الحوت,م. س, ص3.

أن الله سبحانه وتعالى خاطب إبرام (إبراهيم) وهو واقف على تلة ما في أرض كنعان (فلسطين) قائلاً: **"... ارفع عينيك وانظر من الموضع الذي أنت فيه شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً. لأن جميع الأرض التي أنت ترى لك أعطيها ولنسلك إلى الأبد"**[1].

وفي سفر التكوين أيضاً نجد آية تقول **"لنسلك أعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات"**[2].

وعندما أصبح إبراهيم في التاسعة والتسعين من عمره تقول التوراة أن الله قطع على نفسه عهداً مع إبراهيم قال له فيه **"وأقيم عهدي بيني وبينك وبين نسلك من بعدك في أجيالهم عهداً أبدياً.... وأعطيها لك ولنسلك من بعدك أرض غربتك كل أرض كنعان ملكاً أبدياً. وأكون إلههم"**[3].

وفي داخل التوراة نجد أن هذه الوعود تكررت أيضاً إلى إسحاق ويعقوب عليهما السلام فعندما كان يعقوب ذاهباً من بئر السبع إلى حاران، غابت الشمس فنام إلى جانب الطريق، وخاطبه الرب وهو نائم قائلا **"الأرض التي أنت مضطجع عليها أعطيها لك ولنسلك، ويكون نسلك كتراب الأرض، وتمتد غرباً وشرقاً وشمالاً وجنوباً، ويتبارك فيك وفي نسلك جميع قبائل الأرض"**[4].

وفي سفر التثنية تقول التوراة **"كل مكان تدوسه بطون أقدامكم يكون لكم، من البرية والنبات، من النهر الكبير نهر الفرات إلى البحر الغربي يكون تخمكم، لا يقف إنسان في وجهكم، الرب إلهكم يجعل خشيتكم ورعبكم على كل الأرض التي تدوسونها كما كلمكم"**[5].

واستناداً إلى هذه الآيات وغيرها من التوراة يردد قادة إسرائيل باستمرار "حقهم الإلهي" بملكية فلسطين لوحدهم باعتبارهم شعب الله المختار، وذلك لتبرير نزع حق ملكية السكان الأصليين العرب بفلسطين. وفي هذا السياق تقول رئيسة وزراء إسرائيل السابقة غولدامئير: "لقد وجدت هذه البلاد باعتبارها تنفيذاً لوعد صادر من الله ذاته، ومن المثير للضحك أن يطلب منه بيانات على شرعية ذلك"[6].

ومن جانبه صرح موشيه دايان ذات يوم "بما أننا نملك التوراة، ونعتبر أنفسنا شعب التوراة، لا بد أن نملك كذلك الأرض التوراتية، وأرض القضاة والحاخامين والقدس والهبرون وأريحا، ومناطق أخرى أيضاً"[7].

---

[1] سفر التكوين (13: 14-15).
[2] سفر التكوين (15: 18).
[3] سفر التكوين (17: 4-8).
[4] سفر التكوين (28: 13-14).
[5] سفر التثنية (11: 23-25).
[6] ينظر النص الكامل لتصريح غولدامئير في صحيفة لوموند في 1971/10/5.
[7] موشيه دايان، صحيفة جيروزاليم بوست في 1987/8/10.

وأثناء وجوده في أوسلو صرح أيضاً رئيس وزراء إسرائيل السابق مناحيم بيغن "إن هذه الأرض قد وعدنا بها ولنا الحق عليها"[1].

تفنيد الوعود الدينية لليهود في فلسطين

من أجل دحض المزاعم الصهيونية في "الحق الديني" لليهود في ملكية فلسطين استناداً إلى الوعود التوراتية السابقة، نطرح عدة تساؤلات:

1. لمن أعطيت هذه الوعود الدينية وهل تشمل العرب؟
2. ما هي حدود هذه الأرض الموعودة؟
3. هل كانت تلك الوعود مشروطة؟

الكثير من المؤرخين والمؤلفين وأساتذة العهد القديم من اليهود وغيرهم من رجال الكنيسة[2]، فندوا النصوص والنبوءات التوراتية التي تستخدمها الحركة الصهيونية كمبرر ديني لقيام دولة إسرائيل عام 1948 وأثبتوا انه لا يوجد في "العهد القديم" ولا في" العهد الجديد" أصل لهذه الوعود الدينية في حق بني إسرائيل لوحدهم في ملكية الأرض[3].

فالقراءة غير المسيسة لهذه الوعود تثبت لنا أن كلمة "لنسلك" تعني العرب أيضاً من مسيحيين ومسلمين، باعتبارهم من نسل إسماعيل، الابن الأكبر لإبراهيم. التوراة نفسها تؤكد على هذه الحقيقة في سفر التكوين الذي فيه ذكر للقبائل العربية، التي يعتبر إسماعيل جداً لها، وأن الله سوف يجعل من نسله أمه. **"ورأت سارة ابن هاجر المصرية الذي ولدته لإبراهيم يمزح فقالت لإبراهيم اطرد هذه الجارية وابنها. لأن ابن هذه الجارية لا يرث مع ابني إسحاق. فقبح جداً في عيني إبراهيم لسبب ابنه. فقال الله لإبراهيم لا يقبح في عينيك من أجل الغلام ومن أجل جاريتك. في كل ما تقول لك سارة اسمع لقولها. لأنه إسحاق يدعى لك نسل وابن الجارية أيضاً سأجعله أمةً لأنه نسلك"**[4].

وإذا أخذنا هذه الوعود بأرض كنعان بحرفيتها وعلى عواهنها، وكأنها غير مزورة وغير محرفة، نجد أنها أعطيت لإبراهيم عندما كان ابنه إسماعيل مولوداً، ابنه الثاني إسحاق من زوجته الثانية سارة لم يكن مولوداً بعد.

---

[1] مناحيم بيغن في صحيفة دافار في 1978/12/12.

[2] من هؤلاء هم: الحاخام المربيرغر والبروفيسور الفرد غيوم أستاذ العهد القديم، والدكتور وليم ستينسبرنع، والدكتور فرنك ستاغ، والدكتور اوفيد سيليرز، والمطران جونثان شيرمان، بخصوص ذلك ينظر بيان نويهض الحوت، م.س، ص4؛ ينظر أيضاً سامي هدواي، الحصاد المر، فلسطين بين عامي 1914-1979، ترجمة فخري حسين يغمور.عمان:مطبعة التوفيق,ص ص34-41

[3] William F.Stinespring, "Introduction" , p. 10, as quoted in M.T. Mehdi, ed., Palestine and the Bible (New York: New World Press, 1970, p.10.

[4] سفر التكوين (21: 9-13).

كما ويمكن أيضاً تفنيد "الحجة الدينية" للحركة الصهيونية وإثبات خرافتها استناداً إلى عدة عوامل إضافية أخرى:

أولها: أن يهود العالم الحاليين لا يشكلون أمة مستقلة تنحدر من سلالة إبراهيم: فكون الشخص يهودياً لا يعني بتاتاً أنه من أصل سام وأنه منحدر من صلب إبراهيم حتى يشمله هذا الوعد الديني. لقد برهن العديد من مشاهير علماء الدين والأجناس والسلالات[1]، سخف هذا الإدعاء وخرافة الجنس اليهودي النقي.لقد توصلوا إلى ذلك استنادا إلى حقيقة اختلاط اليهود مع الأجناس والقوميات الأخرى لأكثر من 2000عام من التاريخ وذلك من خلال الزيجات المختلطة التي تمت بين اليهود وغير اليهود[2]، ومن خلال اعتناق الديانة اليهودية من قبل سلالات وقوميات روسية وقوقازية وغيرها. ومن الأمثلة التي تقدم بهذا الخصوص اعتناق ملك الخزر بولان عام 740م مع الكثير من نبلائه وأبناء مملكته للديانة اليهودية،إضافة إلى يهود مالابار السود والفلاشه الإثيوبيين[3]. وهذا ما يظهر جلياً في أشكالهم الخارجية المختلفة وفي طبيعتهم البيولوجية وفي لون البشرة والأعين وفي تنوع الموروثات وفي شكل الجبهة والجمجمة وغيرها من المظاهر الدالة على اختلافهم عن أية صفة من صفات الساميين[4].

ومما يدلل أيضا على أن اليهود الحاليين لا يشكلون أمة مستقلة هو عدم انطباق أية نظرية من نظريات القومية[5] على اليهود تمام الانطباق. فاليهود لا يشتركون في أهم العناصر المكونة للأمة والتي تتمثل بالدرجة الأولى في"وحدة التاريخ المشترك" في أهم صفحاته, وفي "وحدة اللغة"[6] واللتان تعدان من أهم مقومات الأمة(القومية) الواحدة, التي تتميز بهما عن غيرها من الأمم. فاللغة تعتبر من أهم الروابط المعنوية التي تربط الفرد بغيره من بني البشر. فيهود العالم الذين يأتون الى إسرائيل لا يعرفون اللغة العبرية,فهي ليست لغة الأم لهم, فهم يتعلمونها كلغة أجنبية.لقد فقدوها قبل أكثر من ألفي عام وتبنوا لغات أوطانهم الأصلية, ومن يفقد لغته يفقد هويته القومية وثقافته وتاريخه المشترك مع أبناء قومه,باعتبار أن اللغة ليست فقط للتخاطب وللتفاهم فقط,بل هي"الوعاء الذي تتشكل به,وتحفظ فيه,وتنتقل بواسطته أفكار الشعب",[وذاكرته وآدابه وتاريخه

---

[1] للمزيد ينظر: Shapiro, Harry L. The Jewish people: A Biographical history, (UNESCO, 1960), pp. 74-75; living, Branch, The Jewish Identity, Edible by Sidney Hoenig, Feldheim. Quoted in the Jerusalem post, 14 September, 1966.

[2] ينظر الإحصائية التي قدمها عالم الإنسان المرموق في جامعة المكسيك الوطنية جوان كوماس (Juan Comas) حيث توصل إلى أن من كل مائة زوج حدثت في ألمانيا بين عام (1921-1925) كان هناك (58) زواجاً تم بين يهودي ويهودية و (42) زواجاً مختلطاً. كما تم عام 1926 في مدينة برلين (861) زواجاً طرفاه من اليهود، و(552) زواجاً مختلطاً. ينظر بهذا الخصوص: From a Review of the book "The Jewish Identity, in an article published in Jerusalem post, 14, September 1966. ,حول ذلك بالعربية ينظر سامي هداوي، م. س. ص ص 44-47

[3] For a full and revealing study of the khazar Problem to present day Jews see the 13th Tribe, by Arthur Koestler (Random House, 1976- Paperback: popular library, 0-455-04242-7(1978)

[4] American council for Judaism ,Issues Magazine,(New York: Winter 1965-1966)pp.21-23

[5] للمزيد عن نظريات الأمة والقومية أنظر: ساطع الحصري ,أبحاث مختارة في القومية العربية,سلسلة التراث القومي,الأعمال القومية لساطع الحصري (17) , بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية 1985.

[6] للمزيد حول دور وأهمية اللغة وعلاقتها بالتاريخ والقوميه ينظر ساطع الحصري ,المصدر السابق ,ص ص43-48,ص ص209-225

وفنونه, فاللغة القومية هي] "بمنزلة مكمن القلب والروح للأمة"[1], فبها تتميز الأمم عن بعضها البعض.وإذا حاولنا أيضا تطبيق النظرية الستالينية الماركسية بخصوص الأمة[2] والتي "تشترط إضافة الى ما تقدم وجود عنصر "الحياة الاقتصادية المشتركة"لدى أفراد الجماعات البشرية على يهود العالم,لوجدنا أن هذا العنصر أيضا غير متوفر عندهم.

ثانيهما: وجود مجموعات دينية يهودية تنكر الوعد الإلهي،وحق إسرائيل في الوجود استنادا إلى وعود دينية توراتية:فالجماعة الدينية اليهودية الأرثوذكسية,جماعة ناطوري كارتا(Netora Karta) (نواطير المدينة أو حراس المدينة) التي يوجد أغلب أتباعها في مدينة القدس ولندن ونيويورك لا يعترفون بدولة إسرائيل ولا بالمزاعم الدينية التي ساقتها الحركة الصهيونية لإيجاد مبرر أخلاقي وديني لدولة إسرائيل، فدولة إسرائيل والصهيونية بالنسبة إليهم معادية إلى الدين اليهودي,ولذا فهم يطالبون بإنهاء سلمي لدولة إسرائيل[3].

ثالثهما: الإدعاءات الدينية ليس لها مرجعية قانونية دولية: القانون الدولي وميثاق هيئة الأمم المتحدة لا يقران لأية مجموعة بشرية أو أمة بالحق القانوني في امتلاك الأرض وقيام الدولة عليها اعتمادا على نصوص وآيات دينية من الكتب المقدسة.

أما بخصوص السؤال الثاني بشأن حدود الأرض، فقد تبين معنا من خلال استعراض الآيات السابقة أن حدود الأرض لم تكن واضحة ومحددة, بل متناقضة ومتضاربة تماماً, فتارة نجد أن الله وعد إسحاق بالأرض التي هو مضطجع عليها, ووعد إبراهيم بالأرض التي يقف عليها, وتارة أخرى نجد أن حدود هذه الأرض قد توسعت وشملت جميع الأرض التي يتمكن إبراهيم من مشاهدتها بالعين المجردة، وتارة ثالثة نجد أنها كما جاءت في سفر التثنية أنها تشمل الأرض من البحر المتوسط غرباً وحتى الفرات شرقاً، ومن النقب جنوباً وحتى لبنان شمالاً، أما إسرائيل في أوسع صورها وحالاتها فإننا نجدها من النيل إلى الفرات.فهذا التناقض في النصوص التوراتية, لا يمكن له أن يكون تنزيلا إلهيا, وإنما عملا من صنع البشر أدخل على التوراة فأفقدها صدقيتها, فلا يجوز الاعتداد بها.

وللإجابة على السؤال الثالث، هل كانت الوعود مشروطة؟ نقول بإيجاز نعم لقد كانت هذه الوعود الربانية مشروطة، ولم يسبق لله أن أعطى وعوداً بالتملك دون شروط، لقد اشترط الله على اليهود الطاعة والاستقامة والالتزام بالوصايا التي نزلت على النبي موسى,وبما أنهم عصوا وارتدوا عن دين الله أكد الدكتور

---

[1] الاقتباس موجود عند ساطع الحصري, نفس المصدر , ص211,نقلا عن كتاب هيردر(Herder),آراء لتكوين فلسفة تاريخ البشرية,ص 179

[2] نفس المصدر,ص ص269-280

[3] ينظر: يزرئيل ديفيد وايس المتحدث الرسمي باسم جماعة ناطوري كارتا http://www.aljazeera.net/programs/no_limits/articles/2002/5/5-3-1.htm , ينظر أيضا: http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%86%D8%A7%D8%B7%D9%88%D8%B1%D9%8A_%D9%83%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D8%

الفرد جلوم(Alfred Guillaume),أستاذ دراسات العهد القديم على إلغاء هذه الآيات قائلا أنه بات" من الواضح أن الوعود الإلهية إلى أولئك الأنبياء قد ألغيت بسبب ردة الأمة[اليهود]عن الدين"[1].

أسطورة الحقوق التاريخية لليهود في فلسطين

مضمون أسطورة الحقوق التاريخية

تربط الحركة الصهيونية في دعايتها بين أسطورة "الحقوق الدينية" لليهود في فلسطين، وبين أسطورة "الحقوق التاريخية" لهم فيها، وتتم عملية الربط هذه استناداً إلى التوراة أيضاً باعتبارها ليس كتاب دين فقط، بل كتاب تاريخ أيضاً، تمت قراءته بصورة سياسية وانتقائية خدمة لأهداف الحركة الصهيونية، التي زعمت أن الأسبقية التاريخية في فلسطين تعود لليهود،وليس للعرب ومن أنهم أول من شيد فيها حضارة مزدهرة ومتطورة فاقت في أهميتها حضارات الأقوام السابقة, وأقاموا فيها مملكة داود وسليمان ثم مملكتين إسرائيليتين منذ أكثر من ثلاثة آلاف سنة. ولتبرير الاستيلاء على الأرض وطرد سكانها الفلسطينيين منها عززت الحركة الصهيونية الأسطورة التاريخية باختلاقها بشكل مناف للحقيقة أسطورة "العرق اليهودي النقي" والحنين التاريخي الدائم لليهود بالعودة إلى أرض الآباء والأجداد (فلسطين)، التي وصفتها بالصحراء القاحلة والأرض الخالية من السكان[2], انطلاقاً من الصيغة المشهورة لإسرائيل زانغويل (Israel Zanqwill) "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"[3]. ولا تقل سخافة عن هذه الأكاذيب الصهيونية ,تلك الخرافة , التي صورت حنين اليهود الدائم إلى الوطن هو الذي دفعهم للهجرة إلى فلسطين.

في الواقع لم تأت موجات الهجرة اليهودية الحديثة إلى فلسطين, بسبب الدوافع الدينية, ولا بسبب الدوافع "القومية"ولا حتى بسبب ذلك "الحنين الدائم" المزعوم إلى "أرض الآباء والأجداد", وإنما جاءت بفعل المعاناة والاضطهاد. لكن وحتى تكتمل هذه المزاعم وتضفي عليها طابع من المصداقية, ادعت الحركة الصهيونية أن سكان فلسطين من العرب، ليسوا هم أول من سكن في فلسطين، وإنما جاءوا متأخرين مع الفتوحات العربية الإسلامية في القرن السابع الميلادي، ومن أن اليهود هم أصحاب (الحق الطبيعي والتاريخي) بفلسطين. لقد عبر القادة الصهاينة عن هذه المزاعم في أكثر من مناسبة. المذكرة التي قدمتها الحركة الصهيونية العالمية إلى مؤتمر السلام في باريس عام 1919 أعلنت أن "هذه الأرض [فلسطين] هي المقر التاريخي لليهود"، ومن جانبه أكد إعلان قيام دولة إسرائيل في 1948/5/15 على أن إسرائيل قامت "بفضل الحق الطبيعي والتاريخي للشعب اليهودي"[4].

---

[1] ينظر سامي هداوي,م.س, ص ص26-27

[2] بخصوص أسطورة العرق النقي وأسطورة الصحراء، ينظر روجيه غارودي، إسرائيل بين اليهودية والصهيونية (ترجمة حسين حيدر)، بيرون، دار التضامن، 1990. ص ص49-60.

[3] Israel Zanqwill ,"The Return to Palestine", in New liberal Review, December 1901, p.267.

[4] ينظر روجيه، غارودي، م.س. ص39.

تفنيد أسطورة الحقوق التاريخية لليهود في فلسطين

من الحقائق العلمية الثابتة بين المؤرخين –وهذا ما تؤكده أيضاً التوراة نفسها- أن الكنعانيين* هم سكان فلسطين الأصليين (الأوائل)، وهم أول من بنا على أرضها حضارة، وأعطوها اسمهم (أرض كنعان) فأصبحت تشمل فلسطين كلها وقسماً كبيراً من سوريا، وبنوا فيها المدن، مثل أريحا، وأشدود (أسدود) وعكو (عكا) وغزة، والمجدل، ويافي (يافا) ويبوس (القدس) التي بناها اليبوسيون (فرع من القبائل الكنعانية)، وشكيم (نابلس) التي كانت العاصمة الطبيعية لكنعان[1]، ومن الثابت تاريخياً أيضاً أن الكنعانيين من القبائل السامية التي هاجرت إلى فلسطين من شبه جزيرة العرب[2]، بلد المنشأ والموطن الأول والطبيعي للعرب، وللشعب السامي الأول أو الأصل لجميع هذه الشعوب والقبائل العربية[3]، لكن الخلاف يسود بين المؤرخين حول الفترة الزمنية التي جاءوا فيها، فبعضهم يقدرها بحوالي 2500 سنة ق.م، أي حوالي 600 سنة قبل مجيء النبي إبراهيم إلى فلسطين في الفترة الزمنية الواقعة بين 2000 ق.م – 1900 ق.م. أما بعض المؤرخين فيذهب أبعد من ذلك، ويقدرها بحوالي سبعة آلاف سنة قبل ظهور السيد المسيح.

والقضية الجدلية الثانية بين الباحثين هي، هل الكنعانيون ساميون عرب أم ساميون فقط، لكن الثابت تاريخياً أيضاً أن العديد من القبائل العربية كانت قد هاجرت إلى أرض فلسطين قبل الفتح العربي الإسلامي بقرون عديدة ومن قبل مجيء النبي موسى، ومن هؤلاء العرب العمالقة[4]، أما آخر هذه الهجرات السامية من الجزيرة العربية إلى فلسطين فكانت في القرن السابع الميلادي مع الفتوحات العربية الإسلامية، التي انتشرت في مساحات واسعة امتدت من الهلال الخصيب وحتى المحيط الأطلسي، وتمكن العرب من هدي القسم الأكبر من السكان المحليين، ومن ضمنهم يهود ومسيحيين إلى الإسلام، وامتزجوا بهم وأدخلوا لغتهم العربية عليهم،وبالتالي فإن ظهور العرب في فلسطين في القرن السابع الميلادي كان ظهورا ثقافياً وحضارياً أكثر من كونه عرقياً، إلا أن الحركة الصهيونية والدراسات التاريخية الغربية الواقعة تحت تأثيرها، تجاهلت حقيقة هذا التتابع والتواصل التاريخي للوجود العربي في فلسطين، ودأبت في نفس الوقت على إثبات الحق التاريخي لليهود في فلسطين من خلال اختلاق رواية أصل (Master Story) تفترض أن تاريخ فلسطين لا يمكن فهمه لذاته، وإنما من خلال الوجود اليهودي فيها.

---

* هناك خلاف بين المؤرخين على تفسير كلمة "كنعان" ومن أين أتت تسمية أرض كنعان، فالبعض قال أنها جاءت من "كنع" أو "خنع" ككلمة سامية معناه الأرض المنخفضة، ولهذا تمت تسميتهم بالكنعانيين لسكانهم الأراضي السهلية إلا أن الأرجح أن التسمية جاءت نسبة إلى الجد الأول كنعان بن حام بن سام بن نوح عليهما السلام.

[1] بشأن القرى والمدن الكنعانية بفلسطين، راجع مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، بيروت، دار الطليعة، 1965، الجزء الأول، القسم الأول، ص.ص. 420-641.

[2] Philip K. Hitti, History of Syria: including Lebanon and Palestine (London: Macmillan, 1951), p. 61.

[3] Werner Keller, The bible as History: Historiography the Ancient world and the Origins of Biblical History (New Haven: Yale University Press, 1983, p. 159.

[4] ينظر بيان نويهض الحوت,م.س, ص 51

تهدف الحركة الصهيونية من وراء ذلك تجاهل التتابع التاريخي للملكية العربية المتواصلة لفلسطين، واختلاق مكانه أسطورة التتابع العرقي اليهودي والتاريخ المميز لإسرائيل التاريخية استناداً إلى قراءة انتقائية لنصوص توراتية، لا تؤمن الحركة الصهيونية بقيمتها التاريخية، إلا بمقدار ما تنسجم مع رؤيتها، لإيجاد تبرير تاريخي لدولة إسرائيل الحالية في إسرائيل القديمة. إلا أنه من السهولة بمكان استناداً إلى المعطيات والشواهد التاريخية السابقة تفنيد أسطورة الحقوق التاريخية لليهود في فلسطين، ولعل من أهم هذه الشواهد والحقائق التاريخية هي:

1. لا يعتبر التاريخ العبري في فلسطين تاريخاً مميزاً عن تاريخ بقية الإمبراطوريات القديمة التي سيطرت على فلسطين القديمة أو التي سادت في المنطقة، ولم تكن إسرائيل التاريخية ولا التاريخ اليهودي في فلسطين إلا لحظة عابرة في مسيرة التاريخ الحضاري الطويل لفلسطين القديمة، فالأسبقية التاريخية لم تثبت لليهود, فهم ليسوا أول من سكن في فلسطين وليس أول من أقام فيها حضارة متفوقة ومزدهرة، لقد سبقهم الكنعانيون العرب بآلاف السنين، الذين أقاموا فيها حضارة متميزة ومتطورة وبنوا القلاع والحصون والمدن، وأهما مدينة يبوس (القدس) والتي تروي التوراة بخصوصها رواية متناقضة، ففي سفر القضاة الإصحاح الأول (1، 8) تقول التوراة "وحارب بنو يهوذا أورشليم وأخذوها وضربوها بحق السيف، وأشعلوا المدينة **بالنار**"، بينما ورد عكس ذلك في السفر نفسه (1،21) "وبنو بنيامين لم يطردوا اليبوسيين سكان أورشليم، فسكن اليبوسيون مع بني بنيامين في أورشليم إلى هذا اليوم".
2. المدة الزمنية التي أقام فيها اليهود في فلسطين كانت قصيرة ومتقطعة وعابرة نسبياً، لقد فقد اليهود ارتباطهم المادي والعضوي بفلسطين لمدة تزيد عن العشرين قرناً، وهذه الإقامة الطويلة والمتواصلة خارج فلسطين لا تعطيهم الحق في ملكية فلسطين والسيطرة عليها، فالحق الوحيد لأي شعب في ملكيته لبلده تنبع من المولد والإقامة الدائمة والمتواصلة، وهذا ما ينطبق على شعب فلسطين (السكان الأصليين) الذين لم يخرجوا منها على مر التاريخ أبداً إلا عنوةً ولأول مرة عام 1948 كنتيجة لقيام دولة إسرائيل.
3. الوجود اليهودي في فلسطين كان من خلال الغزو والاحتلال بالحديد والنار مثلهم في ذلك مثل بقية الأقوام والإمبراطوريات التي احتلت فلسطين بالقوة، فالاحتلال والغزو عمل غير قانوني وغير شرعي من منظور القانون الدولي، ولا يعطي المحتل الحق في الملكية والسيادة على الأراضي المحتلة، ولو جاز لنا تبني هذا الإدعاء الصهيوني "بالحقوق التاريخية" لهم بفلسطين, استناداً على احتلالهم لها وإقامة دولة لهم فيها قبل أكثر من 2500 عام, لدخلت الكرة الأرضية بأسرها في الفوضى والبلبلة، وفي حروب ليس لها أول ولا آخر، ولما بقيت دولة واحدة مكانها وفي حدودها الحالية، ولأصبح أيضاً على سبيل المثال من حق الإسبان أن يطالبوا بحقوقهم التاريخية في المكسيك، والعرب في اسبانيا، والإيطاليين بفرنسا،

والمصريين القدماء والإغريق والفرس والرومان الذين استقاموا لفترة زمنية أطول من العبرانيين بفلسطين[1].

4. لم يسيطر اليهود في ظل مملكة داود وسليمان,ولا في ظل مملكة يهودا ومملكة إسرائيل على كامل التراب الفلسطيني، كما ولم تكن أغلبية السكان من اليهود ولا المملكة التي شكلها داود أول "دولة قوية"، وأول كيان محلي مستقل في المنطقة"، كما تزعم الحركة الصهيونية من أجل تدعيم إدعاءاتها في الأرض على أساس الحق التاريخي، فالراويات التوراتية نفسها تؤكد أن مراكز القوى الفلسطينية التي كانت موجودة في فلسطين والتي انتصرت في البداية على إسرائيل، قد دمجت لاحقا بالقوة العسكرية بمملكة داود[2].

5. اليهودية ليست عرقاً، ويهود العالم ليسوا امتداداً للعبرانيين القدماء، وبالتالي لا يشكلون أمة مستقلة تنحدر من صلب سام، فاليهود الذين عاشوا في البلدان الأخرى طيلة هذه الفترة الزمنية الطويلة اكتسبوا عاداتها وتقاليدها بل وحتى لغتها بعد أن فقدوا لغتهم الأولى، والشعب الذي يفقد لغته ويتبنى لغة أخرى فتصبح لغة الأم لديه, يفقد قوميته، بل ومن الخطأ أيضاً النظر إلى اليهود أنهم يشكلون أمة مستقلة حتى قبل دخولهم فلسطين، فقوم موسى الذين جاءوا مع سيدنا موسى كانوا يتألفون من عدة قوميات، فهم من الجماعات التي احتجت على فرعون وآمنوا بموسى عليه السلام، وممالكهم التي أنشئوها في فلسطين كانت أيضاً متعددة القوميات ومفتوحة على القوميات الأخرى. الحركة الصهيونية التي اخترعت أسطورة "العرق القومي النقي لليهود" على هيئة النموذج القومي المعاصر, أي فكرة الدولة القومية التي سادت في أوروبا في فترة الاستعمار، كانت تهدف من وراء ذلك إلى توحيد يهود العالم لمنحهم حقاً تاريخياً جماعياً بفلسطين استناداً إلى أساطير كاذبة منها "أسطورة الصحراء" و"الأرض الفراغ" الخالية من السكان من أجل تبرير وتشريع الاستيلاء على فلسطين وتشريد أهلها منها.

6. إضافة إلى التاريخ الذي يشهد بوقائعه وأحداثه لصالح حقوق الشعب العربي الفلسطيني في فلسطين، فإن الجغرافيا هي شاهد حي على أحقية الفلسطينيين العرب بوطنهم فلسطين، فمن غير المنطقي أو العلمي أن تكون فلسطين الواقعة في قلب العالم العربي جغرافياً، وليس على تخومه، أرضا غير عربية فكيف يمكن للمرء أن يتصور أن قلبه ليس منه وليس له.

أسطورة الذريعة الأخلاقية

ولما كانت حجة "الحقوق الدينية والتاريخية" لليهود في فلسطين, عاجزة تماما عن تقديم تفسير علمي ومنطقي مقنع لنشأة دولة إسرائيل, كان لابد من تعزيز هذه الحجة بذريعة أخرى, تعطي تفسيرا أخلاقيا

[1] بخصوص هذه المقارنات التي لا تمنح اليهود حقوقاً تاريخية استناداً إلى الاحتلال اليهودي لفلسطين قبل أكثر من ألفين عام، ينظر روجيه غارودي، م.س. ص ص 68-69؛ ينظر أيضاً:
Walter Hollstein, Kein Frieden in Israel, zur Sozialgeschichte des Palaestina-Konflikts, Fulda, 1984, p. 20.

[2] قارن كيث وايتلام، م. س. ص240، 242، 247.

وإنسانيا لتبرير شرعية وجودها وسياساتها من جانب, ولمواصلة الدعم الغربي لها ولكن هذه المرة بطريقة أخلاقية من جانب آخر. فكثيراً ما تستخدم الحجة الأخلاقية كأحد أهم المبررات لإيجاد مشروعية لدولة إسرائيل وللحفاظ على وجودها وأمنها.

ولعل أهم هذه الذرائع الأخلاقية هي ذلك التاريخ الطويل من المعاناة اليهودية في الغرب المسيحي على مدار عدة قرون من الزمن[1]، والتي بلغت ذروتها إبان الحكم النازي (1933-1945)، الذي راح ضحيته حوالي (ستة ملايين يهودي) حسب المصادر الإسرائيلية والغربية الرسمية المبالغ فيها،إذ ما من شك أن الصهيونية العالمية وإسرائيل ومناصريهما في الغرب يقوموا بتضخيم هذه الأعداد من الضحايا لاستثمارها سياسيا، ويستغلوا ما يسمى بـ "المحرقة اليهودية" آوشفيتز (Auschwitz) والهولوكوست (Holocaust)* و"الإبادة الجماعية" (Genocide)، في إشارة إلى مدى المجازر والجرائم التي ارتكبت بحق اليهود, لتحويلها إلى حدث استثنائي فريد من نوعه، لإضفاء طابع القدسية عليها وكأنها "جزء لا يتجزأ من مشيئة الله"[2]، التي لا يجوز التشكيك فيها ولا إنكارها أو إخضاعها للبحث العلمي والتاريخي، ولا حتى مقارنتها مع أي جريمة أو مذبحة أخرى حلت بأي شعب آخر عبر التاريخ.

وفي ضوء ذلك ليس من الغريب أن يعلن أحد الخامات اليهود أن "إنشاء دولة إسرائيل هو الرد الإلهي على الهولوكوست"[3]. وبنفس هذا المضمون صرح رئيس وزراء إسرائيل بن غوريون" لقد كانت الوصية الأخيرة للستة ملايين [يهودي], الذين قضوا ضحايا النازية، أنهم قدموا الدافع النهائي الذي لا رجعة فيه لإنشاء دولة إسرائيل. وصيتهم كانت: ظلوا أقوياء وسعداء، واضمنوا السلام والأمن, وأبعدوا إلى الأبد شبح هذا الرعب عن الشعب اليهودي"[4].

إن هذا الترابط بين نشأة دولة إسرائيل والمجازر النازية بحق اليهود في أوروبا لقرون طويلة يسود بشكل واسع في الأوساط الغربية. ففي دراستهما الرصينة حول "اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية" يشير عالما السياسة، جون ميرشايمر وستيفن وولت (John J Mearsheimer & M.Walt Stephen) إلى هذه العلاقة بقولهما أنه "ما من شك أن اليهود قد عانوا كثيراً جراء إرث اللاسامية الخسيس، وأن خلق إسرائيل كان رداً على سجل طويل من الجرائم... يوفر هذا التاريخ قضية أخلاقية قوية لدعم وجود إسرائيل"[5]. ولهذا فإن القناعة السائدة في الغرب أن اليهود "لا يمكن أن يكونوا في مأمن إلا في وطن يهودي،

---

[1] John J Mearsheimer. & Stephen M. Walt , op. cit., pp 9-10

*كلمة يونانية تعني "حرق القربان بالكامل"وكانت في الأصل مصطلحا دينيا يهوديا يشير إلى القربان الذي يقدم إلى الرب على سبيل التضحية ثم يحرق تماما على المذبح,وهو طقس من أكثر الطقوس قداسة لدى اليهود.وفي العصر الحديث تشير إلى إبادة اليهود على يد النازيين

[2] ينظر روجيه جارودي، الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية (ترجمة محمد هشام)، ط2، القاهرة: درا الشروق، 1998، ص207.

[3] ينظر روجيه جارودي، الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، م. س، ص207.

[4] Moshe Pearlman, Gespraeche mit Ben Gurion, Muenchen, 1966, p. 195.

[5] John J Mearsheimer & Stephen M.Walt , op. cit ,p10

وأن البعض يعتقد بأن إسرائيل تستحق معاملة خاصة من قبل الولايات المتحدة"، دون أن يتم الالتفات, إلى أن قيام دولة "إسرائيل سنة 1947-1948 انطوى على أعمال تطهير عرقي ضمنية، ومن بينها الإعدامات والمذابح وعمليات الاغتصاب من قبل اليهود"[1].

وأن هذه الجرائم والمجازر "ارتكبت ضد طرف ثالث بريء في أغلب الأحيان، وهو:الفلسطينيون"[2]. وبالفعل فإنه من الخطأ اعتماد مقولة أن قيام دولة إسرائيل يمكن تبريره أخلاقياً، وأنه كان "رداً إلهياً "على المجازر النازية بحق اليهود. إن هذا الإدعاء خرافة، شأنه في ذلك شأن خرافة المبرر الأيديولوجي المتمثل في "الوعد الإلهي" في التوراة, الذي صورته إسرائيل بأنه "هبة إلهية" لتبرير اغتصابها لفلسطين وطرد سكانها منها من خلال ارتكاب الإرهاب والمذابح والمجازر أمثال مجزرة دير ياسين في9 ابريل/ نيسان 1948، التي ارتكبتها العصابات الصهيونية بحق أبناء شعب فلسطين لقيام الدولة اليهودية.

في الحقيقة, لقد خلق إنشاء دولة إسرائيل كارثة أخلاقية وإنسانية لشعب فلسطين وللمنطقة, تمثلت هذه الكارثة في سلب بلد (فلسطين) بالكامل , وطرد حوالي 900.000 لاجئ فلسطيني من بيوتهم وأراضيهم، وما زالت إسرائيل تمنعهم من ممارسة حقهم في العودة إلى وطنهم رغم العديد من القرارات الدولية التي طالبت إسرائيل بذلك، وعلى رأسها قرار الجمعية العامة رقم (194) الصادر بتاريخ 1948/12/11.

قادة إسرائيل لا ينكرون هذه المجازر ولا هذه الأساليب الوحشية والإرهابية التي لجئوا إليها لقيام دولتهم. رئيس وزراء إسرائيل السابق إسحاق شامير قال علناً أنه "لا أخلاق اليهودية ولا التقاليد اليهودية تستبعد الإرهاب كوسيلة للقتال"، بل أن الإرهاب "له دور كبير يلعبه... في حربنا ضد المحتلين [البريطانيين]"[3]، ومن جانبه اعترف رئيس وزراء إسرائيل السابق مناحيم بيغن بأهمية المجاز التي ارتكبتها العصابات الصهيونية لقيام دولة إسرائيل. ففي كتابه: "التمرد قصة الأرغون"قال: "أن دولة إسرائيل ما كانت لتوجد لولا الانتصار في دير ياسين"[4].

أما بن غوريون فقد قال إلى نحوم جولدمان (Nahum Goldmann) رئيس المؤتمر اليهودي العالمي: "لو كنت زعيماً عربياً لما كنت أتوصل إلى اتفاق مع إسرائيل أبداً، ذلك طبيعي، فقد أخذنا... بلدهم ونحن ننتمي إلى إسرائيل، ولكن قبل ألفي سنة، وماذا يعني ذلك لهم؟ لقد كانت هنالك لاسامية، ونازيون، وهتلر، واوشفتز، ولكن هل كانت تلك غلطتهم؟ إنهم لا يرون إلا شيئاً واحداً هو أننا جئنا إلى هنا وسرقنا بلدهم، فلماذا ينبغي عليهم أن يقبلوا ذلك؟"[5]

---

[1] John J Mearsheimer & Stephen M.Walt , op. cit. p12
[2] Ibid., p10
[3] Ibid., p13
[2] Menachem,Begin,the Revolt, (London W.H.Allen,1951),p.162
[3] Nahum Goldmann, The Jewish Paradox, trans. Steve Cox (NY: Grossest and Dunlap, 1978), p.99

استناداً إلى ما تقدم يتضح معنا أن الجرائم التي ارتكبت بحق اليهود في أوروبا, لا تبرر أخلاقيا إنشاء دولة إسرائيل ولا تبرر أيضا هذا الانحياز الغربي المتواصل لوجود وسياسات هذه الدولة,التي ارتكبت جريمة إنسانية وأخلاقية بحق الشعب الفلسطيني(السكان الأصليين) وشردته من وطنه ومارست بحقه جميع أشكال وأصناف الاضطهاد والتمييز العنصري. فالدعم الأخلاقي يجب أن لا يترتب علية جريمة أخلاقية بحق طرف ثالث,إذا أريد له أن يتمتع بالمصداقية.

فالتستر الأوروبي والأمريكي بالدوافع الأخلاقية لدعم إسرائيل يخفي في حقيقته الأهداف والمصالح الإمبريالية وإلإستعمارية,التي كانت تسعى الدول الاستعمارية الأوروبية قبل وصول هتلر الى الحكم, بل وحتى قبل نشأة الحركة الصهيونية (1897) بعقود خلت الى تحقيقها.هذه الأهداف الغربية في الهيمنة والسيطرة على الوطن العربي ظلت ثابتة دون تغيير, وارتبطت منذ البداية بخلق كيان يهودي في فلسطين يمنع وحدته ويعيق تقدمه وتطوره العلمي والتكنولوجي والصناعي, إلا أن الوسائل والمبررات لتنفيذ هذه المصالح والأهداف هي التي تنوعت وتغيرت مع مرور الزمن.

في الواقع, كما ساهمت ألمانيا النازية بطريقة غير مباشرة في خلق دولة إسرائيل من خلال المجازر النازية (المحرقة) ,التي خدمت أهداف الحركة الصهيونية في تهجير يهود أوروبا إلى فلسطين, وفي تعاطف العالم مع ضحايا النازية,ساهمت ألمانيا الاتحادية من جانبها في تثبيت وجود دولة إسرائيل من خلال دعمها السياسي والاقتصادي ودفع التعويضات المالية إليها. واستنادا إلى هذا الدعم تمكنت إسرائيل من تدعيم احتلالها لفلسطين ومن بناء المستوطنات فيها وتعزيز قدرتها العسكرية ضد الدول العربية.

وفي ضوء ما تقدم بالإمكان الاستنتاج أن اللاسامية خدمت وما زالت تخدم إسرائيل. فمن وراء استخدام "تهمة اللاسامية"وحظر التشكيك في "المحرقة" اليهودية, تسعى إسرائيل والجماعات اليهودية في أوروبا واللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف لعل أهمها هي:

1. الحصول على دعم مالي واقتصادي وعسكري متواصل لدولة إسرائيل ولسياساتها تجاه الفلسطينيين ودول المنطقة، لضمان وجودها وتفوقها العسكري النوعي على جميع البلدان العربية.
2. منع قيام تحول شعبي غربي معادي إلى سياسات إسرائيل ومتعاطف مع الفلسطينيين والعرب انطلاقا من معطيات وحقائق علمية وتاريخية مغايرة للروايات الصهيونية.
3. ضمان سيطرتها وهيمنتها مع الجاليات اليهودية على السياسات الغربية تجاه الشرق الأوسط، حتى لا تتعرض إسرائيل إلى ضغوط غربية, تجبر تحت تأثيرها على تقديم تنازلات إقليمية وسياسية للفلسطينيين وللدول العربية.

4. ضمان استمرار الغرب المسيحي في تحمل المسئولية الأخلاقية والأدبية,وشعوره بعقدة الذنب والإدانة تجاه إسرائيل بسبب المجازر النازية والمعاناة اليهودية التاريخية.

5. ضمان استمرار تمتع اليهود في الغرب بوضع خاص ومتميز.

فلسطين عبر أهم العصور

فلسطين في ظل الحكم العربي الإسلامي

شكل ظهور الإسلام في شبه الجزيرة العربية على يد الرسول الأعظم علية الصلاة والسلام مصدر إشعاع فكري، وتحول ثقافي وحضاري، ليس لدول المنطقة فحسب، بل وللعالم بأسره، ففي عهده تم توحيد القبائل العربية في شبه جزيرة العرب، فكانت هذه أول وحدة في التاريخ بين العرب وتحت راية الإسلام، كما وتمكنت الجيوش العربية باسم الإسلام في فترة وجيزة جداً لا تتجاوز العقدين من الزمان من الانتصار على أهم حضارتين عالميتين في تلك الفترة هما: الحضارة الفارسية، والحضارة الرومانية البيزنطية.وتطلع الرسولρ, إلى ما حول الجزيرة العربية لنشر الدعوة الإسلامية،إذ ألف جيشاً لمواجهة الروم، فكانت معركة مؤتة عام (8هـ/ 629م) أول معركة وقعت بين العرب المسلمين والبيزنطيين الرومان. أما الغزوة الأخيرة التي شارك فيها الرسول ρ فكانت معكرة تبوك، التي تمكن المسلمون من خلالها من بسط نفوذهم على تخوم الشام، وبعد ذلك جهز الرسول ρ أيضاً جيشاً بقيادة أسامة بن زيد بن حارثة لفتح بلاد الشام، في تخوم البلقاء في الأردن والداروم (منطقة جنوب فلسطين حتى البحر الميت) من جنوب فلسطين[1]، إلا أنه توفي في 12 ربيع أول سنة (11 هـ / 632م) قبل سيره، فأنفذه من بعده الخليفة أبو بكر الصديق، وقد تمكن أسامة بن زيد من تحقيق انتصارات على الروم في الحدود الشرقية للأردن، لكنه عاد لنجدة الخليفة أبو بكر في حروب الردة[2].

وفي سنة (12هـ/ 633م) أرسل أبو بكر عدة جيوش لفتح بلاد الشام؛ وقد توجه الجيش الأول إلى فلسطين بقيادة عمرو بن العاص، كما توجه الجيش الثاني إلى الشام بقيادة أبي عبيدة عامر بن الجراح، وجيش آخر إلى العراق بقيادة خالد بن الوليد، وعندما كان هرقل ملك الروم قد سمع بواسطة عيونه وجواسيسه بقدوم جيش عمرو بن العاص إلى فلسطين، وأن الخليفة أبو بكر قد أوصاه"عليك بفلسطين وإيليا"[3]، أرسل جيشاً بقيادة روبيس إلى أجنادين لصد العرب في فلسطين الذي كان يصفها هرقل بأنها "بلد خصب كثير الخير وهي عزنا وجاهنا وتاجنا"[4]، إلا أن عمرو بن العاص انتصر على الروم في عدة معارك أهمها معركة أجنادين (قرب الخليل) عام (13هـ- 634م) انتصاراً حاسماً مكنته من السيطرة على جنوب فلسطين.

---

[1] بيان نويهض الحوت، م. س، ص82.
[2] ينظر أكرم زعيتر، القضية الفلسطينية، ط3، عمان، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 1986، ص ص28-29.
[3] أبو عبد الله محمد بن عمر الواقدي، من فتوح الشام، مصر، المطبعة العثمانية المصرية، ط1، ج1، 1935، ص ص9-10.
[4] المصدرنفسه، ص ص 9-10.

ولما ألف هرقل ملك الروم جيشاً ضخماً لمواجهة المسلمين طلب الخليفة أبو بكر الصديق من خالد بن الوليد بالتوجه بجيشه من العراق إلى الشام، وخاضت الجيوش الإسلامية تحت قيادته حرباً فاصلة في اليرموك (15هـ-636م)، انتهت بانتصار المسلمين على الرومان فاستكملوا بذلك فتح فلسطين وما تبقى من بلاد الشام. أما ايلياء (القدس) التي رفض بطريركها صفرونوس أن يسلمها إلا للخليفة عمر بن الخطاب الذي جاء وتسلمها بنفسه ودخلها مع البطريرك دون قتال في (15هـ/ 636م) وتعهد عمر بن الخطاب في وثيقة الآمان التي عرفت بـ "العهدة العمرية[1] بتوفير الأمن والأمان لسكان ايلياء، وأن لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين.

أما مدينة قيسارية الواقعة على الساحل الشمالي بين يافا وحيفا فكانت آخر مدينة تفتح في فلسطين، واختلف المؤرخون فيما بينهم على تاريخ فتحها، فمنهم من قال أنها لم تفتح قبل السنة التاسعة عشرة للهجرة، وقبل العشرين؛ الطبري وابن خلدون قالوا أن فتحها كان على يد معاوية بن أبي سفيان[2]، أما الواقدي فيروي أنها فتحت على يد عمرو بن العاص[3]، ويستشهد للتدليل على صحة رأيه في الحوار التاريخي الذي جرى بين قسطنطين بن هرقل قائد جيش الروم وبين عمرو بن العاص "أفصح العرب لساناً"، ومما قاله عمرو: "... وهذه الأرض التي أنتم فيها ليست لكم وهي أرض العمالقة من قبلكم... والعرب كلهم ولد سام وهم قحطان وطسم وجديس وعملاق وهو أبو العمالقة، حيث كانوا في البلاد وهم الجبابرة الذين كانوا بالشام فهذه العرب العاربة لأن لسانهم الذي جبلوا عليه العربية.." [4].

وفي ضوء الوقائع والأحداث التاريخية السابقة المتعلقة بالفتوحات الإسلامية في بلاد الشام وفلسطين لا بد للباحث الموضوعي، بقطع النظر عن الاعتبارات الاعتقادية أو القومية، سواء كان عربياً أم غير عربي، مسلماً أم غير مسلم، أن يسلم بالحقائق التاريخية التالية المتعلقة بفلسطين:

أولاً: إن سياسة الفتوح الإسلامية، بخلاف غيرها من الفتوحات السابقة (الفارسية واليونانية والرومانية) وبخلاف بنو إسرائيل الذين أباحوا القتل والدمار والخراب والمذابح الجماعية بحق الأقوام الأخرى التي وجدوها في فلسطين، امتازت بالحرص على حقن الدماء، وحماية الصغير والكبير، وأن لا يخونوا أو يغدروا وأن لا يقطعوا شجرة، أو يذبحوا شاة أو يهدموا بيتاً، أو يجبروا أحداً على اعتناق الديانة الإسلامية، لقد ظلت روح التسامح والمحبة وحسن المعاملة هي السياسة التي سادت في الفتوحات الإسلامية؛ أما الحرب فلم تكن إلا الملاذ الأخير للفتوحات الإسلامية، الإسلام فالسلام أولاً، والجزية ثانياً، والحرب ثالثاً.

---

[1] انظر الوثيقة رقم (1) من الكتاب.

[2] أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، "تاريخ الطبري، تاريخ الرسل والملوك"، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم,القاهرة، دار المعارف، 1960، ج3، 2398/1 – 2399/1، ص604، عبد الرحمن بن خلدون، تاريخ العلامة بن خلدون، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر، القسم الأول، مج2، ص947.

[3] أبو عبد الله محمد بن عمر الواقدي، "من فتوح الشام"(مصر: المطبعة العثمانية المصرية، ط1، ج2، 1935)، ص ص 17-18.

[4] نفس المصدر، ج2، ص13.

ثانياً: بخلاف الفتوحات السابقة، استندت الفتوحات العربية الإسلامية إلى بلاد الشام وفلسطين على وجود سابق لموجات من الهجرات العربية التي نزحت من جزيرة العرب قبل ظهور الإسلام بعدة قرون، تارة بسبب القوافل التجارية التي لم تنقطع، ولهذا كانت اللغة العربية مألوفة في جميع سواحل بلاد الشام[1]، وتارة أخرى عن طريق التسرب التدريجي أو عن طريق الهجرات الجماعية[2].

أما الاختلاف بين موجات الهجرة البشرية من القبائل العربية التي كانت تنزح إلى بلاد الشام في عصور ما قبل الإسلام، وبين تلك التي جاءت من الجزيرة العربية بعد ظهور الإسلام هو أن الموجات الأولى "كانت تفقد صلاتها مع موطنها الأصلي وتتعرض إلى سلسلة من الأحداث والتطورات تنسيها ماضيها، وتؤدي إلى اندماجها بسكان البلاد التي تستوطنها"، بينما حافظت الموجات الثانية على "صلاتها بمنبعها الأصلي.. وظلت وثيقة الاتصال به من الوجهتين المادية والمعنوية، وفضلا عن ذلك استطاعت أن تنشر لغتها... وانتهت إلى تعريب سكان أقطار واسعة من البلاد المفتوحة تعريباً تاماً"[3]، فقسم منهم اعتنق العروبة (استعرب) دون أن يعتنق الإسلام، بحكم أن الإسلام لا يجبر البلاد المفتوحة باعتناق الدين، وقسماً آخر ترك ديانته السابقة (مسيحية كانت أم يهودية أم وثنية) واعتنق الديانة الإسلامية الجديدة.

ومنذ تاريخ الفتح الإسلامي لفلسطين طبعت فلسطين بالطابع العربي والإسلامي المحض، واستمر سكانها من المسلمين العرب والعرب غير المسلمين في التواجد فيها وبملكيتهم لها بشكل متواصل ودون انقطاع لمدة تربو على الأربعة عشر قرناً من الزمان، أي حتى اليوم، وهذا التواجد العربي الإسلامي فاق من حيث مدته الزمنية الطويلة, أو من حيث قوة وتطور الحضارة والثقافة الإسلامية والعربية تواجد أية جماعية بشرية أخرى سبق لها وأن سيطرت على فلسطين وأقامت فيها حضارة.

ثالثاً: الأهمية الدينية لفلسطين والقدس: بفتح فلسطين والقدس يكون الخليفة الثاني الفاروق عمر بن الخطاب قد أوفى بوصية الرسولρ إلى أسامة بن زيد، ووصية الخليفة الأول أبو بكر الصديق، إلى عمرو بن العاص، والذي قال له فيها "عليك بفلسطين وايلياء", ففلسطين عند كافة المسلمين بحكم القرآن الكريم، والأحاديث النبوية، وأعمال الصحابة أرضاً مقدسة ومباركة، فهي أرض الإسراء والمعراج، وأرض الرباط، والقدس تعتبر بعد مكة من أقدس بقاع الأرض، ففيها المسجد الأقصى أولى القبلتين، وثاني المسجدين وثالث الحرمين الشريفين، وفيها قبة الصخرة ومسجد عمر بن الخطاب، وفي بداية الدعوة الإسلامية كان بيت المقدس قبلة المسلمين الأولى في الصلاة لمدة ما بين ستة عشر إلى سبعة عشر شهراً، قبل أن يتوجهوا في صلاتهم نحو الكعبة المشرفة.

---

1 ينظر بيان نويهض الحوت، م. س، ص81.
2 ينظر أبو خلدون، ساطع الحصري، م. س، ص 296.
3 نفس المصدر، ص 296.

وقبل هجرته إلى المدينة بعام واحد، أي في سنة (621م) أسري بالرسولρ علية وسلم من المسجد الحرام في مكة إلى المسجد الأقصى في القدس الذي بارك الله حوله، ثم عرج منه الرسولρ إلى السموات العلى، وذلك بعد أن صلى وأم بالأنبياء... وفي ليلة الإسراء فرضت على النبي محمد علية وسلم وعلى المسلمين الصلوات الخمس اليومية، ولواقعة الإسراء والمعراج والتي تمثلت في هذا الرابط الإلهي بين أهم بقعتين في العالم لدى المسلمين، أي بين المسجد الحرام بمكة المكرمة وبين المسجد الأقصى المبارك في بيت المقدس، ومن ثم المعراج إلى السماء، دلالات عظمى على أهمية وقداسة وواجبات المسلمين نحو بيت المقدس والأراضي المباركة (فلسطين) التي بارك الله فيها في القرآن الكريم في خمس مرات[1].

وعلاوة على ذكرها في القرآن الكريم أعلت السنة النبوية من جانبها في أحاديث عديدة من أهمية المسجد الأقصى وبيت المقدس والمقيمين في بيت المقدس، ولعل من أهمها قول الرسولρ أنه قال: "لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، المسجد الحرام، ومسجدي هذا والمسجد الأقصى"[2]، ووصف عليه الصلاة والسلام سكانها المسلمين بالمرابطين وأصحاب حق بقوله "لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين لعدوهم قاهرين لا يضرهم من خالفهم إلا ما أصابهم من لأواء حتى يأتيهم أمر الله وهم كذلك قالوا يا رسول الله وأين هم قال ببيت المقدس وأكناف بيت المقدس"[3].

ويجدر بنا أن نسجل أن الأهمية الكبرى لبيت المقدس ومكانتها الدينية لدى المسلمين، تكمن أيضاً في كونها المدينة الوحيدة التي تولى خليفة المسلمين بنفسه فتحها.

وفي ظل الحكم العربي الإسلامي كانت فلسطين جزءاً لا يتجزأ من الدولة الكبرى، خصوصاً في عهد الخلفاء الراشدين, وفي العهد الأموي ظلت فلسطين تابعة لدمشق، وفي العهد العباسي غدت فلسطين ولاية تابعة لهم. وعندما تضعضعت الدولة العباسية في بغداد قامت الدولة الطولونية في مصر فتبعت فلسطين للمصريين (878م) ظلت فلسطين تابعة لمصر في عهد الدولة الإخشيدية، وفي عهد الدولة الفاطمية. وبعد أن قامت الدولة السلجوقية في آسيا الصغرى واستولت على القدس والرملة، قاومتهم الحامية الفاطمية في عسقلان (1071) ثم استردها الفاطميون، وظلت مدينة القدس في يدهم حتى باغتهم الصليبيون[4].

فلسطين في عهد الحكم الصليبي

التعريف بالحروب الصليبية

[1] ينظر كمال إبراهيم علاونة، فلسطين العربية المسلمة، الماضي- الحاضر- المستقبل،ط2، نابلس،مؤسسة الإسراء العربي، 2007، ص15
[2] مسند الإمام احمد
[3] مسند أحمد، الجزء 45، ص281.
[4] ينظر أكرم زعيتر، م. س، ص ص 30-31.

الحروب الصليبية هي عبارة عن سلسلة من الحملات العسكرية الأوروبية في القرون الوسطى، التي وصفت في أوروبا بالحرب المقدسة، وأرسلت على المشرق العربي الإسلامي وفلسطين من قبل باباوات وملوك وأمراء أوروبا تحت راية الصليب، وكان الهدف المعلن هو إنقاذ قبر المسيح من "المسلمين الكفرة".

وتكونت هذه الحملات الصليبية من ثماني حملات رئيسية[1]، إضافة إلى حملات ثانوية أخرى، وامتدت زمنياً حوالي مائتي عام تقريباً، ابتدأت من عام 1095م وانتهت سنة 1291م بخروج الصليبين نهائياً من المنطقة، دون أن يتوقف بعد هذا التاريخ إرسال حملات صليبية أخرى لاسترداد ما فقدوه، إلا أنها باءت جميعها بالفشل[2]، لكن الصليبيين تمكنوا في الحرب الصليبية الأولى (1095-1099م) من دخول فلسطين عن طريق الساحل واحتلوا عكا وقيسارية والرملة وبيت لحم. أما القدس فقد تم الاستيلاء عليها من يد الفاطميين بتاريخ 15 تموز/ يوليو 1099م، بعد أن فرضوا عليها حصاراً ابتداء من 7حزيران/ يونيو من نفس العام[3]، وأقاموا فيها مملكة لاتينية، انتخب على رأسها غوت فريد دو بويون (Gottfried de Bouillon) الذي اتخذ لنفسه لقب "حامي قبر المسيح" لكن حكمه لم يستمر سوى سنة واحدة، استلم الحكم بعده شقيقه بودوان دو بولونيا (Baudouin de Boulogne) والذي اتخذ لنفسه لقب ملك[4]. إضافة إلى المملكة اللاتينية في القدس أسس الصليبيون ثلاث إمارات أخرى في بلاد الشام وهي: إمارة في الرها، إمارة في طرابلس، وإمارة في أنطاكيا.

[1] للمزيد من الاطلاع على الحملات الصليبية الثمانية انظر: بشارة خضر، أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص ص 38-53..

[2] راجع بخصوص الحملات الصليبية: Marshall W. Baldwin, "Crusades", Encyclopedia Britannica-Macropaedia, No.5, pp. 297-310.

[3] قارن بيان نويهض الحوت، م.س، ص116.

[4] قارن بشارة خضر، م.س، ص ص 40-41.

دوافع الحروب الصليبية

انطلقت الشرارة الأولى للحملات الصليبية من المجمع الديني في كليرمون (Clermont) من جنوب شرق فرنسا، وذلك عندما ألقى البابا الفرنسي الأصل اوربانوس الثاني (Urbain) خطاباً تحريضياً بتاريخ 27 تشرين الثاني/نوفمبر1095 دعا فيه جميع مؤمني الغرب من المسيحيين إلى نجدة مسيحي الشرق وإلى "إنقاذ القدس" وإلى أن ينذروا أنفسهم "لاستعادة الصليب"، وسمي الذين استجابوا لندائه بالصليبيين أو "جنود الله"[1]. ما من شك أن الدعوة إلى الحروب الصليبية جاءت بقرار بابوي وفي مجمع ديني ومن جنوب شرق فرنسا "منطقة معركة بلاط الشهداء" بواتييه (Poitiers)، التي حاول الجيش الإسلامي فيها عام (732) فتح فرنسا، لم تكن مصادفة، وإنما كانت حرب الكنيسة والباباوات الذين استغلوا العامل الديني لاستقطاب الملوك والأمراء والآلاف من الفقراء في ظل موجة عارمة من الحماس الديني، وخصوصاً بعد أن وعدوا من الباباوات والكنيسة بتطهير أنفسهم من الذنوب والمعاصي، إذا توجهوا للحرب وقاتلوا المسلمين، لكن دوافع الحروب الصليبية المتعاقبة عديدة, ولا يمكن حصرها فقط بالعامل الديني, وإنما كانت ثمة عوامل مختلفة تضافرت مع بعضها البعض, وأدت إلى أن تستمر هذه الحروب لمدة قرنين لعل أهمها[2]:

1. دوافع عقائدية دينية تمثلت في إنقاذ قبر المسيح واحتلال(أرض الكفرة) ونجدة مسيحي الشرق، وإعادة إنشاء مملكة مسيحية في المشرق الإسلامي تابعة للبابوية، وبهذه الدوافع الدينية اندفع المجرمون والمخطئون وأبناء الطبقة الدنيا للمشاركة في الحرب من أجل التكفير عن ذنوبهم وخطاياهم للحصول على السعادة والراحة النفسية وللتخلص من البؤس والشقاء من جانب, ولنصرة أخوانهم مسيحي الشرق من جانب آخر.
2. دوافع امبريالية استعمارية: تمثلت في طموح الملوك والأمراء والقادة العسكريين في انتزاع إمارات لهم في الشرق، ورغبة التجار بالربح وبالأسواق التي من الممكن أن تفتح أمامهم، وخصوصا تجار جنوب ايطاليا.
3. حل مشكلة التزايد السكاني في أوروبا الغربية.
4. الحد من الحروب الداخلية بين القوى الأوروبية واستغلال هذه القوى في حروب خارجية.
5. مصالح سياسية ذاتية لدى الباباوات: فبدعوتهم إلى الحروب الصليبية مستخدمين مصطلحات ومفاهيم "الحرب المقدسة" و"الحرب العادلة". كانوا يسعون إلى تعزيز سلطتهم ونفوذهم تجاه الأباطرة الجرمانيين

احتلال بيت المقدس

[1] ينظر بشارة خضر، م.س، ص38.
2 ينظر بشارة خضر، م.س، ص ص 53-55؛ قارن أيضاً بيان نويهض الحوت، م. س، ص113.

عندما احتل الصليبيون مدينة القدس – الهدف المعلن لحملاتهم –شرعوا بطريق منظمة وممنهجة بارتكاب إبادة شاملة لجميع سكانها المسلمين واليهود، لم يشهد التاريخ مثالاً لها، باستثناء تلك الإبادة الجماعية التي ارتكبها اليهود في فلسطين عندما احتلوا القدس في عهد داود, وأريحا بقيادة يوشع بن نون.

لقد قدر المؤرخون ضحايا المجزرة الصليبية في القدس بسبعين ألفاً، حيث لم ينج من سكان المدينة أحد سوى ثلاثمائة شخص فقط،(افتخار الدولة الحاكم الفاطمي لمدينة القدس مع حراسه)،وذلك عندما تأكد افتخار الدولة من حتمية سقوط المدينة طلب الصلح والخروج من المدينة مع حراسه إلى عسقلان، فوافق ريموند (Raymond) على ذلك مقابل مبلغ كبير من المال[1].

لقد وصف المؤرخون المسيحيون هول هذه المجزرة التي ارتكبت عند دخول الصليبيون القدس بقولهم: "لاحق الحجاج [الصليبيون] الذين دخلوا القدس المسلمين حتى هيكل سليمان وذبحوهم هناك [...] حيث جرت مجزرة رهيبة إلى درجة أن جماعتنا مشوا في الدماء حتى الكاحل[...] وجاب الصليبيون أنحاء المدينة كلها فنهبوا الذهب والفضة والجياد والبغال وسلبوا المنازل المليئة بالثروات، ثم انطلق جماعتنا سعيدين جداً ويبكون من الفرح، نحو قبر السيد المسيح مخلصنا يعبرون عن عبادتهم ووفاء ما عليهم تجاهه"[2].

وقال آخرون في المذبحة : "لقد حدث ما هو عجب عندما استولى قومنا الصليبيون على أسوار القدس وبروجها، فقد قطعت رؤوس بعض العرب وبقرت بطون بعضهم وقذف بعضهم من أعلى الأسوار وحرق بعضهم في النار، وكان لا يرى في شوارع القدس وميادينها سوى أكداس من رؤوس العرب وأيديهم وأرجلهم... ولم يكتف قومنا الصليبيون الأتقياء بذلك, فعقدوا مؤتمراً أجمعوا فيه على إبادة سكان القدس من المسلمين واليهود وخوارج النصارى الذين كان عددهم ستين ألفا، فأقفوهم عن بكرة أبيهم في ثمانية أيام، ولم يستثنوا منهم امرأة ولا ولداً ولا شيخاً"[3].وأكد هذه المجازر المؤرخون المسلمون ومنهم ابن الأثير الذي روى أنه"قتل الإفرنج بالمسجد الأقصى ما يزيد على سبعين ألفاً"[4] من المسلمين.

---

[1] مصطفى الدباغ، م.س، ج9، القسم الثاني، رقم 1، ص166.

[2] Cecile Morrisson , Les Croisades, que sais-je?;No. 157, Paris: presses universitaires de France,1969,p.18 نقلا عن بشارة خضر، م.س، ص4

[3] غوستاف لوبون، حضارة العرب، ترجمة محمد عادل زعيتر، القاهرة دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، 1945، ص ص 353-354.

[4] ابن الأثير، أبو الحسن علي بن محمد، الكامل في التاريخ، مج10، ص ص 283-284.

صلاح الدين الأيوبي واسترداد بيت المقدس

تغيرت الأوضاع والظروف لاحقا لصالح المسلمين بتغير القيادة السياسية في مصر. وعندما أصبحت مصر مستهدفة ومهددة بشكل مباشر من قبل الحملات الصليبية, استنجد الخليفة الفاطمي في القاهرة العاضد بنور الدين زنكي حاكم سوريا،الذي أرسل لنجدته جيشاً بقيادة أسد الدين شيركوه، الذي أصبح في عام 1169م وزيراً للخليفة في مصر. وبعد وفاة شيركوه عُهد بوظيفته إلى ابن أخيه الذي رافقه إلى مصر، صلاح الدين بن يوسف بن أيوب، وفي هذه الأثناء اتجه الصليبيون إلى دمياط وحاصروها عام 1169م فهزمهم صلاح الدين وتعقب فلولهم إلى العقبة وفتحها[1]، وعقب وفاة الخليفة العاضد عام 1171م استولى صلاح الدين على السلطة وأمر أن يذكر اسم الخليفة العباسي المستضيء في صلاة الجمعة سعياً منه إلى إنهاء الخلافة الفاطمية الشيعية واستعادة حكم السنة في مصر، وبعد أن تحقق له ذلك, كان الهدف الثاني عند صلاح الدين الأيوبي هو تحرير فلسطين وبيت المقدس[2]، لكنه كان يدرك جيداً أن ذلك لن يتم إلا إذا تم توحيد مصر ِوسوريا.

وبعد وفاة نور الدين عام 1174م أعلن صلاح الدين استقلاله واستولى على سوريا (1174م – 1183م) بعد عدة مناوشات ضد ورثة نور الدين زنكي، ومن ثم توجه انطلاقاً من دمشق لمحاربة الصليبيين، فحاصرهم في طبرية واستولى عليها، وبعد أن قام حاكم الكرك وحصن الشوبك رينالد (Renaud) بالاعتداء على قوافل الحجاج والتجار المسلمين عام 1182م أثناء مرورهم بقلعته، ونهب سواحل الحجاز عام 1183م وسلب في بداية عام 1187م قافلة كانت متوجهة إلى دمشق[3]، وتوعد بنبش قبر الرسول ρ، ناقضاً بذلك اتفاقية الهدنة المتفق عليها سابقا منذ أيار /مايو 1180م بين صلاح الدين والملك الصليبي بولودين الرابع (Baudouin) والتي كان من شروطها السماح بحرية التجارة ومرور القوافل[4]، قرر صلاح الدين الأيوبي شن هجوماً ضخماً على الفرنجة، حيث نشبت معركة كبرى في سهل حطين في الثالث والرابع من شهر تموز/ يوليو 1187م انتهت بهزيمة ساحقة للصليبيين، ولم ينج منهم إلا القليل، ومن نجا وقع في الأسر، وكان من بينهم ملك القدس غي دي لوزينيان (Guy de Lusignan) وأمير الكرك رينالد. لقد عامل صلاح الدين الملك برفق قائلاً له:"الملك لا يقتل ملكاً"، وأطلق سراحه بعد أن أقسم له بشرفه أن لا يشهر سلاحه في وجه صلاح الدين، أما رينالد الذي نقض الاتفاق ولم يراع حرمة العهود فقتله صلاح الدين بسبب جرائمه وعدوانه بنفسه[5].

لقد كانت معركة حطين معركة فاصلة، وشكلت بداية النهاية للوجود الصليبي في المنطقة، فتوالت الفتوحات بعدها فشملت عكا والناصرة وقيسارية وحيفا ونابلس، وأخيراً تمكن جيش صلاح الدين مع جيش

[1] ينظر أكرم زعيتر، م.س، ص33.
[2] ينظر بشارة خضر، م.س، ص44.
[3] ينظر بشارة خضر، م.س، ص45.
[4] ينظر بيان نويهض الحوت، م.س، ص121.
[5] قارن بهذا الخصوص أكرم زعيتر، م.س، ص31؛ Hitti,op. Cit, pp. 601-602.

أخيه العادل القادم من مصر من فتح عسقلان ومحاصرة القدس لتي أعلنت استسلامها، فدخلها صلاح الدين في 27/رجب 583هـ/ 2 تشرين الأول/ أكتوبر 1187م.

وخلافاً لأعمال القتل والذبح التي ارتكبها الصليبيون في بيت المقدس عندما استولوا عليها، اتسمت معاملة صلاح الدين للفرنج الصليبيين من سكان المدينة باللين والأمن والأمان وعدم الاعتداء عليهم، ولم تتعرض دورهم وممتلكاتهم للنهب، وسمح للمسيحيين العرب بالاحتفاظ بممتلكاتهم وبشراء متاع الفرنجة، أما الفرنجة فقد سمح لهم أن يأخذوا ما يشاءون من الأموال معهم شريطة أن يدفعوا الفدية، واتفق على فدية الرجل بعشرة دنانير، والمرأة بخمسة والطفل بدينارين، فمن دفع ذلك خلال أربعين يوماً نجا وإلا صار مملوكاً[1].

وعندما وصل نبأ استعادة القدس إلى أوروبا، دعا البابا إلى حرب صليبية أخرى اشترك فيها ملك فرنسا فيليب اوغست (Philipp August) وملك بريطانيا ريتشارد"قلب الأسد" ("lion Heart" Richard). أما إمبراطور ألمانيا فريدريش بربروسا (Friedrich Barbaroussa) فقد مات غرقاً وهو في طريقه إلى فلسطين، والتقى الآخران على حصار عكا وكان غي دو لوزينيان يقود الحصار والمعركة ناقضاً عهده مع صلاح الدين في أن لا يحاربه أبداً، وفي ظل هذه الظروف طلب صلاح الدين النجدة والمساعدة من الخليفة العباسي في بغداد، ومن سلطان مراكش دون جدوى[2]، وكانت النتيجة أن سقطت عكا في 12 تموز/ يوليو 1191م وأمر ريتشارد قلب الأسد بذبح الحامية العسكرية العكية (2700 أسير) لأنها لم تستطيع دفع المبالغ المالية المتفق عليها خلال شهر من استسلامها[3].وفي عام 1192م تم توقيع صلح لمدة خمس سنين بين صلاح الدين الأيوبي وريتشارد قلب الأسد عرف باسم "صلح الرملة". وقد قضى الاتفاق أن يحتفظ الإفرنج بالمنطقة الساحلية من صور إلى يافا، ويعترفون بسلطة صلاح الدين على باقي البلاد والقدس شريطة أن يسمح للمسيحيين بالحج إليها[4]، وفي الرابع من آذار / مارس 1193 توفي صلاح الدين في دمشق.

وبعد وفاته نشب بين ورثته خلاف على السلطة, وتزامن ذلك مع محاولات الصليبيين استرداد بيت المقدس، إلا أنهم لم يتمكنوا في البداية، فقرروا مهاجمة دمياط في مصر. وقبل أن تسقط دمياط في يد الصليبيين في (27 من شعبان 616هـ = 5 نوفمبر 1219م) في حملتهم الخامسة على مصر، أبدى السلطان الأيوبي الكامل بن العادل(شقيق صلاح الدين)- بعد أن اشتدت به الأزمة وأحاطت به الصعاب من كل جانب وبعد أن يئس من القدرة على الصمود في وجه الصليبيين- استعداده لتسليم بيت المقدس إليهم مقابل الجلاء عن مصر. لكن بعد أن احتل الصليبيون دمياط بعد حصار طويل, رفضوا العرض.

---

[1] بيان نويهض الحوت، م.س، ص122.
[2] ينظر أكرم زعيتر، م.س، ص34.
[3] نفس المرجع، ص ص 34-35.
[4] نفس المرجع، ص35؛ ينظر أيضاً بشارة خضر، م.س. ص46.

ولما تحالف أبناء العادل الثلاثة مع بعضهم البعض, تمكن المصريون من تحرير دمياط من الاحتلال الصليبي الذي لم يدم سوى ثمانية عشر شهرا, ففشلت بذلك المساومة[1]. ولم تكد تمضي سنوات معدودة حتى شبّ صراع بين السلطان الكامل وأخيه المعظم عيسى صاحب دمشق، واستعان كل منهما بمن يحقق له النصر؛ فاستعان المعظم عيسى بالسلطان جلال الدين الخوارزمي سلطان الدولة الخوارزمية، واستنجد الكامل بالإمبراطور الألماني فريدرش الثاني(Friedrich II) الذي طلب منة في المقابل بيت المقدس.ومن أجل ذلك خاض مفاوضات مع السلطان الأيوبي الكامل بن العادل لتسليم القدس، إلا أن الأخير لم يكن في وسعه تقديم القدس على طبق من ذهب, لأن ذلك سوف يؤدي الى اتهام المسلمين له بالخيانة، وحتى يحافظ على هيبته وسمعته أمام المسلمين خاض معركة وهمية أكثر مما هي حقيقية[2]، لتبرير تسليمه لمدينة القدس، فوقع مع الإمبراطور الألماني فريدرش الثاني على "معاهدة يافا" في 11 شباط / فبراير 1229 لمدة عشر سنوات 1229-1239 وافق بمقتضاها على منح القدس وبيت لحم والناصرة علاوة على ممر يصل الساحل بالعاصمة إلى المسيحيين، مقابل أولاً بقاء الحرم الشريف مع المسلمين، وثانياً مساعدة فريدرشII للكامل ضد أعدائه من الأيوبيين[3]، لكن المسلمون عادوا واستردوا القدس بعد ثماني سنوات.وبعدها تمكن الفرنجة من أعادة سيطرتهم عليها للمرة الثالثة في عام 1144م,واحتفظوا بها لمدة سنة واحدة فقط، إلى أن استردها نهائياً الملك الصالح نجم الدين بالتعاون مع الخوارزميين الأتراك[4]. أما الإخلاء النهائي للوجود الصليبي عن المنطقة لم يتم إلا على يد المماليك، وذلك عندما حرر السلطان المملوكي الأشرف خليل بن قلاوون في 28أيار/ مايو 1291 مدينة عكا آخر معاقلهم في البلاد.

فلسطين في العهد العثماني (922هـ-1335هـ/1516م-1917م)

كان السلطان العثماني سليم الفاتح هو أول من فتح بلاد الشام ومن ضمنها فلسطين في عام 1516م، وفي العام الذي يليه استولى على مصر، وفي عهد ابنه السلطان سليمان القانوني امتدت حدود الدولة العثمانية حتى شملت بلاد البلقان وأجزاء أخرى من اليونان والمجر والقرم على البحر الأسود، إضافة إلى جميع البلدان العربية باستثناء المغرب، التي لم تخضع للحكم العثماني قط، وبسبب تحالف السلطان سليمان القانوني مع ملك فرنسا 1531م ضد حكم أسرة آل هابسبورغ (Hapsburg) في النمسا، سمح الأول للأخير بتأسيس مراكز تجارية (امتيازات تجارية) فرنسية في عكا ومدن الساحل الفلسطيني، وبعد خمسين عاماً من هذا التاريخ تم منح الإنجليز الامتيازات نفسها[5].

---

[1] أحمد تمام,"الكامل.. والتفريط في بيت المقدس في ذكرى عقد معاهدة تسليمه :22 ربيع الأول 626 هـ"
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1178193427627&pagename=Zone-Arabic-ArtCulture%2FACALayout

[2] قارن بشارة خضر، م.س. ص50.

[3] نفس المرجع، ص 50؛ قارن أيضاً بهذا الخصوص بيان نويهض الحوت، م.س.ص124,أحمد تمام م.س

[4] Hitti, op.cit.pp.604, 606 – 607.

[5] ينظر بيان نويهض الحوت , م.س, ص 129

وبموجب معاهدة 1740م بين الدولة العثمانية وفرنسا التزم السلطان العثماني بفتح أبواب فلسطين أمام جميع المسيحيين القادمين تحت حماية فرنسا، وبذلك أصبح المسيحيين الكاثوليك في الإمبراطورية العثمانية خاضعين للحماية الفرنسية.

وبعد أن هزمت الدولة العثمانية في الربع الأخير من القرن الثامن عشر الميلادي في حرب طويلة أمام روسيا القيصرية، التي كانت تطمح في استعادة القسطنطينية والسيطرة على الدولة العثمانية، اضطرت الأخيرة لإنهاء الحرب والتوقيع مع روسيا على معاهدة "كوجك قينرجي" 1774م، ضمنت روسيا بموجبها حقها في حماية الروم الاورثوذكس والتدخل في شؤون الدولة العثمانية، ولا بد من الإشارة هنا إلى أن السلطان العثماني اتخذ لقب "الخليفة" لنفسه في ظل ظروف هذه الحرب، في محاولة منه لحشد المسلمين خلفه ضد أعدائه.

ومن المعلوم أيضاً أن هذه المرحلة شكلت بداية ضعف وتراجع الدولة العثمانية، مما عزز مطامع روسيا وأوروبا في أراضي الدولة العثمانية من جانب، وبروز حركات انفصالية محلية عن الدولة العثمانية من جانب آخر. انتهز علي بك أحد المماليك بمصر هذه الفرصة وأرسل نائبه أبو الذهب لاحتلال سوريا وإعادتها إلى حكم المماليك، فتحالف مع الشيخ ظاهر العمر في شمال فلسطين –الذي امتد حكمه على مدن صفد وطبرية والناصرة ونابلس وعكا - (1741-1775م)، الذي استعان بالأسطول الروسي على احتلال صور وصيدا 1772م، إلا أن السلطان العثماني أرسل قوات عسكرية بحرية وبرية إلى والي الشام لمحاربته، فاستردت الدولة العثمانية صور وصيدا وتعقبت الشيخ ظاهر العمر وقلته قرب عكا[1]، وبذلك انتهى طموح ظاهر العمر في السيطرة على فلسطين كلها وعلى دمشق، فخلفه أحمد باشا الجزار، الذي أبلى بلاءً حسناً في قتال ظاهر العمر من اجل استرداد صور وصيدا، وكمكافئة له على ذلك عينه السلطان والياً على صيدا ومن ثم خلف ظاهر العمر على عكا، فأجاد تحصينها وبنا فيها جامعاً باسمه ولمع نجمه في صد نابليون عند أسوار عكا 1799م.

ومن الأحداث المهمة التي شهدتها فلسطين بعد هذا التاريخ، والتي يجدر ذكرها، كانت حملة إبراهيم باشا بن محمد علي باشا على بلاد الشام 1831م،والتي تمكن من خلالها من احتلال الشام وفلسطين التي ظلت تابعة لحكم محمد علي باشا حتى استعادتها الدولة العثمانية عام 1840م

وفي العهود الأخيرة من الحكم العثماني وخاصة في عهد آخر السلاطين العثمانيين عبد الحميد الثاني (1876-1909م) تفاقمت المسألة الشرقية، والتي تمثلت في أطماع الدول الأوروبية وروسيا وأطماع الحركة الصهيونية في تقاسم تركة الدولة العثمانية وفلسطين، فازداد عدد الحجاج النصارى والمؤسسات التبشيرية وغير التبشيرية، ففتحت المدارس الأجنبية والطائفية والمسيحية والوطنية في فلسطين، مثل المدرسة

[1] قارن أكرم زعيتر، م.س. ص37.

الصلاحية وروضة المعارف الوطنية في القدس، والمدرسة الوطنية الأرثوذكسية، والمدرسة الأحمدية في عكا. كما أنشأت في البلاد قبل الحرب العالمية الأولى أكثر من 20 صحيفة يومية وأسبوعية منها "الكرمل" و"فلسطين" ساهمت في إحداث النهضة الفكرية العربية.

وبسبب المركزية الشديدة وسياسة القمع والاستبداد والتتريك التي مارستها الدولة العثمانية في أواخر عهدها وخاصة بعد فشل تجربة الإصلاحات الدستورية مرتين في عهد السلطان عبد الحميد الثاني ارتفعت الأصوات العربية المطالبة في بادئ الأمر بالإصلاحات السياسية والإدارية والحكم الذاتي واللامركزية واعتبار اللغة العربية لغة القرآن، لغة رسمية، ولم تتم المطالبة بالاستقلال[1] ولم يطالب المؤتمر العربي الأول[2] المنعقد في باريس عام 1913 والذي اشترك فيه فلسطينيون، بالانفصال عن الدولة العثمانية، لكن سياسة التتريك والمجازر ودعوة الزعماء الأتراك إلى العنصرية التركية الطورانية واعتبار اللغة التركية هي اللغة الرسمية الوحيدة، ساهمت في حمل الزعماء العرب على نشد الاستقلال عن الدولة العثمانية.

1 مؤسسة الدراسات الفلسطينية، م.س، ص18-20.
2 ينظر قرارات المؤتمر العربي الأول. www.yabeyrouth.com/pages/index354.htm

المبحث الثاني

القوى الاستعمارية ودورها في دعم الصهيونية وإنشاء دولة إسرائيل

دور القوى الاستعمارية الغربية في خلق دولة إسرائيل قبل نشأة الحركة الصهيونية 1897

خلق دولة إسرائيل كفكرة استعمارية أوروبية: مصادر الفكرة

إن إنشاء دولة لليهود في فلسطين لم تكن في الأساس فكرة يهودية، وإنما فكرة استعمارية طرحها المستعمرون الغربيون على اليهود بهدف مساعدتهم في توطينهم في فلسطين قبل قيام الحركة الصهيونية 1897 بأكثر من مائتي وست وسبعين سنة. ففي مؤلفة عام 1621م بعنوان: " The World's restoration. or, the calling of the Hives…" (وهو أول كتاب معروف في بريطانيا يدعو لاستعادة إمبراطورية الأمة اليهودية في فلسطين) طالب السير هنري فنش (Finch 1558-1625) Henry المستشار القانوني لملك انجلترا بضرورة توطين اليهود في فلسطين تحت الحماية البريطانية[1]، بهدف حماية طرق المواصلات والتجارة العالمية المؤدية إلى الهند وشرق آسيا.

ولما كان رئيس بريطانيا أوليفر كرومويل (Oliver Cromwell 1599-1658) الذي ينتمي إلى البوريتانيين (Puritans) (المطهرون) البروتستانت يدرك مدى الفائدة الاقتصادية التي ستجنيها بريطانيا من اليهود، أبدى اهتماماً واسعاً بشؤون اليهود، وبدأ يقدم لهم الدعم والتسهيلات من أجل مساعدتهم على الاستيطان في فلسطين.

وفي عام 1649م قدمت مجموعة من البوريتانيين عريضة إلى الحكومة البريطانية جاء فيها: "إن الأمة الإنجليزية مع سكان الأراضي المنخفضة سيكونون أول الناس وأكثرهم استعداداً لنقل أبناء إسرائيل وبناتها على سفنهم إلى الأرض الموعودة لأجدادهم إبراهيم واسحق ويعقوب كي تصبح إرثاً دائماً لهم"[2]. تكمن أهمية هذه العريضة في أنها تعتبر تحولاً واضحاً في النظرة المسيحية البروتستنتية إلى فلسطين والقدس من كونها الأرض المقدسة(أرض السيد المسيح)، التي قامت الحروب الصليبية من أجلها إلى جعلها وطناً لليهود من ناحية، ومن أن عودة السيد المسيح لا تتم إلا بعودة اليهود إلى فلسطين[3] من ناحية أخرى , دون أن ينسحب ذلك الإيمان على الكنيسة الكاثوليكية.

صحيح أن هذه الدعوة لم يتمخض عنها خطوات عملية تجاه توطين اليهود في فلسطين، إلا أنها قدمت مؤشراً واضحاً على مدى الفائدة التي يمكن جنيها في بريطانيا وغيرها من جراء الاهتمام بفلسطين كوطن

---

[1] Sir Henry Finch, the world great restoration. Or, the calling of the Hives…, London: w. Bladen 1621, in: the National union catalogue, pre 1956, Imprints, Bd. 172, London/ Chicago 1971,P.411.

[2] ريجينا الشريف، الصهيونية غير اليهودية في إنجلترا والصهيونية العنصرية، مج 2، بيروت: 1977، ص 28.

[3] مجدي إبراهيم محرم "الصهيونية والمجد للعذراء" على.www.alarabnews com/ alshaab/2005/18-03-2005/ 23.htm
ينظر أيضا بيان نويهض الحوت، م س, ص ص 286-287.

لليهود. ولنفس الغرض اقترحت القوى الاستعمارية الأوروبية على اليهود في القرن السابع عشر الميلادي 12 مشروعاً استعمارياً لإقامة كيان سياسي مستقل لهم في فلسطين[1]، ففي فرنسا قدم السفير اسحق دو لا بيريير (Isaac de La Peyrère , 1676-1594) التماسا إلى ملك فرنسا طالبه فيه بضرورة دعم بعث إسرائيل وبعودة الشعب اليهودي إلى الأرض المقدسة، كما وانتشرت دعوات مماثلة في كل من الدانمرك وهولندا تطالب ملوك أوروبا بتأسيس مملكة يهودية في فلسطين[2].

ومع ازدياد النشاط الاستعماري العالمي في القرن التاسع عشر الميلادي اكتسبت فكرة خلق وطن قومي يهودي في فلسطين بالنسبة إلى القوى الاستعمارية الغربية المتنافسة فيما بينها قيمة إضافية. لقد ازداد عدد المشاريع الاستعمارية المعروضة على اليهود لتهجيرهم إلى فلسطين وإقامة وطن قومي أو دولة لهم فيها في الفترة الزمنية الواقعة بين (1790- 1939) ليصل أكثر من ثلاثين مشروعاً، علماً أن هذه المشاريع لم تقتصر فقط على فلسطين[3]، وإنما شملت بلدانا في جميع الاتجاهات الأربعة.

استناداً إلى ما تقدم يتضح لنا أن الدوافع الاستعمارية المرتبطة بالدوافع الدينية البروتستنتية شكلت البدايات الفعلية (المصادر الأولى) لنشؤ فكرة إقامة كيان يهودي في فلسطين، في الوقت الذي لم تكن فيه الفكرة قد ولدت بعد في عقول اليهود أنفسهم.وبعبارة أخرى لم تكن المشكلة في موافقة الدول الكبرى على توطين اليهود في فلسطين,وإنما كانت المشكلة في إقناع اليهود أنفسهم بهذه الأفكار.

حملة نابليون على فلسطين (10 شباط/ فبراير 1799- 14 حزيران/ يونيو 1799)

ليس غريباً أن تتزامن فكرة استخدام اليهود في إطار تنافس القوى الاستعمارية فيما بينها, وفي إطار مخططاتها للسيطرة على العالم العربي مع أول حملة استعمارية غربية في العصر الحديث بقيادة نابليون بونابرت على المشرق العربي الإسلامي.

نابليون كان يدرك جيداً مدى الخدمات التي كان بمقدور يهود العالم عامة ويهود فرنسا والشرق خاصة تقديمها له لتحقيق أهداف حملته على مصر وفلسطين، والتي كانت موجه في الأساس لضرب مصالح القوة البريطانية المنافسة له في الشرق الأوسط. فقبل وصول الحملة الفرنسية إلى مصر أعدت الإدارة

[1] ينظر الياس خوري، "المشروع الصهيوني في ثلاثين عام"، في: شؤون فلسطينية، ع 79 (يونيو/ حزيران 1978) ص43.
[2] ينظر في هذا السياق إلى بيان نويهض الحوت، م. س. ص ص 292 – 293.
[3] من المشاريع الاستعمارية الأوروبية الغربية التي اقترحت على اليهود لإقامة وطن قومي يهودي خارج فلسطين هي (في أوكرانيا، 1790) (في القوقاز 1845) (في الأرجنتين 1891) (في شبه الجزيرة العربية 1896) (في قبرص1897- 1900) (في أوغندا وشبه جزيرة سيناء 1903) (في كندا وصحراء نفادا والبرازيل وليبيا والصحراء الغربية وموزنبيق والعراق 1907 – 1910) (في أنجولا 1931) (في الإكوادور 1935)، (في الصومال, تنجانيقا وكينيا 1938)، (والمشروع الأخير كان عام 1939 في جمهورية الدومينيك) بخصوص هذه المشاريع ينظر إلياس أبو خليل "أرض فلسطين في منظومة الفكر السياسي الصهيوني" في المجلة الأسبوعية "الصخرة" الصادرة عن حركة فتح عدد 149، السنة الثالثة في 1987/7/7م، ص14.

الفرنسية عام 1798 خطة سرية لإقامة "كومنولث يهودي في فلسطين" في حال نجاح الحملة العسكرية في المشرق[1].

وعندما شرعت قواته في حصار عكا وجه نابليون كأول رجل دولة غربي نداءً في الرابع من ابريل/ نيسان 1799 إلى جميع يهود آسيا وإفريقيا على الانخراط تحت رايته لإعادة القدس القديمة لهم, ولإعادة "مجدهم الغابر" واصفاً إياهم ب " ورثة فلسطين الشرعيين". وحثهم إلى مؤازرته على "إعادة احتلال وطنهم" وعلى "دعم أمتهم والمحافظة عليها بعيدا عن أطماع الطامعين لكي يصبحوا أسياد بلادهم الحقيقيين"[2]. من وراء هذا النداء كان يطمح نابليون تحقيق عدة أهداف أهمها:

1- رغبته في الحصول على قروض مالية من اليهود للحكومة الفرنسية، التي كانت آنذاك تعاني من أزمة مالية خانقة، حتى تتمكن من تمويل حملته على الشرق، وأن يتعهد اليهود بإثارة الفتن والقلاقل والأزمات في المناطق التي يحتلها جيشه، من أجل تسهيل سيطرته عليها وتوطيد نفوذه ودعائم حكمه فيها[3].

2- إيجاد حاجز بشري في فلسطين تحت الحماية الفرنسية يفصل سوريا عن مصر، حتى يتمكن من تدعيم الاحتلال الفرنسي في المنطقة، وبذلك يستطيع نابليون تهديد مصالح بريطانيا (القوة الاستعمارية المنافسة) له من خلال السيطرة على طرق تجارتها ومواصلاتها إلى الهند[4].

3- إفشال التحالف الذي تم التوصل إليه بين بريطانيا وروسيا وتركيا منذ الثالث والخامس من كانون الثاني/ يناير 1799، والذي نص على الحفاظ على سلامة أراض الدولة العثمانية. نابليون اعتبر هذا التحالف الثلاثي موجهاً ضد فرنسا ومصالحها، ومن أجل فك الخناق والعزلة المفروضة على فرنسا قرر" تأمين حماية مصر ضد الأتراك وحلفائهم البريطانيين" واحتلال فلسطين لكسب ود ودعم اليهود[5].

لم يتمكن نابليون من تحقيق مشروعه المتمثل في الحصول على موطئ قدم استراتيجي لفرنسا في المنطقة، وفي توطين اليهود في فلسطين وذلك لثلاثة أسباب أساسية:

أولهما: هزيمته أمام أسوار عكا بسبب صمود أهلها وشدة مقاومتهم للحملة الفرنسية، وثانيهما بسبب هزيمة نابليون وتحطيم أسطوله في معركة أبو قير البحرية أمام سواحل الإسكندرية على يد الأسطول الإنجليزي

---

[1] خيرية قاسميه، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه 1908 – 1918 (بيروت: 1973) ص 12؛
وينظر أيضاً: L.Wolf, Notes on the Diplomatic History of the Jewish Question, London: 1919, P. 104

[2] لقد نشرت صحيفة Monitor Universell في 22 أيار/ مايو و 17 نيسان/ ابريل 1799، نداءين إلى اليهود، إلا أن فرانز كوبلر أكد أن نداء نابليون الأول يعود إلى 4 نيسان/ ابريل 1799، ينظر النص الكامل لنداء نابليون ولكن مع ترجمة مختلفة نوعاً ما في:
Henry Laurens," Le Projet ***d'etat*** Juif attribue a Bonaparte" Revue de ***etudes*** Palestiniennes No.33(automme1989), pp. 69-83; See too Franz Kobler, the vision was there, (London:1956)P.44
ينظر أيضاً في بشارة خضر، م. س. ص ص78-79

[3] ينظر أمين عبد الله محمود، مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1984، ص14.

[4] See Nahum Sokolow, History of Zionism (N. Y. 1964), Vol I, p.50

[5] ينظر بشارة خضر، م. س. ص 75.

بقيادة نيلسون (Nelson Horatio Lord 1758-1805), وثالثهما بسبب رفض اليهود أنفسهم لندائه وذلك لتركيز جل اهتمامهم في تلك الفترة على شؤونهم وأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية في بلدانهم الأصلية، وليس الانجرار وراء مغامرات غير محسوبة قد تعرض حياتهم للخطر.

وكنتيجة لفشل الحملة الفرنسية على الشرق وخروج نابليون وقواته نهائياً من مصر في عام 1801م، بدأت فكرة تبني توطين اليهود في فلسطين تتراجع في فرنسا، لصالح الاهتمام بالمشاكل الداخلية الفرنسية ولصالح التوجه نحو مناطق أخرى غير فلسطين ومصر،ولا تثير حساسية الانجليز, مما قلل من حاجة فرنسا لخدمات اليهود.

اللاسامية والبدايات الأولى للاستيطان اليهودي في فلسطين

لم تستجب الأوساط اليهودية للأفكار والمشاريع الاستيطانية الغربية الراغبة في إنشاء كيان يهودي في فلسطين إلا ابتداء من أواسط ثلاثينيات القرن التاسع عشر, لكن هذه الاستجابة كانت بشكل جزئي ولم تتخذ طابعا جماهيريا واسع النطاق، وإنما اقتصرت في بادئ الأمر على البرجوازية اليهودية المتحالفة مع الطبقات الرأسمالية الحاكمة. قبل ذلك التاريخ كانت العلاقات بين اليهود وفلسطين مقصورة في غالبيتها على الصلة الدينية والعاطفية، ولم يؤمن اليهود بشكل عام بإعادة بعث الدولة اليهودية القديمة من جديد على أيدي اليهود أنفسهم أو على يد القوى الاستعمارية الغربية،وإنما كانت القناعة الراسخة في الأوساط اليهودية أن بعث هذه الدولة لا يتم إلا بمعجزة إلهية فقط، يكون من نتائجها قدوم السيد المسيح المنتظر الذي سيعيد بناء الهيكل ويقود العالم نحو الخير والصلاح[1].

وجدت البرجوازية اليهودية في إنشاء وطن يهودي في فلسطين مكسبا ماديا ووسيلة للتخلص من عبء فقراء اليهود الفارين من روسيا وأوروبا الشرقية إلى أوروبا الغربية بسبب المعاناة والاضطهاد ضد اليهود. ونظرا لقناعة الأثرياء اليهود بصعوبة اندماج هؤلاء اليهود في المجتمعات الأوروبية الغربية بسبب الحواجز الثقافية واللغوية في ظل انتشار موجة الكراهية ضد اليهود, لجئوا إلى إنشاء مؤسسات وجمعيات بهدف تنظيم هجرة الفقراء من اليهود إلى خارج القارة الأوروبية و فلسطين.ومن العوامل التي دفعت البرجوازية اليهودية للبحث عن وطن لليهود خارج أوروبا تخوفها من انضمام الفقراء اليهود إلى الأحزاب اليسارية والحركات الثورية المناهضة للنظام الرأسمالي الغربي[2].

وفي عام 1860م حصل الأثرياء اليهود بمساعدة القنصليات الغربية في القدس وخاصة القنصلية البريطانية على قطعتي أرض، وفي نفس العام أسس في باريس النائب في البرلمان الفرنسي أدولف كريميية

[1] Ibid,63

[2] أمين عبدا لله محمود, م س,،ص59, ص 102

(Adolphe Cremieux 1796-1880) جمعية الاستيطان اليهودي في فلسطين عرفت باسم الإتحاد الإسرائيلي العالمي (Alliance Israelite Universelle).

وفي سنة 1868 حصل كريميه من السلطان العثماني على فرمان سمح بموجبه للأليانس باستئجار 2600دونم من أراضي قرية يازور القريبة من يافا لمدة 99سنة.

وفي عام 1870 أقامت الأليانس عليها أول مدرسة زراعية لليهود في فلسطين أطلق عليها اسم مدرسة "مكفيه يسرائيل الزراعية" (Mikve Israel Agricultural School) بتمويل من البارون اليهودي الفرنسي إدموند دي روتشيلد، والبارون موريس دي هيرش.

وفي عام 1878 قامت مجموعة من يهود مدينة القدس بشراء قطعة أرض من أراضي قرية ملبس من آل قصار بلغت مساحتها 3375 دونما،وتم تسجيها باسم أحد اليهود الذين كانوا يتمتعون بحق الحماية من القنصلية النمساوية, وبنفس الأسلوب تم شراء قطعة أرض أخرى تبلغ مساحتها10 آلاف دونم. وعلى هاتين القطعتين أنشأ اليهود مستوطنة بيت تكفا (Petach Tikva)(مفتاح الأمل)،والتي أطلق عيها لقب "أم المستوطنات".

وبالنسبة إلى عدد اليهود في فلسطين فلم يتجاوز عام 1856م 10,600نسمة من أصل أكثر من 350,000 ألفا من سكانها,وفي عام 1880 وصل عدد اليهود المقيمين في فلسطين حوالي 25 ألفا من أصل 500,000ألف نسمة[1], على الرغم من المساعي الحثيثة التي قامت بها القوى الاستعمارية الغربية بهدف تشجيع اليهود على الهجرة إلى فلسطين وتوطينهم فيها.

لكن أعداد المهاجرين اليهود إلى فلسطين بدأت تزداد طرديا وبشكل ملحوظ مع ازدياد المعاناة والاضطهاد والعداء ضد اليهود(اللاسامية) في روسيا وأوروبا الشرقية, إلى أن وصل عددهم في فلسطين عام 1895 إلى 50,000 ألفا.

لقد جاءت هذه الزيادة اللافتة للنظر بعد أولى موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين من روسيا ورومانيا منذ عام 1881م بسبب المجازر التي حلت باليهود الروس والتي عرفت باسمها الروسي Pogrom، في أعقاب اتهام اليهود بالاشتراك في اغتيال القيصر الروسي ألكسندر الثاني(Alexander II.1818-1881) عام 1881.لقد شكل هذا التاريخ نقطة تحول نوعية في الفكر اليهودي نحو الهجرة إلى فلسطين وقوض أفكار حركة التنوير اليهودية المسماة الهسكالاه(Haskalah), التي كانت ترفض الهجرة اليهودية والحل القومي والاستعماري للمسألة اليهودية, الذي نادا به رواد الحركة الصهيونية, وعلى النقيض من ذلك كانت تدعو إلى حل لبرالي اندماجي للمسألة اليهودية قائم على المساواة وحقوق المواطنة. الجداول التالية رقم(1)

[1] ينظر روجيه جارودي,إسرائيل بين اليهودية والصهيونية م.س,ص 47

ورقم (2) توضح لنا أعداد المهاجرين اليهود إلى فلسطين وإلى بلدان أخرى وأوطانهم الأصلية التي هاجروا منها[1].

الجدول رقم (1): موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين 1882-1945.

موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين	الفترة الزمنية /السنة	عدد المهاجرين اليهود	أهم المواطن الأصلية للمهاجرين اليهود
موجة الهجرة الأولى	1882- 1903	30.000- 25	روسيا
موجة الهجرة الثانية	1904 - 1914	40.000- 35	روسيا , بولندا
موجة الهجرة الثالثة	1919 - 1923	35.183	روسيا ,بولندا
موجة الهجرة الرابعة	1924 - 1931	81.613	الاتحاد السوفييتي,بولندا
موجة الهجرة الخامسة	1932 - 1938	197.235	ألمانيا ,بولندا
	1939 - 1945	80.000 .تقريبا	ألمانيا,بولندا رومانيا,تشيكوسلوفاكيا, المجر
	1946 - 1948	160.000 .تقريبا	بولندا,رومانيا,بلغاريا, الجزائر,تونس

(1) Angelika Timm, Israel: Geschichte des Staates Israel seit seiner Gruendung (Bonn: Bouvier 1998) p. 34

[1] ينظر الجدول رقم (1) وجدول رقم (2)

جدول رقم (2): حركة الهجرة اليهودية في الفترة الزمنية الواقعة بين 1880-1929م

الهجرات اليهودية إلى	عدد المهاجرين
U.S.A	2,885,000
الأرجنتين	210,000
كندا	180,000
بريطانيا	125,000
فلسطين	120,000
ألمانيا	100,000
فرنسا	100,000
جنوب أفريقيا	60,000
بلجيكا	50,000
مصر	35,000
البرازيل	30,000
بقية بلدان وسط وجنوب أمريكا اللاتينية	30,000
بقية البلدان الأوروبية	30,000
استراليا ونيوزلندا	20,000

([2]) Arthur Ruppin, Soziologie der Juden, Berlin 1930 , P. 157

استنادا إلى الجدولين السابقين بالإمكان استخلاص الملاحظات التالية:

أولا: إن الهجرة اليهودية إلى فلسطين لم تأت إلا تحت تأثير الاضطهاد والعداء ضد اليهود وفي الأوقات ومن البلدان التي استفحل وتفاقم فيها الاضطهاد والعداء لليهود(روسيا وبولندا في بادئ الأمر ومن ثم من ألمانيا النازية), وليس بفعل "الحنين الدائم"إلى فلسطين "وطن ألآباء والأجداد" كما تدعي الصهيونية,أي أن الهجرة اليهودية إلى فلسطين لم تتكاثف حتى بعد نشأة الصهيونية,إلا لأسباب سياسية وليس لأسباب دينية.

ثانيا: أن الغالبية الساحقة من المهاجرين اليهود فضلوا الذهاب إلى الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى,مما يعني أن الدوافع الاقتصادية وتوفر الحريات السياسية والمناخ الديمقراطي ورغبة اليهود في

الاندماج في المجتمع الأمريكي شكلت عوامل الجذب الأساسية لدى المهاجرين اليهود, رغم استخدام الحركة الصهيونية لجميع الوسائل والإمكانات المالية والدعاية الدينية , لإثارة اهتمام اليهود وتشجيعهم على الهجرة إلى فلسطين.

ثالثا: قلة قليلة من الهاجرين اليهود آثرت الهجرة الى فلسطين,حيث لم تحتل عند المهاجرين اليهود إلا المرتبة الخامسة, بعد الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والأرجنتين وكندا.

رابعا: يلاحظ أن عدد المهاجرين اليهود من ألمانيا النازية إلى فلسطين خلال أقل من ست سنوات, أي من عام 1932- 1938 من الحكم النازي(1933-1945), فاق عدد المهاجرين اليهود الذين قدموا إلى فلسطين خلال خمسين عاما,أي منذ أن بدأت موجات الهجرة اليهودية الحديثة منذ عام 1882/1881,مما يدلل بوضوح على العلاقة الوطيدة بين تفاقم اللاسامية وبين ازدياد عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين,أي بكلمات أخرى يتضح مدى الخدمة التي قدمتها النازية لأهداف ومساعي الحركة الصهيونية في تهجير اليهود إلى فلسطين وإقامة دولة إسرائيل ,أكثر من مساعي وجهود الحركة الصهيونية نفسها.

الصهيونية وفلسطين: الطريق إلى النكبة الفلسطينية

التسمية

اشتقت الصهيونية من كلمة كنعانية قديمة اسمها "صهيون" وهي تعني "**الجبل المشمس**" أو "الحصن"، وهذه الكلمة أطلقها الكنعانيون على الجبل الشرقي لمدينة القدس (يبوس)، التي بناها اليبوسيون واتخذوها موقعاً وحصناً لحكامهم، وكان ممن أقام فيها الشيخ سالم، الذي سميت المدينة باسمه "اورسالم"، أو "أورشالم". وعندما استولى الملك داود على يبوس كانت تعرف بأورشليم، لكن اسم صهيون ظل يستخدم كمفهوم ديني كناية عن مدينة القدس[1]، وليس للدلالة على "الصهيونية" كمفهوم سياسي.

أما عبارة "الصهيونية" (Zionism) بالانجليزية، فلم تظهر كمصطلح سياسي إلا على يد الكاتب والصحفي اليهودي النمساوي ناثان بيرن باوم* (Nathan Birnbaum 1869-1937)، الذي ابتكرها لأول مرة عام 1890م في صحيفته "التحرر الذاتي"،على نمط اللغة الألمانية (Zionismus) كبديل لجمعية "أحباء صهيون" التي تأسست في روسيا عام 1882م, لكن مصطلح الصهيونية كحركة سياسية لم ينتشر ويتبلور بمفهومه الحالي إلا مع تيودور هرتزل (Theodor Herzl 1860-1904) المؤسس الفعلي والأب الروحي للحركة الصهيونية التي تأسست رسمياً في المؤتمر الصهيوني الأول في بازل عام 1897م.

---

[1] Encyclopedia Britannica- Micropaedia, vol.x.pp.885-886.

* شارك بيرن باوم عام 1882 في تأسيس إتحاد الطلبة القوميين اليهود في فينا باسم "كاديما"، kadima (Vorwaerts) بالألمانية وتعني الى الأمام أي باتجاه الشرق (باتجاه فلسطين).وكان من بين المؤسسين أيضا عالم النفس المعروف سيغموند فرويد Sigmund Freud ,وكان هذا أول إتحاد قومي للطلبة الصهاينة اليهود على الإطلاق.

ويعتبر الصهاينة أن الصهيونية المتعارف عليها والتي دعا إليها هرتزل في مؤتمر بازل هي الوريث الشرعي لعدد من الجمعيات والنداءات الفكرية الصهيونية السابقة التي بدأت تظهر إلى حيز الوجود منذ منتصف ثلاثينات القرن التاسع عشر، والتي لم تكن تجد الحد الأدنى من التجاوب بين اليهود أنفسهم، إلا مع بداية الستينات من القرن التاسع عشر، ونتيجة لعدة عوامل مهدت الطريق لنشأة الحركة الصهيونية، التي هدفت لحل المشكلة اليهودية عن طريق ما يسمى بإعادة توطين اليهود في فلسطين، (أرض الميعاد) وإنشاء الدولة اليهودية فيها. وحسب المفهوم الصهيوني تعتبر الصهيونية حركة قومية لإعادة "الشعب اليهودي" إلى وطنه واستئناف السيادة اليهودية على "أرض إسرائيل" ,إلا أن القراءة الدقيقة للمنطلقات النظرية للصهيونية ولممارساتها العملية على أرض الواقع تؤكد أنها حركة سياسية علمانية استعمارية استيطانية تقوم على النزعة العنصرية وعلى العدوان والتوسع والتحالف مع الامبريالية من أجل تحقيق أهدافها القومية، وتستغل الدين اليهودي واللاسامية وتوظفهما لتحقيق غاياتها وأهدافها القومية والسياسية.

أسباب نشأة الحركة الصهيونية

في الثابت علمياً أن الحركة الصهيونية لم تنشأ في فلسطين أو في أي بلد عربي، وإنما نشأت ونمت في أوروبا وانطلقت منها، والسبب يعود في أن أوروبا كانت تشكل البيئة الخصبة والحاضنة الطبيعية لعدة عوامل تضافرت مجتمعة مع بعضها البعض أدت إلى ظهور الصهيونية منها:

1. حركة الاستعمار العالمي

يعتبر الاستعمار الغربي من العوامل الأساسية التي ساهمت في نشأة الحركة الصهيونية وفي تطورها، ونجاحاتها. لقد شهد القرنان الثامن عشر والتاسع عشر ازدياد وتيرة الحركة الاستعمارية العالمية، التي أشعلت تنافساً محموماً للاستيلاء على شعوب وقارات العالم الثالث وتوطين البيض الغرباء فيها.

ولم يكن من قبيل المصادفة أن تأتي نشأة الحركة الصهيونية متزامنة مع صعود حركة الاستعمار العالمي وأن تتأثر بأهدافه وأساليبه ونماذجه الاستيطانية في اغتصاب فلسطين وتوطين المستعمرين اليهود الغرباء فيها أسوة بما فعلته القوى الاستعمارية الغربية في أفريقيا واستراليا وأمريكا اللاتينية وغيرها من قارات العالم التي قامت في سياساتها على التوسع والعدوان واغتصاب الأراضي واستغلال ثرواتها وإزالة هوية أبنائها ومعارضة الاتجاهات الاستقلالية التحررية لديهم[1].

لقد ترافق هذا التنافس الاستعماري الحثيث في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، على إيجاد حليف قوي يتم استخدامه لتحقيق أغراض الدول الاستعمارية في المنطقة وضد بعضها البعض. لقد وجدت القوة الاستعمارية البريطانية- بعد أن أخفقت قبلها القوة الاستعمارية الفرنسية- في اليهود والصهيونية

[1] قارن مؤسسة الدراسات الفلسطينية، م.س، ص30.

العالمية أداة نموذجية لتحقيق أهدافها ومخططاتها الإستراتيجية في المشرق العربي. من جانبها وجدت الصهيونية في الاستعمار الغربي السند والقوة المادية الفعلية لاستيطان فلسطين واغتصابها من سكانها الأصليين، ولهذا ربطت الصهيونية العالمية أهدافها وأساليبها عضوياً مع الامبريالية والاستعمار الغربي، وما زالت هذه العلاقة العضوية قائمة حتى يومنا هذا. مؤسس الحركة الصهيونية تيودور هرتزل يعبر عن هذه العلاقة العضوية في كتابه "دولة اليهود"(Der Judenstaat)حيث يقول: "سنشكل هناك [في فلسطين] بالنسبة إلى أوروبا حاجزاً ضد أسيا، وسنكون الحامي المتقدم للمدنية ضد البربرية. سنبقى كدولة محايدة [؟!] على علاقة مع جميع أوروبا التي يجب عليها ضمان وجودنا"[1].

ومن الأدلة الدامغة على تبني الصهيونية للنموذج الاستعماري الغربي في حل المسألة اليهودية على حساب الشعب العربي الفلسطيني ما كتبه تيودور هرتزل في 11 /1/ 1902 إلى سيزل رودس (-1853 Cecil Rhodes 1902) أحد رواد الاستعمار الاستيطاني الإنجليزي آنذاك والذي أعطى اسمه لدولة روديسيا(موزمبيق حاليا): "أرجو أن ترسل لي كتاباً تقول فيه بأنكم درستم برنامجي وأنكم توافقون عليه، وإذا سألت لماذا أتوجه إليك يا سيد رودس، فلأن برنامجي هو برنامج استعماري"[2].

2. اللاسامية (العداء لليهود)

إن ظاهرة "معاداة اليهودية" ظاهرة قديمة بدأت منذ بداية القرن الرابع عشر في أوروبا، أما ظاهرة معاداة السامية (معاداة اليهود) فهي ظاهرة حديثة نسبياً مقارنة مع معاداة اليهودية[3]، فهي لم تظهر إلا لأول مرة في كتاب الصحفي الألماني "فيلهلم مار" (Wilhelm Marr 1819-1904) الذي أصدره بعنوان **"انتصار اليهودية على الجرمانية"**عام 1879م[4].

لم تولد الحركة الصهيونية من رحم الديانة اليهودية، ولم تأت نتيجة دوافع ذاتية خاصة باليهود وتاريخهم في فلسطين ولم تكن مرتبطة بمقولة "حنينهم الدائم إلى صهيون" أو بما يسمى "الوعد الإلهي"،وإنما نشأت الحركة الصهيونية في أوروبا تحديداً في القرن التاسع عشر بالذات، بسبب انتشار عدة ظواهر ونظريات ونزعات قومية وعنصرية استغلها الصهاينة ووظفوها خدمة لمصالحهم القومية وأهدافهم السياسية، ولعل من أهم هذه الظواهر إضافة الى الاستعمار، كانت ظاهرة اللاسامية التي انطلقت من شرق أوروبا إلى غربها، فالأوضاع السياسية الصعبة التي عاشها اليهود وموجة الاضطهاد الروسي منذ أوائل ثمانيات القرن التاسع عشر كانت وراء نشأة وتطور الأفكار الصهيونية.

---

[1] Theodor Herzl, "wenn ihr wollt, ist es kein Maerchen", koenigstein/ Tanus 1978, p. 213 [1.Ausgabe: Altneuland, der Judenstaat, - Wien 1896].

[2] Theodors Herzls Tagebuches, vol. III p. 105.

[3] ينظر روجيه جارودي، إسرائيل بين اليهودية والصهيونية، م.س. ص17. نقلاً عن برنارد لازار (Bernard Lazard) معاداة السامية، تاريخها وأساليبها 1894م.

[4] Wilhelm Marr, Der. Sieg des Judentums Ueber das Germanentum, in: de. Wikipedia. Org/wiki/Antisemitenliga.

وتعود أسباب معاداة السامية إلى عدة عوامل عميقة وقديمة ومتداخلة مع بعضها البعض ومتنوعة، اقتصادياً وسياسياً وقومياً ودينياً، ولا تتعلق باليهود فقط، وإنما أيضاً بمن يحيط بهم وبالظواهر الاجتماعية والسياسية التي كانت منتشرة في القارة الأوروبية.

دينياً اعتبر اليهود مسئولون عن صلب السيد المسيح عليه السلام، وعرقياً تعتبر النظرة اليهودية إلى الذات أن يهود العالم "شعب الله المختار" والأرقى من جميع الشعوب الأخرى".لقد غذت هذه النظريات والأفكار روح التعصب والانعزال عند اليهود.

ومن الطبيعي أن تصطدم وأن لا تتعايش هذه الأفكار العنصرية والقومية والشوفينية الاستعلائية المتعصبة مع مثيلاتها التي سادت في ألمانيا وايطاليا وفرنسا وانجلترا، والتي كانت تؤمن بنظريات "التفوق العرقي" ورسالة الرجل الأبيض، التي مثلها الاستعمار وجسدتها لاحقاً النازية في ألمانيا والفاشية في ايطاليا.أما الأوضاع الاقتصادية الجيدة التي تمتع بها اليهود بشكل عام بسبب تعاملهم بالربا والتجارة فكانت عاملا إضافياً لإثارة الحسد والحقد والكره ضدهم.

رواد الحركة الصهيونية الأوائل

لقد عارض رواد الحركة الصهيونية الأوائل مبدأ المساواة وسياسة الاندماج في المجتمعات الأصلية كحل للمسألة اليهودية، واعتقدوا بدلاً من ذلك أن حل المسألة اليهودية ومستقبل اليهود مشروط بخروجهم من أوروبا وبتحويل اليهود إلى أمة مستقلة، وبعودتهم إلى "وطنهم التاريخي" وإقامة دولة لهم فيها على النمط الاستعماري الغربي، ومن أمثلة هؤلاء الذين ساهموا في نشأة الصهيونية واعتبروا من روادها الأوائل هم:

موزس هس (Moses Hess 1812-1875)

ولد موزس هس في بون في ألمانيا عام 1812، ويعتبر من المفكرين اليهود الذين تركوا انطباعاً عميقاً في الفكر الصهيوني لدرجة أن البعض اعتبره ليس مبشراً بالحركة الصهيونية فقط، بل ومؤسسها أيضاً. ففي كتابه الذين أصدره عام 1862 تحت عنوان **"روما والقدس"** (Rome and Jerusalem) أودع فيه معظم أفكاره وآرائه الصهيونية التي انطلقت من فكرة وجود "قومية يهودية" ترتكز على العرق والدين، وبالتالي فإن حل المسألة اليهودية لا يتم من خلال الاندماج، وإنما بتهجير اليهود صوب فلسطين، وإقامة مستعمرات في فلسطين "تمتد من السويس إلى القدس ومن ضفاف الأردن إلى شاطئ البحر المتوسط"[1]، تمهيداً لإقامة الدولة اليهودية.

والمتأمل في أفكار هس ودفاعه عن إيجاد "قومية يهودية" ومستعمرات يهودية في فلسطين، لا يحتاج إلى جهد جهيد حتى يدرك الرسالة التي يود هس إيصالها، وهي أنها تخدم عدة جهات في آن واحد، وهي

[1] Moses Hess, Rome and Jerusalem (N.Y. 1945). P. 132.

فرنسا والدول الغربية، وأثرياء وفقراء اليهود على حد سواء. ومن أجل تحقيق ذلك طالب هس بتحالف يهودي فرنسي، معتقداً أن فرنسا بعد حصولها على امتياز شق قناة السويس تعتبر من أكثر الدول المؤهلة والمستفيدة تجارياً من قيام هذه المستوطنات اليهودية وأن البلدان المسيحية الأخرى لن تعارضها لأسباب لها علاقة بمصالحها الداخلية، ففي هذا الصدد قال هس: "... بعد أن ينتهي العمل في شق قناة السويس فإن مقتضيات التجارة العالمية تتطلب إقامة المستودعات والمستوطنات على الطريق التجاري الممتد عبر المشرق العربي شرقاً باتجاه الهند والصين، بحيث تتمكن هذه المستوطنات من القضاء على حالة الفوضى وعدم الاستقرار في البلاد الواقعة على هذا الطريق... ولن يتم ذلك إلا في ظل حماية عسكرية من جانب الدول الأوروبية وبالذات فرنسا التي كانت دبلوماسيتها الحكيمة تخطط على الدوام لضم الشرق إلى الأقاليم الحضارية"[1].

وعن الفائدة التي ستجنيها فرنسا أردف هس قائلاً: "... من مصلحة فرنسا أن يستوطن الطريق التجاري المؤدي إلى الهند والصين شعب موالٍ تماماً لمصالحها الاقتصادية والحضارية حتى يتسنى لها تحقق الرسالة الإنسانية التي أرست معالمها الثورة الفرنسية الكبرى"[2]، وبخصوص مصلحة البلدان الأوروبية الأخرى قال: "إن الأمم المسيحية لن تعارض إطلاقاً إنشاء وطن لليهود في فلسطين طالما أن ذلك يضمن لها التخلص من شعب غريب شاذ يسبب لها مشاكل كثيرة"[3].

لقد تصور هس أيضاً أن إيمان اليهود برابطة قومية مشتركة سيوفر لهم حل الاختلافات والتناقضات بين الفئات اليهودية الفقيرة والفئات الثرية، وأما الفائدة المادية التي سيجنيها اليهود، عبر هس قائلاً: "... إن تعميق مفهوم الأرض القومية المشتركة يوفر الركيزة الأساسية لإقامة علاقات أفضل وأكثر تقدمية بين الأغنياء والفقراء من اليهود"[4]، وأن تحقيق الاستيطان اليهودي في فلسطين يتطلب "استغلال رأس المال اليهودي تحت مظلة الدولة الأوروبية والفرنسية بشكل خاص..."[5].

ليون بنسكر (Yehuda Leib (Leon) Pinsker 1821-1891)

ولد بنسكر عام 1821 في بولندا (الروسية)، ودرس الحقوق والطب في جامعة موسكو، وعاد إلى أوروبا ليعمل فيها طبيباً منذ عام 1849، في بداية حياته آمن بنسكر بضرورة وحتمية اندماج اليهود في المجتمع الروسي، وحثهم على التحدث باللغة الروسية، لكن اللاسامية (وتحديداً في روسيا) وتحريض الحكومة الروسية رسمياً على معاداة اليهود أفشلت أهداف حركة الهسكلاة بين اليهود، وجعلت مساعي اندماج اليهود في المجتمع الروسي غير ممكنة، وتحت تأثير اللاسامية الصاعدة وخاصة بعد مجازر (Pogrom) في سنة 1881 أثر اغتيال القيصر الروسي الكسندر الثاني اضطر بنسكر كردة فعل على هذه المجازر إلى تغيير

[1] نقلاً عن أمين عبد الله محمود، م.س، ص.83، Ibid, pp. 228-292
[2] المرجع نفسه، ص83، Ibid, pp. 148-149
[3] المرجع نفسه، ص80، Ibid, p. 142
[4] المرجع نفسه، ص81، Ibid, p. 145
[5] المرجع نفسه ص85، Ibid. 139

أفكاره وقناعاته، التي نشرها بشكل واضح في كتابه **"التحرر الذاتي"** (Selbstemanzipation) الذي أصدره باللغة الألمانية. لقد دعا بنسكر في كتابه اليهود إلى خلق قومية يهودية تتيح لهم العيش على أرض محددة خاصة بهم دون أن يركز على فلسطين، حيث قال في هذا السياق "إن هدف جهودنا الحالية يجب ألا يكون "الأرض المقدسة" بل أرضاً تخصنا وحدنا، فنحن لسنا بحاجة إلا إلى قطعة كبيرة من الأرض لأبناء قومنا... ربما تصبح الأرض المقدسة في وقت لاحق لنا"[1]، واقترح بنسكر منطقة في شمال أمريكا، أو ولاية مستقلة في آسيا، أما نظريته السياسية فيلخصها بنسكر بالآتي:

* أن اليهود ليسوا أمه حية، إنهم غرباء في كل مكان، ولذلك فهم محتقرون.

* إن التحرر السياسي والمدني لليهود لم يكن كافيا ليرفعهم في تقدير الشعوب.

* الخلاص الوحيد هو بخلق القومية اليهودية؛ فالتحرر الذاتي لليهود كشعب،لا يتم إلا بحصولهم على وطن لهم وحدهم.

* إن الوقت الملائم للتحرر قد جاء وعلى الرغم من كون المسألة اليهودية مسألة عالمية، فإن حلها يجب أن يكون حلاً قومياً (يهودياً) وعلى اليهود اتخاذ الخطوة الأولى بعقد مؤتمر يهودي عالمي[2].

لقد رفضت الأغلبية الساحقة من يهود ألمانيا أفكار بنسكر، وعلى النقيض من ذلك التزموا بالكفاح من أجل الاعتراف بهم ومن أجل اندماجهم في المجتمع الألماني[3].

الحاخام يهودا الكلعي (Yehuda Alkalai 1798-1878)

ولد يهود الكلعي في سراييفو في البوسنة عام 1798 وفي عام 1825 تم اختياره حاخاما للطائفة اليهودية في صربيا، وفي عام 1839 ألف الكلعي كتاباً حول **"قواعد اللغة العبرية"**، ودعا فيه اليهود إلى الاستغراق في الصلاة تحقيقاً للنبوئه المسيائية، لأنه قال أنه توصل استناداً إلى حسابات أجراها بموجب علم "الكابلاة"* (Cabala) إلى نتيجة مفادها أن عام 1840 سيكون عام "الخلاص اليهودي" والعودة إلى "أرض الميعاد"، ولذا فقد حث اليهود وخاصة الفقراء منهم في أوروبا الشرقية إلى الهجرة إلى فلسطين تحت شعار "المسيح الإنسان" استعداداً لمجيء المسيح المنتظر[4]، وفي عام 1840 ألف كتاباً اسماه **"سلام يا قدس"**

---

[1]Leo Pinsker, Auto- Emancipation, edited by A.S. Eban (England. Federation of Zionist youth, [1932]),pp 41-42. نقلاً عن بيان نويهض الحوت ,م.س,ص322

[2] ibid.,. p. 32 نقلاً عن بيان نويهض الحوت، م.س، ص322

[3] de. Wikipedia. org/wiki /leo_Pinsker

للمزيد انظر أيضا:.Israel Klausner, "Pinsker, leon, "Encyclopedia Judaica, vol, 13, p. 546

* وتكتب أحيانا "قبالة (Cabbala) ويقصد بها علم التأويلات الباطنية والصوفية عند اليهود، ومعناها الأصلي في اللغة العبرية "التراث" ويقصد بها التراث اليهودي الشفوي، ومنذ القرن السادس عشر تمثل التفكير الأسطوري في اليهودية البعيد عن العقلانية، وارتبطت بالسحر والتنجيم وقراءة الكف وغيرها.

[4] ينظر أمين عبد الله محمود، م.س. ص64-65.

(شلوم يروشالايم)، حث فيه اليهود على دفع عشر مدخولهم من أجل العودة ومساعدة يهود القدس[1]، ولما فشلت نبوءته بعدم ظهور المسيح المخلص، ووقعت حادثة دمشق الشهيرة عام 1840، التي اتهم فيها اليهود بقتل المسيحيين، مما قاد إلى إجراء محاكمات لعدد من اليهود المتهمين، تخلى عن أطروحاته السابقة، ولجأ إلى تبني فكر جديد اسماه "الخلاص الذاتي التدريجي"، أي أنه يجب العمل على إنشاء كيان يهودي في فلسطيني بشكل منظم وتدريجي، وليس بشكل عفوي ومفاجئ، وأن اليهود الأغنياء يجب أن يتحملوا مسؤولية إنشاء وتمويل المستوطنات اليهودية[2].

إضافة إلى هؤلاء الرواد الصهاينة هناك أيضا العديد من المفكرين اليهود الذين تركت أفكارهم أثاراً عميقة وواضحة في الفكر الصهيوني القائم على تهجير اليهود إلى فلسطين واستعمارها, وعلى تحويل اليهود إلى أمة مستقلة تمهيداً لإقامة الدولة اليهودية، وكان من بين هؤلاء الحاخام البولندي زفي هيرش كاليشر (Zvi Drishot 1795-1874 ,H. Kalischer) الذي ألف كتاباً أسماه **"البحث عن صهيون"**، 1861 (Tziyon)، وكان أول كتاب يظهر في شرق أوروبا يتحدث فيه عن الاستيطان الزراعي اليهودي في فلسطين. وكذلك دعا اليهودي الروسي آشر غيسنبرغ (Asher Ginsberg 1856-1927) الذي عبر عن آرائه في مقال نشره عام 1889 بعنوان **"ليس هذا هو الطريق"** وتحت اسم مستعار وهو آحاد هاعام (Ahad Ha-Am) ومعناه "واحد من عامة الناس" انتقد فيه أسلوب برنامج "أحباء صهيون" في ولادة القومية اليهودية من جديد والداعي إلى الهجرة اليهودية واسعة النطاق إلى فلسطين، وشكك في قدرتهم في التحول إلى مزارعين حقيقيين، لقد تركزت فكرته على إقامة مركز روحي لليهودية في فلسطين، وليس لليهود، يعيد لهم وحدتهم ويقود في النتيجة إلى خلق القومية اليهودية[3].

هرتزل وإنشاء المنظمة الصهيونية العالمية 1897

ولد تيودور هرتزل في مدينة بودابست بالمجر عام 1860، وفي عام 1878 انتقل مع أسرته إلى فينا، حيث درس في جامعة فينا (1878-1884) وتخرج منها بدرجة دكتوراه في الحقوق 1884، وما لبث أن تحول من العمل في المحاماة إلى عالم الأدب والصحافة والكتابات المسرحية، وفي عام 1891 عمل مراسلاً في باريس إلى صحيفة "نوي فراي برسه" (Neue Freie Presse) أوسع الصحف النمساوية انتشاراً، وظل مراسلاً لها حتى سنة 1895، إلى أن عاد إلى فينا ليتسلم رئاسة تحرير القسم الأدبي في الصحيفة[4].تيودور

[1] ينظر بيان نويهض الحوت، م.س، ص313-314.
[2] أمين عبد الله محمود، م.س، ص ص 66-67.
[3] عبد الوهاب، الكيالي، م.س، ص28.

[4] Herzl, Diaries, vo.2

هرتزل لم يكن يوماً متديناً ويروي في مذكراته بأنه لا يعترف بأية مرجعية دينية لسياساته وأفكاره الصهيونية فهو يقول: "إنني لا أخضع لأي وازع ديني"... فأنا غنوصي"[1].

وفي سياق آخر قال هرتزل: "إن المسألة اليهودية لا تعني بالنسبة لي مسألة اجتماعية أو مسألة دينية... إنها مسألة قومية"[(2)]. لقد اعترف هرتزل أن نقطة التحول من الاندماج إلى الصهيونية بدأت عنده بعد قراءته لكتاب الفيلسوف الألماني المعادي للسامية كارل اويغن ديورنغ (Karl Eugen Duehring 1833-1921)حول المسألة اليهودية والذي اعتبر اليهود عنصر هدام للحضارة[(3)]، وأن فضيحة الضابط اليهودي الفرنسي الفرد درايفوس *(Alfred Dreyfus 1859-1935) الشهيرة في فرنسا واتهامه بالجاسوسية لألمانيا، هي التي أيقظت في هرتزل الاهتمام بحماية اليهود من الاضطهاد، وبضرورة تشكيل الحركة الصهيونية، ومن أن أفضل حل في نظره يكمن في إيجاد قطعة أرض يمكن أن تقام عليها دولة يهودية ذات سيادة، ولم يكن محور اهتمام هرتزل في البداية الأرض المقدسة، بل كان مستعداً أن يقبل بأي قطعة أرض تعرض عليه من اجل تحقيق أهدافه مثل أوغندا وطرابلس وقبرص والأرجنتين[4].

وبعد قضية الضابط درايفوس أصبح هرتزل معنيا في عدم وأد اللاسامية، وإنما في إثارتها حيث شبهها ببخار الماء الذي يغلي في وعاء على النار، فالبخار هو الذي يدفع الغطاء بقوته[5]، وقال أيضاً إن "معاداة السامية قد كبرت وما زالت تكبر، وكذلك أنا"[6].

هرتزل ورفاقه الصهاينة لم يكونوا معنيين برفع الظلم والبؤس والعذاب عن اليهود، ولم يهتموا بمساواتهم القانونية ومنحهم حقوق المواطن كباقي السكان الذين يقيمون معهم، على العكس تماماً كانت أفكار هرتزل الصهيونية ترتكز على تعميق نزعة العداء للسامة وعلى ضرورة انتشارها وتطويرها حتى تصبح – وهذا هو الأهم- الدافع والمحرك لنجاح الحركة الصهيونية, إذ يقول هرتزل في هذا الصدد: "نحن يجب أن نغرق أكثر، نحن يجب أن نحتقر في أرجاء الدنيا أكثر، وأن يبصق علينا وأن يستهزأ بنا وأن نضرب، وأن نسرق، وأن نذبح، قبل أن نصبح ناضجين للفكرة، [الصهيونية]"[7].

---

[1] تيودور هرتزل,اليوميات,الناشر فيكتور جولانسز, 1958,ص54, نقلا عن روجيه جارودي، إسرائيل بين اليهودية والصهيونية، م.س.ص ص 24-25

[2] هرتزل, دولة اليهود ,ص209,نقلا عن روجيه جارودي، إسرائيل بين اليهودية والصهيونية، م.س. ص26

[3] Raphael Patai, ed., the complete diaries of Theodor Herzl. translated by Harry Zohn (New York, London, Herzl press and Thomas Yoseloff, 1960, vol.1.p4.

*ضابط مدفعية في الجيش الفرنسي اتهم بالخيانة العظمى وحكم عليه بالنفي والسجن المؤبد بسبب اتهامات كاذبة لفقت إليه ببيع أسرار عسكرية إلى الجيش الألماني، وبعد أن أعيدت محاكمته مرتين صدرت براءته النهائية عام 1906، ورقي بعدها إلى رتبة ميجر.

[4] روجيه جارودي، م.س، ص25: قارن أيضا بيان نويهض الحوت، م.س. ص ص 341-342.

[5] Theodor Herzl, The Jewish state. An Attempt at a Modern Solution of the Jewish Question. Translated by Sylvie Davigdor(London: Rita earl.,4th ed,1946,p.9

[6] Raphael Patai, ed.,op.cit.,p7

[7] Herbert Parzen, ed.,Herzl Speaks: His Mind on Issues, Events and men(New York: The Herzl Press,1960),p.11

لقد عبر هرتزل عن آرائه وأفكاره الصهيونية في كتابه الذي نشره في فبراير/نيسان 1896 باللغة الألمانية بعنوان "دولة اليهود" (Der Judenstaat). ومما قاله هرتزل في كتابه عن دور الاستعمار في إقامة دولة اليهود المطلوبة "... كانت محاولات الاستعمار الفردية محاولات مثيرة للاهتمام -بالرغم من فشلها- لما مثلته على نطاق صغير من مؤشرات عملية لفكرة تأسيس دولة اليهود، وكانت مفيدة من حيث أنها جعلتنا نستفيد من أخطائهم في تنفيذ المشاريع الضخمة"[1]. وتناول هرتزل في كتابه أيضاً ظاهرة العداء للسامية واعتبرها وسيلة مناسبة لدفع الجماهير اليهودية نحو الهجرة وإقامة "وطن قومي" لها، وأن الحركة الصهيونية "ليست بحاجة إلى بذل الكثير من الجهد من أجل دفع الجماهير اليهودية صوب الوطن المنشود فالمعادون للسامية سيتولون مهمة تقديم الجهد اللازم لذلك"[2].

أثناء انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بازل (Basel) في سويسرا في الفترة الواقعة بين 29-31 آب/أغسطس 1897 بحضور 204 مندوبين عن 15 بلداً (ثلثهم من روسيا) والذي دعا إليه هرتزل، أكد الأخير على هذه العلاقة بين معاداة السامية والحركة الصهيونية قائلاً: "معاداة السامية منحتنا القوة الذاتية من جديد: لقد رجعنا إلى وطننا... إلى أرض اليهود"[3].

انتخب المؤتمر هرتزل رئيساً له، وأسس المنظمة الصهيونية العالمية (World Zionist Organization WZO) وأقر لها برنامجاً عرف بـ (برنامج بازل).

لقد حدد المؤتمر هدف الصهيونية الواجب تحقيقه على النحو التالي: "**خلق وطن قومي [لاحظ وطن قومي وليس دولة] للشعب اليهودي في فلسطين يضمنه القانون العام**".

أما الوسائل التي اعتمدها المؤتمر لتحقيق هذا الهدف فكانت:

1. تعزيز الاستيطان في فلسطين باليهود المزارعين والحرفيين والمهنيين وفق أسس وظروف ملائمة.
2. تنظيم اليهود كافة وتوحيدهم بواسطة إنشاء المؤسسات المحلية والعامة الملائمة، وفقاً للقوانين السارية في كل بلد.
3. تقوية الشعور اليهودي القومي والهوية القومية اليهودية.

---

[1] Herzl, the Jewish State, p. 19, 110-111 الترجمة العربية ص

[2] Herzl, the Jewish State, p. 75.

[3] بيان نويهض الحوت، م.س،ص 347، نقلاً عن Sachar, op. cit ,pp44-45

* منذ عام 1897 وحتى عام 1901 انعقد المؤتمر الصهيوني سنوياً، ومنذ ذلك التاريخ حتى عام 1939 مرتين في السنة، ومنذ عام 1939 – 1946 لم يعقد لها مؤتمر بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية، وبعد قيام دولة إسرائيل أصبحت المؤتمرات تعقد باسم (World Jewish Congress)

4. اتخاذ الخطوات التمهيدية للحصول على موافقة الحكومات، حيث يكون ذلك ضرورياً لتحقيق هدف الصهيونية[1].

وفي داخل المؤتمر الصهيوني أقر أيضاً شكل العلم الصهيوني والنشيد "القومي" اليهودي (الأمل – هتكفاه بالعبرية)، ومنح العضوية لكل يهودي في العالم يلتزم ببرنامج بازل ويدفع "شاقل" اشتراكاً سنوياً.

وعندما عاد إلى فينا علق هرتزل على برنامج بازل في مذكراته بتاريخ 3 أيلول / سبتمبر 1897 قائلاً: "في بازل أقمت الدولة اليهودية، وإذا ما قلت اليوم هذا القول علناً فسأواجه بسخرية من العالم، ولكن ربما بعد خمس سنوات وبالتأكيد بعد خمسين سنة سيرى الدولة كل إنسان وسيعترف بها الجميع". وفي 29 تشرين ثاني/ نوفمبر 1947 قسمت الأمم المتحدة فلسطين واعترفت لليهود بدولة خاصة بهم.

ومن الجدير ملاحظته بخصوص غاية الحركة الصهيونية التي اتفق عليها في بازل أن المؤتمرين فضلوا عمداً استخدام عبارة "وطن قومي" (Heimstaette) بدلاً من دولة، حتى لا يتسبب ذلك في إثارة ردود فعل قوية ومعادية من الدولة العثمانية، علماً أن هرتزل كان على قناعة كاملة بأن العالم سوف يقرأها في كل الأحوال دولة يهودية[2].وبعد الانتهاء من أعمال المؤتمر توجه الصهاينة للعمل على جبهتين في آن واحد، الجبة الداخلية بهدف كسب ود اليهود وإقناعهم بمشروع الحركة الصهيونية، وعلى الجبهة الخارجية بهدف الحصول على تأييد إحدى الدول الاستعمارية الكبرى.

أ. العمل على الجبهة اليهودية[3]:

لقد عقدت عشرة مؤتمرات صهيونية منذ مؤتمر بازل 1897 وحتى سنة 1913، أي سنة قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى، تم خلال هذه الفترة تأسيس عدد من المؤسسات والهيئات المالية والتنظيمية لتنفيذ البرنامج الاستيطاني للحركة الصهيونية، وكان أهمها "صندوق الإتمان اليهودي للاستعمار"في عام 1899، والذي يهدف إلى تمويل الهجرة اليهودية إلى فلسطين، والصندوق القومي اليهودي **"كيرين كايمت** (Keren Kayemeth Leisrael) الذي أسس في بازل عام 1901 بهدف جباية الأموال لشراء الأراضي في فلسطين وسوريا. إن أهم ما نص عليه النظام الأساسي لهذا الصندوق هو اعتبار الأراضي التي يشتريها الصندوق وقفاً أبدياً على "الشعب اليهودي" لا يجوز بيعها أو التصرف بها، وضمان حصر العمل فيها على اليد العاملة اليهودية.

ب. العمل على الجبهة الخارجية لاستعمار فلسطين:

---

[1] ينظر أمين عبد الله محمود، م. س. ص ص154-155، نقلاً عن Nahum Sokolow, History of Zionism ,(N. Y, 1964)vol. I,P. 269

[2] ينظر أمين عبد الله محمود، م. س، نقلا عن: Herzl, Dairies , Vol II, p. 581

[3] للمزيد من التفاصيل ينظر: The standard Jewish Encyclopedia, 1959.

بعد الانتهاء من مؤتمر بازل قام أعضاء الحركة الصهيونية بشكل عام ورئيسها هرتزل بشكل خاص بإجراء اتصالات سياسية واسعة ومكثفة مع جميع القوى الاستعمارية والدول الكبرى للبحث عن قوة استعمارية كبرى تتبنى المشروع الصهيوني، وذلك تنفيذاً للنقطة الرابعة من الوسائل المعتمدة في برنامج بازل، فالقيادة الصهيونية كانت تدرك منذ البداية بأن المشروع الصهيوني سيمنى بالفشل، ولن يكتب له النجاح إن اعتمد تنفيذه فقط على الإمكانات والقدرات الذاتية للحركة الصهيونية، وما لم تتبناه دولة استعمارية كبرى ذات نفوذ، ولها مصالح مهمة في منطقة الشرق الأوسط، وفي ضوء هذا المفهوم وانطلاقاً من لغة المصالح المشتركة عرض هرتزل خدمات الحركة الصهيونية وتحالفها مع تركيا وبقية القوى الامبريالية التي خاطبها، مؤكدا لها أن المشروع الصهيوني في فلسطين سيكون ليس فقط في مصلحتها على المستوى الداخلي فحسب، وإنما أيضاً من مصلحتها الخارجية، إذ ستكون الدولة اليهودية حارساً أميناً لمصالحها الإستراتيجية في المنطقة إن تحالفت مع الحركة الصهيونية، ومن أجل تحقيق هذه الغاية اتصل هرتزل بقيصر ألمانيا وبالسلطان العثماني وبملك ايطاليا وبمسئولين ووزراء بريطانيين ونمساويين وروس وبابا الفاتيكان بيوس العاشر (Pius X) الذي رفض تأييد الخطط الصهيونية والاستيطان بفلسطين والقدس، والاعتراف باليهود كشعب[1]، فضلاً عن هؤلاء اتصل هرتزل أيضاً بعدد كبير من الشخصيات السياسية وأصحاب البنوك والأثرياء اليهود، دون أن يحصل في حياته على وعد من أية دولة في رعاية مشروعة في فلسطين.

وبسبب العلاقة الوطيدة التي كانت تربط السلطان العثماني مع القيصر الألماني، كانت ألمانيا من أوائل الدول التي توجه إليها هرتزل طالباً مساعدتها في تنفيذ مشروعه وأن تتوسط له لدى السلطان العثماني حتى يمنحها فلسطين، وفي المقابل اقترح هرتزل على قيصر ألمانيا فيلهلم الثاني (Wilhelm II) أن تضع الحركة الصهيونية خدماتها تحت تصرف القيصر، وأن تلتزم بإقصاء "عناصر الشغب" من فقراء يهود أوروبا وتوطينهم في المحمية الألمانية في فلسطين كي يتم إبعادهم "عن الأحزاب الاشتراكية والنشاط الثوري بشكل عام" المناوئة للقيصر، وأن تقوم بنشر الثقافة والنفوذ الألمانيتين في دول المشرق[2]، لكن قيصر ألمانيا الذي تحدث مع السلطان العثماني بهذا الخصوص، رفض ممارسة ضغوط عليه خشية على تدهور العلاقات الألمانية العثمانية القوية، مما دفع هرتزل إلى أن يطلب مقابلة السلطان العثماني عبد الحميد الثاني مباشرة، الذي سبق له وأن رفض مقابلة هرتزل أثناء زيارته الأخيرة لاسطنبول عام 1896، لكن هرتزل عرض على السلطان العثماني مقابل فلسطين "عشرين مليون ليرة لتسوية الأوضاع المالية في تركيا، منها مليونان لقاء فلسطين، وثمانية عشر مليوناً لتحرير تركيا من قبضة أوروبا"[3]، السلطان الذي رفض مقابلة هرتزل, أرسل له رسالة شفوية عن طريق صديقه نيولنسكي (Newlinsky) في 19 حزيران/ يونيو 1896 قال فيها:

---

[1] ينظر أنيس صايغ، يوميات هرتزل، ترجمة هلدا شعبان صايغ، بيروت، 1973، ص ص 323-324.

[2] ينظر مضمون اللقاء الذي تم بين وزير الخارجية الألماني آنذاك فون بيلو وقيصر ألمانيا مع هرتزل في Herzl. Diaries, vol.II, p. 668, 639, 693, 799.

[3] ينظر بيان نويهض الحوت، م.س، ص360. نقلاً عن Palai, ed. The complete diaries.. , op.cit, vol.I, p.365.

"إذا كان السيد هرتزل صديقك بقدر ما أنت صديقي، فانصح له ألا يتخذ أية خطوة في هذا الأمر. لا استطيع أن أبيع ولو قدماً واحدا من البلاد، لأنها ليست لي بل لشعبي، لقد حصل أبناء شعبي على هذه الإمبراطورية بدمائهم، وقد غذوها بدمائهم، وسنغطيها بدمائنا قبل أن نسمح لأحد باغتصابها منا. كتيبتان من سوريا وفلسطين استشهد أفرداهما الواحد تلو الآخر في بلفنه. لم يسلم منهم أحد؛ كلهم قدموا حياتهم في تلك المعركة. الإمبراطورية التركية ليست لي وإنما للشعب التركي، لا استطيع أن أعطي أحد أي جزء منها. ليوفر اليهود ملياراتهم، فإذا قسمت إمبراطوريتي، فهم قد يحصلون على فلسطين من دون مقابل، إنما لن تقسم إلا على جثثنا. أنا لن أقبل بتشريحنا ونحن أحياء"[1].

وعلى الرغم من هذا الرد القاطع والمعارض للتخلي عن فلسطين لأسباب دينية، إلا أن هرتزل لم يكل ولم يمل,لقد واصل جهوده ومساعيه لمقابلة السلطان حتى حصل على دعوة إلى زيارة اسطنبول، لكن السلطان لم يقابله، وفاوضه عبر رجليه إبراهيم بك وعزة بك اللذين بلغا هرتزل موقف السلطان في 18 شباط/ فبراير 1902:

"إن جلالة السلطان سوف يسمح بهجرة اليهود إلى أراضيه في آسيا الصغرى وما بين النهرين، بشرط أن يحصل المهاجرون على إذن من حكوماتهم في الحصول على الجنسية العثمانية. وعلى المهاجرين أن يخضعوا للقوانين العثمانية، وأن يقوموا بالخدمة العسكرية ويجب ألا تكون الهجرة جماعية ولا الإقامة، وإنما وفقا للقرارات التي تتخذها حكومة جلالته في المناطق التي تحددها لهم"[2].

وبالإجمال يمكن تلخيص الأساليب والطرق والإغراءات التي استخدمها هرتزل من عام 1896-1902في محاولة منه لإقناع السلطان العثماني من أن التخلي عن فلسطين لصالح الحركة الصهيونية هو من مصلحة الدولة العثمانية, في الميادين التالية:

1. مساهمة المنظمة الصهيونية بشكل فعال في سداد الديون المترتبة على الدولة العثمانية لصالح الدول الغربية.
2. أن التحالف مع المنظمة الصهيونية سوف يعزز من مكانة الدولة العثمانية في المنطقة وفي العالم من خلال استغلالها لنفوذ يهود العالم اقتصاديا وسياسياً وعلمياً.
3. تعهد المنظمة الصهيونية بالعمل على الضغط على الأرمن واستخدام كافة نفوذها وإمكاناتها لإجهاض الحركة الوطنية الأرمنية وإجبار زعمائها على الدخول من جديد في طاعة السلطان.

[1] ينظر بيان نويهض الحوت، م.س، ص361، نقلا عن : Patai, Ibid, p. 378

[2] نفس المرجع، ص364 نقلاً عن .Ibid, vol. III, pp. 1225-1230

4. التزام المنظمة الصهيونية والمستوطنين اليهود بحماية الدولة العثمانية من خطر الحركة الوطنية العربية التي كانت تهدد بإعلان الثورة والانفصال عن السلطنة العثمانية.

5. استعداد المنظمة الصهيونية لبناء جامعة في القدس يدرس بها أساتذة يهود ويدرس فيها الطلبة الأتراك عوضا عن المعاهد الغربية التي على حد تعبير هرتزل – تغذي فيهم مبادئ الحرية والديمقراطية وتدفعهم للاشتراك في الأحزاب الثورية المناهضة لحكم السلطان.

إلا أن هرتزل رفض عرض السلطان العثماني، فاضطر منذ يوليو/ تموز 1902 إلى وقف اتصالاته بالعثمانيين والبحث عن حليف جديد بعد أن اقتنع أن حصول اليهود على فلسطين لن يتم إلا بالقضاء على السلطان عبد الحميد الثاني وتقسيم الدولة العثمانية[1].

وفي أعقاب هذا الفشل الذي منيَّ به في كل من ألمانيا والسلطنة العثمانية لجأ هرتزل إلى بريطانيا التي بدأ اتصالاته معها منذ انعقاد المؤتمر الصهيوني الرابع في لندن عام 1900م، حيث بدت الأمور تتضح لديه أكثر فأكثر من أن "بريطانيا العظيمة المتحررة سوف تستوعب عمق أهدافنا وتدرك بعد مطامعنا من خلال نظرتها الشمولية للعالم... وإذا ما تسنى لنا الانطلاق من انجلترا فلا شك أن مسيرة الفكرة الصهيونية ستتزايد وتتصاعد أكثر من أي وقت مضى[2]". وكان هرتزل على قناعة بأن انجلترا ستتفهم حقيقة الفكرة الصهيونية –باعتبارها فكرة استعمارية- بمنتهى السهولة واليسر[3].

لذا قابل هرتزل وزير المستعمرات البريطاني جوزيف تشمبرلين في 22 تشرين الأول/ أكتوبر 1902 وتقدم له بطلباته من انجلترا وهي منح المنظمة الصهيونية امتياز توطين اليهود في العريش وشبه جزيرة سيناء وقبرص، بعد حمل سكانها الأصليين على تركها"[4].

أيد تشمبرلين توطين اليهود في العريش وشمال سيناء، لكن رفض الحكومة المصرية آنذاك للمشروع بعد أن أثبت خبراء في مجال الري استحالة تأمين المياه المطلوبة من النيل إلى المشروع[5]، وبعد هذا الرفض وافقت الحكومة البريطانية رسمياً عام 1903 على توطين اليهود في أوغندا، وعندما عرض مشروع أوغندا على المؤتمر الصهيوني السادس 1903 للنقاش تمت الموافقة عليه بأكثرية 295 صوتاً ومعارضة 178 صوتاً، لكن هذه الموافقة لم تستمر أكثر من سنتين، وذلك عندما أسقطت الأغلبية في المؤتمر الصهيوني السابع (1905) مشروع أوغندا في أعقاب التقرير السلبي الذي قدمته البعثة التي أوفدتها الحركة الصهيونية لدراسة جدوى الاستيطان في أوغندا.

---

[1] ينظر أمين عبد الله محمود، م.س، ص172 نقلا عن Herzl Diaries, vol. III, p. 1130.
[2] أمين عبد الله محمود، م.س، ص174
[3] المرجع نفسه، ص175، نقلا عن Raphael Patai ed. Herzl year Book, (N.Y: 1960). Vol III, pp. 42-43.
[4] مؤسسة الدراسات، م.س، ص42
[5] مؤسسة الدراسات، م.س، ص42.

المقاومة الفلسطينية لأطماع الحركة الصهيونية قبل الحرب العالمية الأولى

تعود البدايات الأولى للمقاومة الفلسطينية المسلحة ضد المشروع الصهيوني إلى عام 1886م، وذلك عندما قام الفلاحون والمزارعون المطرودون من الخضيرة وملبس (بتاح تكفا) بمهاجمة المستوطنين اليهود الذين طردوهم من قراهم المغتصبة رغماً عن إرادتهم بعد أن اشتراها هؤلاء المستوطنون من كبار الملاك، وفي أعقاب الاصطدامات بين الطرفين اضطرت الحكومة العثمانية عام 1887 إلى فرض قيود على الهجرة اليهودية، لكن الاصطدامات عادت وتكررت مرة أخرى عام 1892م[1].

لم يقتصر الشعور بخطر المهاجرين اليهود على الفلاحين الفلسطينيين، بل امتد إلى قطاع التجار والمهنيين الذين انتابهم القلق الشديد من النتائج الاقتصادية السلبية للهجرة اليهودية، لما انطوت عليه من خطر المنافسة. ومع تزايد الوعي بمخاطر المشروع الصهيوني على مقدرات البلاد تقدم وجهاء مدينة القدس بعريضتين للحكومة العثمانية، احتجوا في الأولى ضد رشاد باشا متصرف القدس في أيار/ مايو 1890 لمحاباته للصهاينة، أما العريضة الثانية المقدمة إلى حكومة الأستانة بتاريخ 24 حزيران/ يونيو 1891 طالبوا فيها بمنع هجرة اليهود الروس إلى فلسطين وتحريم امتلاكهم للأراضي وسيطرتهم المتدرجة على تجارة البلد[2].

وفي عام 1900 شهدت البلاد احتجاجات واسعة وقدمت العديد من العرائض الجماعية ضد شراء اليهود للأراضي الزراعية، وحاول الفلاحون مرات متعددة وقف صفقات البيع كما حدث في منطقة طبريا، عندما ابتاع اليهود مساحات واسعة من عائلة سرسق اللبنانية، ولما جاء الفنيون لمسح الأرض هاجمهم الفلاحون الفلسطينيون.وفي مطلع القرن العشرين نجح الفلسطينيون في منع أو إلغاء بعض الصفقات من خلال استصدار أحكام بالإلغاء من الباب العالي[3].

وبعد تبني الحركة الصهيونية في عام 1904 لتوجهات سياسية جديدة تمثلت في شعار **"العمل اليهودي والإنتاج اليهودي"** الذي عكس سياسة التمييز العنصري المبرمج ضد الفلسطينيين من جانب، وفي أعقاب توافد موجه الهجرة اليهودية الثانية (1905-1907) من جانب ثاني، وبعد اطلاع المثقفين الفلسطينيين على الكتابات والأهداف الصهيونية من جانب ثالث، تعاظمت المعارضة والمشاعر الفلسطينية المعادية للحركة الصهيونية.

وفي ظل تنامي هذا الخطر الصهيوني بادر الكتاب والمثقفون العرب والفلسطينيون إلى الكشف عن الأطماع الاستعمارية الصهيونية، وكان في مقدمة هؤلاء يوسف الخالدي، ورشيد رضا، ونجيب عازوري

---

[1] ينظر نيفل مندل، الأتراك والعرب والهجرة اليهودية لفلسطين 1820- 1914 أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية سانت انطوني، جامعة أكسفورد 1965، ص32، ص55، نقلاً عن عبد الوهاب الكيالي، م.س، ص41.

[2] قارن نيفل مندل، م.س، ص44؛ عبد الوهاب الكيالي، م.س، ص42؛ بيان نويهض الحوت، م.س، ص432.

[3] عبد الوهاب الكيالي، م.س، ص42.

الذي تنبأ في كتابه **"يقظة الأمة العربية"** الذي أصدره من باريس وباللغة الفرنسية عام 1905 بخطر المخططات الصهيونية ليس فقط على الفلسطينيين وإنما على أماني وتطلعات الأمة العربية ككل، ففي هذا السياق قال: **"... يقظة الأمة العربية وجهد اليهود الخفي لإعادة تكوين مملكة إسرائيل القديمة على نطاق واسع ومصير هاتين الحركتين هو أن تتعاركا باستمرار حتى تنتصر إحداهما على الأخرى وبالنتيجة النهائية لهذا الصراع... يتعلق مصير العالم بأجمعه"**[1].

وبعد انقلاب عام 1908 ضد السلطان عبد الحميد الثاني والذي انتهى بعودة العمل بالدستور العثماني المعطل لعام 1876، انتشرت الصحافة في فلسطين وسورية ولبنان، والتي أخذت على عاتقها نشر الوعي ضد المخاطر الصهيونية النامية. وكان من أبرز هذه الصحف الفلسطينية والمناهضة للصهيونية صحيفة **"الكرمل"** الحيفاويه 1908، التي أسسها نجيب نصار الذي كان من الأوائل الذي تنبهوا عبر جريدته إلى الخطر الصهيوني، وقد صدرت في القدس عام 1908 أيضاً صحيفة **"الأصمعي"** التي أسسها عبد الله حنا العيسى، وصحيفة **"فلسطين"** عام 1911 التي أسسها عيسى العيسى.

لقد امتدت المعارضة للنشاطات الصهيونية في فلسطين إلى النواب العرب والفلسطينيين في مجلس النواب العثماني(مجلس المبعوثان)، حيث كان النائب المقدسي محمد روحي الخالدي من أبرز النواب العرب الذين نبهوا إلى مخاطر الحركة الصهيونية[2].

وإذا كانت مقاومة المخططات الصهيونية والتحذير من خطرها سببا ودافعا لنشأة الصحافة الفلسطينية ومحور اهتمامها ونشاطاتها، فإن هذه الأسباب نفسها كانت أيضاً وراء تأسيس جمعيات ومنتديات وأحزاب فلسطينية عديدة مثل "الحزب الوطني العثماني" 1911 الذي كان هدفه النضال ضد الصهاينة لا لكونهم يهوداً، وإنما لأنهم غرباء يحركهم مشروع استعماري.وهناك "جمعية الشبيبة النابلسية" 1914، و"جمعية شباب يافا" وغيرها من الجمعيات التي أسسها الفلسطينيون في الخارج، إلا أن جميع هذه النشاطات الشعبية والصحفية والحزبية والسياسة الفلسطينية والعربية المقاومة لمخططات وأطماع الحركة الصهيونية، إضافة إلى المعارضة العثمانية الرسمية، لم تفلح في الحد من نشاطات الحركة الصهيونية، التي تمكنت من خلال استغلالها لضعف الدولة العثمانية وتغلغل الفساد في أجهزتها من رفع عدد المستوطنين اليهود والمستوطنات اليهودية في فلسطين، إلى أن بلغ عددها حتى عام 1914 تسع وخمسين مستوطنة يقطنها حوالي 12 ألف مستوطن، أما عدد اليهود في فلسطين فقد بلغ حتى ذلك التاريخ بالإضافة إلى هذا العدد حوالي 70 ألف

[1] ترجمة النص عند سميح فرسون,م.س, ص108 la Reveil de N.Azoury"Le nation arabe"dans ,p 52

[2] نقلاً عن بشارة خضر، م.س، ص126 Textes de la revolution palestinienne 1968-1974, pp. 17-20

مستوطن، علماً أن ما بين 55 ألف و 60 ألفاً جاءوا إلى البلاد في فترة الثلاثين سنة الأخيرة التي سبقت الحرب العالمية[1].

[1] ينظر أمين عبد الله محمود، م.س، ص ص 256-257 نقلاً عن: R.Patai, Israel (Between east and west) (Philadelphia 1953), pp. 13-14.

المبحث الثالث

فلسطين أثناء الحرب العالمية الأولى 1914-1918

الأوضاع السياسية العربية عشية الحرب العالمية الأولى

بعد أن أعيد العمل بدستور عام 1876 المعطل في أعقاب الانقلاب على السلطان العثماني عبد الحميد الثاني، الذي قادته عام 1908 "**جمعية الاتحاد والترقي**"، ساد ما كان يسمى بشهر العسل التركي العربي، فأنشئت في نفس العام وبحضور أعضاء "**جمعية الاتحاد والترقي** " أول جمعية عربية باسم "**جمعية الإخاء العربي العثماني**" في القسطنطينية، وكانت أهدافها الرئيسية المشتركة "المحافظة على الدستور، وتوحيد جميع العناصر في الولاء للسلطان، وتحسين أوضاع المقاطعات العربية على أساس المساواة الحقيقية بين الأجناس الأخرى في الدولة ونشر التعليم باللغة العربية وتنمية الشعور بالمحافظة على العادات العربية وإتباعها، وكانت عضويتها مباحة للعرب على اختلاف أديانهم..."[1].

ولكن سرعان ما تكشفت حقيقة نوايا "**جمعية الاتحاد والترقي " الحاكمة**، التي أشرفت على العملية الانتخابية التشريعية لمجلس المبعوثان التي جرت في أواخر عام 1908، فضمنت نجاح الأغلبية العظمى من مرشحيها الأتراك على حساب الأجناس الأخرى، وعلى الرغم من أن العرب كانوا يفوقون الأتراك عدداً بنسبة تقارب ثلاثة إلى اثنين، إلا أن عدد النواب العرب بلغ 60 نائباً مقابل 150 نائباً تركياً[2]. وأما مجلس الأعيان (الشيوخ) الذي يعينه السلطان، فلم يكن فيه سوى ثلاثة أعضاء عرب من أصل 40 عضواً[3].

وفي نيسان/ ابريل 1909 حاول السلطان عبد الحميد القيام بعملية انقلابية بهدف استعادة سيطرته على الإمبراطورية، إلا أن قائد الجيش العربي في سالونيكي محمود شوكت باشا زحف على استنبول وسحق المحاولة وأعاد جمعية الاتحاد التركي إلى سدة الحكم وأعلن مجلس الأعيان ومجلس المبعوثان خلع السلطان عبد الحميد وتنصيب أخيه الأمير رشاد (محمد الخامس) سلطاناً على الدولة العثمانية، لكن السلطة المطلقة ظلت حتى الحرب العالمية الأولى لجمعية الاتحاد التركي التي مارست حكماً استبدادياً وتعسفياً لا يقل طغياناً عن حكم عبد الحميد، وأظهروا انحيازا صارخاً للصهيونية لم يكن معهوداً من قبل، وأن أول ما قاموا به هو حل الجمعيات التي لا تنتمي إلى الجنس التركي، ومن بينها "جمعية الإخاء العربي العثماني".

لقد دفعت سياسة الاضطهاد والتتريك التي انتهجتها السلطة العثمانية في أواخر عهدها ضد العرب إ

لى إنضاج فكرة الثورة العربية على الأتراك داخل الأوساط السياسية والفكرية والشعبية العربية للتخلص من الحكم العثماني.

---

[1] جورج انطونيوس، يقظة العرب، تاريخ حركة العرب القومية، ترجمة ناصر الدين الأسد، إحسان عباس، ط2، بيروت: دار العلم للملايين، 1966، ص179.

[2] المصدر نفسه، ص179.

[3] المصدر نفسه، ص179.

فلسطين في مراسلات الشريف حسين-مكماهون(تموز/يوليو 1915 – كانون الثاني/يناير 1916)

استغلت الحكومة البريطانية الخلافات والخصومات العربية التركية وتطلع العرب نحو الحرية والوحدة والاستقلال عن الدولة العثمانية وبادرت إلى الاتصال مع شريف مكة الشريف حسين بن علي لإقناعه بجدوى الثورة على الأتراك، وفعلاً جرت 10 مراسلات (مراسلات حسين – مكماهون) بين السير هنري مكماهون المعتمد البريطاني في القاهرة والشريف حسين بن علي أمير مكة، الذي فوض اليه رجالات العرب وقادة الحركات السرية الوطنية "جمعية الفتاة والعهد وغيرها" التحدث باسم العرب جميعاً شريطة أن تكون خطة هذه الجمعيات والتي سميت "بروتوكول دمشق" أساساً "للتحالف بين بريطانيا والعرب ضد الأتراك بالإضافة إلى مطالبة بريطانيا الاعتراف بخليفة عربي للمسلمين"[1].

وفي الوقت الذي فاوض شريف مكة السير هنري مكماهون باسم العرب على أساس "بروتوكول دمشق"، كان القائد التركي جمال باشا ينكل بالوطنيين العرب ويرسلهم إلى أعواد المشانق، ومن بينهم فلسطينيين، وكانت التهمة الموجهة إليهم أنهم يعملون من أجل استقلال سوريا وفلسطين والعراق عن الدولة العثمانية، مما دفع الشريف حسين إلى التعجل في إعلان الثورة على الأتراك وكان ذلك في 5 حزيران / يونيو 1916 مقابل تعهدات بريطانية بالاعتراف بالمطالب العربية المشروعة بدولة عربية تضم الجزيرة العربية والعراق والولايات العربية في الإمبراطورية العثمانية، من بينها فلسطين، لكن الحكومة البريطانية أنكرت ذلك فيما بعد استناداً إلى رسالة بعثها مكماهون إلى الشريف حسين بن علي باسم الحكومة البريطانية بتاريخ 1915/10/24 شملت التحفظات التالية[2]:

"إن ولايتي مرسين واسكندرونه وأجزاء من بلاد الشام الواقعة في الجهة الغربية لولايات دمشق وحمص وحماة وحلب لا يمكن أن يقال أنها عربية محضة وعليه يجب أن تستثنى من الحدود المطلوبة".

وفي رده على مكماهون في 5 نوفمبر/ تشرين الثاني 1915 قبل الشريف التحفظات المتعلقة بمرسين والاسكندرونه تسهيلاً للوفاق، لكنه أصر على أن تكون "ولايتي حلب وبيروت وسواحلها... (باعتبارهما) ولايات عربية محضة" ضمن حدود الدولة العربية[3].

لقد أثارت هذه المراسلات فيما بعد جدلاً حاداً وطويلاً، لمعرفة فيما إذا كانت المناطق المستثناة تشمل فلسطين. صحيح أن المراسلات لم تذكر فلسطين صراحة بالاسم, لكنها كانت ضمناً من بين حدود الدولة العربية الموعودة لثلاثة أسباب على الأقل:

---

[1] عبد الوهاب الكيالي، م.س، ص74.

[2] ينظر مذكرة السير هنري مكماهون الثانية إلى الشريف حسين، في عبد الوهاب الكيالي، م.س، ص ص 324-325.

[3] ينظر مذكرة الشريف حسين الثالثة إلى السير هنير مكماهون، في عبد الوهاب الكيالي، م.س، ص 327.

1- فلسطين لا تقع جغرافياً في المنطقة الكائنة غربي دمشق وحماة وحمص وحلب (لبنان هو الموجود في الغرب)

2- لم يستبعدها مكماهون في مراسلاته صراحة من المنطقة المخصصة للدولة العربية.

3- الاعترافات البريطانية الرسمية لاحقا وعلى رأسها اعتراف وزير الخارجية البريطاني في جلسة مجلس الوزراء في 11/27/ 1918 تثبت بأن "فلسطين تدخل ضمن المنطقة التي وعدت بريطانيا بالاعتراف بعروبتها واستقلالها في المستقبل"[1].

ومن الواضح أن بريطانيا تعمدت منذ البداية اختيار صياغة غامضة وملتبسة لاحتفاظها بمفهومها في استثناء فلسطين من الوعود المقطوعة، وذلك بسبب المفاوضات والمراسلات السرية التي كانت تجريها بريطانيا في آن واحد مع فرنسا والحركة الصهيونية من أجل التوصل إلى اتفاقات لسلخ ما يمكن سلخه من تركه الدولة العثمانية.

اتفاقية سايكس – بيكو 16أيار/ مايو 1916 (Sykes-Picot)

قبل أن يجف حبر الوعود البريطانية للعرب بالاستقلال كما جاء في مراسلات حسين – مكماهون، دخلت الحكومة البريطانية أثناء الحرب العالمية الأولى في مفاوضات سرية مع فرنسا لاقتسام ولايات الإمبراطورية العثمانية الواقعة في أسيا بعد الانتصار في الحرب العالمية الأولى.

وفي 16 أيار/ مايو 1916 توصلت بريطانيا وفرنسا عبر جورج بيكو ممثل وزارة الخارجية الفرنسية والسير مارك سايكس، ممثل وزارة الخارجية البريطانية إلى معاهدة عرفت باسمهما "معاهدة سايكس – بيكو" وأقرتها روسيا القيصرية, وتنص هذه الاتفاقية فيما يتعلق بالمنطقة العربية على تقسيم بلدان المشرق العربي في آسيا باستثناء شبه جزيرة العرب- التي وعدت في إقامة دولة عربية مستقلة أو اتحاد دول عربية في جزء مما يعرف الآن جغرافيا بالسعودية واليمن -، على أن تأخذ فرنسا سوريا ولبنان، وتأخذ بريطانيا شرق الأردن والعراق، أما فلسطين فتوضع باستثناء عكا وحيفا تحت "إدارة دولية يتم البت في شكلها بعد التشاور مع روسيا وبعد الاتفاق اللاحق مع الحلفاء الآخرين ومع شريف مكة"[2].

ومن الملاحظ على هذه الاتفاقية أنها :

1. رسمت حدوداً سياسية مصطنعة بين بلدن المشرق العربي، وخلقت فيما بينها مشاكل حدودية ما زالت تعاني من آثارها بلدان وشعوب المنطقة حتى هذه اللحظة.

[1] مكتب السجلات العامة CAB 24/27، نقلاً عن عبد الوهاب الكيالي، م.س، ص76.
[2] ينظر سامي هداوي، الحصاد المر، فلسطين بين 1914-1979، م.س، ص ص 21-22.

2. خلقت عقبات مصطنعة في طريق الوحدة العربية تتناقض بشكل صارخ مع التزامات بريطانيا اتجاه شريف مكة بموجب مراسلات حسين مكماهون.

3. استثنيت فلسطين من أية سلطة عربية وحدد لها مصيراً مغايراً عن بقية أقطار العالم العربي، وذلك تمهيداً لإقامة الوطن القومي اليهودي فيها والانتداب البريطاني عليها لاحقاً.

وعد بلفور: (تصريح بلفور Balfour Declaration 1917)

لقد استمرت اللقاءات والمحادثات والتحضيرات لهذا الوعد بين الحكومة الريطانية والحركة الصهيونية عدة أعوام، إلا أن الاتفاق على الصياغة النهائية لهذا النص لوحده استغرق عامين تم خلالها تنقيح ستة مسودات[1], قبل أن يرسل وزير خارجية بريطانيا آرثر جيمس بلفور

(Arthur James Balfour 1848 -1930) في 2 نوفمبر/ تشرين الثاني 1917 إلى أحد أثرياء اليهود الصهاينة اللورد ادموند دي روتشيلد (Edmond de Rothschild) خطاباً عرف بتصريح بلفور هذا نصه:

"يسرني جداً أن أبعث إليكم باسم حكومة جلالة الملك بالتصريح التالي تصريح العطف على الأماني اليهودية الصهيونية، الذي رفع إلى الوزارة ووافقت عليه".

"إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف على تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين وستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يغير الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين ولا الحقوق والوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى".

ومن خلال تحليل محتويات وعد بلفور يمكن تقسيمه إلى ثلاثة أجزاء رئيسية:

أولاً: الجزء الأول خاص باليهود: **"إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف على تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين وستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية"**. بعد القراءة المتأنية لهذا الجزء في الوعد نلاحظ أن بريطانيا قامت بشكل متعمد بتشويه وقلب الحقائق وبتجاهل الحقوق التاريخية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني في وطنه فلسطين وهذا يتضح من خلال النقاط التالية:

1. بطريقة مغايرة إلى المنطق بررت الحكومة البريطانية دوافعها من وراء صدور هذا الوعد بالدوافع الأخلاقية والإنسانية من خلال استخدامها لعبارة "تنظر بعين العطف..."، الأمر الذي سوف نقوم بتفنيده في الصفحات القادمة.

[1] ترجمة الوعد تعتمد على نص "تقرير اللجنة الملكية لفلسطين" المطبوع بالعربية في تموز / يوليو 1937، النص موجود في جورج انطونيوس، م.س، ص374.

2. اعترفت بريطانيا في وعد بلفور بأن يهود العالم يشكلون شعباً، وهو أمر مغاير للحقيقة وللمنطق، فاليهود غير متجانسين لا لغوياً ولا ثقافياً ولا عرقياً, وينتمون إلى عدة اثنيات وعدة شعوب. وبهذا الاعتراف تكون بريطانيا أول دولة اعترفت رسمياً باليهود كشعب من ناحية، وتبنت نظرة الصهيونية التي لا تعترف أصلاً بوجود الفلسطينيين كشعب ولا بحقوقهم السياسية من ناحية أخرى.

3. إن بريطانيا التي وعدت اليهود بوطن قومي (Homeland) في فلسطين وليس بدولة، رغم علمها ويقينها المسبق أن الدولة اليهودية وليس الوطن القومي سوف تنشأ في نهاية المطاف في فلسطين.

4. العبارة الوحيدة الصحية في هذا الجزء والتي التزمت بها بريطانيا هي "بذل ما في وسعها من أجل تحقيق هذه الغاية "إقامة الوطن القومي اليهودي".

ثانياً: الجزء الثاني خاص بحقوق السكان العرب المسلمين والمسيحيين ومكانتهم: فتقول بريطانيا **"على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يغير الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين"**. ومن الملاحظ على هذا الجزء ما يلي :

1. أن سكان فلسطين الأصليين،(الشعب العربي الفلسطيني) الذي كان يشكل عند صدور الوعد الأكثرية الساحقة من سكان فلسطين أي ما لا يقل عن 92% من السكان، لم يتم ذكره بتاتاً في تصريح بلفور، لقد أشير إليه بمجرد "الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين"، أي وكأنه أقلية عرقية، بينما نعتت الأقلية اليهودية بالشعب وكأنها الأكثرية، بينما لم يتجاوز عددها 8% من العدد الإجمالي للسكان، في الوقت الذي كانوا فيه لا يملكون أكثر من 2.5% من مساحة فلسطين، بينما أكثر من 97.5% من مساحة فلسطين كانت تخضع لملكية الفلسطينيين، مسلمين ومسيحيين.

2. لقد أنكرت بريطانيا بشكل متعمد الحقوق القومية والسياسية للشعب الفلسطيني، واستعاضت عنها بعبارة "الحقوق المدنية والدينية" والتي لا ترتقي إلى مستوى الحقوق السياسية.

3. تقديم التزامات متناقضة لا يمكن التوفيق بينها: صحيح أن بريطانيا ربطت تأسيس الوطن القومي لليهود في فلسطين بعدم إلحاق ضرر بالحقوق المدنية والدينية للفلسطينيين، إلا أنها من الناحية العملية تجاهلت حتى هذه الحقوق للسكان العرب، بينما أوفت بوعودها تجاه اليهود.

ثالثاً: الجزء الثالث والأخير يخاطب وضع اليهود خارج فلسطين.فيؤكد الوعد على أن لا تتضرر **"الا الحقوق والوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى"**. ومن الملاحظ على هذه الفقرة:

عندما يكون الخطاب موجهاً إلى اليهود وفي هذه الحالة الأقليات اليهودية المنتشرة في بلدان العالم، نجد أن بريطانيا تحرص على ضمانة مكانتهم وحقوقهم السياسية خارج فلسطين ومن هذه الحقوق لن تتأثر جراء هذا الوعد.

أهداف تصريح بلفور ودوافعه:

من المعروف أن السياسة البريطانية الاستعمارية سعت منذ زمن بعيد جداً إلى دعم وتوطين اليهود في فلسطين وإلى إقامة كيان سياسي لهم فيها تحت حمايتها للسيطرة على منطقة الشرق الأوسط. لقد التقت هذه المصلحة الاستعمارية البريطانية مع أهداف وأطماع الحركة الصهيونية، التي سعت جاهدة إلى التحالف مع أية قوة استعمارية غربية قادرة على تحقيق أغراضها السياسية. لكن السؤال الذي يفرض نفسه وبإلحاح هو ما هي الأسباب والدوافع التي دفعت بريطانيا وبالذات في هذه المرحلة من التنصل من عهودها وتفاهماتها مع العرب (مراسلات حسين- مكماهون)، والتحالف مع الحركة الصهيونية ومنحها على النقيض من هذه التفاهمات وعداً للحركة الصهيونية في إقامة وطن قومي يهودي في فلسطين؟ بالتأكيد لم تكن الدولة البريطانية الاستعمارية والمتورطة في حرب عالمية طاحنة في وقت كانت تشير فيه كل الدلائل قبل صدور الوعد أي في عام 1916 إلى وجود صعوبات جمة لدى الحلفاء في الانتصار على ألمانيا, أن تكون مدفوعة بدوافع إنسانية أو أخلاقية أو عاطفية. في الواقع، إن تعاطفاً كهذا لا يفسر أسباب إعلان الوعد والتحالف الصهيوني البريطاني الذي استمر حتى قيام دولة إسرائيل عام 1948م. الدوافع الحقيقية للوعد يجب البحث عنها في السياسة الاستعمارية البريطانية والتي يمكن إجمالها في كثير من الأسباب والدوافع، لعل أهمها هي:

1- دور وأهمية الحركة الصهيونية في إدخال الولايات المتحدة الأمريكية الحرب لصالح الحلفاء:

يتلخص هذا الدافع في مكافئة بريطانيا للحركة الصهيونية بهذا الوعد، بعد أن تبين لها أهمية النفوذ المالي والسياسي الذي استخدمه اليهود لجر الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحرب لصالح الحلفاء ضد دول المحور في نيسان/ ابريل عام 1917. في هذا الوقت كانت بريطانيا بأمس الحاجة لمساعدة عسكرية ملموسة لكسب الحرب، وخاصة بعد أن كانت كفة الصراع عام 1916، تميل لصالح ألمانيا ضد دول الحلفاء، حيث بلغت نسبة الخسائر في تلك السنة في صفوف الحلفاء والألمان ثلاثة إلى اثنين، كما وكانت الغواصات الألمانية متفوقة على سفن الحلفاء، ولذلك كان الأمل المتبقي عند الحلفاء دخول أمريكا الحرب إلى جانبهم[1]، وقد أوكلت هذه المهمة بشكل أساسي إلى لويس برنديس (Louis Brandeis 1856-1941) زعيم الاتحاد الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية، وقاضي المحكمة العليا الأمريكية والصديق الحميم للرئيس ويلسون[2].

ولدعم هذه الفرضية نستشهد بالاعتراف التالي لِ ونستون تشرشل (Winston 1874-1965 Churchill) الذي قال: "وعلى ذلك لا ينبغي النظر إلى تصريح بلفور وكأنه وعد أعطي بدوافع عاطفية، بل لقد كان إجراء عمليا اتخذ تحقيقا لمصالح قضية مشتركة، وفي لحظة لم تكن تلك القضية فيها قادرة على

[1] قارن سامي هداوي، م.س، ص24؛ بيان نويهض الحوت، م.س، ص466.

[2] المرجع نفسه، ص ص 24-25 نقلاً عن: Wise, Stephen and De Haas Jacob, The great Betrayal, (New York: Brentano's, 1930), p. 288.

تجاهل أية مساعدة مادية أو معنوية"[1]، في الواقع أن أهمية الحركة الصهيونية بالنسبة لبريطانيا لا ينحصر فقط في قدرتها على إدخال أمريكا الحرب إلى جانب الحلفاء فحسب بل وأيضاً للضغط عليها حتى تتخلى عن مطامعها ونفوذها في فلسطين لصالح بريطانيا.

لقد عبر رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج (Lloyd George 1863-1945) عن هذه الحقيقة في كتابه "حقيقة معاهدات السلام"، بعد أن حصلت الولايات المتحدة عام 1914 على سبعة امتيازات في تصنيع البترول في فلسطين، قائلاً بأن "وجود الأمريكيين في فلسطين لن يكون ذا نفع أو فائدة بالنسبة لسياساتنا في مصر، بل على العكس فإنه سيضع أمامها العثرات والعراقيل"[2].

2- توطيد النفوذ الاستعماري البريطاني في السويس والمنطقة والاستئثار بولاء الحركة الصهيونية واليهود.

في الواقع لقد كان هذا الهدف أحد أهم ركائز الإستراتيجية الاستعمارية البريطانية في المنطقة، وما أن تسلم لويد جورج رئاسة الوزراء حتى أعلن أمام حكومته أن "بريطانيا ستحتل فلسطين وتستقر فيها وما على فرنسا وغيرها من الدول إلا الانصياع لهذا الواقع وقبوله"[3].

لويد جورج كان يدرك جيداً أن السيطرة البريطانية على فلسطين سوف يعني تغيير قواعد اللعبة السياسية المتفق عليها في اتفاقية سايكس بيكو التي نصت على تدويل فلسطين,وأن ذلك لن يجد موافقة فرنسية بسهولة إلا إذا تحالفت بريطانيا مع الحركة الصهيونية وكسبت ولاءها وولاء اليهود الذين سيتكفلون جميعاً بالضغط على فرنسا لتخليها عن مطامعها في فلسطين، لمصلحة بريطانيا تحت ذريعة أن الهدف البريطاني من احتلال فلسطين هو تنفيذ وعد بلفور لليهود.

3- تخوف بريطانيا من قيام ألمانيا بمنح اليهود وعدا مشابها لوعد بلفور

بريطانيا كانت متخوفة من المساعي والجهود الحثيثة التي بذلتها ألمانيا منذ عام 1914مع الحركة الصهيونية لكسب ثقتها وتأييدها[4]. لويد جورج يشير إلى أن أحد أهم العوامل التي جعلته يتبنى فكرة إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين هو استباق ألمانيا التي كانت تتهيأ لمنح اليهود وطناً قومياً في فلسطين، لتضمن ولاء الحركة الصهيونية ووقوف اليهود إلى جانب دول المحور في الحرب ضد الحلفاء. وفي هذا السياق قال لويد جورج "ليس ثمة من برهان على قيمة وعد بلفور كخطوة عسكرية أفضل من دخول ألمانيا في مفاوضات مع تركيا، وذلك في محاولة منها لإيجاد تدبير بديل يروق للصهاينة"[5].

---

[1] المرجع نفسه، نقلاً عن: Cmd.5479-Palestine Royal (peel) commission, Report, p. 17.

[2] ينظر أمين عبد الله محمود، م.س، ص262، نقلاً عن David Lloyd George, The Truth a bout the treaties Peace (London, 1938, Vol. II) p. 307.

[3] المرجع نفسه، ص264، نقلاً عن: The Diary of lord Bertie of Thame (London: 1924) vol II, p. 122.

[4] عن الجهود التي بذلتها المانيا لجذب دعم اليهود منذ عام 1914 لصالحها، ينظر بشارة خضر، م.س، ص ص138-139.

[5] ينظر سامي هداوي، م.س، ص 25 نقلاً عن Lloyd George, David, Memoires, the Peace conference, (New Haven :Yale University press 1939) Vol. 11, p. 738.

قانونية الوعد

يعتبر وعد بلفور لاغياً وباطلاً قانونياً لعدة أسباب أهمها:

1- إن بريطانيا منحت بموجب هذا الوعد أرضاً لا تملكها (فلسطين) ولا يحق لها التصرف فيها، إلى جماعة لا تستحقها ولا تملكها (اليهود)، وعلى حساب من يملكها ويستحقها (الشعب العربي الفلسطيني). وأبرز ما قيل في الوعد وبصورة معبرة وواضحة أنه "وعد من لا يملك لمن لا يستحق".

2 - عندما صدر الوعد لم تكن بريطانيا تملك السيادة على فلسطين، فلم تدخل القوات البريطانية مدينة القدس وتسيطر عليها إلا في 1917/12/9، فلا يحق لأية دولة كانت بناء على رغبتها ومشيئتها الخاصة أن تمد سلطتها على حساب دولة أو شعب آخر؛ فالقانون الدولي "لا يعترف بأهلية الدولة البريطانية على أراضي غير أراضيها الخاصة وعلى شعوب غير رعاياها ومواطنيها"، وبالتالي فلا يحق لبريطانيا أن تجعل من غير القانوني ومن غير الشرعي قانونياً وشرعياً.

3- إن الشخص الذي أرسل إليه الوعد لا يمتلك صفة دولية رسمية، إنه أحد وجهاء الحركة الصهيونية الأغنياء، ولم يصدر الوعد على شكل اتفاقية رسمية كما تكون الاتفاقات بين الدول، وإنما كان وعداً في رسالة.

4- تناقض الوعد مع اتفاقات بريطانيا مع الجانب العربي كما جاء في مراسلات حسين مكماهون التي تتضمن منح العرب دولة عربية مستقلة بما فيها فلسطين بعد نهاية الحرب.

5- تجاهل الوعد لسكان البلاد الأصليين (الشعب العربي الفلسطيني) الذين وصفوا فيه بـ "الطوائف غير اليهودية"، على الرغم من أنهم كانوا يشكلون أكثر من 92% من العدد الإجمالي للسكان ومع هذا فهو لم يستشرهم ولم يأخذ برأيهم، وفيه تعد صارخ على حقوقهم السياسية والوطنية وحقهم في تقرير المصير.

ردود الفعل على وعد بلفور

رفض العرب مباشرة تصريح بلفور عند سماعهم به بعد أن كشفت الحكومة البلشفية في روسيا في أعقاب نجاح الثورة ضد القيصر النقاب عن مضمون وعد بلفور واتفاقية سايكس-بيكو.الشريف حسين بن علي طلب من الحكومة البريطانية تفسيراً للأمر،لقد ردت بريطانيا علية في عام 1918 بأربعة رسائل تطمينات[1]، تارة باسمها لوحدها، وتارة أخرى باسمها وباسم فرنسا نيابة عن الحلفاء، نفت فيهما أي وجود للوعد ولإتفاقية سايكس-بيكو ومؤكدة على أنه "لن يسمح بتوطين اليهود في فلسطين إلا بالقرار الذي يكون متوائماً مع حرية السكان العرب السياسية والاقتصادية"، وأن سياستها تجاه السكان في المستقبل "ينبغي أن تقوم على مبدأ

[1] الرسائل الأربعة هي:رسالة هوجا رث(Hogarth) في كانون أول 1918، وكتاب باست(Basset) في 1918/2/8، والإعلان البريطاني الموجه إلى السبعة في 1918/6/16، والإعلان الانجليزي الفرنسي في 1918/11/9. للاطلاع على الرسائل ينظر سامي هداوي، م.س، ص ص 27-28.

موافقة المحكومين، وستظل هذه السياسة دائماً سياسة حكومة جلالته".[1] وبالتالي استمرت بريطانيا في سياسة المكر والخداع تجاه العرب وفي استغلالهم في الحرب لصالحها.

أما بخصوص ردود الفعل الدولية على الوعد، فقد اتسمت بالإيجاب. فرنسا وايطاليا وافقتا عليه عام 1918، واليابان ومؤتمر سان ريمو وافقا عليه عام 1920 ، وفي عام 1922 وافقت عليه عصبة الأمم ضمن نظام الانتداب البريطاني على فلسطين[2].

أما بخصوص موقف الولايات المتحدة الأمريكية، فقد امتنع رئيسها وودرو ويلسون (Woodrow Wilson 1856-1924) عن تأييد الوعد في البداية. ففي خطابه الذي ألقاه أمام الكونجرس في 1918/2/11 حذر القوى الأوروبية بقوله: **"لا ينبغي التلاعب بالشعوب بتسليمها من دولة إلى أخرى بواسطة مؤتمر دولي أو تفاهم بين متنافسين ومتعاديين"**.وفي 1918/7/4 قال: **"إن تسوية أية قضية سواء أكانت متعلقة بالأرض أو بالسيادة أو الترتيبات الاقتصادية أو العلاقات السياسية يجب أن تقوم على أساس قبول الشعب الذي يعنيه الأمر بتلك التسوية قبولاً حراً، وليس على أساس المصلحة المادية أو المزايا التي تعود على أية أمة أو شعب آخر قد يرغب في تسوية مغايرة من أجل نفوذه الخارجي أو تسلطه"**[3]، وبعد أقل من شهرين من هذا التاريخ، وتحديداً في آب/ أغسطس 1918 أرسل الرئيس الأمريكي كتاباً إلى الحاخام اليهودي ستيفن وايز (Stephen Wise) رئيس اللجنة المؤقتة للقضايا الصهيونية تبنى فيها حرفياً إعلان بلفور[4].

وفي النهاية انحازت الدول الكبرى (بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وايطاليا) لصالح الحركة الصهيونية وأهدافها. اللورد بلفور عبر عن هذا الانحياز في مذكرة دبلوماسية تعود إلى سنة 1919 قائلاً: "... **الصهيونية سواء أكانت على حق أم لا، حسنة أم سيئة، متجذرة في تقاليد بعيدة ولها حاجاتها الحاضرة وطموحاتها المستقبلية الأهم بكثير من رغبات سبعمائة ألف عربي ويقيمون اليوم في هذه الأرض القديمة..."**[5].

فلسطين تحت الإدارة العسكرية البريطانية 1917-1920

ظلت فلسطين من الناحية الجغرافية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى جزءاً لا يتجزأ من بلاد الشام، وكانت تعرف حينذاك باسم "سورية الجنوبية"، وحتى ذلك التاريخ كانت فلسطين تابعة للسيطرة العثمانية، وفي ديسمبر / كانون أول 1917 وقعت فلسطين تحت سيطرة القوات العسكرية البريطانية بقيادة الجنرال

---

[1] المرجع نفسه، ص ص 27-28.

[2] ينظر مؤسسة الدراسات الفلسطينية، م.س، ص52.

[3] ينظر سامي هداوي، م.س، ص 29، نقلا عن: Hoover, Herbert, Ordeal of Woodrow Wilson, (New York: MC Craw-Hill Book Co., 1958), pp. 23, 25.

[4] Stephen Samuel Wise, : Challenging Years; the Autobiography of Stephen Wise (London: East and West library, 1951), p. 192 s99.

[5] Arthur Jams Balfour, "Memorandum, Syria, Palestine, Mesopotamia, 411 aou 1919, تم الاستشهاد بذلك في بشارة خضر، م.س، ص147.

أللنبي (Ellenby) التي أحكمت سيطرتها الكاملة عليها في أواخر أيلول / سبتمبر 1918, إلا أنها قامت بتطبيق الأحكام العسكرية عليها منذ أن أعلن الجنرال أللنبي من قلعة صلاح الدين في 11 ديسمبر/ كانون أول 1917 منشور "الأحكام العرفية في القدس الشريف" والذي أكد فيه أن "المدينة أصبحت راضخة للأحكام العرفية وأن هذا النظام سيظل سارياً فيها ما دامت الاعتبارات الحربية تقتضي ذلك" كما وأعلن... أيضا عن إنشاء إدارة عسكرية عرفت باسم "الإدارة الجنوبية لبلاد العدو المحتلة"[1]، وقد استمرت هذه الإدارة 30 شهراً حتى عام 1920 حين حلت محلها إدارة مدنية ابتداء من 1920/7/1م.وفي هذه الاثناء قامت الإدارة العسكرية في فلسطين بإتباع الأنظمة والقوانين التي كانت سائدة في العهد العثماني مع إجراء بعض التعديلات الضرورية عليها، فوفقاً لقانون الجمعيات العثماني باشر أهل فلسطين منذ عام 1918 بتشكيل تنظيمات ومنتديات سياسية وأدبية، وجمعيات إسلامية مسيحية، ومؤتمرات عربية فلسطينية لقيادة الشعب الفلسطيني ولتمثيل مصالحه وطموحاته، وكانت أولى هذه المؤسسات "**الجمعية الإسلامية المسيحية**" التي تأسست في يافا في حزيران/يوليو 1918 برئاسة راغب أبو السعود"، كما تأسست "جمعية إسلامية مسيحية في القدس في تشرين أول/أكتوبر 1918 برئاسة عارف الدجاني"[2].

وبعد أن رفضت الحكومة البريطانية السماح للوفد الفلسطيني الذي انتخبه المؤتمر العربي الفلسطيني الأول، الذي تأسس في القدس عام 1919، بالسفر إلى باريس لحضور مؤتمر السلم في فرساي، لتمثيل عرب فلسطين، رفع المؤتمر في 3 شباط/ فبراير 1919 مذكرة احتجاج إلى مؤتمر السلم أكد فيها على رفض الشعب الفلسطيني التام لمطالب الحركة الصهيونية وإلى هجرة اليهود إلى فلسطين وإلى تصريح بلفور، وإلى أية معاهدة أخرى أبرمت بحق البلاد ومستقبلها بدون إرادة الشعب الفلسطيني، كما وشددت المذكرة على المطالب القومية في الاستقلال والوحدة العربية، وعلى أن فلسطين جزء من سوريا العربية لم تنفصل عنها في يوم من الأيام، وتربطها بها روابط قومية ودينية واقتصادية وجغرافية[3].

فلسطين في مؤتمر السلم في باريس: اتفاقية فيصل – وايزمن في 3 كانون الثاني/يناير 1919

لقد سمحت بريطانيا لوفد عربي برئاسة فيصل بن الحسين بتمثيل المطالب العربية بما فيها الفلسطينية, ولزعيم الحركة الصهيونية حاييم وايزمن (Chaim Weismann 1874-1952) بتمثيل مطالب المنظمة الصهيونية الذي رفع مذكرة للمؤتمر طالب فيها بـ "**الاعتراف بالحق التاريخي للشعب اليهودي في فلسطين وبحق اليهود في إعادة بناء وطنهم القومي فيها**"، على أن يشمل هذا الوطن القومي "**فلسطين وشرق الأردن وجنوب لبنان وجبل الشيخ**"[4].

---

[1] ينظر عثمان محمود عثمان، مفاهيم سياسية، في مقرر التربية الوطنية، جامعة القدس المفتوحة، 2005، ص ص 32-34.
[2] ينظر بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، 1917-1948، ط3، دار الهدى،1986 ص81.
[3] المرجع نفسه، ص ص 96-67.
[4] مؤسسة الدراسات الفلسطينية، م. س، ص55.

أثناء انعقاد المؤتمر حصل تفاهم بين فيصل بن الحسين و حاييم وايزمن بتاريخ 3 كانون الثاني 1919، سمي **"اتفاقية فيصل – وايزمن"**، والتي تعكس تخاذلاً وتنازلاً واضحاً من الأمير فيصل لزعيم لحركة الصهيونية بسبب الضغوط الهائلة التي تعرض لها من الحركة الصهيونية ومن بريطانيا، الذين أكدوا له في المقابل على مساعدته في تحقيق المطالب العربية في الاستقلال وإنشاء الدولة العربية. إن أهم ما ورد في هذا الاتفاق هو موافقة فيصل على تنفيذ وعد بلفور وعلى" ترسيم الحدود النهائية بين الدولة العربية وفلسطين", وعلى أن " تتخذ كل التدابير الضرورية لتشجيع هجرة اليهود إلى فلسطين وتنشيطها على نطاق واسع" وعلى أن" يخضع أي نزاع يمكن أن يقوم بين الفريقين المتعاقدين لتحكيم الحكومة البريطانية".

أما ملحق الاتفاق والذي خطه فيصل بيده وباللغة العربية فهو ينص على التحفظ التالي: "إذا حصل العرب على استقلالهم ضمن الشروط المبينة في مذكرتي إلى وزير الخارجية الانجليزي، فإنني أعطي بنود هذا الاتفاق مفعولها"، ولكن إذا جرى أقل تعديل لشروط مذكرتي "فإنني لن أكون مرتبطاً بأي كلمة من الاتفاق الذي يصبح باطلاً وكأنه لم يكن، ولن أعود مسئولا عن أي تعهد"[1].

ولما أخلت الحركة الصهيونية وبريطانيا بشرطه الذي وضعه بخط يده والمتعلق بحصول العرب على استقلالهم ودولتهم، أصبحت بالتالي هذه الاتفاقية لاغيه ولا قيمة قانونية لها.

فلسطين ولجنة كينغ – كرين King – Crane 1919

أمام تضارب المصالح الاستعمارية المتنافسة بين بريطانيا وفرنسا، ورغبة منه في إيجاد موطئ قدم للولايات المتحدة في المنطقة, بعد أن أقصيت عنها بموجب اتفاقية سايكس بيكو, أصر الرئيس الأمريكي ويلسون على مبدئه في حق الشعوب في تقرير مصيرها، وعلى أن يجري استفتاء في المنطقة العربية، لمعرفة وجهة نظر سكانها في مستقبلهم السياسي. لذا اقترح على المجلس الأعلى لقوات الحلفاء (بريطانيا وفرنسا وايطاليا وأمريكا) إرسال لجنة تحقيق دولية من الحلفاء إلى المشرق العربي للوقوف على رغبات السكان وتقديم تقرير إلى مؤتمر الصلح. وعلى الرغم من موافقة المجلس على اقتراحه، إلا أن بريطانيا وفرنسا رفضتا المشاركة في اللجنة خشية من ان تأتي اللجنة بنتائج مغايرة إلى مصالحهما.

لقد وصلت اللجنة الأمريكية إلى يافا في حزيران/يوليو 1919 لإجراء الاستفتاء، برئاسة المندوبين هنري كنغ (Henry King) وتشارلز كرين (Charles Crane) ودعيت باسمهما (لجنة كنج -كرين).

لقد اتصلت لجنة كنغ كرين بممثلي الشعب الفلسطيني واستمعت إلى مطالب "المؤتمر السوري العام" الذي انعقد في تموز/ يوليو 1919 وحضره مندوبون عن لبنان وسوريا وفلسطين وغيرها. لقد تمثلت هذه المطالب في رفض الصهيونية والوطن القومي، ورفض اتفاقية سايكس بيكو، والمطالبة بدلاً من ذلك

[1] ينظر بشارة خضر، م. س، ص ص 156-159.

بالاستقلال التام. وفي أعقاب ذلك أعدت هذه اللجنة تقريرها، ورفعته إلى الوفد الأمريكي في شهر آب / أغسطس 1919، إلا أنه ظل سرياً ولم ينشر إلا في عام 1922.

إن هذا التقرير الذي جاء في مصلحة العرب وأفضل من مضمون اتفاق فيصل- وايزمن , اشتمل على عدة توصيات أهمها:

1. "لا ينبغي لمؤتمر السلم أن يتجاهل أن الشعور ضد الصهيونية في فلسطين وسوريا بالغ الشدة وليس من السهل الاستخفاف به وأن جميع الموظفين الإنجليز الذين استشارتهم اللجنة يعتقدون ان البرنامج الصهيوني لا يمكن تنفيذه إلا بالقوة المسلحة، فالادعاء الأساسي للزعماء الصهيونيين بأن لهم حقاً تاريخياً في فلسطين لكونهم احتلوها قبل ألفي سنة لا يمكن الاكتراث به جدياً."
2. "... لا يمكن إقامة دولة يهودية دون هضم خطير للحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية في فلسطين".
3. ... المشروع الصهيوني يتناقض مع مبدأ ويلسون في حق تقرير المصير وأن تعريض الشعب الفلسطيني لهجرة يهودية لا حد لها ولضغط اقتصادي اجتماعي متواصل من أجل تسليم بلاده، ما هو إلا نقض شائن لمبدأ ويلسون واعتداء على حقوق الشعب.
4. طالب تقرير اللجنة "بأن تكون الهجرة اليهودية محدودة بشكل قطعي، وأن "مشروع تحويل فلسطين إلى كومنولث يهودي يجب التخلي عنه، وأن فلسطين يجب أن "تصبح جزءاً من دولة سورية متحدة مثلها في ذلك مثل بقية أجزاء البلاد"[1].

[1] ينظر سامي هداوي، م.س، ص ص 31-33.

المبحث الرابع

القضية الفلسطينية بين الانتداب البريطاني والنكبة

فلسطين تحت الانتداب البريطاني 1920-1948

نظام الانتداب:

بعد أن انتهت الحرب بالتوقيع على اتفاقية الهدنة مع تركيا في 1918/10/30، قرر المجلس الأعلى لمؤتمر السلم في 1919/1/30 عدم إرجاع الولايات العربية المحتلة بما فيها فلسطين إلى الحكم العثماني. وفي هذه الأثناء طالبت الشعوب العربية الحلفاء بالحرية والاستقلال، التزاماً بتعهداتهم ووعودهم التي قطعوها على أنفسهم أثناء الحرب. لكن الحلفاء الذين وقعوا في 1919/6/28 على معاهدة فرساي، وميثاق عصبة الأمم، ابتكروا نمطاً جديداً من أنماط الاستعمار أسموه "نظام الانتداب"، بهدف التنصل من التزاماتهم، والالتفاف على مبدأ حق تقرير المصير للشعوب، ولمواصلة احتلال الأقاليم التي كانت خاضعة للدولة العثمانية.

وتنص الفقرة الرابعة من المادة 22 من ميثاق عصبة الأمم، التي بني عليها نظام الانتداب على: "أن بعض الجماعات التي كانت من قبل تابعة للإمبراطورية العثمانية قد وصلت من الرقي إلى درجة يستطاع عندها الاعتراف بقيامها بصفة أمم مستقلة على أن تتولى إسداء المشورة والمساعدة الإدارية لها دولة منتدبة، وذلك إلى الوقت الذي تصبح فيه قادرة على الوقوف وحدها، على أن يكون لرغائب هذه الجماعات اعتبار رئيس في اختيار الدولة المنتدبة"[1].

وفي نيسان/ إبريل 1920، أقر المجلس الأعلى للحلفاء في مؤتمر سان ريمو استناداً إلى المادة 22, الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان، والانتداب البريطاني على العراق وفلسطين.

وفي 1922/7/24 أقر مجلس عصبة الأمم مشروع "صك الانتداب" البريطاني على فلسطين، الذي سبق وأن أعدت صياغة بنوده المنظمة الصهيونية منذ عام 1919، بالاتفاق السري مع الحكومة البريطانية[2]، التي أدخلت عليه بعض التعديلات، لكن صك الانتداب لم يصبح نافذاً إلا في 1923/9/29. وكانت هناك أسباب عديدة دفعت باتجاه التأخير في التصديق على صك الانتداب كان أهمها:

1. المعارضة القوية من مجلس اللوردات الذي رفض صك الانتداب في حزيران/ يونيو 1922، إلا أن مجلس العموم البريطاني صادق عليه في 24 تموز/ يوليو 1922 بعد أن أدخل عليه بعض التعديلات.
2. اختلاف الدول الاستعمارية حول تسوية مشكلة الحدود السورية الجنوبية بين بريطانيا وفرنسا، حيث تقرر فصل شرق الأردن في إدارة خاصة.

---

[1] أكرم زعيتر، القضية الفلسطينية، ط3، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 1986، ص 52.
[2] بهذا الخصوص ينظر مؤسسة الدراسات الفلسطينية، م.س، ص70.

3. تأخر الاعتراف البريطاني بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصادية والثقافية في المنطقة[1] أدى إلى تأخير موافقة الأخيرة على صك الانتداب.

ولما كانت المادة 22 من ميثاق عصبة الأمم تشكل المرجعية القانونية والسياسية الضابطة والمنظمة لصك الانتداب، وللسياسة البريطانية الواجب إتباعها في فلسطين، نسلط الضوء أولاً على أهم مواد "صك الانتداب" الذي يتألف من ديباجة و28 مادة، يتعلق الكثير منها بالوطن القومي[2]، وأهمها المادتان الثانية والسادسة[3].

المادة الثانية ألقت على عاتق حكومة الانتداب ثلاث مسؤوليات هي:

أولاً "وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي".

ثانياً: "ترقية مؤسسات الحكم الذاتي".

ثالثاً: "صيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بصرف النظر عن الجنس والدين".

أما المادة السادسة فقد خولت الحكومة البريطانية "مع ضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق ووضع فئات الأهالي الأخرى أن تسهل هجرة اليهود في أحوال ملائمة".

ومع أن صك الانتداب لم يعّرف مفهوم الوطن القومي، ومتى سيتم إنشاؤه، إلا أنه وكما يتضح من المواد السابقة:

1. لا يجوز الاستمرار في إنشاء الوطن القومي إذا كان ذلك الاستمرار يضر بمصالح الأهالي غير اليهود.
2. من واجب سلطة الانتداب أن تقوم بترقية أنظمة الحكم الذاتي أثناء إنشاء الوطن القومي وليس بعده.
3. لا يجوز استمرار تدفق المهاجرين اليهود إلى فلسطين إذا ألحق ضرراً بحقوق الفلسطينيين.

أما المواد 14، 15، 16، فقد ألزمت بريطانيا مسؤولية المحافظة على الأماكن المقدسة، وضمان الوصول إليها، وكفالة الحرية الدينية للجميع.

إنشاء الإدارة المدنية 1920

واصلت بريطانيا تجاهلها مطالب الفلسطينيين في الاستقلال والحرية، والوحدة مع بلاد الشام، ومعارضتهم للمشروع الصهيوني الذي يتناقض كليا مع الحقوق العربية، وظلت ماضية في تطبيق وعد بلفور، الذي تم الإعلان عنه رسميا ولأول مرة على لسان الحاكم العسكري في فلسطين الجنرال بولز (Bols)

[1] بهذا الخصوص ينظر مؤسسة الدراسات الفلسطينية، م.س ص70.
[2] المواد المتعلقة بالوطن القومي هي: 2، 44، 6، 7، 11، 22، 23.
[3] بخصوص مواد صك الانتداب على فلسطين، ينظر: عبدالوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، م.س، ص ص 343-352.

بتاريخ 20 شباط/ فبراير 1920، أي بعد ثلاثة أيام فقط من تفويض بريطانيا بالانتداب على فلسطين.وكانت النتيجة أن عمت البلاد موجة من السخط والغضب والمظاهرات على سياسات بريطانيا، فاشتبك الفلسطينيون مع رجال الأمن البريطاني، وبعد عدة أسابيع من هذه المظاهرات انفجرت في 4 نيسان/ ابريل 1920 بمناسبة الاحتفال بذكرى النبي موسى في القدس مظاهرات واضطرابات دامية ضد الاحتلال البريطاني والحركة الصهيونية.

شكلّت هذه المظاهرات والاضطرابات التي عرفت ب "ثورة نيسان" أو "انتفاضة القدس",البدايات الأولى للنضال الفلسطيني المسلح, رغم كونها هبّة جماهيرية عفوية لا تتسم بالمفهوم السياسي المعاصر للثورة.

وبعد هذه الأحداث قامت الحكومة البريطانية في الأول من تموز/ يوليو 1920 بحل الحكم العسكري، واستبداله بإدارة مدنية برئاسة اليهودي الصهيوني البريطاني الأصل هربرت صموئيل (Herbert Louis Samuel) ,الذي كان أول مندوب سام بريطاني على فلسطين. ولقد اعترف حاييم وايزمن عام 1921 بدور الحركة الصهيونية في تعيينه قائلاً: **"كنت المسئول الأول عن تسمية السير صموئيل في فلسطين, إنه صديقنا وقد قبل بناءً على طلبنا هذا المنصب الصعب ,إنه صموئيلنا"**[1].

وأول ما فعله صموئيل هذا الذي كان أحد صانعي وعد بلفور[2]، تعيين كبار الصهاينة على رأس المناصب والمراكز الحساسة في الحكومة المركزية والإدارات المحلية[3]. ومن أهم الأعمال التي قام بها صموئيل أثناء فترة ولايتة المكونة من خمسة سنوات ما يلي:

1. سن أول قانون للهجرة في 1920/8/26 دخل بموجبه في السنة الأولى (16.500) مهاجر يهودي.
2. سن تشريعات وقوانين، كقانون الهجرة، والقوانين المتعلقة بنقل ملكية الأراضي وتسجيلها لتمكين اليهود من الاستيلاء على الأراضي العربية.
3. منح الشركات اليهودية امتيازات في الأراضي الأميرية والمصادر الطبيعية مثل الري واستخراج البوتاس، وغيره من معادن البحر الميت.
4. وفي عام 1921 منحت إدارة هربرت صموئيل امتياز احتكار توليد الكهرباء لمدة سبعين عاماً لليهودي الروسي روتنبرغ (Rutenberg Pinchas1879-1942)، ويشمل ذلك الامتياز استغلال مياه نهر الأردن وروافده ونهر اليرموك وتوابعه ومياه بحيرة طبريا، واستثمار نهر العوجا، وينص على أن لا يسمح لأحد غير روتنبرغ بتنوير أي بلد في فلسطين، أو باستخدام محركات كهربائية للمصانع والمؤسسات إلا بإذن منه. أما امتياز تنوير مدينة القدس فقد كان ممنوحاً من الدولة العثمانية

---

[1] بشارة خضر، م.س، ص 169 نقلاً عن :
Jean-Pierre Alem, Juifs et arabes, 3000 ans d'histoire Paris:Grasset,1986,p.126

[2] سامي هداوي، م.س، ص75.

[3] أمثال نورمن بينتويتش (Norman Bentwich) الذي كان مدعياً عاماً ورئيساً لمشرعي القوانين الفلسطينية، وألبرت هيامسن (Albert Hyamson) مديراً للهجرة، وماكس نيورك السكرتير المساعد لرئيس الحكومة.

عام 1914 لأحد اليونانيين الذي لم تتمكن السلطات البريطانية من انتزاعه منه، بعد أن كسبت الدولة اليونانية الدعوة القضائية أمام محكمة العدل العليا في لاهاي، التي قضت ببقائه لصاحبه.

5. تقديم التسهيلات لليهود لشراء أكثر من 200,000 دونما من مرج بن عامر من غير الفلسطينيين، مما أدى إلى طرد أكثر من تسعمائة عائلة من الفلاحين المستأجرين.

6. رفع مكانة اللغة العبرية، واعتبارها لغة رسمية في البلاد إلى جانب اللغة العربية والإنجليزية, وبذلك تمت كتابة أرض إسرائيل بالعبرية على الأختام والطوابع الصهيونية.

7. إعطاء الوكالة اليهودية الاستقلال وحرية التصرف بإدارة المعارف اليهودية، بينما ظلت إدارة المعارف العربية بيد السلطات البريطانية[1].

وفي نفس السنة(1920) التي استلم فيها صموئيل مهام منصبه, أنشئت عدة مؤسسات صهيونية لتحقيق الحلم الصهيوني وقيام دولة إسرائيل، وهي: الاتحاد العام للعمال في إسرائيل الهستدروت (Histadrut*) الذي طبق مبدأ "العمل اليهودي" واستبعاد الأيدي العاملة العربية، والصندوق التأسيسي لفلسطين كيرين هايسود (Keren Hayesod)**، تأسس في لندن كذراع مالي للحركة الصهيونية بهدف تمويل الهجرة والاستيطان في فلسطين, والمجلس القومي "فائد لئومي" (Va'ad Leumi) ومهمته الاهتمام بشؤون اليهود في فلسطين والذي أضحى الممثل الرسمي لهم.

وبينما كانت الوكالة اليهودية تتولى إدارة شؤون اليهود وتمتلك الحق في النصح والإرشاد فيما يتعلق بإقامة الوطن القومي اليهودي، امتنعت بريطاني عن تطوير مؤسسات الحكم الذاتي التي نص عليها صك الانتداب البريطاني.

ومع أن كل الدلائل كانت تشير إلى أن سياسة الانتداب البريطاني المنحازة للحركة الصهيونية سوف تؤدي في النهاية إلى إقامة دولة يهودية مجرد أن يصبح اليهود أكثرية أو أقلية كبيرة في فلسطين، كانت بريطانيا تنكر أن هدفها إقامة أكثر من وطن قومي لليهود، إلا أنها وفي نفس الوقت كانت منذ عام 1922 تأمل في أن يتوقف العرب آجلاً أم عاجلاً عن مقاومة الوطن القومي، وأنهم سوف يروضون أنفسهم على القبول به مع مرور الزمن[2].

المقاومة العربية للانتداب البريطاني

[1] قارن سامي هدواي، م.س، ص ص75-76؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص ص 64-65.

* كان أول رئيس الهستدروت دافيد بن غوريون (David Ben Gurion).

**منذ عام 1956 أصبحت بموجب قانون صادر عن الكنيست الاسرائيلي المنظمة الرئيسية المسؤولة عن جمع التبرعات الى دولة اسرائيل

[2] سامي هداوي، م.س، ص 77.

اتسم الموقف الفلسطيني والعربي بالرفض المطلق لصك الانتداب البريطاني على فلسطين وذلك لسببين أساسيين:

أولهما: خطورة صك الانتداب البريطاني لما فيه من تعدٍ صارخ على الشعب الفلسطيني وحقوقه الثابتة في فلسطين، وقد تمثل ذلك في:

1 - تجاهل الأكثرية العربية الساحقة (السكان الأصليين) التي مثلت حوالي 92% من سكان فلسطين، وكانت تملك حوالي 97% من مساحة الأرض.وكان الهدف تجريد العرب من حقوقهم السياسية والطبيعية والتاريخية في بلادهم التي استقروا فيها منذ عشرات القرون.إن الصك الذي لم تتسع مواده لذكر العرب ولو بكلمة واحدة، وصفهم فقط بالطوائف غير اليهودية.

2- منح صك الانتداب بريطانيا السلطة المطلقة في التشريع والإدارة والتنفيذ والسيطرة على الحكم المحلي، وعلى العلاقات الخارجية، وقوات الأمن وغير ذلك من الصلاحيات.

3 - احتواء صك الانتداب على إقامة وطن قومي يهودي في فلسطين، وتشجيعه الهجرة اليهودية الى فلسطين، واعترافه بصورة مغايرة للحقائق التاريخية بالصلة التاريخية لليهود بفلسطين, على الرغم من أنهم ليسوا السكان الأصليين، ولم يشكلوا في يوم من الأيام الأكثرية.

ثانيهما: عدم قانونية صك الانتداب البريطاني وشرعيته على فلسطين.

وكما شكلت المادة 22 من ميثاق عصبة الأمم، المرجعية القانونية، التي استند عليها مؤتمر سان ريمو في موافقته على انتداب بريطانيا على فلسطين، كذلك استند إليها العرب لإثبات بطلان صك الانتداب وتفنيده قانونياً لمخالفته هذه المرجعية، ومرجعيات قانونية أخرى. وتمثل ذلك في:

1- مخالفة صك الانتداب المادة 22 من ميثاق عصبة الأمم، وخاصة الفقرة الرابعة منه، والتي تنص على أن فلسطين مثلها في ذلك مثل لبنان وسوريا والعراق "قد وصلت بسبب موقعها الجغرافي وأوضاعها الاقتصادية وغيرها من الظروف المشابهة" مرحلة من التطور "يمكن معها الاعتراف" بها كأمم مستقلة اعترافاً مشروطاً، على أن تقدم لها دولة منتدبة النصح والمساعدة في النواحي الإدارية وذلك إلى أن يحين الوقت الذي يستطيع فيه [سكانها] الوقوف وحدهم". وبهذا لم توصل السياسة البريطانية الشعب الفلسطيني إلى الاستقلال، وإنما أوصلته الى النكبة التي تمثلت في خلق دولة إسرائيل وفي فقدانه حريته وتهجيره من وطنه.

2 - لم يستشر عرب فلسطين في الانتداب، فالمادة 22 نفسها أكدت على أن "رغبات هذه المجتمعات يجب أن تشكل اعتباراً أساسياً في اختيار الدولة المنتدبة"، إن رغبات ومطالب عرب فلسطين وسوريا كانت

واضحة تماماً، وتمثلت في المطالبة بالوحدة والاستقلال، وفي رفض تصريح بلفور والهجرة اليهودية إلى فلسطين.

3- مخالفة صك الانتداب البريطاني المعاهدات والوعود المقطوعة للعرب بالاستقلال، ابتداء من اتفاقية حسين-مكماهون عام 1915م مرورا برسائل التطمينات الأربعة عام 1918، ومخالفته مضمون لجنة كنخ – كرين ومبدأ ويلسون في حق الشعب في تقرير مصيره.

ظل الفلسطينيون يقامون وبشدة تنفيذ وعد بلفور طوال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين.وبعد أن فشلت جميع المناشدات والاحتجاجات والمظاهرات السلمية في حمل الحكومة البريطانية على الوفاء بالتزاماتها للجانب العربي، وفي إجبارها على التراجع عن سياستها المنحازة لليهود، لجئوا إلى استخدام العنف المسلح ضد الحركة الصهيونية وبريطانيا, وكانت أولى مظاهره هي انتفاضة القدس في موسم النبي موسى سنة 1920، تلتها اضطرابات يافا التي انفجرت في الأول من أيار/ مايو 1921 بسبب النقمة على سياسة بريطانيا واستمرار تدفق الهجرة اليهودية، ثم ثورة البراق في آب/أغسطس 1929, ثم الثورة الشاملة بين عامي 1936-1939 التي تخللها إضراب شامل ليس له مثيل.

وقد لجأت بريطانيا بعد كل ثورة وحالة اضطرابات إلى تعيين لجان لتقصي الحقائق بلغ عددها أربع لجان، لامتصاص النقمة، واحتواء غضب الناس، وليس لإيجاد حل يرضي الأكثرية الساحقة من السكان العرب، وكانت نتائج تحقيقاتها متشابهة دائماً، وتتلخص فيما يلي:

1. استياء العرب من عدم الوفاء بوعود الاستقلال التي أعطيت لهم خلال الحرب العالمية الأولى.
2. إيمان العرب بأن إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين يعتبر تعديا على حقوقهم ومستقبلهم الاقتصادي والسياسي، وانه سيقود في النهاية إلى سلب وطنهم واقتلاعهم من ديارهم[1].
3. معارضة مشروع الحركة الصهيونية القائم على الهجرة والاستيطان، والهادف إلى تهويد فلسطين تمهيدا لإقامة الدولة اليهودية.
4. معارضة الانتداب البريطاني وسياساته المنحازة للحركة الصهيونية.
5. المطالبة بالاستقلال وتأسيس حكومة وطنية مسئولة أمام مجلس نيابي ينتخبه السكان.

الكتاب الأبيض 1922

بعد انفجار الاضطرابات وأعمال العنف في يافا في الأول من مايو/ أيار 1921، شكلت بريطانيا لجنة للتحقيق في أسباب هذه الثورة برئاسة قاضي القضاة في فلسطين السيد توماس هيكرافت (Thomas

[1] ينظر سامي هداوي، م.س، ص82.

Haycraft)، سميت "لجنة هيكرافت". وأوصت هذه اللجنة في تقريرها الذي رفعته في تشرين أول / أكتوبر 1921 إلى مجلس النواب البريطاني بتهدئة قلق العرب وتطمينهم على حقوقهم ومراكزهم.واستنادا إلى ذلك أصدر وزير المستعمرات البريطاني ونتسون تشرشل بتاريخ 1922/6/22 مذكرة عرفت باسم "الكتاب الأبيض" أو "تصريح تشرشل" عكست المبادئ الأساسية للسياسة البريطانية المنوي انتهاجها في فلسطين.

واشتمل هذا التصريح الذي كان أول إعلان عام للسياسة البريطانية في فلسطين بعد وعد بلفور على عدة مبادئ أهمها[1]:

1. التأكيد على وجوب إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، ولكن ليس في كل فلسطين، وأن هذا الوطن لا يعني دولة.
2. أن وجود "الشعب اليهودي في فلسطين هو حق من حقوقه وليس منة" (تسامح) ويستند إلى صلة تاريخية قديمة، لكن بريطانيا لا ترمي جعل فلسطين يهودية كما هي انجلترا انجليزية، ولا تفكر في اختفاء السكان العرب أو اللغة أو الثقافة العربيتين أو جعلهما في مرتبة ثانوية.
3. استمرار زيادة الهجرة اليهودية إلى فلسطين شريطة قدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب المهاجرين الجدد.
4. لا يخول المركز الخاص الممنوح للجنة التنفيذية الصهيونية لها الاشتراك في إدارة البلاد.
5. إقامة حكم ذاتي كامل في فلسطين وتأليف مجلس تشريعي تكون أغلبية أعضائه من المنتخبين.

واستناداً إلى هذا الكتاب الأبيض، أصدرت بريطانيا دستوراً فلسطينياً في 10 آب/ أغسطس 1922، نص على تشكيل مجلس تشريعي يرأسه المندوب السامي، ويتكون من 23 عضواً، 11 موظفاً انجليزياً بالتعيين و12 عضواً بالانتخاب منهم 8 من المسلمين و2 من المسيحيين و2 من اليهود، أي أن أغلبية أعضائه 13 من اليهود والانجليز، "وللمندوب السامي حق الترجيح إذا تساوت الأصوات، ولا يجوز للمجلس أن ينظر في أية نقطة تخالف سياسة الحكومة الأساسية المتعلقة بتمهيد السبل لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، كما أن قوانينه لا تنفذ إلا إذا وافق عليها المندوب السامي ووقعها، أو اقترنت بموافقة الحكومة البريطانية، كما أن للمندوب السامي أن يوقف أو يعطل المجلس في أي وقت يشاء"[2].

رفض المؤتمر الفلسطيني الخامس المنعقد في 22 آب/ أغسطس 1922 بمدينة نابلس الدستور الفلسطيني والمجلس التشريعي المقترح، وقرر مقاطعة انتخاباته، وعدم الاشتراك فيه، فعلقت الحكومة تنظيم الانتخابات وأوقفت تنفيذ الجزء الخاص بإنشاء المجلس التشريعي من الدستور، واكتفى بتعيين مجلس

[1] ينظر، أكرم زعيتر، م.س، ص ص 73-74.
[2] ينظر، أكرم زعيتر، م.س، ص74.

استشاري رفضه الفلسطينيون أيضا، لأنه لا يمثل الأمة، ولا يحقق أمانيها فاستقال منها العرب لاحقاً[1]، وفي أعقاب ذلك طلب المندوب السامي في 13 تشرين أول/ أكتوبر 1923 تأليف "وكالة عربية" يكون لها ما للوكالة اليهودية من الصلاحيات بخصوص اليهود، ولكن دون أن يكون لها صفة تشريعية، وإنما صفة استشارية، إلا أن هذا الطلب قوبل بالرفض، فلجأت الحكومة البريطانية إلى تأليف مجلس استشاري مؤلف من كبار الموظفين الإنجليز فقط. وبهذا واصلت حكومة الانتداب حكم البلاد حكماً مباشراً غير آبهة بواجباتها في الارتقاء بمؤسسات الحكم الذاتي في البلاد، ولا بمطالب أبناء الشعب الفلسطيني في تأسيس حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابي ينتخبها سكان فلسطين على أساس عدد السكان، متعللة أن ذلك يتعارض مع واجباتها في إنشاء الوطن القومي اليهودي[2].

وبعد عام 1923 وحتى انفجار ثورة البراق 1929/1928 دخلت البلاد في حالة من الركود والهدوء، وعزا المؤرخ الفلسطيني المعروف عبد الوهاب الكيالي ذلك إلى رفض آل الحسيني والقيادة الإسلامية المسيحية تشجيع "قيام أية حركة ثورية ضد التحالف الانكلو- صهيوني" وذلك ربما بسبب "الرهبة من القوة العسكرية البريطانية فضلاً عن الاعتقاد بأن الثورة ستكون حتماً مدمرة لمصالحهم"[3] من ناحية، وبسبب رضا موسى كاظم الحسيني رئيس اللجنة التنفيذية المنبثقة عن المؤتمرات الوطنية، "عن التقدم الذي أحرزته القضية العربية حتى ذلك الحين"[4] من ناحية أخرى.

[1] ينظر يوسف هيكل، القضية الفلسطينية، تحليل ونقد، م.س، ص ص 82-83.
[2] ينظر عثمان محمود عثمان، م.س، ص40.
[3] عبد الوهاب الكيالي، م.س، ص178.
[4] المصدر نفسه، ص188.

ثورة البراق 1929

أسباب انفجار ثورة البراق

البراق هو مكان صغير من الحائط الغربي للحرم الشريف، وفي داخله من جهة ساحة الحرم توجد غرفة يعتقد أنها المكان الذي ربط فيه الرسولρ البراق (فرس النبي) ليلة الإسراء، فعرف الحائط نسبة إلى ذلك باسم البراق، وعند اليهود يعرف البراق باسم الحائط الغربي، وعند المسيحيين الغربيين باسم حائط المبكى، وقد اعتاد اليهود بموافقة المسلمين على زيارة المكان والبكاء فيه بمناسبة ذكرى خراب الهيكل المزعوم.

بدأ النزاع حول البراق يأخذ طابع الحدة والمواجهة منذ 23 أيلول/ سبتمبر 1928 (يوم عيد الكفارة عندهم)، وذلك عندما جلب اليهود في ذلك اليوم إلى البراق أدوات جديدة، وأقاموا حاجزاً خشبياً يفصل الرجال عن النساء، ونفخوا في الأبواق، وقد اعتقد المسلمون أن الغاية النهائية لليهود من وراء ذلك هي تحويل حقهم في الزيارة إلى حق مكتسب، ومن ثم إلى حق ملكية لإقامة كنيس يهودي في المكان الذي يقدسه المسلمون[1].

وعندما أقدمت حكومة الانتداب-الملزمة بموجب المادة 12 من صك الانتداب البريطاني بالمحافظة على الحالة الراهنة في الأماكن المقدسة على ما هي عليه- في خطوة منها لتفادي النزاع بين المسلمين واليهود على إزالة الستار, تظاهر اليهود ضد ذلك، وهاجموا مراكز البوليس، وطالبوا بريطانيا بأن تعمل على تسليمهم حائط المبكى وأن تعترف لهم بملكيته[2]، وفي ظل هذا التهديد للأماكن المقدسة الإسلامية ألف المسلمون جمعية "حراسة المسجد الأقصى والأماكن الإسلامية المقدسة".

أما الشرارة التي أدت إلى انفجار ثورة البراق بتاريخ 1929/8/23 فتعود إلى تظاهرة أحياها اليهود في 1923/8/14 في تل أبيب بمناسبة ذكرى تدمير هيكل سليمان، ثم المظاهرة الكبرى التي أحيوها في شوارع القدس حتى وصلوا إلى حائط المبكى، وهناك رفعوا العلم الصهيوني، وبدئوا ينشدون النشيد الصهيوني (الهاتكفاه) ويهتفون بأن الحائط حائطهم، وفي اليوم التالي الذي صادف ذكرى المولد النبوي خرج المسلمون بعد صلاة الجمعة في المسجد الأقصى نحو البراق، فحدث الاصطدام الكبير الذي فجر ثورة عارمة. كانت أهم ثورة في فترة العشرينات، وشملت كل فلسطين، إلا أنها استهدفت اليهود فقط وليس البريطانيين، أملاً في ان تغير بريطانيا سياساتها.

[1] راجع: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، وثائق محفوظة، الملف رقم ب/617، 1929-1930، بيان في موقف المسلمين.
[2] جريدة الجامعة العربية، العدد 169، 1 تشرين الاول/ اكتوبر، 1928.

نتائج ثورة البراق:

على الصعيد الفلسطيني:

قرر الفلسطينيون مقاطعة اليهود اقتصادياً، لكن السلطات البريطانية زجت في السجون كل من حرض أو أشرف على المقاطعة، متجاهلة في ذلك شعار العمل اليهودي الذي طبقه اليهود في المستوطنات الصهيونية ابتداءً من عام 1905 استناداً إلى دستور الصندوق القومي اليهودي "كيرن كييمت" (Keren Kayemet) الذي جعل الأراضي التي يسيطر عليها اليهود وقفاً دائما على "الشعب اليهودي"، إضافة إلى مؤسسة كيرن هايسود (Keren Hayesod)التي تحرم استخدام عمال غير يهود في المنشآت والمزارع الصهيونية. كما وأصدرت المحاكم البريطانية في فلسطين أحكاماً على 800 فلسطيني بالسجن لسنوات طويلة، وعلى 20 فلسطينياً بالإعدام،حول 17 منهم إلى السجن المؤبد، ونفذ الإعدام شنقا في ثلاثة منهم هم : فؤاد حجازي، ومحمد جمجوم، وعطاء الزير في سجن عكا في 17 حزيران/ يونيو 1930[1].

على الصعيد الانجليزي:

شكلت الحكومة البريطانية لجنة للتحقيق في أسباب هذه الثورة عرفت بلجنة شو (Shaw Commission) نسبة إلى اسم رئيسها شو. وأكد التقرير الذي رفعته اللجنة على ما خلصت إليه لجنة هايكرافت 1921 من أن أسباب الاضطرابات هو شعور العرب بالعداء نحو اليهود لخيبة أملهم، وإيمانهم في السياسة البريطانية، وتخوفهم من تجريدهم من أراضيهم، ومن الهجرة اليهودية المتزايدة.

وفي العام نفسه أرسل الخبير السير جون هوب سيمبسون (John Hope Simpson) للتحقيق في مشاكل الهجرة وشراء الأراضي والاستيطان. فصدم من مدى نزع الملكية من العرب، وخلص تقريره إلى أن ثلث المزارعين العرب انتزعت منهم أراضيهم، وأن العمال العرب تحولوا أكثر فأكثر إلى البطالة وأن "مبدأ المقاطعة الثابت والمتعمد للعمل العربي في المستوطنات ليس مناقضاً للانتداب وحسب, بل هو أيضا مصدر دائم للخطر على البلد"[2]. واستنادا إلى التقريرين أصدرت الحكومة البريطانية ممثلة بوزير المستعمرات اللورد باسفيلد (Passfield) في تشرين أول/ أكتوبر 1930 "الكتاب الأبيض" الثاني الذي عرف أيضا باسم" كتاب باسفيلد" (Passfield white paper). أنصفت فيه بريطانيا العرب مقارنة مع مواقفها السياسية السابقة،وذلك عندما نص على إنشاء مجلس تشريعي مشابه للمجلس التشريعي الذي وضعه تشرشل سنة 1922،وعلى إدخال تحسينات على أساليب الزراعة والري، وضمان عدم إخراج المستأجرين العرب من

[1] ينظر أكرم زعيتر، م.س، ص86.

[2] انظر النص الانجليزي في: Christopher Sykes, Crossroads to Israel 1917- 1948, A Midland Book, MB- 165 (Bloomington, IN: Indiana University Press, [1965]), p. 145.

الأرض، والعمل على تحديد عدد المهاجرين اليهود المسموح بهجرتهم إلى البلاد بالطاقة الاستيعابية الاقتصادية.

لقد هاجم الصهاينة كتاب باسفيلد وفجروا موجة من الغضب والاحتجاجات ضده، واستقال حاييم وايزمن من رئاسة الوكالة اليهود والحركة الصهيونية كعلامة احتجاج. وتحت تأثير هذه الضغوطات والاحتجاجات تراجع رئيس الوزراء البريطاني رمسي ماكدونالد (Ramsay MacDonald 1866-1937) عن بنود كتاب باسفيلد (الكتاب الأبيض) وقدم للحركة الصهيونية في 13 شباط/ فبراير 1931 بياناً أعلن فيه أن "حكومة جلالته لم تفرض وليس في نيتها وقف أو منع الهجرة اليهودية في أي من تصنيفاتها..." وأنها "لم تفرض أية قيود على حيازة اليهود أراضٍ إضافية... ولا تنوي اتخاذ إجراءات في هذا الصدد"[1]. فوصف العرب هذا التراجع بـ "الكتاب الأسود".

على صعيد عصبة الأمم :

بناء على توصيات لجنة شو، أوفدت عصبة الأمم إلى فلسطين لجنة ثلاثية (مؤلفة من سويدي، وسويسري، وهولندي) وباشرت عملها في حزيران/ يونيو 1930، وبعد أن اطلع أعضاء اللجنة على الوثائق التاريخية وسجلات المحكمة الشرعية التي قدمها الجانب العربي، وبعد أن استمعوا أيضا إلى آراء رجالات فلسطين وعرب من سوريا ولبنان والعراق والهند وإيران وتركيا، صدر عنها في ديسمبر/ كانون أول 1930 تقريراً عاماً اعترفت فيه بملكية المسلمين لحائط البراق كونه جزءاً من الحرم الشريف، وكذلك بملكية الرصيف الذي أمامه، على أن تقتصر زيارة اليهود له على الوجه الذي كان لهم عند بدء الاحتلال من دون أبواق وستائر[2].

على الصعيد الإسلامي: المؤتمر الإسلامي العام 1931

لقد جاءت فكرة إشراك المسلمين في الدفاع عن فلسطين ضد الانتداب البريطاني والصهيونية العالمية في أعقاب تقرير لجنة البراق الدولية، وحادثة البراق التي كشفت عن مدى الخطر الذي يتهدد الأماكن الإسلامية المقدسة. أمام هذه الخلفية قام الحج أمين الحسيني -مستغلاً مركزه وزعامته الدينية- بالتعاون مع الشخصية التونسية المعروفة عبد العزيز الثعالبي بدعوة كبار أئمة المسلمين وعلمائهم في العالمين العربي والإسلامي إلى عقد مؤتمر إسلامي في مدينة القدس، ليثبت لبريطانيا أن العرب والمسلمين يقفون مع الفلسطينيين في خندق واحد ضد الاحتلال البريطاني وحلفائهم الصهاينة ,وخاصة بعد أن تراجعت الحكومة

[1] See Walter Lacquer and Barry Rubin, eds., The Israel – Arab Reader: A Documentary History of the Middle East Conflict, Pelican Books, 4th rev. and updated ed. (New York: Penguin, 1984), pp. 50-56.

[2] ينظر أكرم زعيتر، م.س، ص86.

البريطانية عن كتاب باسفيلد. من جانب آخر كان الحج أمين الحسيني يرى في هذا المؤتمر دعما لزعامته وتكريسا لنفوذ عائلته.

افتتح الحج أمين المؤتمر الإسلامي العام في مدينة القدس ليلة الإسراء في 27 رجب 1350 واستمر انعقاده من 7-17 كانون الأول/ ديسمبر 1931.

بلغ عدد أعضاء هذا المؤتمر 145 مندوبا من 22 بلدا عربيا وإسلاميا. ومن كبار الشخصيات السياسية والوطنية والدينية التي حضرت المؤتمر كان العلامة السيد محمد رشيد رضا، وعبد العزيز الثعالبي، والإمام محمد الحسيني آل كاشف الغطاء، وضياء الدين الطباطبائي، ورئيس الوزراء السابق، وشكري القوتلي، ورياض الصلح، والشاعر الهندي المعروف محمد إقبال[1]، الذي شدد على أهمية الترابط بين الإسلام والعروبة في مواجهة الأخطار التي تواجه فلسطين والأمة الإسلامية في كلمته المعبرة التالية: "إنني أعتقد أن مستقبل الإسلام متوقف على مستقبل العرب، ومستقبل العرب متوقف على وحدة العرب، فإذا تمت وحدتهم علا شأن الإسلام"[2].

انتخب المؤتمر الحاج أمين الحسيني مفتي القدس ورئيس المجلس الإسلامي الأعلى بفلسطين رئيسا للمؤتمر، أما أهم قراراته المتعلقة بفلسطين فكانت:

1. الإعلان عن قدسية المسجد الأقصى والأماكن المجاورة له بما في ذلك البراق.
2. التشديد على أهمية فلسطين بالنسبة للعالم الإسلامي، وشجب الصهيونية والسياسة البريطانية في فلسطين.
3. إنشاء جامعة إسلامية تسمى جامعة المسجد الأقصى.
4. إنشاء شركة أراضٍ إسلامية لإنقاذ الأراضي العربية، وللحيلولة دون سقوطها في أيدي الصهاينة.
5. شجب الاستعمار الغربي بما في ذلك الاستعمار البريطاني في جميع البلاد الإسلامية[3].

صحيح أن هذا المؤتمر كان أول مؤتمر إسلامي عقد بسبب القضية الفلسطينية، وأنه ربط بين حركات التحرير الإسلامية وقضية فلسطين، وأنه طرح قضية فلسطين بشكل أوضح أمام الرأي العام الإسلامي، إلا أنه لم يأت بفوائد ملموسة على الشعب الفلسطيني، فالتبرعات المالية لم تأت إلى الشعب الفلسطيني لشركة الأراضي، ولم تنشأ الجامعة الإسلامية[4].

ثورة الشيخ عز الدين القسام

---

[1] ينظر بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، م.س، ص246.
[2] اكرم زعيتر، يوميات خاصة، محفوظة في مكتبة خاصة، الكراس رقم (4)، 6-16 كانون الأول، ديسمبر، 1931.
[3] عبد الوهاب الكيالي، م.س، ص232.
[4] عبد الوهاب الكيالي، م.س، ص232.

ولد الشيخ عز الدين القسام في بلدة جبلة قرب اللاذقية في سوريا عام 1871، درس في الأزهر، وتتلمذ على يد الشيخ محمد عبده، مؤسس الإصلاح الإسلامي، ولما عاد إلى بلاده دَّرس في جامع السلطان إبراهيم بن أدهم، وعندما انفجرت الثورة ضد الفرنسيين عام 1920 اشترك في ثورة العلويين مع صالح العلي.حاولت السلطات الفرنسية استمالته إلى صالحها من خلال توليته القضاء، إلا أنه رفض ذلك، فحكمت عليه المحاكم العسكرية في اللاذقية بالإعدام، فلجأ بعد ذلك متخفياً إلى حيفا في شباط / فبراير 1922.لم يكن أحد من سكان حيفا يعرف عن القسام سوى أنه واعظٌ ومرشد ديني وخطيب وإمام لجامع الاستقلال في حيفا.

انضم القسام إلى "جمعية الشبان المسلمين" التي تولى رئاستها منذ عام 1927، إلا أنه ومنذ وصوله إلى حيفا بدأ يعد المقاتلين سراً للثورة تحت ستار لواء التعاليم الدينية، ومنها الدعوة إلى الجهاد ضد اليهود والإنجليز لتخليص البلاد منهم، وكان أغلب عناصر جماعة القسام من العمال والفلاحين لكونهم أكثر استعداداً للتضحية[1].

لم يطلق القسام على مجموعته أي مسمى، سواء حزبا أو جماعة ولا عصابة ولا عصبة لكن الصحافة فقط هي التي أطلقت على جماعته بعد استشهاده في أحراش يعبد في 1935/11/19 لقب "عصبة" ردا منها على سلطات الانتداب التي كانت تسميها "عصابة" لتشويهها، كما وكان يطلق على المجاهدين من بعده اسم "القساميون".

وكان الشعار الوحيد الذي ينضوي تحت لوائه جميع المجاهدين هو: "هذا جهاد نصر أو استشهاد"[2].

تشكلت خلايا الجهاد السرية التي أسسها القسام على نمط حلقات الأرقم بن أبي الأرقم، أي خمسة أشخاص على الأكثر من بينهم نقيب مسئول عن القيادة والتوجيه[3].

تكونت عصبة القسام السرية من خمس وحدات منظمة مختلفة المهام ومتكاملة فيما بينها: الوحدة الأولى الخاصة بشراء السلاح، والثانية خاصة بالتدريب العسكري، والثالثة بالاستخبارات ومراقبة خطط الانجليز، وكان عناصر هذه الوحدة من العمال والموظفين الذين يعملون في المؤسسات الحكومية وفي دوائر البوليس، إضافة إلى العمال الذين يعملون مع اليهود لمعرفة خططهم ونشاطاتهم السرية، أما الوحدة الرابعة فكانت من العلماء ومهمتها الدعوة إلى الجهاد، وكانت الوحدة الخامسة للاتصالات السياسية[4]. وعلى الرغم من أن عصبة القسام لم تكن ثورة بالمفهوم السياسي الحديث لمعنى الثورة، إلا أنها قدمت في الواقع نموذجاً حياً لما يجب أن تقوم عليه الثورة.

---

[1] أمين سعيد، مقال في مجلة الرابطة العربية، ج96، 20 نيسان/ابريل 1938، ص14، كما ورد لدى حسين غنيم،" ثورة الشيخ عز الدين القسام"، مجلة شؤون فلسطينية، كانون الثاني، يناير 1975، ص188، وللمزيد حول الفئة الكادحة التي كانت تتشكل منها جماعة القسام انظر، بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات في فلسطين، م.س، ص322-323.

[2] إبراهيم الشيخ خليل، م.س، ص267.

[3] إبراهيم الشيخ خليل، "رسالة من مجاهد قديم، ذكريات عن القسام"، مجلة شؤون فلسطين، 7 آذار/ مارس 1972، ص267-268.

[4] ينظر صبحي ياسين، الثورة العربية الكبرى في فلسطين، 1936-1939، ص 22-23.

لم تكن القيادة للقسام وحده، إذ لم يكن مستبدا في رأيه, بل كانت القيادة جماعية تتألف من 12 عضواً، وظلت تتألف من هذا العدد حتى عام 1948 وبقي مركزها في مدينة حيفا.

وكان لتمويل عصبة القسام مصدران أساسيان: أولهما التزام كل عضو بحمل السلاح على نفقته الخاصة أو التبرع الطوعي قدر المستطاع، من الأعضاء ومن أصدقاء القسام والأثرياء الوطنيين المستعدين لذلك، وكانت التبرعات حتى عام 1938 لم تطلب إلا من الأشخاص الموثوق بهم. وثانيهما كان من الاشتراك الشهري للأعضاء في عصبة القسام.

لم يؤمن القسام هو ورفاقه بالجاه أو بالأحزاب والحركات الكثيرة التي كانت منتشرة في منتصف الثلاثينات على أسس قومية أو علمانية أو عشائرية أو غير ذلك, ولم يؤمن بالمفاوضات والاتصالات مع بريطانيا كسبيل للتحرير والحرية، بل كان يؤمن بالجهاد الإسلامي (الكفاح المسلح بلغة اليوم) كطريق وحيد للخلاص ولاسترداد حقوق الشعب، ونيل حريته واستقلاله.

وعلى الرغم من أن العدد الإجمالي لعصبة القسام لم يتجاوز في حياته أكثر من مئتين إلى ثلاثمائة مجاهد (ارتفع هذا العدد بعد استشهاده وانفجار الثورة)[1]، إلا أنهم كانوا من المقاتلين المبدئيين الملتزمين بالقضية الوطنية والأكثر استعدادا للمقاومة والتفاني، وقدموا "للشعب الفلسطيني نموذجاً شعبياً مشرفاً أنصع من النموذج الذي مثلته زعامة النخبة"[2] الفلسطينية.

الثورة العربية الكبرى 1936-1939

أسباب انفجار الثورة

شهدت فلسطين في الفترة الواقعة بين عام 1931 وعام 1936 أحداثاً وتطورات سياسية صعبة، ساهم تضافرها مع بعضها بعضاً في انفجار ثورة عام 1936 والتأثير في مسارها. وأهم هذه الأحداث والتطورات التي سببت انفجار الثورة هي:

1. السياسة البريطانية الاستعمارية المنحازة للحركة الصهيونية:

بعد إلغاء رئيس الوزراء البريطاني رمسي ماكدونالد العمل بكتاب باسفيلد وعدم الأخذ بتوصيات سمبسون أمعنت سلطات الانتداب البريطاني في عهد المندوب السامي آرثر واكهوب (A.Wauchope) في تعاونها مع الحركة الصهيونية بغية تهويد فلسطين وتنفيذ المشروع الصهيوني.

[1] ينظر بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، م.س، ص324.
[2] سميح فرسون,م.س ,ص174

ففي الوقت الذي قمعت فيه السلطات البريطانية المقاومة العربية واتخذت بحقها أشد الإجراءات العسكرية ورفضت السير قدما نحو تحقيق الحكم الذاتي (المجلس التشريعي), تعاونت مع الوكالة اليهودية، وجعلت منها حكومة داخل حكومة، وغضت الطرف عن تهريب الصهاينة للسلاح، وسهلت لهم الهجرة وامتلاك الأراضي الفلسطينية.

2. الهجرة اليهودية المتزايدة وامتلاك الأراضي:

ازدادت الهجرة اليهودية إلى فلسطين تزايداً مطرداً ومفاجئاً في النصف الأول من عقد الثلاثينات، رغم التوصيات التي قدمتها اللجان المختلفة لتخفيض عدد المهاجرين والقرارات التي تلتها، والتي تقضي بتحديد الهجرة اليهودية وفقاً للمفهوم الغامض القائل بـ "الطاقة الاستيعابية الاقتصادية". ففي عام 1931 وصل فلسطين 4.075 يهودياً، وفي عام 1932 وصل العدد إلى 9.553 يهودياً، ثم قفز الرقم إلى 30.327 في عام 1933، وإلى 42.359 في عام 1934، وإلى 61.854 مهاجراً يهودياً في عام 1935، وهكذا ارتفعت نسبة اليهود من 16% عام 1931 إلى 28% في عام 1936من مجموع السكان[1]. وبالأرقام بلغ عدد اليهود في فلسطين حتى هذا التاريخ أكثر من 370 ألفاً، ولا شيء يفسر هذا الازدياد الخيالي في أعداد المهاجرين اليهود، إلا الحكم النازي في ألمانيا (1933-1945), الذي قدم بمعاداته لليهود خدمات مجانية كبرى في مجال الهجرة الصهيونية إلى فلسطين, فاقت جهود الحركة الصهيونية نفسها. وكان من الطبيعي في أعقاب هذه الأعداد الكبيرة من المهاجرين اليهود الذين دخلوا فلسطين خلال هذه الفترة، أن تزداد السيطرة اليهودية على الأراضي وأن تتضاعف المستعمرات والمستوطنات اليهودية.

منذ عام 1932-1935 سيطر اليهود على 238 ألف دونم، أي بمعدل 59,500 دونم سنوياً، وارتفع عدد المستوطنات الصهيونية في فلسطين من110 مستوطنات عام 1931 إلى 185 مستوطنة عام 1936 [2].

إن النتيجة الطبيعية لهذه الهجرة اليهودية الكبيرة والسيطرة اليهودية على الأراضي أن يخرج قسم كبير من الفلاحين الفلسطينيين من أراضيهم الزراعية وأن يصبحوا عاطلين عن العمل أو أن يتحولوا إلى طبقة عاملة تعاني من مصاعب اقتصادية وأن يقوموا بأعمال عنف ومقاومة ضد السلطات البريطانية والحركة الصهيونية، وهذا ما يفسر لنا أسباب انفجار ثورة عام 1936 التي استمرت إلى عام 1939.

انفجار الثورة وإعلان الإضراب العام

عزز إلغاء كتاب باسفيلد واستبداله بالرسالة السوداء لرئيس الحكومة البريطانية ماكدونالد من مصداقية الخط الثوري داخل الحركة الوطنية الفلسطينية والرأي العام الفلسطيني من جهة، وشكل من جهة أخرى ضربة قوية للخط المعتدل داخل قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية، الذي كان يراهن على التعاون مع

[1] ينظر سميح فرسون، م.س، ص173.
[2] ينظر مؤسسة الدراسات الفلسطينية، م.س، ص83-87.

بريطانيا كسبيل لحل المشكلة الفلسطينية، ورغم إدراك القيادة التقليدية المعتدلة بعقم هذه الأساليب وبعدم جدوى المفاوضات مع بريطانيا، إلا أنها لم تملك برنامجاً ثورياً، ولم تهيئ الجماهير إلى ثورة مسلحة في وجه الاحتلال البريطاني[1]، لقد كانت تخشى هذه الزعامة التقليدية المتمثلة بالدرجة الأولى في آل الحسيني (موسى كاظم الحسيني رئيس اللجنة التنفيذية العربية حتى وفاته عام 1934 والمفتي الحاج أمين الحسيني، وخصومهم التقلديين آل النشاشيبي بزعامة راغب النشاشيبي) الصدام مع السلطة، ربما خشية من ان تقوم بريطانيا بتقويض زعامة ومكانة الطرف الذي يدعم الثورة لصالح الطرف الآخر. فالحاج أمين الحسيني لم يكن يؤمن بنجاح الثورة حتى انفجارها عام 1936[2]، لكنه أجبر على الانخراط فيها وترأس اللجنة العربية العليا خوفاً من أن لا تقوم له قائمة إن هو تخلى عن الشعب وقيادته.

وعلى الجانب الآخر شهدت المقاومة العربية في فلسطين بعد المؤتمر الإسلامي تقدماً ملموساً في الأداء والعطاء والتنظيم، فازداد الوعي الفلسطيني في ظل الأخطار المتفاقمة والمحدقة بالبلاد وأدرك الناس بأن بريطانيا "أصل الداء وسبب البلاء"، وأن المقاومة يجب أن تكف عن الاحتجاجات والمناشدات وأن تنتقل إلى العمل، وأن توجه ضد بريطانيا وليس فقط ضد الصهاينة، وهذا ما تجلى فعلاً في اضطرابات القدس عام 1933 التي قمعتها بريطانيا بضراوة، وفي القرار الذي اتخذ في يافا في آذار/ مارس 1933 بتطبيق مبدأ **"عدم التعاون مع السلطة المنتدبة"**، وفي ثورة الشيخ عز الدين القسام.

وفي أعقاب وفاة موسى كاظم الحسيني رئيس اللجنة التنفيذية العربية عام 1934، انهارت هذه المؤسسة وظهرت محلها جمعيات أكثر تشدداً ونضالا مثل حزب الاستقلال، الذي كان يطالب بالوحدة العربية ويعترض على طرق الزعامة الفلسطينية التقليدية وأساليبها في المفاوضات[3]، ومثل حركة القسام التي كانت مترسخة في أوساط الفلاحين والفقراء، الذين ألهمهم اهتمام القسام بالإيمان الديني والعدالة الاجتماعية وابتعاده عن حب المناصب والشهوات وعن الصراعات العائلية التي انعكست سلبا على العمل الثوري. لقد شكل عدد كبير من جماعة القسام في جميع أنحاء فلسطين كتائب لحرب العصابات سموها "اخوان القسام" وباشروا بكفاح مسلح ضد المستوطنين اليهود وضد السلطات البريطانية معاً[4]، وترجع الشرارة الأولى في تفجير ثورة عام 1936 إليهم، حيث هاجموا في 1936/4/15 بقيادة الشيخ فرحان السعدي(لقد انتقمت السلطات البريطانية منه بإعدامه صائماً وهو في الثمانين من عمره)[5] قافلة يهودية على الطريق العام بالقرب من عنبتا، مما أدى إلى مقتل اثنين من اليهود وجرح ثالث. وفي اليوم التالي قتلت العصابة الصهيونية "الهجاناه" اثنين من الفلسطينيين على طريق ملبس – رعنانا. وعندما وصل الخبر إلى الفلسطينيين، حدثت اضطرابات

---

[1] ينظر بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، م.س، ص331.
[2] المرجع نفسه، ص ص 331-336 ؛ ينظر أيضا عبد الوهاب الكيالي , م س، ص 245 و ص ص 264 - 265
[3] سميح فرسون، م.س، ص173.
[4] سميح فرسون، م.س، ص174.
[5] ينظر صبحي ياسين، الثورة العربية الكبرى في فلسطين 1936-1939، د.م، دار الهدى للطباعة، 1959، ص30.

واصطدامات دموية مع اليهود في مدينة يافا، مما دفع المندوب السامي إلى وضع قانون الطوارئ موضع التنفيذ، والإعلان عن نظام منع التجول على مدينتي يافا وتل أبيب في مساء 19نيسان/ابريل 1936، حتى صباح اليوم التالي[1].

ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أنه في الوقت الذي كانت فيه جماعة القسام تمارس الثورة وتؤمن بالكفاح المسلح طريقاً وحيداً لتحرير فلسطين، استفحلت الخلافات والنزاعات بين زعماء الأحزاب السياسية حول عضوية الوفد السياسي المدعو إلى لندن للتفاوض[2]، ولم يتخذوا موقفاً إزاء ما حدث في يافا، واكتفوا بمقابلة المندوب السامي البريطاني لإعلان أسفهم عن العنف الذي حصل، مبررين ذلك بأنه نتيجة لسياسة الحكومة، كما أنهم قرروا تأجيل سفر الوفد إلى لندن[3].

لقد صدر أول تأييد سياسي ودعم فعلي لأحداث يافا من مدينة نابلس في 20 ابريل/ نيسان 1936، عندما بادرت مجموعة من المثقفين والقوميين إلى تأليف أول لجنة قومية*، اتخذت عدة قرارات سياسية مهمة ودعت إلى الإضراب العام والشامل في فلسطين، وإلى تشكيل لجان قومية في البلدات والمدن العربية لتتولى الإشراف على الإضراب وإدارة الحركة الوطنية الجديدة التي تقوم على عدة أسس أهمها[4]:

1. تتولى نابلس قيادة الحركة الوطنية على أساس قومي لا حزبي.
2. يجب توجيه النصيحة توجيها صحيحاً، أي أنه يجب أن تتجه المقاومة ضد الانجليز باعتبارهم أساس البلاء... ولا يجوز أن تصرف القضية إلى مواجهة الصهيونية نفسها.
3. لا يجوز أن تهدأ الحركة أو أن يدعو أحد إلى تهدئتها ما لم يتحقق هدف من أهدافها.
4. الهدف العاجل للحركة وقف الهجرة اليهودية لأن استمرارها يهدد كل عربي بخطر وجوده.
5. تقوم الحركة على التنظيم، وأول بوادر التنظيم تأليف لجنة قومية تعطي الصلاحيات المطلقة لتنظيم نابلس.

ولما كانت نابلس مهد الحركة الوطنية الجديدة، انهالت عليها برقيات التأييد من العديد من المدن الفلسطينية التي بادرت بتشكيل اللجان الوطنية، وخلال الأيام الستة الأولى من الإضراب تميز العمل الوطني بحماس منقطع النظير شمل جميع فلسطين، ولم يسمع حتى ذلك التاريخ صوت أو رأي لأي من القيادات السياسية المعروفة إلى أن جاء وفد من حيفا إلى القدس مطالباً بتشكيل قيادة عليا تشرف على الإضراب الشامل تتألف من قيادات الأحزاب الستة[5]، فتشكلت في 1936/4/25 لجنة عربية عليا، مكونة من قيادات

---

[1] ينظر أكرم زعيتر، أوراق خاصة، محفوظة في مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المجموعة الثالثة، الوثيقة رقم 2، البلاغ الرسمي الثاني.
[2] ينظر بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، م.س، ص332.
[3] أكرم زعيتر، أوراق خاصة، محفوظة في مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المجموعة الثالثة، الوثيقة رقم (11).
* أعضاء اللجنة القومية: عبد اللطيف صلاح، أكرم زعيتر، فريد عنبتاوي، أحمد الشكعة، واصف كمال، حكمت المصري.
[4] أكرم زعيتر، أوراق خاصة محفوظة في مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المجموعة الثالثة، الوثيقة رقم (5).
[5] جريدة فلسطين، العدد 47-3238، 26نيسان/ابريل، 1936، عزة دروزه، حول الحركة العربية المدنية، الجزء الثالث، حيدر، المكتبة العصرية، 1951، ص118.

الأحزاب السياسية التي اضطرت إلى انخراط في الثورة، برئاسة الحاج أمين الحسيني، الذي تردد بداية في الموافقة على قيادة الحركة الوطنية علناً انطلاقا من قناعاته السابقة المعارضة لتفجير الثورة والانخراط فيها خوفاً من اصطدامه المباشر والحتمي مع سلطات الاحتلال البريطاني.لقد سبق للحج أمين أن عبر عن قناعاته هذه في مؤتمر يافا عام 1933 في جملته الشهيرة:"**أني لست ممن يتورطون**"[1]. إلا أنه لم يكن يملك أمام الاتجاه الشعبي العارم والمؤيد للثورة أي خيار آخر، إن أراد أن يظل سيداً للبلاد.ولذا وافق الحج أمين على ترأس اللجنة العربية العليا التي قررت في25 /1936/4 "الاستمرار في الإضراب العام إلى أن تبدل الحكومة سياستها المتبعة في فلسطين تبديلاً تظهر بوادره في وقف الهجرة اليهودية". وأكد القرار على المطالب الوطنية الثلاثة المعروفة وهي: "منع الهجرة اليهودية منعاً باتاً، ومنع انتقال الأراضي العربية إلى اليهود، إنشاء حكومة وطنية مسئولة أمام مجلس نيابي"[2].

وبدعوة من اللجنة العربية العليا عقد في القدس بتاريخ 1936/5/8 مؤتمر اللجان القومية، الذي تقرر فيه بالإضافة إلى الاستمرار في الإضراب، اعتماد سياسية العصيان المدني، والامتناع عن دفع الضرائب ابتداءً من 15أيار/ مايو 1936[3].

ومع الوقت أخذ الوضع الفلسطيني يأخذ شكل الثورة الشاملة، بعد أن كان مقتصراً في البداية على العمليات العسكرية المتفرقة والمحدودة، وازداد عدد الثوار الذين كانوا في معظمهم من الفلاحين، وبعد جهود سرية قام بها الحاج أمين الحسيني تدفق في نهاية آب/ أغسطس 1936 متطوعون عرب من شرق الأردن وسوريا والعراق إلى فلسطين للانضمام إلى الثوار، وكان على رأس هؤلاء القائد العسكري المعروف، فوزي القاوقجي اللبناني الأصل (من طرابلس) الذي أعلن نفسه قائداً عاماً لتمرد سوريا الجنوبية.

سعت بريطانيا التي فوجئت بشدة الثورة وباتساع الإضراب إلى وضع حد لهما بكافة الوسائل العسكرية القمعية والسياسية، ومن بين هذه الوسائل السياسية اتصالها مع الحكام العرب الموالين لها في القاهرة والرياض وعمان والكويت، وصنعاء، وبغداد ليقوموا بوساطة بين بريطانيا واللجنة العربية العليا لحمل الفلسطينيين على فك الإضراب وإنهاء الثورة لإفساح المجال لحل سلمي وعادل للقضية الفلسطينية. وفي العاشر من تشرين أول/ أكتوبر 1936 وجه عبد العزيز بن سعود نداء موحداً للفلسطينيين باسمه وباسم الملك غازي ملك العراق، والأمير عبد الله يطالبون فيها الفلسطينيين بالهدنة هذا نصه:

---

[1] ينظر بيان نويهض احوت, القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، م.س، ص338

[2] ينظر عبد الوهاب الكيالي، م.س، ص ص 264-265

[3] اكرم زعيتر، أوراق خاصة محفوظة في مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المجموعة الثالثة، الوثيقة رقم (20)، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، وثائق محفوظة، الملف رقم ب / VI الوثيقة رقم (9) مؤتمر اللجان القومية.

"آلمنا كثيراً الوضع السائد في فلسطين، إننا ندعوكم بالاتفاق مع إخوتنا ملوك العرب والأمير عبد الله إلى الهدوء لتجنب سفك الدماء، واثقين من نيات حليفتنا بريطانيا العظمى ورغبتها في تحقيق العدالة، وتأكدوا من أننا مستمرون في مساعدتكم"[1].

وبعد أن استشارت اللجنة العربية العليا ممثلي اللجان القومية دعت الشعب الفلسطيني ابتداء من 12 تشرين أول/ أكتوبر 1936 إلى إنهاء الإضراب، الذي دام ستة شهور إلا ثمانية أيام. وفي 11 تشرين الثاني 1936 أصدر فوزي القاوقجي القائد العام للثورة العربية بيانا موقعا باسمه يطلب فيه" وقف الأعمال الحربية لعدم إفساد جو المفاوضات الجارية التي تضع فيها الأمة كل آمالها"[2],وبعد عشرة أيام طلب من المقاتلين مغادرة أرض المعركة[3]، والعودة إلى الأقطار العربية التي جاءوا منها، وهكذا انتهى الإضراب وتوقفت الثورة.

سمات الثورة الكبرى 1936

اتسمت ثورة عام 1936 بعدة صفات لم تتصف بها أي ثورة فلسطينية أخرى في أثناء فترة الانتداب وأهمها:

1. شدتها وسعة انتشارها وطول مدتها وشموليتها جميع قطاعات الشعب الفلسطيني، وإن كانت أصولها في الريف واعتمدت على الفلاحين الفلسطينيين المحرومين.
2. كانت موجهة بالدرجة الأولى ضد سلطات الاحتلال البريطاني.
3. شمولها على إضراب طويل متواصل لم يكن له مثيل قط، تخلله الامتناع عن دفع الضرائب والعصيان المدني.
4. اشتراك عرب متطوعين من خارج فلسطين بفعالياتها ونشاطاتها.
5. عبرت عن التطلعات السياسية الأصيلة والعميقة لأبناء الشعب الفلسطيني.
6. شكلت بداية للتدخل العربي في الشؤون الفلسطينية (تعريب القضية)، وكشفت عن مدى الاعتماد العربي على الإرادة الخارجية لحل القضية الفلسطينية وعن مدى معارضتهم للعمل الثوري المقاوم للاحتلال.

مشروع تقسيم فلسطين 1937 (لجنة بيل الملكية Royal Peel Commission)

---

[1] فتح، العدد 311 (1971)، ص8.

[2] وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيوني ,1918-1939,جمع وتصنيف عبد الوهاب الكيالي ,سلسلة الوثائق الأساسية والعامة؛1(بيروت:مؤسسة الدراسات الفلسطينية ,1968),ص 457

[3] المصدر نفسه ,ص 458

في أعقاب انفجار الثورة واستمرار الإضراب العام، قررت بريطانيا تشكيل لجنة "بيل الملكية" كوسيلة لوقف الإضراب وإجهاض الثورة بالوسائل السلمية، وقبل أن تصل اللجنة إلى فلسطين (11 تشرين الثاني / نوفمبر 1936)، صرح وزير المستعمرات البريطاني أن وقف الهجرة اليهودية أثناء التحقيق يعتبر استباقاً لنتائج اللجنة،الأمر الذي أدى إلى أن تتخذ اللجنة العربية العليا قرارا بمقاطعة هذه اللجنة وعدم التعاون معها، لكنها قبلت في النهاية بعد أن رضخت مرة أخرى لضغوطات الحكام العرب في عمان والرياض وبغداد، الذين وجهوا نداء مشتركاً إلى أمين الحسيني يقولون فيه ".... **من حيث إننا نثق بالنيات الحسنة لحليفتنا الحكومة البريطانية، لإنصاف العرب، بدا لنا ان المصلحة الوطنية تتطلب الاتصال بلجنة بيل**"[1].

لقد تمكن الأمير عبد الله، من إقناع راغب النشاشيبي زعيم حزب الدفاع بعدم مقاطعة اللجنة، بينما هدد عبد العزيز بن سعود من جانبه بقطع جميع صلاته باللجنة العربية إذا رفضت المثول أمام اللجنة الملكية. وبسبب هذه الضغوط العربية وخوفاً من أن تواجه اللجنة العربية انشقاقا في صفوفها؛ ألغت في 6 كانون الثاني/ يناير 1937 قرار المقاطعة وقدمت شهاداتها أمام اللجنة الملكية[2].

وفي 7 تموز/ يوليو 1937 أوصت اللجنة بإنهاء الانتداب القائم كخطوة أولى تمهيداً إلى تقسيم البلاد إلى ثلاث مناطق، منطقة للعرب تقام فيها دولة عربية، وتضم شرق الأردن، ومنطقة لليهود تقام فيها دولة يهودية، أما المنطقة الثالثة فتبقى تحت الانتداب البريطاني على أن تشمل الأماكن المقدسة في القدس وبيت لحم والناصرة وطبريا وممر يصل يافا بالقدس ويشمل طريق اللد والرملة، وتكون اللغة الإنجليزية اللغة الرسمية الوحيدة فيها[3]. وبذلك تكون بريطانيا لأول مرة اقترحت التقسيم كحل للمشكلة الفلسطينية.

عارض المؤتمر الصهيوني المنعقد في زيورخ في آب/أغسطس 1937 مشروع التقسيم رغم أنه يمنح اليهود دولة، ورفضت اللجنة العربية العليا المشروع، وقررت مواصلة الثورة, التي اشتدت من جديد ووصلت إلى ذروتها في صيف 1938، وأخضعت لهيمنتها مناطق واسعة، خصوصاً في شمال فلسطين ووسطها، وأظهر الثوار مقدرة على حسن التنظيم وإدارة حرب العصابات، وشكلوا محاكم للفصل في القضايا حاكموا فيها بقسوة السمسارة والعملاء، وصار الثوار بمثابة الحكام الإداريين والعسكريين في مناطقهم، وفي هذه الأثناء قتلت خلية قسامية في 26 أيلول / سبتمبر1937 حاكم لواء الجليل لويس اندروز (Lewis Andrews) في الناصرة، وردت السلطات بقسوة وضراوة، وحلت اللجنة العربية العليا وفروعها المحلية، وعزلت الحاج أمين الحسيني رئيس المجلس الإسلامي الأعلى من منصبه، إلا انها لم توقفه أو تلقي القبض عليه، وقد تمكن

[1] نداء بتوقيع الملك عبد العزيز آل سعود والملك غازي الأول والأمير عبد الله. ينظر عادل حسن غنيم، الحركة الوطنية الفلسطينية من 1917-1936، القاهرة، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1972، ص208.

[2] ينظر عبد الوهاب الكيالي، م.س، ص ص 278-279.

[3] ينظر ناجي علوش، المقاومة العربية في فلسطين، 1917-1948، عكا، مكتبة الأسوار، ص141.

من السفر إلى سوريا في نهاية تشرين أول/ أكتوبر 1937 مما أدى إلى بروز زعامة محلية للثورة من أصل قروي.

وأمام زخم الثورة المتواصل، وعدم قدرة بريطانيا على فرض حلول على الجانب الفلسطيني، قررت الحكومة البريطانية إرسال لجنة برئاسة وودهيد (Woodhead) لدراسة مشروع التقسيم، وأعلنت أن التقسيم يتعذر تنفيذه بسبب استحالة تكوين دولتين، وبالتالي تكون بريطانيا قد استبعدت نهائياً فكرة التقسيم، وأعلنت أن السلام لا يمكن أن يتم إلا إذا حدث تفاهم بين العرب واليهود، واقترحت لذلك طاولة مستديرة في لندن دُعى إليها ممثلون عن الوكالة اليهودية وممثلون من عرب فلسطين والدول المجاورة.

أصر الفلسطينيون على أن اللجنة العربية، التي اعتبرتها بريطانيا منحلّة، هي التي ستمثلهم وأنه يجب على بريطانيا أن تطلق سراح معتقلي سيشل، فأيدت الدول العربية الطلب الفلسطيني في اختيارهم ممثليهم. وفي منتصف يناير/ كانون الثاني 1939 اختار الفلسطينيون ممثليهم واجتمعوا في القاهرة مع ممثلي الحكومات العربية واتفقوا جميعاً أن لا يجلسوا مع اليهود وجهاً لوجه وأن لا يعتبروهم طرفاً في المفاوضات، وأن يكون هدف المفاوضات وقف الهجرة وانتقال ملكية الأرض وقيام دولة فلسطينية مستقلة ترتبط مع بريطانيا بمعاهدة تضمن الحقوق المدنية والسياسية لليهود[1].

بدأ مؤتمر لندن أعماله في شباط / فبراير 1939، وكان الوفد الفلسطيني برئاسة جمال الحسيني وكانت بريطانيا تأمل من مشاركة المندوبين العرب في المؤتمر أن يتمكنوا من الضغط على الوفد الفلسطيني لينصحوه بالاعتدال، وبعد أن أخفق المؤتمر في إيجاد صيغة تفاهم مشتركة بين العرب واليهود أصدرت الحكومة البريطانية في 1939/5/17 تصريحها الأخير والنهائيً من جانب واحد حول السياسة المنوي انتهاجها، وأصبح هذا التصريح يعرف فيما بعد باسم الكتاب الأبيض (White paper).

كتاب ماكدونالد الأبيض 1939 (MacDonald White Paper)

عندما أخذت الدلائل تشير في عام 1939 إلى أن الحرب مع ألمانيا النازية وشيكة الوقوع، وعندما أيقنت بريطانيا أنها لا تستطيع معالجة المشكلة الفلسطينية في ظل استمرار الثورة في الوقت الذي كانت فيه تعد العدة لمواجهة الخطر النازي، قررت انتهاج سياسة مدروسة ابتعدت فيها عن الحركة الصهيونية واقتربت أكثر من المطالب العربية, تمثلت في "الكتاب الأبيض" الذي حدد سياساتها المستقبلية تجاه فلسطين بخصوص ثلاثة مواضيع أساسية كانت دائماً سبب الثورات والاضطرابات وهي[2]:

1. الهجرة: سمحت بريطانيا بإدخال 75 ألف يهودي فقط إلى فلسطين على مدار الخمس السنوات المقبلة، ابتداءً من مطلع نيسان 1940 بحيث يصل عدد اليهود إلى ثلث عدد السكان، وبعد انقضاء فترة الخمس

[1] ينظر مؤسسة الدراسات الفلسطينية، م.ص، ص166.
[2] ينظر عثمان محمود عثمان، م.س، ص ص42-43.

السنوات لا يسمح بتاتاً بإدخال يهود جدد إلا بموافقة الأكثرية العربية، وأن الحكومة البريطانية ستوقف الهجرة الزائدة. لكن الحكومة البريطانية لم توقف الهجرة الزائدة، ولم تلتزم بفترة السنوات الخمس. وألغت رسمياً هذا التحديد الزمني والعددي للهجرة اليهودية في تشرين الثاني/ نوفمبر 1944.

2. الأراضي: أكدت الحكومة البريطانية على منع انتقال ملكية الأراضي من العرب إلى اليهود في بعض المناطق (95% من المساحة) وفرضت قيودا على انتقال الأراضي من العرب إلى اليهود في مناطق أخرى،وأبقت حرية انتقال الأراضي في باقي البلد.

3. الحكم: تحت باب الدستور قالت الحكومة البريطانية أنها ستشكل خلال عشر سنوات دولة فلسطينية مستقلة، وعندما يستتب الأمن تتخذ التدابير لتولي الفلسطينيين دوائر الحكومة بمساعدة مستشارين انجليز تحت رقابة المندوب السامي.

وبعد انقضاء فترة الخمس السنوات على توطيد الأمن والنظام تقوم هيئة من ممثلي أهل فلسطين والحكومة البريطانية ببحث مسألة وضع دستور لدولة فلسطين مستقلة. وإذا تبين للحكومة البريطانية بعد انقضاء عشر سنوات، أن الظروف غير مؤاتية وتتطلب تأجيل الدولة المستقلة فإنها تستشير ممثلي أهالي فلسطين ومجلس عصبة الأمم والدول العربية قبل اتخاذ قرار بهذا الشأن لوضع خطة مستقبلية.

يعتبر هذا الكتاب انتصاراً للثورة، لما فيه من إيجابيات لصالح الفلسطينيين أكثر من جميع الكتب التي سبقته، فعلى سبيل المثال اعترفت بريطانيا لأول مرة باستقلال فلسطين، وتخلت عن التقسيم وعن الانتداب، وحددت عدد المهاجرين اليهود لأول مرة في تاريخ سياساتها، ومنعت نقل ملكية الأراضي في بعض المناطق وقيدتها في مناطق أخرى.

المواقف العربية والصهيونية من الكتاب الأبيض

الموقف العربي:

كانت المواقف الفلسطينية في البداية منقسمة على نفسها، إلا أن اللجنة العربية العليا رفضته في النهاية لأنه يؤخر الاستقلال إلى عشر سنوات ويجعله منوطاً بمساهمة اليهود وبنشوء علاقات طيبة بينهم وبين العرب، وهذا شرط غير قابل للتحقيق بتاتاً، ولا يعني سوى استحالة قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، لأن الموقف اليهودي الرافض للاستقلال كان معروفاً وواضحاً للجميع، كما وجعل الكتاب الأبيض قرار إقامة الدولة أو تأجيله بيد بريطانيا ومنوطاً بالظروف، وهذه عبارة مطاطة حمالة للكثير من الأوجه,ومن غير الممكن تفسيرها بطريقة مغايرة للمصلحة البريطانية.

وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية قرر العرب عدم إحراج الحكومة البريطانية فامتنعوا عن القيام بأعمال المقاومة وظهرت في الصحافة العربية نداءات تطالب العرب بالالتفاف حول بريطانيا ووضع القضايا

المحلية جانباً. وكانت النتيجة أن تم إجهاض أكبر وأهم وأطول ثورة فلسطينية في عهد الانتداب البريطاني لأسباب ذاتية, ولأسباب متعلقة بظروف الحرب دون أن تحقق أي من أهدافها.

الموقف الصهيوني:

رفض الصهاينة الكتاب الأبيض بالإجماع ودعوا إلى مقاومته، لكنهم أيضا امتنعوا مؤقتاً عن القيام بأعمال العنف لإفساح المجال لبريطانيا للانتصار في الحرب على ألمانيا النازية، إلا أن الوكالة اليهودية استمرت في جلب المهاجرين اليهود إلى فلسطين بطريقة غير شرعية (مخالفة لبنود الكتاب الأبيض) مما حدا حكومة الانتداب إلى منع السفينة باتريا (Patria) المحملة باليهود من تفريغ حمولتها في ميناء حيفا,وفي أعقاب ذلك قامت عصابة الهاجاناه في 1940/11/25 بنسفها في ميناء حيفا وعلى متنها 252 مهاجراً يهودياً[1]، هدفت الحركة الصهيونية من وراء ذلك إلى إلقاء تهمة ارتكاب الجريمة على بريطانيا لإثارة الرأي العام العالمي ضدها,لأنها رفضت السماح لهم بدخول فلسطين. وبنفس الأسلوب قامت العصابات الصهيونية بتفجير سفينة ستروما (Stroma) في البحر الأسود في 1942/2/24 وكان على متنها (760)[2]مهاجرا يهوديا. وكرد على الكتاب الأبيض ارتكبت العصابات الصهيونية (الهجاناه، الأرغون، الشتيرن) أعمال عنف وتخريب وإرهاب ضد قوات الانتداب البريطاني وضد الفلسطينيين بهدف إنشاء دولة يهودية في فلسطين*.

وعلى الصعيد السياسي وفي إطار مقاومتها للكتاب الأبيض بدأت الحركة الصهيونية منذ أوائل أربعينات القرن الماضي بنقل مركز ثقلها من بريطانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية لكسب الرأي العام الأمريكي والإدارة الأمريكية، والسلطة التشريعية (الكونغرس) لصالح المشروع الصهيوني وذلك للأسباب التالية:

1. العدد الكبير والنفوذ الواسع الذي يتمتع به اليهود في الولايات المتحدة في المجالات السياسية والمالية والإعلامية والاعتقاد بأنهم سيلعبون دوراً حاسماً بالنسبة إلى مستقبل الصهيونية.
2. اعتراف أمريكا بوعد بلفور وعدم التزامها بأية سياسة مناوئة لمطالب الحركة الصهيونية، بينما اقتضت حسابات بريطانيا أثناء الحرب مراعاة التزاماتها في الكتاب الأبيض ومصالحها السياسية والاقتصادية مع العالم العربي، وعدم رغبتها لهذه الأسباب في الضغط على العرب.

---

[1] عن ارتكاب عصابة الهجاناه هذه الجريمة واعتراف أحد الجناة الصهاينة بها، ينظر سامي هداوي، م.س، ص ص 187-189.

[2] ينظر سامي هداوي، م.س، ص189.

* لقد تمثلت أبرز هذه الأعمال الإرهابية الصهيونية في:

1. اغتيال عصابة الشتيرن لوزير الدولة البريطاني اللورد موين (Moyne) في القاهرة بتاريخ 1944/11/6، بسبب اتهامات وجهت له من أنه كان يعارض الهجرة اليهودية عندما كان وزيراً للمستعمرات في عامي 1941-1942، وبسبب تصريحاته في مجلس اللوردات بتاريخ 1942/6/9 التي قال فيها أن اليهود لا ينحدرون من نسل العبرانيين القدامى وأنه ليس لهم أي حق شرعي في البلاد المقدسة.
2. نسف أحد أجنحة فندق الملك داود في القدس بتاريخ 1946/7/22، وكان يضم جزء من القيادة العسكرية البريطانية، مما أدى إلى مقتل حوالي مائة شخص من موظفي الحكومة من بريطانيين وعرب ويهود.
3. وفي 1947/4/9 قامت عصابة الأرغون بقيادة مناحيم بيغن بارتكاب مجرة دير ياسين راح ضحيتها أكثر من 250 فلسطينياً من االرجال والنساء والشيوخ والأطفال. ينظر: سامي هداوي، م.س، ص ص 96-99.

3. تقدير زعماء الحركة الصهيونية المسبق من أن بريطانيا سوف تخرج ضعيفة منهكة من الحرب العالمية الثانية وغير قادرة على تبني المشروع الصهيوني، بينما سوف تخرج الولايات المتحدة الأمريكية قوية ومنتصرة وفي موقع المسيطر.

وفي ضوء هذه الرؤيا عقدت الحركة الصهيونية في فندق بيلتمور (Biltmore) في نيويورك من 6-11 أيار/ مايو 1942 مؤتمراً استثنائياً حضره دافيد بن غوريون وحاييم وايزمن وأعلنت فيه برنامجها الجديد الذي رفض الكتاب الأبيض لعام 1939، وطالب بتشكيل جيش يهودي له رايته الخاصة، وبفتح أبواب فلسطين أمام الهجرة اليهودية دون قيود، وإقامة دولة يهودية تكون جزءاً من العالم الديمقراطي الجديد.وهذه هي أول مره تعلن الحركة الصهيونية رسميا عن نيتها في إقامة دولة يهودية وليس وطناً قومياً كما كانت تدعي في السابق. ومنذ ذلك التاريخ شكل هذا البرنامج السياسة الرسمية العليا للمنظمة الصهيونية.

وبعد انعقاد مؤتمر بيلتمور بفترة قصيرة وقع في كانون الأول/ ديسمبر عدد من أعضاء مجلس الشيوخ والنواب الأمريكيين على عريضة وجهوها إلى الرئيس روزفلت (Franklin D.Roosevelt 1882-1945) أيدوا فيها حقوق اليهود في فلسطين، وبعد أقل من سنتين أي في كانون الثاني/ يناير 1944 أصدر الكونجرس الأمريكي قراراً أيد فيه برنامج بيلتمور.

وفي 27 حزيران/ يونيو 1944 قرر مؤتمر الحزب الجمهوري الدعوة إلى فتح أبواب فلسطين لهجرة يهودية غير مقيدة وإلى امتلاك الأراضي، كما تبنى الحزب الديمقراطي في 24 تموز/ يوليو نفس القرار[1]، ومنذ ذلك التاريخ أصبح الملف الفلسطيني جزءا لا يتجزأ من السياسة الداخلية للولايات المتحدة الأمريكية.

فلسطين ولجنة التحقيق الأنكلو أمريكية المشتركة

خرجت بريطانيا من الحرب العالمية الثانية منهكة ضعيفة وغير قادرة وحدها على حل المشكلة الفلسطينية التي ساهمت إلى حد كبير في خلقها، وتزامن ذلك مع احتدام إرهاب العصابات الصهيونية في فلسطين ضد القوات البريطانية من أجل فتح أبواب فلسطين أمام المهاجرين اليهود دون قيود، وإقامة دولة يهودية في فلسطين.

ومن جهة أخرى طالبت الولايات المتحدة الأمريكية المنتصرة في الحرب من خلال رئيسها هاري ترومان ((Harry S. Truman 1884-1972) المتعاطف مع الصهيونية في 31آب/أغسطس رئيس الحكومة البريطاني آتلي (Clement Attlee 1883-1967) بضرورة منح يهود ألمانيا والنمسا مئة ألف تأشيرة دخول إلى فلسطين فوراً[2]، وبهذه التوجهات السياسية الجديدة للإدارة الأمريكية برئاسة ترومان تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد خالفت التعهد الذي قطعه على نفسه الرئيس الأمريكي فرنكلين روزفلت أمام

[1] ينظر مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص116.

[2] Truman, The Memoirs of Harry S. Truman, vol.2: years of Trial and Hope,1946- 1953, p. 147.

عبد العزيز بن سعود في أثناء اجتماعه به على متن السفينة كوينسي (S.S. Quincy) في قناة السويس بتاريخ 14شباط/فبراير 1945، بعدم تغيير السياسة الأمريكية دون استشارة مسبقة وكاملة مع العرب واليهود[1].

وللتنصل من واجباتها في حل القضية الفلسطينية انطلاقاً من كتاب ماكدونالد 1939، ولتفادي الضغوط الأمريكية والصهيونية على بريطانيا، وجه وزير الخارجية البريطاني أرنست بيفن (1881-1951 Ernest Bevin) في 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 1945 دعوة إلى الولايات المتحدة الأمريكية للتعاون في تشكيل لجنة تحقيق مشتركة أنكلو أمريكية لبحث المشكلة الفلسطينية، فوافقت واشنطن رسمياً على تأسيسها في 10 كانون الأول/ ديسمبر 1945، مع تقديم أسس ومواصفات تأليفها[2].

وفي الأول من أيار/ مايو 1946 أصدرت اللجنة تقريراً مؤلفاً من عشر توصيات أظهرت فيه انحيازها السافر للحركة الصهيونية ولمطالب الرئيس الأمريكي ترومان، وخاصة فيما يتعلق بمنح اليهود مئة ألف تأشيرة دخول إلى فلسطين. وقد وصفت الحكومة البريطانية هذا التقرير بالفظيع[3]، وبأنه متساهل جداً مع الأمريكيين والصهاينة ويحتقر مصالحها.

استقبل تقرير اللجنة في العالم العربي بالسخط والرفض المطلق لتجاهله المصالح العربية، ورفض العرب الاعتراف بصلاحية اللجنة واحتجت الحكومات العربية لدى أمريكا وبريطانياً، وفي ظل هذه التطورات عقد في أنشاص (مصر) أول مؤتمر قمة عربي في 28 أيار/مايو 1946، وأعلنت الحكومات العربية فيه بالإجماع على أن الصهيونية خطر دائم لا على فلسطين وحدها، بل على البلاد العربية والشعوب الإسلامية... وأن أقل ما ترتضيه (هذه الشعوب) في سبيل حماية فلسطين هو وقف الهجرة الصهيونية وقفاً تاماً ومنع تسرب الأراضي العربية إلى الأيادي الصهيونية منعاً باتاً، والعمل على استقلال فلسطين وتشكيل حكومة تضمن فيها حقوق جميع سكانها الشرعيين، وأن الأخذ بتوصيات اللجنة تعتبره دول الجامعة العربية عملاً موجهاً ضدها"[4]. وتلا مؤتمر أنشاص اجتماع مجلس الجامعة العربية في بلودان في حزيران/ يونيو 1946 الذي شدد على الرفض القاطع لتقرير اللجنة وأرسل مذكرات بهذا الخصوص إلى بريطانيا وأمريكا.

وعلى الصعيد الداخلي تم عام 1946 تأليف **الهيئة العربية العليا**، التي أصبحت الناطق الرسمي الجديد باسم الفلسطينيين، بدلاً من **اللجنة العربية العليا**. ومن الجدير ذكره أن اللجان التنفيذية المنبثقة عن المؤتمرات الوطنية السبعة التي ظل موسى كاظم الحسيني ينتخب رئيساً لها حتى وفاته عام 1934، كانت هي

[1] ينظر بشارة الأخضر، م.س، ص220.
[2] بخصوص اشتراطات الولايات المتحدة الأمريكية على تأليف اللجنة الانكلو أمريكية، ينظر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص 120.
[3] Francis Williams, A Prime Minister Remembers (London: Windmill Press, 1961, p. 128).
[4] ينظر مؤسسة الدراسات، م.س، ص126.

الناطق الرسمي باسم الفلسطينيين. لقد حلت اللجنة التنفيذية نفسها بعد وفاة موسى الحسيني، وبالتالي ظل منصب رئاسة الحركة الوطنية الفلسطينية من عام 1934-1936 شاغراً.

القضية الفلسطينية أمام هيئة الأمم المتحدة

إنهاء الانتداب وصدور قرار التقسيم رقم (181)

في ظل المواقف السياسية المختلفة والمتناقضة التي وجدت الحكومة البريطانية نفسها أمامها قررت في محاولة أخيرة منها للخروج من الطريق المسدود دعوة العرب واليهود إلى مؤتمر "الطاولة المستديرة"في لندن بتاريخ 10 أيلول/ سبتمبر1946 عرضت فيه على اليهود والعرب ما سمي بمشروع موريسون (Morrison)، ومن ثم مشروع بيفن (Bevin)[1]، للحل، إلا أن العرب رفضوا أي مشروع يقوم على أساس تقسيم فلسطين أو تأسيس رأس جسر صهيوني فيها، ومن جانبها رفضت بريطانيا أي مشروع يقوم على أساس استقلال فلسطين، وقررت في عام 1947 إنهاء الانتداب ورفع القضية الفلسطينية الى الأمم المتحدة.

وفي 18 شباط/ فبراير 1947- أي بعد عشرين عاما على صدور وعد بلفور 1917- أعلن وزير خارجية بريطانيا بيفن في مجلس العموم "أن الانتداب قد أثبت أنه غير عملي من الناحية التطبيقية، وأن التعهدات المقطوعة للطائفتين قد أظهرت أنه لا يمكن التوفيق بينها"[2].

وبناء على طلب الحكومة البريطانية وافقت الجمعية العامة في 28 نيسان/ ابريل 1947على إرسال لجنة خاصة تابعة للأمم المتحدة بشأن فلسطين المعروفة باسم (UNSCOP) * ممثلة في 11 دولة* فوصلت اللجنة فلسطين بتاريخ 17 حزيران/ يونيو 1947 ووضعت تقريراً مفصلاً رفعته إلى الأمم المتحدة بتاريخ 31 آب/ أغسطس 1947، انقسام أعضاء اللجنة حول طريقة حل القضية الفلسطينية إلى أقلية وأكثرية، واقترحت الأقلية (يوغسلافيا، إيران، والهند) إعلان استقلال فلسطين وإقامة دولة اتحادية (فدرالية) مؤلفة من دولة عربية ودولة يهودية تكون القدس عاصمة لها، أما الأغلبية فاقترحت تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية على أن تخضعان لوصاية الأمم المتحدة[3].

أما القضية التي أجمع عليها أعضاء اللجنة فكانت إنهاء الانتداب ومنح فلسطين الاستقلال بعد مرور فترة انتقالية مدتها سنتان مع الحفاظ على الأماكن المقدسة وأن تكون بريطانيا مسئولة أمام الأمم المتحدة خلال هذه الفترة الانتقالية.

واستناداً إلى مشروع الأكثرية أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1947/11/29 قرار التقسيم الشهير رقم (181) بأغلبية ثلثي الأعضاء المطلوبة للحصول على القرار، حيث صوتت لصالحه 33 دولة من

---

[1] بخصوص مضمون المشروعين ينظر، المرجع نفسه، ص ص 128-133.

[2] ينظر بشارة خضر، م.س، ص ص 102-103

* United Nations Special Committee for Palestine.

* الدول الأعضاء في اللجنة هم: النمسا، كندا، تشيكوسلوفاكيا، غواتيمالا، الهند، هولندا، ايران، البيرو، السويد، الادروغواي، يوغسلافيا.

[3] ينظر عثمان محمود عثمان، م.س، ص ص 44-45.

أصل 56 دولة عدد أعضاء الجمعية العامة، وعارضته 13 دولة بما فيها جميع الدول العربية والإسلامية المستقلة والأعضاء في الأمم المتحدة آنذاك، وامتنع عن التصويت 10 دول من بينهم المملكة المتحدة*.

إن أهم ما نص عليه القرار هو تجزئة فلسطين إلى ستة أجزاء رئيسية، خصصت ثلاثة منها للدولة اليهودية (56% من المساحة كلها) والثلاثة الأخرى للدولة العربية (43.35%) بما في ذلك جيب يافا المحاط من جميع الجهات بأراضي الدولة اليهودية، وحدد القرار حدود كل دولة ونص على أن تتم وحدة اقتصادية بين الدولتين. أما مدينة القدس وما حولها، بما في ذلك بيت لحم (0,65 %) فتخضع لإدارة دولية خاصة تحت إشراف الأمم المتحدة.

ومن الجدير ذكره أن قرار التقسيم ضمن حقوق العرب المدنية والدينية والسياسية والاقتصادية، وحق الملكية، ونص أيضا على أنه "ينبغي ألا يحدث أي تمييز من أي نوع بين السكان على أساس العرق أو الدين أو اللغة أو الجنس (أي بين الذكور والإناث)"، وأنه "يجب ألا يسمح بمصادرة الأراضي التي يملكها العرب في الدولة اليهودية إلا للمقاصد العامة"، وأنه "يجب في جميع حالات المصادرة دفع تعويض كامل قبل حدوث المصادرة، وذلك طبقاً لما تحكم به المحكمة العليا".

كما تضمن القرار نصا يقضي بوجوب ظهور الدولتين العربية واليهودية إلى حيز الوجود بعد شهرين من انتهاء الانتداب، الذي كانت الحكومة البريطانية قد حددت له الخامس عشر من شهر مايو/ أيار 1948.

ومن الملاحظات المهمة على هذا القرار أن عكا واللد والرملة وبئر السبع إضافة إلى يافا كانت ضمن الأراضي المخصصة للدولة العربية المستقلة،وأن عدد اليهود في فلسطين أثناء صدور قرار التقسيم لم يتجاوز 32% من عدد السكان الإجمالي، ومساحة الأراضي التي كانوا يملكوها كانت 6.65% من مساحة فلسطين.

في الوقت الذي ابتهج اليهود وأيدت الصهيونية العالمية قرار تقسيم فلسطين الذي يمنحهم دولة مستقلة، ندد الفلسطينيون والعرب به، واعتبروه غير شرعي ومخالف لميثاق هيئة الأمم المتحدة وللقانون الدولي وللمبادئ التي بني عليها فيما بعد إعلان حقوق الإنسان العالمي وأنه لا يلزمهم، واستندوا في موقفهم هذا على النقاط التالية:

1. لا تملك الأمم المتحدة الاختصاص والحق في تقسيم أرض الغير، فهي لم تكن تملك في يوم من الأيام أية سلطة أو سيادة على فلسطين، وأن الأطراف المعنية لم تطلب منها التدخل أو إيجاد تسوية.

* الدول الثلاث والثلاثون التي صوتت لصالح القرار هي: استراليا، بلجيكيا، بوليفيا، البرازيل، روسيا البيضاء، كندا، كوستاريكا، تشيكوسلوفاكيا، الدنمارك، جمهورية الدومينكان، الاكوادور، فرنسا، جواتيمالا، هاييتي، آيسلندا، ليبريا، لوكسمبروغ، هولندا، نيوزلندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، بارجواي، بيرو، الفلبين، بولندا، اكرانيا الروسية، جنوب افريقيا، ارجواي، فنزويلا، الاتحاد السوفيتي، والولايات المتحدة.
الدول التي عارضت هي: افغانستان، كوبا، مصر، اليونان، الهند، ايران، العراق، لبنان، الباكستان، السعودية، سوريا، تركيا، اليمن.
الدول المتحدة الممتنعة هي: الارجنتين، تشيلي، الصين، كولومبيا، السلفادور، الحبشة، هندرواس، المكسيك، المملكة المتحدة، يوغسلافيا.

2. انتهكت الأمم المتحدة بموافقتها على هذا القرار حق تقرير المصير للشعوب واحترام حقوق الإنسان الذي ينص عليها ميثاقها، فهي لم تستشر الشعب الفلسطيني في الوقت الذي كان العرب يشكلون ثلثي السكان ويملكون حوالي 94% من مساحة فلسطين.
3. رفض الأمم المتحدة اقتراح الدول العربية بإحالة القضية الفلسطينية على محكمة العدل الدولية للبت فيها قضائياً وللبحث فيما إذا كان من ضمن صلاحيات الجمعية العامة تقسيم أي بلد وتقرير مصيره ومصير سكانه.
4. ليست الجمعية العامة للأمم المتحدة هيئة تشريعية أو قضائية، ولذلك فإن قراراتها لا تعدو كونها أكثر من توصية من التوصيات التي ليس لها صفة تنفيذية إلزامية.

وفي النتيجة النهائية حررت الأمم المتحدة شهادة ميلاد غير شرعية لمولود غير شرعي في فلسطين، لكن السبب الأساس في إصدار هذه الشهادة يجب البحث عنه في مواقف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي,اللتين استخدمتا وسائل الترهيب والترغيب واعتمدتا طرقاً غير مشروعة للحصول على الأغلبية المطلوبة داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة لخلق دولة إسرائيل.

دور الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي في الحصول على قرار التقسيم

دور الولايات المتحدة الأمريكية:

دعمت الولايات المتحدة الأمريكية بقوة قرار التقسيم رقم (181), وتمثل هذا الدعم في شخص الرئيس الأمريكي هاري ترومان. ولعبت الأسباب والدوافع الداخلية المرتبطة بقوة الصوت اليهودي "Jewish Vote" في انتخابات الرئاسة الأمريكية دورا محوريا في التأثير على الرئيس الأمريكي أكثر بكثير من المصلحة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في تأييد القرار المذكور. يتضح ذلك من رد الرئيس ترومان على النصيحة التي تقدم بها السفراء الأمريكيين المعتمدين في الشرق الأوسط في بيان مشترك بعدم المساهمة في تدهور العلاقات العربية الأمريكية في الوقت الذي ازدادت أهمية الشرق الأوسط النفطية فأجابهم الرئيس في 10 /1945/11 قائلا: :"**اعذروني أيها السادة.فلا بد أن أستجيب لرغبات مئات الآلاف ممن ينتظرون نجاح الصهيونية.ولا يوجد بين الناخبين الآلاف العرب** "[1].

ومن الملاحظ أيضاً أن أركان الإدارة الأمريكية لم يجمعوا على تأييد قيام دولة إسرائيل. لقد تردد كل من وزير الدفاع الأمريكي آنذاك جيمس فورستال (James V. Forrestal 1892-1949), ووزير

[1] بشارة خضر، م. س، ص223؛ينظر أيضا ويليام إدي: روزفلت وبن سعود, أصدقاء الشرق الأوسط الأمريكيون,نيويورك 1954,ص13

الخارجية جورج مارشال[1] (George Marshall 1880-1959) في تأييد قرار التقسيم, وحذرّا الرئيس ترومان من العواقب السلبية التي ستترتب على المصالح الأمريكية في الوطن العربي إن أصر على موقفه الداعم لاصدار قرار التقسيم ,إلا أنهم أذعنوا في النهاية لموقف الرئيس, الذي يخوله النظام السياسي الرئاسي في الولايات المتحدة الأمريكية بالدور المركزي في صناعة القرار السياسي.

عبر جيمس فورستال عن معارضته للتأثير السلبي لدور الصوت اليهودي في الانتخابات الأمريكية على موقف الرئيس ترومان من تأييده قرار التقسيم أثناء حديثه مع السناتور هاورد ج. ماك جراث (Howard J. McGrath) رئيس الحزب الديمقراطي قائلا: **"ينبغي ألا يسمح لأية جماعة في هذه البلاد بالتأثير على سياستنا إلى المدى الذي يمكن معه تعريض أمننا القومي للخطر". فأجابه ماك جراث قائلاً: "كانت هناك ولايتان أو ثلاث ولايات بالغة الأهمية، لم يكن من الممكن الحصول على أصوات ناخبيها بدون مؤازرة أولئك الذين يبدون أشد الاهتمام بالقضية الفلسطينية"[2].**

أقر رئيس الحكومة البريطانية أتلي من جانبه بمدى تأثير الأصوات اليهودية على السياسة الأمريكية قائلاً: "السياسة الأمريكية المتعلقة بفلسطين كانت معللة بالتصويت اليهودي وبالمساهمات التي تدفعها الشركات التجارية واليهودية للأحزاب"[3]. إذا كانت هذه الشهادات والاعترافات الرسمية تعبر عن الأهداف الحقيقية التي دفعت البيت الأبيض للموافقة على قرار التقسيم, فإننا سنعتمد أيضا على الاعترافات والتصريحات الأمريكية الرسمية التالية للتدليل على الأساليب والطرق الملتوية وغير الأخلاقية التي استخدمتها الإدارة الأمريكية للحصول على الأغلبية المطلوبة لصدور القرار (181).

في 18 ديسمبر/ كانون الأول 1947 أعلن العضو لورنس سميث (Lawrence H. Smith) في الكونغرس الأمريكي قائلاً:

"لنلق نظرة على السجل، يا سيدي الرئيس، حتى نرى ما الذي حدث في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة قبل التصويت على التقسيم.و كانت الجمعية على وشك التصويت في مناسبتين، ولكن ذلك أجل في المرتين. وكان من الواضح أن التأجيل كان ضرورياً لأن المؤيدين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) لم تكن لديهما الأصوات الضرورية. وفي هذه الأثناء... كانت وفود ثلاث دول صغيرة تخضع لعملية ضغط بالغ الشدة من قبل وفد الولايات المتحدة... وعندما جرى بحث الموضوع أخيراً يوم التاسع والعشرين... كانت الأصوات الثلاثة الحاسمة التي أدلي بها هي أصوات هايتي وليبيرية والفلبين. فقد كانت هذه الأصوات

---

[1] عن موقف وزارة الخارجية الأمريكية من الهجرة اليهودية والضغوطات التي تعرضت لها من البيت الأبيض لحملها على العمل لتأييد قرار التقسيم ولتأمين الأكثرية المطلوبة للقرار ينظر: بشارة خضر,م.س ,ص ص221-222؛ينظر أيضا: Chicago Daily Tribune,9 February 1948,Part 2, 8:1

[2] Millis, Walter(Ed), The Forrestal Diaries, New York, The Viking Press, 1951, P. 344.
الاقتباس موجود عند سامي هداوي، م.س، ص 125-126.

[3] Francis Williams, A prime Minister Remembers, London :Windmill Press,1961 p. 231.
موجود في بشارة خضر، م.س، ص244.

الثلاثة كافية للحصول على أغلبية الثلثين، أما فيما سبق، فقد كانت هذه الدول تعارض المشروع، إن الضغط الذي مارسه وفدنا... يشكل تصرفاً يستحق الشجب بالنسبة لهم ولنا"[1].

وعن دور الرئيس الأمريكي ترومان في الحصول على القرار يقول مساعد وزير الدولة سمنر ويلز (Sumner Welles)" **بأنه بناء على أوامر مباشرة من البيت الأبيض مارس الرسميون الأمريكيون جميع أشكال الضغط المباشر وغير المباشر على تلك الأقطار الواقعة خارج العالم الإسلامي والتي لم تكن متأكدة من موقفها بشأن التقسيم..."** [2].

دور الاتحاد السوفيتي:

لم يكن دعم الاتحاد السوفيتي بزعامة ستالين (Josef Stalin 1878-1953) لقرار تقسيم فلسطين نابعا من أسباب إنسانية أو أخلاقية لها علاقة بالتضامن والتعاطف الإنساني مع اليهود الذين عانوا من مجازر النازية, وإنما كان مدفوعاً باعتبارات القوة والمصلحة في السياسة الخارجية السوفيتية إزاء العالم ومنطقة الشرق الأوسط.

اعتقد ستالين أن تأييده قرار التقسيم سوف يقود إلى كسب نفوذ وولاء يهود العالم من جانب، وإلى إيجاد موطئ قدم للاتحاد السوفيتي في الوطن العربي ,الذي لم يكن له فيه حتى ذلك التاريخ أي نفوذ من جانب آخر ؛ لقد كانت المنطقة حكرا على نفوذ الغرب بشكل عام وعلى نفوذ بريطانيا بشكل خاص، وبالتالي سيتمكن ستالين استنادا الى هذا الرؤية من تشكيل قوة مضادة للجامعة العربية الموالية في سياسات أغلبية أعضائها إلى السياسة البريطانية بشكل أساسي[3].

السبب الآخر الذي وقف وراء قرار دعم ستالين لقرار التقسيم هو اعتقاده أن الصهيونية باتجاهاتها الاشتراكية في العمل الجماعي من خلال الكيبوتسات، واستناداً إلى وجود أعداد كبيرة من يهود الاتحاد السوفيتي الموجودين في فلسطين والمؤمنين بالعقيدة الشيوعية سوف يكونون سنداً لتوجهات وسياسات الاتحاد السوفيتي ونقطة ارتكاز له في البلدان العربية التي كان يصفها الاتحاد السوفيتي بالمحافظة وبالإقطاعيات المتخلفة.

هذه هي الأسباب التي جعلت الاتحاد السوفيتي يشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية في اللجوء إلى طرق وأساليب غير قانونية وغير شرعية لاصدار قرار التقسيم؛ فعلى سبيل المثال, لما كانت الجمعية العامة تفتقر إلى ثلثي الأصوات المطلوبة لصدور قرار التقسيم، قام الاتحاد السوفيتي بقبول عضوية كل من أوكرانيا وروسيا البيضاء في الأمم المتحدة ليرجح كفة المؤيدين، ومارس ضغوطاً على بولندا وتشيكوسلوفاكيا لحملهما

---

[1] U.S Congressional Record, 18 December 1947, P. 1176..127 الاقتباس موجود لدى سامي هداوي، م.س، ص

[2] Welles Sumner, We Need Not Fail, Boston Houghton Mifflin, 1948, P. 63. الاقتباس موجود عند سامي هداوي. م.س، ص128.

[3] See Othman Othman, op. cit. p. 37.

على تأييد قرار التقسيم[1]. وفي المحصلة جلب الاتحاد السوفيتي معه أربعة أصوات رجحت كفة المؤيدين لهذا القرار. ولهذه الاعتبارات كانت مواقف الاتحاد السوفييتي أثناء صدور القرار أكثر تحمسا للصهيونية ولقيام دولة إسرائيل وبالتالي أكثر تشددا ضد العرب وقضيتهم المركزية من مواقف الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر اليوم من أكبر حلفاء إسرائيل على الإطلاق. ففي الوقت الذي أيد الاتحاد السوفيتي تنفيذ قرار التقسيم حتى لو تم استخدام القوة، ودعم بقوة بقاء صحراء النقب في القسم المخصص للدولة اليهودية، كانت الولايات المتحدة الأمريكية مترددة في بادئ الأمر في أن تكون صحراء النقب ضمن الأراضي المخصصة للدولة اليهودية، وعارضت تنفيذ قرار التقسيم بالقوة العسكرية. وفي ظل انفجار أعمال العنف في فلسطين أعلن المندوب الأمريكي في هيئة الأمم في 1948/3/19 عن سحب إدارته تأييد مشروع التقسيم، وطلببدلا من ذلك وضع فلسطين تحت الوصاية المؤقتة، وإعادة القضية مرة أخرى من جديد إلى هيئة الأمم[2]، الأمر الذي دفع مندوب الاتحاد السوفيتي في هيئة الأمم أندريه غروميكو-1909 Andrei Andrejewitsch Gromyko (1989) إلى معارضة ذلك وتوجيه انتقادات حادة إلى الولايات المتحدة الأمريكية على هذا التصرف[3].

لم يقتصر دور الاتحاد السوفيتي على دعم قرار التقسيم ولا على الدور الإعلامي الموجه والمعادي لحركة التحرر العربية وإلى البلدان العربية بسبب معارضتها قرار التقسيم[4]، بل أوعز لتشيكوسلوفاكيا بعد الانقلاب الشيوعي الذي حصل فيها في مارس/ آذار 1948 إلى إرسال شحنة أسلحة إلى إسرائيل، كان لها أثر مهم في حسم حرب عام 1948 لصالح اليهود.

إضافة إلى ما تقدم لابد من القول أن الاتحاد السوفيتي سبق الولايات المتحدة الأمريكية في اعترافه بدولة إسرائيل من الناحية القانونية(De jure)، بينما سبق الرئيس ألأمريكي ترومان الاتحاد السوفيتي والعالم من خلال اعترافه بدولة إسرائيل من الناحية العملية (De facto) [(5)]، بعد 11 دقيقة فقط من إعلان قيام دولة إسرائيل، في الوقت الذي كانت فيه الجمعية العامة ما زالت تدرس المشروع الأمريكي للوصاية الدولية على فلسطين.

وما زالت المنطقة تعاني بأسرها من تبعات قرار التقسيم (181) الذي دعا الى قيام دولة يهودية على أرض فلسطين, فهو لم يهدف إلى إيجاد ملجأ آمن لليهود في فلسطين,ولم يؤدِ الى إحلال السلم والأمن والهدوء

---

[1] See Walid Khalidi, Das Palaestinaproblem. Ursachen und Entwicklung, 1897- 1948, Rastatt 1972 [Palaestina Monographien 6], p. 298, Heinz Wagner, Der arabisch – israelische Konflikt im Voelkerrecht, Berlin, 1971, p. 298.

[2] ينظر بشارة خضر، م.س، ص248.

[3] See Othman Othman, op, cit. p. 38.

[4] ينظر خطاب غروميكو في الجمعية العامة بتاريخ 1947/11/16 و1948/5/21 في : Bruno Frei, Israel zwischen den Fronten,- Wien/ Frankfurt/ Zuerich 1965, P. 159, Walter Hollstein, Vettern und Feinde, der Palaestina – Israel – Konflikt, Basel, Lenos Verlag 1983 [Politprint Bd. 11], P. 142.

[5] Heinz Wagner, op. cit., p. 298.

في المنطقة , بل قاد منذ صدوره إلى انفجار الصراعات والحروب والتوسع والعدوان الإسرائيلي ليس فقط على شعب فلسطين بل وعلى جميع البلدان العربية.

الوحدة الثانية

القضية الفلسطينية بين 1948-1973

تأليف

الأستاذ الدكتور عبد الستار قاسم

قسم العلوم السياسية

جامعة النجاح الوطنية

الوحدة الثانية

القضية الفلسطينية بين 1948-1973

مقدمة

شكلت الحرب العربية- الإسرائيلية الأولى في عام 1948، وهو العام الذي يعرف بعام النكبة، نقطة تحول كبيرة في مسار القضية الفلسطينية بشكل خاص، وفي طبيعة الصراع العربي- الإسرائيلي وتطوراته بشكل عام، إضافة إلى أبعادهما على السلم والأمن الإقليميين والدوليين معاً. فقد أسفرت تلك الحرب عن نتائج خطيرة على صعيد القضية الفلسطينية تمثلت بقيام إسرائيل واحتلالها لما نسبته حوالي 77% من مساحة فلسطين التاريخية، وكذلك تشريد وتهجير ما يقرب من ثلثي الشعب الفلسطيني قسراً من بيوتهم وقراهم إلى أماكن اللجوء والشتات. كما أحدثت التطورات الإقليمية والدولية في السنوات اللاحقة تغييرات كبيرة في موازين القوى بين الدول العربية وإسرائيل، نجم عنها حروب متواصلة كان لها تأثيرات كبيرة في طبيعة قضايا الصراع ، وعلى رأسها قضيتي التحرير والعودة ، وكذلك في الأطراف المشاركة، ومن ضمنها القوى الكبرى من جهة، ومنظمة التحرير الفلسطينية من جهة أخرى.

هذا ما سيتم تناوله في هذه الوحدة، وذلك من خلال ثلاثة مباحث رئيسية:

المبحث الأول، وهو بعنوان سقوط البلاد، ويستعرض الظروف المحلية والدولية في مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية وما بعدها، وبالأخص العوامل التي تسببت في تقسيم البلاد، وتهجير الفلسطينيين حتى حرب عام 1948 التي سيتم تناولها تفصيلاً من حيث الوقائع والنتائج.

المبحث الثاني، وهو بعنوان منظمة التحرير الفلسطينية، وفيه يجري دراسة المنظمة من حيث عوامل نشأتها وميثاقها ونظامها ومؤسساتها وفصائلها.

المبحث الثالث، وهو بعنوان حروب متواصلة، ويتناول الحروب العربية الإسرائيلية التي وقعت خلال الفترة الزمنية لهذه الوحدة، ومنها العدوان الثلاثي عام 1956، وحرب حزيران عام 1967.

المبحث الأول

سقوط البلاد

من زاوية موازين القوى وما تنطوي عليه من تنظيم وتدريب وتسليح ووضوح الرؤية والأهداف يمكن اعتبار عام 1937 عام الوطن القومي اليهودي. انتهى الإضراب في ذلك العام بلا فائدة وبناء على وعود غير مباشرة من بريطانيا التي قامت سياستها على تهويد فلسطين، وتم عزل الجماهير عن الثورة والثوار من خلال الإجراءات البريطانية القاسية بحق السكان، ومن خلال صراعات القيادات العائلية المتنفذة التي نشرت الفساد واستغلت الثورة لتصفية حساباتها الخاصة فيما بينها. تراجعت الثورة الفلسطينية إلى درجة أنها لم تعد مؤثرة إلى الحد الذي يجبر بريطانيا على تغيير سياساتها. هذا فضلا عن تدخل قادة عرب لصالح البحث عن تفاهم "ودي" مع الدولة المستعمِرة.

لكن الظروف المحلية والدولية لم تكن تأذن بإقامة الوطن القومي أو الدولة اليهودية عام 1937 وتم التريث حتى نضوج ظروف تقود إلى مخرج قانوني دولي لتنفيذ المهمة. كانت الثورة الفلسطينية مستمرة ولكن بوتيرة متناقصة الحدة، وكان من المحتمل أن تؤدي سياسة التعجيل بإقامة الوطن القومي إلى تأجيج المشاعر وزيادة حدة الثورة. فضلا عن أن دول الغرب والصهيونية كانت منشغلة إلى حد كبير بما يحضر له هتلر، ولم يكن لديها ما تستند إليه قانونيا في استكمال إجراءات طرد أهل فلسطين لصالح اليهود.

انشغلت الدول الغربية خلال الحرب العالمية الثانية، لكن الحركة الصهيونية استمرت في تعزيز تواجدها في فلسطين وحضورها على الساحة الدولية. عززت المستوطنات في فلسطين وحسنت من قدراتها العسكرية بخاصة تلك المتعلقة بحرب العصابات. أما على الساحة الدولية فعملت على عدم معاداة أي من الدول المشاركة في الحرب بما فيها ألمانيا وذلك لكي تبقى في مأمن مهما كانت نتيجة الحرب. وهناك من الأبحاث التي قام بها غربيون ما يؤكد تعاون الصهيونية مع هتلر المتهم بإبادة ملايين اليهود. تعاونت الحركة الصهيونية مع هتلر لكي تدفع باليهود خارج ألمانيا وبالتحديد نحو فلسطين. أما على مستوى دول الحلفاء فقد عملت على تشكيل بعض الكتائب العسكرية للمساعدة في الحرب ضد ألمانيا، وسخرت وسائل إعلامها للترويج لصالح الحلفاء. وفي هذه الأثناء كانت الحركة قد بدأت بنقل مقرها الرئيس من أوروبا إلى الولايات المتحدة، حيث نما التواجد اليهودي بشكل كبير، ولأن أمريكا أخذت تبرز بطريقة تشير بأنها ستكون القوة الأولى في العالم. فالالتصاق بالقوي هو من سياسة الحركة الصهيونية. ونتيجة للتركيز على الولايات المتحدة، عقدت الحركة الصهيونية مؤتمرها العام عام 1942 في مدينة بلتيمور وأعلنت أنها تعمل على إقامة دولة في فلسطين وليس مجرد وطن قومي، والتمييز بين هذا جعل من الممكن أن تكون لقوم معين بقعة أرض يقطنونها لكنهم لا يقيمون عليها دولة ويبقون جزءا من دولة كبيرة تشمل عددا من القوميات.

بعكس الحركة الصهيونية، لم يعمل الشعب الفلسطيني على لعق جراحه وإعادة ترتيب أوضاعه الداخلية وتنظيم صفوفه، وبقي منهمكا في صراعات عائلية ألحقت أضرارا هائلة بالشعب الفلسطيني. ولم تقتصر المنافسات العائلية على العائلات القيادية الإقطاعية وإنما امتدت إلى مختلف القرى بحيث وجد الناس متسعا من الوقت للتلهي بما عرف "بالطوشات" والتي بدورها عززت التعصب العائلي والانغلاق على حساب المصلحة الوطنية العامة. تتحمل القيادات العائلية المتنفذة الجزء الأكبر من المسؤولية، لأنه كان بإمكانها أن تطور البرامج الضرورية لحشد الطاقات ولكنها فضلت الاستمرار فيما اعتادت عليه. ضاعت ست سنوات حرجة من عمر الشعب الفلسطيني كان من الممكن أن يؤثر استغلالها وطنيا على المسيرة التاريخية للتآمر الغربي على الشعب والأرض.

مرحلة ما بعد الحرب العالمية

وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها عام 1945 وذلك بانتصار الحلفاء. وكما هو متوقع بدأ المنتصرون بترتيب الأمور العالمية بالطريقة التي يرونها مناسبة والتي –بالتأكيد- تخدم مصالحهم وأهدافهم. يقتصر الحديث هنا حول القضية الفلسطينية دون التوسع على المستوى العالمي. ولعل ظهور الولايات المتحدة كأقوى دولة في العالم يعطينا أحد المتغيرات الرئيسة التي لها انعكاساتها على القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني.

ظهرت الولايات المتحدة برئاسة ترومان متحمسة جدا لفكرة إقامة الوطن القومي اليهودي، علما أنها كانت تدخلت سابقاً من خلال سفيرها في الآستانة وذلك في نهاية القرن التاسع عشر؛ لتسهيل بيع بعض الأراضي لليهود. ومع دخول أمريكا حلبة الساحة الدولية بقوة، طلب الرئيس ترومان من بريطانيا السماح لأعداد متزايدة من المهاجرين اليهود بالدخول إلى فلسطين. ويبدو أن بريطانيا قد قدرت اهتمام الولايات المتحدة ليس فقط بإقامة وطن قومي لليهود، وإنما بإقامة دولة يهودية في فلسطين، فبدأت بالتفكير بالخروج من فلسطين.

أصبح لدى بريطانيا مبرر قوي للخروج من البلاد بعدما بدأ اليهود حرب عصابات ضدها أسموها حرب الاستقلال. ببساطة، قال اليهود لبريطانيا بعد انتهاء الحرب إنها دولة استعمارية وإن عليها أن ترحل عن "بلادهم"، وإن لم يكن سلما فحربا. وفعلا قام اليهود بشن هجمات عسكرية ضد بريطانيا كان من بينها تفجير فندق الملك داود في القدس وأصابوا حوالي مائة من الجنود بين قتيل وجريح. وقررت بريطانيا إعدام ثلاثة من اليهود، فقام اليهود باختطاف اثنين من البريطانيين وأعدموهما وعلقوا الجثتين على شجرة. وعندما ذهب الإنكليز لأخذ الجثتين سقطت إحداهما على لغم زرع تحت الشجرة فتناثرت إلى أشلاء.

حاولت بريطانيا أن تصل إلى حل يرضي العرب واليهود على حد سواء لكنها فشلت، فلجأت إلى هيئة الأمم المتحدة التي شكلتها الدول المنتصرة في الحرب عام 1945. قالت بريطانيا إنها لم تعد قادرة على

السيطرة على الوضع في فلسطين وإنها قررت حمل القضية إلى هيئة الأمم وريثة عصبة الأمم التي أقرت الانتداب البريطاني على فلسطين، ومن ثم على الأمم المتحدة أن تقرر ما تراه مناسبا.

الهيئة العربية العليا

غرقت القيادات العائلية المبعثرة بالخلافات الداخلية ومنافساتها التقليدية على ما يسمى بالوجاهة والزعامة. في حين قامت الجامعة العربية بتشكيل قيادة فلسطينية بهدف التنسيق معها في مختلف الأمور، علما أن الجامعة اتخذت قراراً خاصاً في اجتماع أنشاص عام 1946 بأن القضية الفلسطينية ليست قضية الفلسطينيين فحسب، وإنما قضية العرب جميعاً، ودعت إلى دعم الشعب الفلسطيني بالمال من أجل المحافظة على الأرض، وهددت بأن استمرار الدولتين اللتين وصفتا بالصديقتين، بريطانيا وأمريكا، بسياسة دعم المشروع الصهيوني، يهدد العلاقات الطيبة بينهما وبين العرب.

بعد التشاور مع الفلسطينيين، أعلنت الجامعة العربية في اجتماعها المنعقد في بلودان في حزيران، يونيو/1946 عن تشكيل الهيئة العربية العليا برئاسة الحاج أمين الحسيني وعضوية كل من جمال الحسيني وأحمد حلمي عبد الباقي وحسين فخري الخالدي وإميل الغوري لتمثل الشعب الفلسطيني وتقوده إلى الخلاص. اعترفت مختلف الفئات الفلسطينية من أحزاب ومنتديات وجمعيات بالهيئة وقالت إنها ستتعاون معها. وكان من المتوقع أن تتولى الهيئة ترتيب أوضاع الشعب الفلسطيني وتشكيل هيئات إدارية تعتني بمختلف الشؤون الداخلية، وكذلك القيام بالنشاطات الخارجية، مثل: أعمال الإعلام السياسي وشرح القضية الفلسطينية والاتصال بمختلف الدول وبالأمم المتحدة للوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني.

لم يكن بإمكان الحاج أمين الحسيني العودة إلى البلاد بسبب رفض بريطانيا السماح له وذلك بناء على أمر أصدرته عام 1937. ولهذا أقام الحاج مكتبا بالقاهرة بالإضافة إلى مكتب القدس الذي كان يديره جمال الحسيني، وقد رفع الحاج عدد أعضاء الهيئة وذلك بإضافة خمسة جدد بهدف تغطية مختلف النشاطات المطلوبة. وقد تم إنشاء عدد من الدوائر المختصة بالنشاطات الداخلية والخارجية، إلا أن أهمها كان إنشاء الجهاد المقدس وهو الجيش الفلسطيني بقيادة عبد القادر الحسيني. وبالتالي فقد حصل الحاج على أموال من جهات عربية رسمية وغير رسمية لتمويل مختلف النشاطات، لكنها لم تكن كافية.

حاولت الهيئة العربية العليا الوصول إلى دول كثيرة بهدف إقناعها بعدالة القضية الفلسطينية وبطلان الادعاءات الصهيونية، لكن جهودها كانت تصطدم بالنفوذ الأمريكي والبريطاني والصهيوني، هذا فضلا عن أن أغلب دول أوروبا الغربية والشرقية بما فيها الاتحاد السوفييتي كانت منحازة بشكل واضح لصالح إسرائيل. لكن من المهم الإشارة أيضا إلى أن تشكيل الهيئة جاء متأخرا جدا وفي وقت كانت الصهيونية قد وقفت على أرض صلبة وأصبحت جاهزة لإقامة الوطن القومي. أي أن الهيئة لم تكن سوى العمل الأخير النابع من "حلاوة الروح".

التقسيم

استمرت بريطانيا في محاولة التنصل من مسؤولياتها تجاه الشعب الفلسطيني وذلك بتسليم القضية لهيئة الأمم المتحدة. نوقشت المسألة مرارا واستقر الرأي على إحالتها إلى لجنة ضمت في عضويتها أستراليا وكندا وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا وغواتيمالا وأروغواي وإيران والهند وبيرو وهولندا والسويد. على الرغم من احتجاج العرب والفلسطينيين على فكرة اللجنة من حيث أن المسألة قيد البحث قد أشبعت نقاشا إلا أن أحدا لم يسمع. استمرت اللجنة في عملها وانقسمت في النهاية إلى قسمين: الأكثرية والأقلية. قدمت الأكثرية مشروعا تضمن تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية على أن تحوزا على الاستقلال بعد سنتين اختباريتين يتم خلالهما ترتيب العلاقات فيما بينهما. أما الأقلية والتي شملت يوغوسلافيا وإيران والهند فقد اقترحت إقامة حكومة اتحادية في فلسطين على أن تشمل كيانين عربي ويهودي يتمتع كل منهما بحكم ذاتي.

مالت الأمم المتحدة لصالح مشروع الأكثرية، وكانت النتيجة أن قبل اليهود المشروع ورفضه العرب والفلسطينيون. عُرض المشروع على الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29/ تشرين الثاني، نوفمبر/1947 للتصويت، بعد أن بذلت الولايات المتحدة جهودا ضخمة لاستقطاب أغلبية الثلثين المطلوبة لتمرير المشروع. واستعملت أمريكا العصا والجزرة من أجل إجبار الدول على التصويت لصالح الصهيونية. وجاءت نتيجة التصويت: 32 صوتاً لصالح المشروع، و13 ضده،بينما امتنع 10، وتغيب عضو واحد. ويذكر أن سبع دول من التي صوتت لصالح التقسيم وقفت ضده أثناء أعمال اللجنة الخاصة المكلفة بمناقشته.

تم تقسيم فلسطين حسبما هو مبين في الخريطة رقم (1) إلى سبع مناطق: ثلاث منها وهي الجليل الشرقي والسهل الساحلي الشمالي والنقب لليهود، وثلاث أخرى للعرب وهي الجليل الغربي والسهل الساحلي الجنوبي ومنطقة الوسط الجبلية على أن تشمل مدينة يافا الواقعة داخل المنطقة المخصصة لليهود، ومنطقة سابعة مدوّلة تشمل القدس وبيت لحم والقرى المجاورة. (انظر الخريطة رقم 2). خصص التقسيم حوالي 45% (12200 كم2) من مساحة فلسطين الانتدابية للعرب، وحوالي 53.3% (14400 كم2) لليهود، وحوالي 1.5% كمنطقة دولية. علما أن عدد الفلسطينيين كان يقدر في حينه بحوالي مليون ونصف بينما قُدّر عدد اليهود بحوالي ستمائة ألف. فقد ساد منطق الشرعية الدولية للأمم المتحدة وليس منطق الشرعية الإنسانية أو المتناسبة مع الحق.

تهجير الفلسطينيين

امتلك اليهود جيشا في تلك الفترة قوامه حوالي 68,000 جندي، وكانت لديهم عدة تشكيلات عسكرية يأتي في مقدمتها الهاجاناة (الدفاع) التي كانت تابعة لحزب العمل على رأسها. إضافة إلى منظمة أخرى امتهنت أعمال العنف والتدمير وهي الأرغون أو الليحي بقيادة مناحيم بيغن. شعر اليهود بعد التقسيم بأن ورقة هامة قد أصبحت في أيديهم وهي ورقة القرار الدولي الذي يشكل شرعية دولية، فأخذوا يستعدون لطرد العرب. ولهذا بدأت المنظمات الصهيونية بالاستعداد لترهيب الناس وتخويفهم من خلال القتل والعدوان عساهم يرحلون.

كان جيش الجهاد المقدس قد شُكّل، لكنه كان ضعيفاً بالمقارنة مع جيش اليهود وتنقصه العدة والعدد. فضلا عن أن الجيش كان متركزا في منطقة القدس، ولم يكن منتشرا في أنحاء البلاد. خاض الجهاد عددا من المعارك وأبلى فيها لكنه لم يكن حقيقة قادرا على الاحتفاظ بالمناطق التي كان يدخلها بسبب ضغط اليهود العسكري. إن قائد الجيش عبد القادر الحسيني استشهد في معركة القسطل بالقرب من القدس في نيسان 1948. بعد أن حاول أن ينقذ القسطل من الاحتلال اليهودي، وتقدم جنوده محاولا اقتحام المواقع اليهودية إلا أنه تدرج بدمائه مجبولا بتراب فلسطين.

كانت معركة باب الواد أهم معارك الجهاد المقدس. فهذا الباب -باب الواد- عبارة عن ممر هام يصل السهل الساحلي بالقدس ويستطيع من يسيطر عليه أن يتحكم بحركة المواصلات في تلك المنطقة شرقا وغربا. رأى الجهاد المقدس أن يسيطر على الممر بهدف عزل القدس مما قد يؤدي إلى انهيار اليهود في القدس الغربية وتحرير المدينة من وجودهم. بدأت المعارك مع بداية آذار/ مارس 1948. استطاع الجهاد المقدس أن ينصب الكمائن ويوقع خسائر كبيرة بصفوف الصهاينة سواء في النفوس أو في العتاد. وقد هب المسلحون الفلسطينيون من مختلف أنحاء فلسطين للمشاركة في المجهود الحربي، وكذلك الشيخ هارون بن جازي من شرقي الأردن الذي أتى على رأس متطوعين للقتال ضد الصهاينة.

على الرغم من قدرة الجهاد المقدس على إيقاع الخسائر في صفوف اليهود إلا أنه لم يستطع إحكام الحصار على القدس واستطاع اليهود فكه وإدخال التموين والمياه إلى المدينة. لكن المعارك استمرت وبمشاركة قوات جيش الإنقاذ بقيادة الضابط العراقي محمد مهدي العاني حتى 15 أيار / مايو 1948 عندما دخل الجيش الأردني ساحة المعركة. تكبد الصهاينة خسائر كبيرة لكن الجهاد المقدس لم يستطع أن يحسم المعركة.

أثر غياب القدرة العسكرية كثيرا على معنويات الناس وشعورهم بالأمن والأمان وفتح المجال أمام اليهود لينكلوا بهم كيفما شاؤوا، هذا ما خططت له بريطانيا وهذا ما حصل، ودفع ثمنه الشعب الفلسطيني غاليا. كان الجو ملائما بالنسبة لليهود فأعملوا السلاح بالرقاب، فهاجموا دير ياسين وقتلوا حوالي 250 من سكانها العزل، وهاجموا بيت دراس في جنوب غرب فلسطين، وارتكبوا مذبحة بلد الشيخ بالقرب من حيفا، وناصر

الدين بالقرب من طبريا، والطنطورة جنوب حيفا، والدوايمة جنوب غرب الخليل، وأبو شوشة بالقرب من القدس، وبيت الخوري على نهر الأردن، ومجزرة مسجد دهمش في اللد حيث قُتل الشباب داخل المسجد.

قام اليهود بهذه المجازر وغيرها بهدف إرهاب الناس وإجبارهم على الفرار خارج البلاد. أراد الصهاينة البلاد خالية من السكان بهدف إسكان اليهود وتحويل فلسطين إلى وطن قومي لليهود لا ينازعهم فيه أحد. وقد نجح اليهود إلى حد كبير في هذا حيث هرب العديد من الناس إلى المناطق المجاورة في شرقي الأردن وسوريا ولبنان. إذ غادر فلسطين العديد من الناس تحت ضغط الخوف على الحياة وعلى الأعراض، ولكن على أمل ألا يطول الغياب، إذ أن تفاؤلا قد ساد نتيجة رفض العرب للتقسيم وتصميمهم على حشد الجيوش والدخول إلى فلسطين بعد إتمام البريطانيين انسحابهم من البلاد. وهذا ما أذن بحرب عام 1948 والتي يستطيع القارئ أن يجد بعض تفاصيلها في الفصل الخاص بالحروب.

حرب عام 1948

بناء على ما تقدم من شرح حول تطور الهجرة الصهيونية إلى فلسطين وأداء القيادات الفلسطينية نحو السيطرة على الأوضاع وتحقيق استقلال فلسطين، فإن تمكن الحركة الصهيونية بمساعدة حليفتها بريطانيا بات واضحا منذ عام 1937، وأن اغتصابها للبلاد لم يكن سوى مجرد وقت. فقد الفلسطينيون السيطرة على الأمور وأثبتت القيادة الفلسطينية عجزها عن الأخذ بزمام المبادرة مما شجع بريطانيا على طرح مشروع التقسيم لعام 1937. رفضت الحركة الصهيونية المشروع؛ لأنها أرادت دولة أكثر اتساعا من الناحية الجغرافية مما خُصص، ورفضه الفلسطينيون؛ لأن في ذلك تنازلا عن الأرض والوطن.

انشغلت بريطانيا في الحرب العالمية الثانية التي نشبت عام 1939، وكثف اليهود جهودهم لترسيخ أقدامهم في البلاد، أما الفلسطينيون فقد انشغلوا كثيرا في صراعاتهم الداخلية ولم يعدوا العدة للمستقبل. فلم يكن للفلسطينيين قيادة تجمعهم تحت مظلة واحدة، إذ كان الحاج أمين الحسيني خارج البلاد، ولم يكن أحد من القيادات داخل البلاد قادرا على جمع الناس.

برزت قضية فلسطين على جدول أعمال الدول العربية خلال السنة الأخيرة للحرب العالمية الثانية، وبالتحديد أثناء التحضير لإقامة جامعة الدول العربية. فقد اتفق القادة العرب الذين اجتمعوا في الإسكندرية أواخر عام 1944 على أن فلسطين ركن أساسي من أركان البلاد العربية، وأكد ميثاق الجامعة العربية -كما أشرت سابقا- على استقلال فلسطين كبلد عربي. وفي عام 1946 اتفق القادة العرب الذين اجتمعوا في أنشاص بالقرب من القاهرة على أن قضية فلسطين ليست قضية الفلسطينيين وحدهم وإنما قضية العرب جميعا، ومسؤولية المحافظة على عروبتها تقع على عاتق العرب. وحتى يكون بمقدور القادة العرب التنسيق مع الفلسطينيين قرروا إنشاء قيادة لهم باسم الهيئة العربية العليا. اتخذ مجلس الجامعة العربية هذا القرار في جلسته المنعقدة في بلودان في الفترة مابين 8-12 حزيران / يونيو 1946.

حذر قادة العرب ومعهم الفلسطينيون من تقسيم فلسطين والتآمر على عروبتها، ودعوا إلى حشد الطاقات واتخاذ التدابير التي تضمن إبقاء فلسطين عربية، لكن الدول الغربية وعلى رأسها بريطانيا لم تأبه بتحذيرات العرب وتهديداتهم. توجهت بريطانيا إلى الأمم المتحدة لتتحمل مسئوليتها بحجة أنها (أي بريطانيا) أصبحت غير قادرة على الاستمرار في القيام بدورها كدولة منتدبة بخاصة أن اليهود أعلنوا " حرب التحرير الشعبية" ضدها بهدف " تحقيق الاستقلال" . اتخذت الأمم المتحدة قرارها بتقسيم فلسطين في 29 تشرين ثاني / نوفمبر 1947 وذلك بدعم وتأييد كبير من الولايات المتحدة الأمريكية.

لم يتلكأ العرب في الرد على قرار التقسيم إذ اجتمعت اللجنة السياسية للجامعة العربية في القاهرة في الفترة ما بين 12-18 كانون أول / ديسمبر 1947 وأعلنت القرارات التالية:

1- وقوف الحكومات العربية وشعوبها مع أهل فلسطين حتى تحقيق استقلالهم.

2- رفض مشروع التقسيم.

3- خوض المعركة وذلك من أجل منع التقسيم.

4- التأكيد على مبادئ الأمم المتحدة وانعكاساتها على الأرض المقدسة التي من المفروض أن تسودها العدالة والمساواة بين جميع الناس.

تمشيا مع هذه القرارات، قررت الدول العربية حشد جيوشها من أجل دخول فلسطين وتحقيق استقلالها في 15 أيار / مايو 1948، أي في اليوم نفسه الذي يخرج فيه آخر جندي بريطاني من فلسطين. بدأ جيش الجهاد المقدس الذي أنشأته الهيئة العربية العليا بمساعدة الدول العربية بالاستعداد للحرب، وأخذت الدول العربية بحشد جيوشها. حشدت الأردن ومصر والعراق وسوريا ولبنان والسعودية جيوشها بالإضافة إلى جيش الإنقاذ الذي تألف من متطوعين عرب بقيادة فوزي القاوقجي. ووضعت هذه الجيوش جميعها تحت قيادة الملك عبد الله بن الحسين ملك الأردن آنذاك.

الوضع العسكري قبيل الحرب

لم يكن الوضع العسكري قبل الحرب مطمئنا للعرب، إذ أن استعدادهم للحرب كان ضئيلا بالنسبة لاستعداد اليهود الصهاينة، فقد بدأ الصهاينة استعدادهم العسكري لبناء دولة ودحر أي اعتداء عليهم منذ بدؤوا الهجرة إلى فلسطين، وكثفوا هذا الاستعداد مع بداية الانتداب البريطاني الذي قدم لهم الحماية والتسهيلات والدعم على مختلف أشكاله. أما العرب فكانت همومهم بعيدة عن مسألة الاستعداد لمواجهة الصهاينة ولم يكن قد تبلور لديهم في ذلك الوقت شعور بالأمن القومي أو بالدفاع ضد العدوان الخارجي.

اختلفت ملامح المرحلة التاريخية لدى الصهاينة عنها لدى العرب. فاليهود كانوا قد دخلوا عصر الثورة الصناعية وما تبعها من تطور تقني وعلمي واقتصادي، وعايشوا مرحلة الاستعمار الأوروبي والبعث

القومي والتنافس بين الشعوب والأقوام، أما العرب فكانت المرحلة بالنسبة لهم مرحلة البحث عن الذات وعن موقعهم في الصراع بين الأقوام الأخرى. فضلا عن أنها كانت مرحلة تخّلف مقيت على مختلف المستويات، وكانت الفجوة الحضارية بينهم وبين الصهاينة واسعة جدا، ففي الوقت الذي كان يعمل فيه الصهاينة على إنشاء المراكز العلمية والزراعية في فلسطين، لم يكن يعرف العربي والفلسطيني بالتحديد الوقت المناسب لحراثة الأرض.

فضلا عن أن الاستعمار الغربي قدم كل الدعم الممكن لليهود وحجبه عن العرب، بل عمل على تسيير العرب بالطريقة التي رآها متناسبة لتحقيق أهدافه بما فيها تحويل فلسطين إلى وطن قومي يهودي. وقد عمل على خلق تركيبة سياسية في الدول العربية لا تقوى على الأخذ بزمام المبادرة أو على اتخاذ القرار المستقل، وبقيت هذه التركيبة عرضة للتأثر المباشر بما تريده الدول الغربية الاستعمارية. ولهذا جاء الميزان العسكري مختلا بصورة كبيرة لصالح اليهود الصهاينة.

في الوقت الذي صدر فيه قرار التقسيم كان لدى اليهود في فلسطين حوالي 68,000 مقاتل بينما توزعت القوات العربية التي شاركت في بداية حرب عام 1948 كالتالي:

1- قوات الجهاد المقدس الفلسطيني حوالي 8000 مقاتل.

2- القوات المصرية حوالي 5000 مقاتل.

3- القوات الأردنية حوالي 4500 مقاتل.

4- القوات العراقية حوالي 3000 مقاتل.

5- القوات السورية حوالي 2500 مقاتل.

6- القوات اللبنانية حوالي 1000 مقاتل.

7- قوات جيش الإنقاذ حوالي 3000 مقاتل.

8- القوات السعودية كانت هامشية.

أي بلغ مجموع القوات العربية بما فيها قوات الجهاد المقدس حوالي 27,000 مقاتل. هذا بالإضافة إلى قوات صغيرة من المتطوعين المصريين الذين جندتهم حركة الإخوان المسلمين للقتال من أجل تحرير فلسطين.

إن مستوى تسليح الجيش اليهودي كان أفضل بكثير من مستوى التسليح العربي، كما أن الجيش اليهودي كان مدربا ومنظما بينما كان التدريب العربي ضعيفا والتنظيم قريبا من الفوضى. أما مستوى التنسيق بين القوات العربية فكان بدائيا على الرغم من وجود قيادة واحدة لها.

للتمكن من سير الأمور العسكرية، عملت قيادة الجيش اليهودي على تخفيف الضغط البشري الفلسطيني عليها قبل الحرب من خلال عدد من المجازر والانتهاكات اللاإنسانية لإرغام الفلسطينيين على الخروج هربا من قراهم ومدنهم. أعمل اليهود، كما أشرت سابقا، القتل بالمدنيين الفلسطينيين في دير ياسين وحيفا وقرى الجليل ويافا واللد، مما أحدث ذعرا عند الناس، دعاهم للنجاة بأنفسهم في مناطق أكثر أمنا مما حسن من الوضع القتالي لليهود.

مجريات الحرب

دخلت الجيوش العربية فلسطين في منتصف ليلة 15 أيار 1948 من عدة نقاط بهدف ضرب القوات الصهيونية والمحافظة على عروبة فلسطين وتحقيق استقلالها، وكان هجومها مركزا على عدة محاور:

أ- الجبهة الشمالية: تقدمت القوات اللبنانية نحو قريتي المالكية وقَدَس وسيطرت عليهما فاتحة الطريق نحو وادي الأردن باتجاه بحيرة الحولة. وقد ساعدتها في ذلك قوات جيش الإنقاذ بقيادة القاوقجي التي توغلت في منطقة الجليل ما بين صفد وعكا.

في الوقت ذاته تقدمت القوات السورية نحو بلدة سمخ الواقعة جنوب-شرق بحيرة طبريا وسيطرت عليها مما دعا اليهود الصهاينة إلى إخلاء بعض مستوطناتهم القريبة. صُدت القوات في هجومها على بعض المستوطنات الصهيونية، لكنها استطاعت أن تحتل مستعمرة مشمار هياردن مما سهل من إمكانية الاتصال بالقوات اللبنانية وجيش الإنقاذ.

ب- الجبهة الشرقية: تقدمت القوات العراقية أولا نحو جنوب طبريا واحتلت مستعمرة يهودية تدعى غيشر، لكنها لم تستطع البقاء فيها فانسحبت ودخلت فلسطين نحو مدينة نابلس. واصل الجيش تقدمة نحو المناطق التي خصصها قرار التقسيم للعرب حتى وصل إلى بعد عشرة كيلومترات من مستعمرة ناتانيا على شاطئ البحر الأبيض المتوسط في مقابل مدينة طولكرم. واستطاع الجيش طرد الصهاينة من مدينة جنين بعد أن كانوا قد احتلوها.

أما الجيش الأردني فتقدم داخل المناطق المخصصة للعرب حسب قرار التقسيم وأقام في مدينتي اللد والرملة. ثم سيطر على مستعمرة عطاروت الواقعة شمال مدينة القدس، وسيطر على منطقة المصرارة وحاصر الحي اليهودي حتى استسلم. حاولت القوات الأردنية محاصرة القدس الجديدة (غربي القدس) والاستيلاء على مستوطنات يهودية في منطقة جبل المشارف إلا أنها فشلت في ذلك. بينما قامت القوات العراقية في المنطقة بالسيطرة على مستوطنة النبي يعقوب، مما أتاح المجال أمام القوات الأردنية بالتحرك نحو مدينة بيت لحم للالتقاء بالقوات المصرية.

ج- الجبهة الجنوبية: تقدمت القوات المصرية عبر سيناء نحو النقب واحتلت مستعمرتي نيريم وكفار دروم. ودخلت القوات غزة وتوجهت شمالا نحو المجدل وسيطرت في طريقها على مستعمرة ياد مردخاي. ثم توجه جزء من القوات نحو أسدود، وجزء آخر نحو بئر السبع فدخلها وتوجه شمالا ليلتقي مع القوات الأردنية في بيت لحم. وبذلك استطاع الجيش المصري أن يعزل المستوطنات اليهودية جنوبي فلسطين عن المناطق الشمالية.

باختصار استطاعت الجيوش العربية على قلة عدد أفرادها وضعف عدتها وعتادها أن تسيطر على أغلب المساحة التي خصصت للعرب حسب قرار التقسيم وعلى أجزاء من تلك التي خصصت لليهود الصهاينة. كان الوضع العسكري العربي جيدا وأبدت الجيوس العربية تفوقا قتاليا على اليهود على الرغم من ميل الميزان العسكري لصالح اليهود.

الهدنة الأولى

هبت الدول الغربية لدعم إسرائيل بعد ما رأته من تقهقر عسكري يلحق بقواتها، وتوجهت نحو مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. فعين المجلس وسيطا دوليا هو "الكونت برنادوت" للبحث عن حل للأزمة في 20 أيار 1948. وفي 22 أيار 1948 اتخذ المجلس قراره رقم (50) والقاضي بوقف إطلاق النار في فلسطين. رفض العرب القرار أولا ثم قبلوه -بعد ضغوط من قبل بريطانيا والولايات المتحدة-. بتاريخ 29 أيار1948 وأصبح نافذ المفعول في 11 حزيران 1948.

نص قرار مجلس الأمن أيضا على ضرورة المحافظة على الوضع العسكري القائم سواء على الأرض أو على مستوى التسليح، أي أنه حّرم على الطرفين تحسين وضعيهما العسكري سواء من ناحية التقدم العسكري على الأرض أو تحسين مستوى التسليح أو تعزيز القوات المتواجدة في الميدان.

التزم العرب بنصوص قرار مجلس الأمن، علما أن سبلهم نحو التزود بالمزيد من الأسلحة لم تكن مفتوحة. أما الدول التي أصدرت قرار مجلس الأمن فقد فتحت مخازنها أمام إسرائيل وطلبت من دول أخرى أن تزود إسرائيل بالسلاح. أتى متطوعون إلى إسرائيل خاصة من الطيارين، وزودت إسرائيل بطائرات من بريطانيا وتشيكوسلوفاكيا والولايات المتحدة، وحصلت على مدافع ودبابات من تشيكوسلوفاكيا. تأهلت إسرائيل للانتقال إلى الهجوم وخرقت قرار مجلس الأمن واحتلت بعض المواقع قبل موعد انتهاء الهدنة في 8 تموز 1948، وسيطرت على بعض القرى العربية وطردت سكانها.

مرحلة التراجع العربي

بدأ القتال للمرة الثانية في 9 تموز 1948 حيث أخذت تميل الكفة لصالح إسرائيل. حاولت إسرائيل دحر القوات العربية على مختلف الجبهات فنجحت في بعض المواقع وفشلت في أخرى. فمثلا فشلت في دحر

القوات العراقية في منطقة جنين، لكنها حققت إنجازا بسيطا في منطقة طولكرم. كذلك نجحت القوات الإسرائيلية في احتلال مدينة اللد ومطارها ومدينة الرملة وتقهقر الجيش الأردني أمامها، لكنها فشلت في الاستيلاء على مدينة القدس داخل الأسوار. وعلى الجبهة الجنوبية، تم صد العديد من الهجمات الإسرائيلية، لكن القوات الإسرائيلية استطاعت احتلال بعض القرى العربية.

الهدنتان الثانية والنهائية

أصدر مجلس الأمن قرارا بوقف إطلاق النار وأصبح نافذ المفعول في 18 تموز 1948. لكن إسرائيل لم تحترم القرار ولم تضغط عليها دول مجلس الأمن. حتى أن إسرائيل أقدمت على قتل المبعوث الدولي برنادوت في 17 أيلول 1948 لأنه كان يفكر بتقديم مشروع تقسيم جديد للأمم المتحدة. واستمرت إسرائيل بهجومها على القوات العربية فدحرت الجيش المصري وحاصرت جزءا من قواته في الفالوجة، وسيطرت على منطقة الجليل بعد دحر القوات اللبنانية والسورية، وسيطرت على منطقة النقب بما فيها ميناء أم الرشراش على خليج العقبة.

من المهم الإشارة هنا إلى أن الدول العربية المشاركة في الحرب قامت ببعض الإجراءات التي أشارت بوضوح إلى سوء نوايا تجاه مجريات الحرب. فمثلا قامت الحكومة العراقية بتغيير القيادات العسكرية الميدانية وزودتها بخرائط جديدة حول الحرية في العمل العسكري، وحرمت قواتها من اجتياز الخطوط الجديدة المشار إليها. أما الجيش الأردني فانسحب فجأة من اللد والرملة وتمركز في شرقي القدس وبيت لحم. في حين تم تزويد الجيش المصري بأسلحة جديدة فاسدة تقتل حاملها وليس الطرف المقابل. بمعنى أن الدول الغربية المهيمنة على الحكومات العربية تعاونت مع هذه الحكومات؛ لتمكين إسرائيل من دحر القوات العربية. وكانت النتيجة أن تم سلب المزيد من الأراضي الفلسطينية وسقوط العديد من الجنود العرب في ساحة المعركة وهم يظنون أن قياداتهم جادة. للمزيد حول هذا الموضوع يمكن للقارئ أن يقرأ كتاب عبد الله التل، كارثة فلسطين. إذ كان التل ضابطا في الجيش الأردني ووقف على حقيقة بعض الأنظمة العربية وتحالفها مع إسرائيل.

انسحبت القوات المصرية من مختلف المناطق وبقيت في منطقة ساحل غزة، وصمتت المدافع على مختلف الجبهات، وأصبحت القوات الإسرائيلية تسيطر على حوالي 76% من مساحة فلسطين. وعندها أصبحت مساحة إسرائيل حوالي 21,000 كيلومتر مربع بعد أن كانت حوالي 14,400 كيلومتر مربع حسب قرار التقسيم، بينما تقلصت المساحة في إيدي العرب من حوالي 12000 كيلومتر مربع إلى حوالي 6000 كيلومتر مربع. تشمل هذه المساحة منطقة الوسط الشرقي الممتدة من مدينة جنين حتى الظاهرية، ومن منطقة ساحل مدينة عزة ومنطقة الحمة على الحدود السورية-الأردنية-الفلسطينية. هذا وتبين الخريطة رقم (2) الأراضي التي احتلتها إسرائيل علاوة على ما خصص لها في قرار التقسيم.

على إثر الهزيمة التي منيت بها الدول العربية عقدت محادثات بين هذه الدول وإسرائيل من أجل عقد هدنة دائمة وذلك في جزيرة رودس. بدأت المحادثات في 13/كانون أول/1948. وقعت مصر أول اتفاقية مع إسرائيل في 24 شباط 1949 ثم تلتها لبنان فالأردن فسوريا. كان هدف هذه المحادثات فصل القوات المتحاربة عن بعضها وتثبيت خطوط وقف إطلاق النار (وليس الحدود) بين الأطراف. وقد وضعت بذلك خطوط تفصل بين القوات العربية واليهودية لكن دون أن يكون لها مرجعية قانونية. أي أن الخطوط لم تشكل اعترافا عربيا بها ولم تصدر الأمم المتحدة قراراً يعتبرها حدوداً لإسرائيل.

سارت محادثات الهدنة بدون تفاعلات تُذكر إلا مع الجانب الأردني. جادلت إسرائيل بأن خصرها أو وسطها عند منطقة طولكرم ضيق جدا وأنها بحاجة إلى توسيعه بعض الشيء، واقترحت على الجانب الأردني أن يعطيها بعض المساحة من منطقة المثلث التي هي جنين-نابلس-طولكرم. وقد وافق الملك عبدالله على تسليم المنطقة المعروفة الآن بالمثلث والممتدة من أم الفحم شمالا إلى كفر قاسم جنوبا. لكن الملك اشترط عدم طرد سكان القرى العربية وإبقائهم في منازلهم، وعلى هذا وافقت إسرائيل. وبذلك أصبحت مساحة إسرائيل حوالي 77% من مساحة فلسطين. وبالرغم من ذلك ما زالت إسرائيل ترى أن المساحة لم تكن كافية وأن خصر إسرائيل لم يتضخم بما فيه الكفاية.

إعلان الاستقلال

قدم الحاج أمين الحسيني -إبان الحرب- إلى غزة من أجل ترتيب الأوضاع في فلسطين، إلا أن الهزيمة كانت سريعة وغير متوقعة. على إثر محادثات الهدنة العربية مع إسرائيل رأى الحاج أن يسلك طريقا مستقلا، فدعا إلى تشكيل مجلس وطني فلسطيني من شخصيات من القطاع وهذا ما حصل. إذ اجتمع المجلس وأعلن استقلال فلسطين وتشكيل حكومة عموم فلسطين. وتم الإعلان عن فلسطين دولة مستقلة ذات حكم برلماني، ويجد القارئ ضمن الوثائق النص الكامل لإعلان الاستقلال الذي صدر بتاريخ 1 تشرين أول 1948، وهذا هو نصه:

بناء على الحق الطبيعي والتاريخي للشعب العربي الفلسطيني في الحرية والاستقلال، هذا الحق المقدس الذي بذل في سبيله زكي الدماء، وقدم من أجله الشهداء وكافح دونه قوى الاستعمار والصهيونية التي تألبت عليه وحالت بينه وبين التمتع به، فإننا نحن أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في غزة هاشم، نعلن هذا اليوم الواقع في الثامن والعشرين من ذي القعدة سنة 1367 وفق أول تشرين الأول سنة 1948 استقلال فلسطين كلها التي يحدها شمالاً سورية ولبنان، وشرقاً سورية وشرق الأردن وغرباً البحر الأبيض المتوسط وجنوباً مصر استقلالاً تاماً وإقامة دولة حرة ديمقراطية ذات سيادة يتمتع فيها المواطنون بحرياتهم وحقوقهم وتسير هي وشقيقاتها الدول العربية متآخية في بناء المجد العربي وخدمة الحضارة الإنسانية.

مستلهمين في ذلك روح الأمة وتاريخها المجيد مصممين على صيانة استقلالنا والذود عنه، والله تعالى على ما نقول شهيد.

لكن عمر الحكومة لم يطل، إذ أرسلت القاهرة للحاج أمين الحسيني واحتجزته، وبعثت بقواتها إلى غزة واعتقلت رئيس الوزراء وأعضاء الوزارة، وبهذا تكون الأنظمة العربية أول من قضى على المحاولة الفلسطينية لإقامة دولة مستقلة.

المبحث الثاني

منظمة التحرير الفلسطينية

منذ النكبة الفلسطينية وسقوط البلاد عام 1948، بدأ الحديث يدور بشكل جدي حول موضوعة التمثيل الفلسطيني، والبحث عن الهوية السياسية، التي يمكن أن تكون عليها الحالة الفلسطينية. كانت هناك العديد من المؤتمرات الفلسطينية التي عقدت وسبقت هذا التاريخ، كما أن العديد من الهياكل السياسية كانت تشكلت للنهوض بالحالة الفلسطينية ومقاومة مشاريع تصفية القضية الفلسطينية، وبالذات منذ أواسط الثلاثينيات وعلى أبواب حرب عام 1948.[1]

إلا أن سقوط البلاد بيد الإسرائيلين عام 1948م، واحتلال إسرائيل لفلسطين وقيام الدولة الإسرائيلية على ما نسبته 77,6% من مساحة فلسطين، وتهجير ما يقارب 900 ألف فلسطيني إلى خارج ديارهم، بات يطرح سؤالاً حول مصير الأراضي الفلسطينية التي لم يتم احتلالها وخاصة الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك حول قضية الهوية بالنسبة للاجئين الفلسطينيين المقيمين في مخيمات في الدول العربية المجاورة.[2] مع العلم أن القوات الأردنية والمصرية كانت تتواجد في هذه المناطق. هذه الإشكالية كانت مدار جدل بين مختلف الفاعلين السياسين سواءَ الفلسطينين أم العرب، فبعضهم كان يعتبر أن قيام دولة فلسطينية على الجزء الذي لم يتم احتلاله يعني الاعتراف بإسرائيل، والآخر كان يعتبر أنه يجب أن تقام دولة فلسطينية على الجزء المتبقي، ومن ثم العمل على تحرير ما تم احتلاله، هذا من جهة، أما من جهة أخرى فإن موضوع قيام الدولة بالنسبة للمعارضين، قد ارتكز على مدى قدرة هذه الدولة على حل إشكالية اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية.

شجعت مصر قيام حكومة عموم فلسطين في قطاع غزة، إذ تشكلت أول حكومة فلسطينية في التاريخ المعاصر بقيادة أحمد حلمي عبد الباقي، بيد أن الأردن عارض هذا الموقف نتيجة للخلافات التي كانت بينه والحاج أمين الحسيني، وتبعا لهذه الخطوة أعلن عن مؤتمر أريحا عام 1948، والذي طالب بوحدة الضفتين، وانتهى بقرار مجلس النواب الأردني عام 1951 بالإعلان الرسمي عن وحدة الضفتين الشرقية والغربية والذي بقي قائماً لغاية عام 1988 (فك الارتباط بين الضفتين)[3]. رافق قرار وحدة الضفتين مجموعة من الإجراءات السياسية والميدانية منها:

---

[1] انظر العباسي نظام.السياسة الداخلية للحركة الوطنية الفلسطينية في مواجهة الانتداب البريطاني والحركة الصهيونية .1918-1945 دار هشام للنشر والطباعة .اربد –عمان.1984 م.ص ص81-139.

[2] توزع اللاجئون الفلسطينون على الدول العربية المجاورة ، الأردن وكانت الغالبية العظمى من اللاجئين الفلسطين قد استقرت في الأردن ولبنان وسوريا والعراق، منحت الأردن اللاجئين الفلسطينيين حقوقا سياسية واجتماعية واقتصادية، أما سوريا فقد منحتهم حقوقا اجتماعية واقتصادية فقط، أما لبنان فقد حرم اللاجئون من كل حقوقهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

3 . لمزيد من المعلومات حول هذه المرحلة من التاريخ الفلسطيني يرجى مراجعة.صايغ يزيد.الحركة الوطنية الفلسطينية.1949-1993 الكفاح المسلح والبحث عن الدولة. ص56-58.

1- إلغاء الاعتراف بحكومة عموم فلسطين، وأصبح أحمد حلمي باشا ممثلاً للشعب الفلسطيني في جامعة الدول العربية بدلاً من أن يكون ممثلاً لحكومة عموم فلسطين.
2- صار الأردن هو المسؤول الإداري والسياسي عن الضفة الغربية.
3- أصبح مجلس النواب الأردني يضم بين أعضائه نواباً يتم انتخابهم من الضفة الغربية.

بقي وضع التمثيل السياسي للضفة الغربية وقطاع غزة على ما هو عليه لغاية عام 1963-1964، حيث شهدت هذه المرحلة تغيرين رئيسيين: الأول، وفاة أحمد حلمي باشا. والثاني، مشروع إسرائيل، تحويل مياه نهر الأردن.

إلا أن هناك أسباباً أخرى شكلت العمود الفقري لإنشاء المنظمة كان على رأسها رغبة جمال عبد الناصر بإنشاء جسم فلسطيني يقوم بعملية تمثيل الشعب الفلسطيني، ويقود الحياة السياسية الفلسطينية ضمن الرؤية الخاصة لجمال عبد الناصر، وهذا العامل أخذ دوراً مميزاً بعد ظهور تنظيم حركة فتح عام 1959 الذي بدأ يسحب البساط من تحت أقدام النظام الرسمي العربي، وتوافد الشباب الفلسطيني على التنظيم الوليد الجديد الذي رفع فكرة الكفاح المسلح لتحرير فلسطين.

ولم يكن خافياً كذلك الرغبة الفلسطينية الداخلية في تشكيل جسم سياسي يكون بمثابة المؤسسة القادرة على تحقيق الهوية الفلسطينية وتكريسها التي عمد الكيان الصهيوني إلى انكارها وتدميرها . كل هذه الدوافع والأسباب كانت المحرك الأساسي لظهور الفكرة ، ومنشط لتبنيها في جامعة الدول العربية، لذا وأثناء انعقاد مؤتمر القمة العربي في كانون الثاني عام 1964 في القاهرة من أجل مناقشة قرار إسرائيل تحويل مياه نهر الأردن، إستغل جمال عبد الناصر الحالة، وتم استصدار قرار من جامعة الدول العربية بتكليف السيد أحمد الشقيري باستمزاج مختلف قطاعات الشعب الفلسطيني بخصوص إنشاء كيان يمثل الفلسطينيين. غير أن الشقيري ذهب أبعد من ذلك، وتحرك باتجاه إنشاء الكيان الفلسطيني، وقد ساعده في ذلك التفويض الذي حصل عليه من جامعة الدول العربية، فقام بزيارة المخيمات الفلسطينية، وخاطب مختلف القطاعات السياسية في الضفة والقطاع. وقد كانت نتيجة هذه المناقشات أن استطاع أحمد الشقيري عقد المؤتمر الفلسطيني الأول عام 1964 في مدينة القدس، الذي جمع شخصيات اعتبارية، ورؤساء مجالس، وأعضاء نقابات واتحادات، واعتبر هذا المؤتمر بمثابة المؤتمر التأسيسي لمنظمة التحرير الفلسطينية .[1]

المؤتمر التأسيسي الأول 1964 م

انعقد المؤتمر بمدينة القدس، وقد حضره 397 شخصية فلسطينية اعتبروا منذ ذاك التاريخ أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني، وتقرر في المؤتمر الإعلان عن قيام منظمة التحرير الفلسطينية، وإقرار الميثاق

1 . نفس المصدر .صايغ يزيد ص 163-170.

القومي الفلسطيني، وتم اختيار أحمد الشقيري رئيسا للنمظمة، ومنحه توكيلاً باختيار أعضاء اللجنة التنفيذية وعددهم 15 عضوا مضافا إليهم رئيس المنظمة.

جاء المؤتمر التأسيسي ليشكل اللبنه الأولى لإنشاء الكيان الفلسطيني الجديد، إلا أنه وفي الوقت نفسه حاول توجيه البوصلة الفلسطينية باتجاه:

أولاً: التركيز على عروبة فلسطين.

ثانياً: التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في المقاومة.

ثالثاً: تجاوز بعض الخلافات العربية باتجاه القضية الفلسطينية ومنها الأردن، فقد أكد الميثاق القومي لاحقاً على عدم الولاية الجغرافية لمنظمة التحرير الفلسطينيه، وأنها، أي المنظمة، وجدت من أجل حشد الطاقات الفلسطينية باتجاه التحرير.

رابعاً: ركز أحمد الشقيري على مسالة التجنيد والاستعداد العسكري لتحرير فلسطين، وطالب الدول العربية بإنشاء جيش فلسطيني، غير أنه وتحت ضغط بعض الدول العربية تم إنشاء ألوية داخل الجيوش العربية (لواء اليرموك في الأردن، وحطين في سوريا، والقادسية في العراق، وقوات بدر في مصر)، وتم تشكيل جيش التحرير الفلسطيني الذي منحه أحمد الشقيري 90% من ميزانية المنظمة، وعين وجيه المدني قائداً عاماً لجيش التحرير الفلسطيني.

وهكذا يكون أحمد الشقيري قد نجح في تجاوز العقبات التي كانت تحول دون قيام أي جسم سياسي فلسطيني، فتم التجاوب مع النفس القومي الذي كان سائداً في المنطقة، وتم ضمان تأييد مصر وسوريا، وكذلك تم تجاوز العقبة الأردنية ضمن حل عدم الولاية الجغرافية لمنظمة التحرير الفلسطينية. مما قاد إلى تشكليل منظمة التحرير بمؤسساتها الثلاث: المجلس الوطني واللجنة التنفيذية جيش التحرير.

التحول من القومي إلى القطري

تعرضت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بعد حرب عام 1967 لهزة عنيفة على التوازي مع الأنظمة العربية المهزومة. هزمت مصر بقيادة جمال عبد الناصر وسوريا بقيادة حزب البعث، وحيث أن القيادتين كانتا ضمن اتجاه قومي وتسعيان إلى تحقيق الوحدة العربية فإن صورة القومية العربية قد اهتزت ومعها صورة القوميين العرب، فجاءت هزيمة حزيران 1967 ضربة قوية للفكرة القومية وأدت إلى تراجعها بشكل كبير، وتراجع حاملوها والمدافعون عنها، وملأ القوميون الوطن العربي صراخاً بتهديداتهم ضد إسرائيل ووعيدهم بإنهاء الوجود الصهيوني في فلسطين وصنعوا آمالاً لدى الجماهير العربية بأن التحرير قاب قوسين أو أدنى، لكن الهزيمة كانت ساحقة إلى درجة فقدان الثقة بالطروحات الرسمية الصادرة عن الأنظمة العربية.

لم تسلم قيادة منظمة التحرير من النقد الشديد، خاصة أن أحمد الشقيري شارك في الصراعات العربية التي كانت سائدة قبل الحرب وحمل أفكار الرئيس جمال عبد الناصر وسياساته، واستغل الإذاعة لتهييج

الجماهير دون أن يكون مرتكزاً على أرض صلبة. لقد كان جزءاً من السياسة الخطابية التي لم تأت على العرب والفلسطينيين بالنفع، وقد وجد الشقيري نفسه في وضع حرج إثر ظهور البندقية الفلسطينية بشكل بارز على الساحة. بدأ الفلسطينيون بقيادة حركة فتح القيام بعمليات عسكرية ومهاجمة الدوريات والمواقع الإسرائيلية خاصة في الضفة الغربية على طول نهر الأردن. ولم يعد للكلام مكان بعد البندقية، ووجد الشقيري أن عليه أن يقدم استقالته ويفسح المجال أمام الفئات المقاتلة لتقود الشعب الفلسطيني.

استقال الشقيري أمام اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في كانون أول/ ديسمبر 1967، فقبلتها واختارت أحد أعضائها وهو يحيى حمودة ليقوم بأعمال الرئيس ريثما يجتمع المجلس الوطني الفلسطيني؛ ليقرر ما يناسب المرحلة، وعلى الفور بدأت الرئاسة الجديدة بإجراء اتصالاتها مع القوى الفلسطينية الفاعلة لتشكيل مجلس وطني جديد، وقد تكثفت تلك الاتصالات مع فصائل وقوى المقاومة؛ لأنها أصبحت سيدة الساحة الفلسطينية وعنواناً للبندقية العربية التي تحمل استعادة العزة والكرامة، ونجحت في تشكيل مجلس من مئة عضو وعقدت له اجتماعاً عرف بالدورة الرابعة بتاريخ 1968/7/10. من الجدير ذكره أن المجلس الوطني الفلسطيني الأول عدّ 397 عضواً وارتفع الرقم في الدورة الثانية، وقفز عن 500 في الدورة الثالثة.

تمثلت جميع فصائل المقاومة الفلسطينية في المجلس الجديد، وكان واضحاً أنه مجلس مقاتلين وليس مجلس سياسيين، وذلك انسجاماً مع ظروف المرحلة، وتركزت الجهود على عمل إصلاحات إدارية وتنظيمية ووضع أسس العمل المستقبلي الذي كان من المتوقع أن يولي عناية كبيرة بالكفاح المسلح. تم التمديد ليحيى حمودة في رئاسة المنظمة لعدة أشهر، وسحبت من يد الرئيس صلاحية تعيين أعضاء اللجنة التنفيذية لتصبح من صلاحيات المجلس، وخفض عدد أعضاء اللجنة من 15 عضواً إلى 11 عضواً. واتخذ المجلس عدداً من القرارات السياسية، كان أهمها التمسك بتحرير الأرض الفلسطينية بأكملها بالكفاح المسلح، والعمل على حشد كل الطاقات الفلسطينية نحو هذا الهدف، وعلق المجلس على دعوات بشأن إقامة حكم ذاتي فلسطيني أو عودة الإدارة الأردنية إلى أغلب الأراضي المحتلة عام 1967، قائلاً بأنها مشبوهة وتهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية، ورفض المجلس قرار مجلس الأمن 242 بصورة قاطعة.

لكن أهم القرارات السياسية تمثلت باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية المظلة التي تحتضن كل القوى الفلسطينية التي تعمل على تحرير الأرض الفلسطينية، وإحلال الميثاق الوطني الفلسطيني محل الميثاق القومي الفلسطيني والتمسك به كدستور للمنظمة، وقد كان في تعديل الميثاق القومي خطوة سياسية رسمت معالم جديدة في التوجهات الرسمية الفلسطينية، أهمها الابتعاد عن البعد القومي لصالح البعد القطري، وهذا توجه ينسجم مع توجه حركة فتح، كبرى فصائل المقاومة الفلسطينية حينئذ وأكثرها نفوذاً، فالحركة ذات توجه قطري على الرغم من تأكيدها على أهمية الوحدة العربية، وأكدت باستمرار على البعد الفلسطيني في عملية التحرير.

عقد المجلس الوطني دورته الخامسة في الفترة 1-4 شباط / فبراير1969 في القاهرة وانتخب لجنة تنفيذية جديدة للمنظمة. فقد انتخبت اللجنة ياسر عرفات رئيسا لها، والذي بقي على رئاسة المنظمة حتى وفاته.

بناء على التوجه القطري، حرصت منظمة التحرير على وضعها التمثيلي أمام الدول، بخاصة الدول العربية، وعلى التعامل بندية مع الحكومات المختلفة من حيث أن الفلسطينيين عبارة عن شعب على قدم المساواة مع الشعوب العربية التي حققت الاستقلال وأقامت دولاً خاصة بها. وهذا ما يفسر اهتمام منظمة التحرير المتواصل عبر السنوات بنيل اعتراف الدول بها وبحق الشعب الفلسطيني في إقامة الدولة المستقلة، وقد طغى هذا الاهتمام على الاهتمام بالتحرير الذي كان الهدف المعلن الأول لكل من حركة فتح ومنظمة التحرير.

الميثاق بين القومي والوطني

شهدت منظمة التحرير الفلسطينية إثر حرب حزيران عام 1967 وتصاعد العمل الفدائي المسلح تطورات هامة على الصعيدين السياسي والتنظيمي. وكانت إحدى ثمرات هذه التطورات إقرار المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الرابعة (القاهرة 10-1968/7/17) الميثاق الوطني الفلسطيني الذي جاء تعديلا جوهريا للميثاق القومي الفلسطيني.

احتوى الميثاق الوطني الفلسطيني على 33 مادة (أي بزيادة أربع مواد على الميثاق القومي) متسلسلة من غير تبويب. ولكن عدد المواد ليس الفارق الوحيد بين الميثاقين، فقد تم حذف عدد من مواد الميثاق وإضافة مواد جديدة وتعديل مواد أخرى.

تناول التعديل أولاً اسم الميثاق فسمي "الميثاق الوطني الفلسطيني" بدلا من "الميثاق القومي الفلسطيني" كما تم حذف المقدمة التي تصدرت الميثاق السابق، فيما يلي بنود الميثاق مع إبراز أهم الفروق بين الميثاقين:

1- نصت المادة الأولى من الميثاق الوطني الفلسطيني على أن "فلسطين وطن الشعب الفلسطيني وهي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير، والشعب الفلسطيني جزء من الأمة العربية". وقد عززت هذه المادة النزعة الفلسطينية إلى التمسك بالشخصية الفلسطينية والاستقلال الفلسطيني فحلت عبارة ((فلسطين وطن الشعب العربي الفلسطيني)) محل عبارة ((فلسطين وطن عربي)) التي وردت في مطلع المادة الأولى من الميثاق القومي السابق.

2- تطابق نص المادة الثانية من الميثاق الوطني مع نص مثيلها في الميثاق القومي السابق فقررت أن "فلسطين بحدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني وحدة إقليمية لا تتجزأ".

3- أما المادة الثالثة فقد تناولت حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وأن "الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في وطنه ويقرر مصيره بعد أن يتم تحرير وطنه وفق مشيئته وبمحض إرادته واختياره". وهذه المادة قرنت حق الشعب الفلسطيني في وطنه بحقه في تقرير مصيره في مادة واحدة، في حين تضمنت المادة الثالثة من الميثاق السابق مطلع هذه المادة مقترنا بعبارة ((وهو جزء لا يتجزأ من الأمة العربية)) وجاء النص على حقه في تقرير مصيره مادة مستقلة.

4- تناولت المادة الرابعة من الميثاق الوطني الشخصية الفلسطينية، فبينت أنها "صفة أصيلة لازمة لا تزول، وهي تنتقل من الآباء إلى الأبناء" مستخدمة المادة الخامسة من الميثاق السابق بعد أن أضافت إليها عبارة "وأن الاحتلال الصهيوني وتشتيت الشعب العربي الفلسطيني نتيجة النكبات التي حلت به لا يفقدانه شخصيته وانتماءه الوطني الفلسطيني في وجه محاولات العدو الصهيوني إلى إذابة معالم الشخصية الفلسطينية والانتماء الوطني".

5- عرّفت المادة الخامسة –الفلسطينيين- من الميثاق الوطني الفلسطيني كما عرفتها المادة السادسة من الميثاق السابق بأنهم "المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى عام 1947، سواء من أخرج منها أم من بقي فيها، وكل من ولد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها هو فلسطيني".

6- حددت المادة السادسة اليهود الفلسطينيين قائلة إن "اليهود الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى بدء الغزو الصهيوني لها يعتبرون فلسطينيين". وجاء نص هذه المادة مختلفا اختلافا واسعا عن نصها في الميثاق السابق، فقد حدد اليهودي الفلسطيني كما حدد العربي الفلسطيني بصفة الإقامة العادية في فلسطين، وهذا أمر أغفلته مادة الميثاق السابق، ثم إنه أسقط الشروط التي وضعها النص السابق، وهي الرغبة "بأن يلتزموا العيش بولاء وسلام في فلسطين"، وأسقط كذلك الشرط الغامض حول الأصل الفلسطيني لليهودي، ولكن نص هذه المادة لم يحدد تاريخ بدء الغزو الصهيوني لفلسطين، شأنه في ذلك شأن مادة الميثاق السابق.

7- جاء في المادة السابعة من الميثاق الوطني أن "الانتماء الفلسطيني والارتباط المادي والروحي والتاريخي بفلسطين حقائق ثابتة، وأن تنشئة الفرد الفلسطيني تنشئة عربية ثورية واتخاذ كافة وسائل التوعية والتثقيف لتعريف الفلسطيني بوطنه تعريفا روحيا وماديا عميقا وتأهيله للنضال والكفاح المسلح والتضحية بماله وحياته لاسترداد وطنه حتى التحرير واجب قومي". وبذلك أضافت إلى المادة الثامنة من الميثاق السابق عبارات جديدة تحمل معاني ذات دلالات هامة، فقد عدّت الانتماء الفلسطيني والارتباط المادي والروحي والتاريخي بفلسطين حقائق ثابتة، وتوجهت إلى الفرد الفلسطيني عندما نصت على "تنشئة الفرد الفلسطيني تنشئة عربية ثورية" بدلا من "الجيل الفلسطيني" في عبارة المادة

الثامنة من الميثاق السابق. وحددت كمثيلاتها السابقة وسائل التنشئة بأنها التوعية والتثقيف، ولكنها أضافت تهيئة الفرد للنضال والكفاح المسلح والتضحية بالمال والحياة لتحرير الوطن.

8- وصفت المادة الثامنة طبيعة المرحلة النضالية التي يمر بها الشعب العربي الفلسطيني، فقالت إن "المرحلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني هي مرحلة الكفاح الوطني لتحرير فلسطين، ولذلك فإن التناقضات بين القوى الوطنية الفلسطينية هي نوع من التناقضات الثانوية التي يجب أن تتوقف لصالح التناقض الأساسي بين الصهيونية والاستعمار من جهة والشعب العربي الفلسطيني من جهة ثانية، وعلى هذا الأساس فإن الجماهير الفلسطينية سواء من كان منها في أرض الوطن أم في المهاجر تشكل منظمات وأفرادا جبهة وطنية واحدة تعمل لاسترداد فلسطين وتحريرها بالكفاح المسلح". وقد جاءت هذه المادة تعديلا جوهريا لنص مضمون المادة التاسعة من الميثاق السابق. فقد حددت طبيعة المرحلة النضالية وطبيعة الوحدة الوطنية الفلسطينية بعبارات واضحة وتحليل دقيق للواقع النضالي الفلسطيني، وهو ما لم تتطرق إليه مثيلاتها في الميثاق السابق. كما أنها أسقطت النص السلبي المعادي للانتماء الحزبي والإيمان العقائدي التي اتسمت به المادة التاسعة من الميثاق السابق، ودعت إلى توظيف كل الجهود لصالح التناقض الرئيسي مع الصهيونية والاستعمار، وإلى انتهاج أسلوب الكفاح المسلح في حل هذا التناقض، وإلى تشكيل جبهة وطنية من منظمات وأفراد، وهي أمور غابت عن الميثاق السابق.

9- قدمت المادة التاسعة من الميثاق الوطني نصاً جديداً. إذ قررت أن "الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، وهو بذلك استراتيجية وليس تكتيكاً، ويؤكد الشعب العربي الفلسطيني تصميمه المطلق وعزمه الثابت على متابعة الكفاح المسلح والسير قدما نحو الثورة الشعبية المسلحة لتحرير وطنه والعودة إليه وعلى حقه في الحياة الطبيعية فيه وممارسة حق تقرير مصيره فيه والسيادة عليه". وقد وضعت هذه المادة بتأثير الكفاح المسلح الذي بدأت منظمات المقاومة الفلسطينية تمارسه قبل وضع هذا الميثاق بعدة سنوات، ووضعت لمواجهة مشاريع التسوية التي طرحت بعد عدوان الخامس من حزيران لتصفية القضية الفلسطينية.

10- أتت المادة العاشرة من الميثاق الوطني بجديد حين قالت إن "العمل الفدائي يشكل نواة حرب التحرير الشعبية الفلسطينية، وهذا يقتضي تصعيده وشموله وحمايته وتعبئة كافة الطاقات الجماهيرية والعلمية الفلسطينية وتنظيمها وإشراكها في الثورة الفلسطينية المسلحة وتحقيق التلاحم النضالي الوطني بين مختلف فئات الشعب الفلسطيني وبينها وبين الجماهير العربية ضمانا لاستمرار الثورة وتصاعدها وانتصارها"، وكانت هذه المادة منسجمة مع حجم العمل الفدائي.

11- نصت المادة الحادية عشرة على أن "يكون للفلسطينيين ثلاثة شعارات: الوحدة الوطنية، والتعبئة القومية، والتحرير"، وجاء هذا النص متطابقا مع مطلع المادة العاشرة من الميثاق السابق، إذ حذفت

المادة الجديدة عبارة" وبعد أن يتم تحرير الوطن يختار الشعب الفلسطيني لحياته العامة ما يشاء من النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية".

12- تطابق ما جاء في المادة الثانية عشرة من الميثاق الوطني مع ما جاء في المادة الحادية عشرة من الميثاق السابق، فقد قالت كلتاهما إن "الشعب العربي الفلسطيني يؤمن بالوحدة العربية، ولكي يؤدي دوره في تحقيقها يجب عليه في هذه المرحلة من كفاحه الوطني أن يحافظ على شخصيته الفلسطينية ومقوماتها، وأن ينمي الوعي بوجودها وأن يناهض أيا من المشروعات التي من شأنها إذابتها أو إضعافها".

13- أكد نص المادة الثالثة عشرة من الميثاق الوطني ما جاء في نص المادة الثانية عشرة من الميثاق السابق حول علاقة الوحدة العربية بتحرير فلسطين. فذكر أن" الوحدة العربية وتحرير فلسطين هدفان متكاملان يهيئ الواحد منهما لتحقيق الآخر. فالوحدة العربية تؤدي إلى تحرير فلسطين وتحرير فلسطين يؤدي إلى الوحدة العربية والعمل لهما يسير جنبا إلى جنب".

14- تطابق نص المادة الرابعة عشرة مع نص المادة الثالثة عشرة من الميثاق السابق في أن "مصير الأمة العربية، بل الوجود العربي بذاته، رهن بمصير القضية الفلسطينية، ومن هذا الترابط ينطلق سعي الأمة العربية وجهدها لتحرير فلسطين، ويقوم شعب فلسطين بدوره الطليعي لتحقيق هذا الهدف القومي المقدس".

15- أدخلت المادة الخامسة عشرة على المادة الرابعة عشرة من الميثاق السابق تعديلا جوهريا دل على رؤية جديدة لدور الشعب العربي الفلسطيني والأمة العربية في تحرير فلسطين. فقد نصت على أن "تحرير فلسطين من ناحية عربية هو واجب قومي لرد الغزوة الصهيونية والإمبريالية عن الوطن العربي الكبير وتصفية الوجود الصهيوني في فلسطين تقع مسؤولياته كاملة على الأمة العربية شعوبا وحكومات وفي طليعتها الشعب العربي الفلسطيني. ومن أجل ذلك فإن على الأمة العربية أن تعبئ جميع طاقاتها العسكرية والبشرية والمادية والروحية للمساهمة مساهمة فعالة مع الشعب الفلسطيني في تحرير فلسطين، وعليها بصورة خاصة في مرحلة الثورة الفلسطينية المسلحة القائمة الآن، أن تبذل للشعب الفلسطيني وتقدم له كل العون وكل التأييد المادي والبشري وتوفر له كل الوسائل والفرص الكفيلة بتمكينه من الاستمرار للقيام بدوره الطليعي في متابعة ثورته المسلحة حتى تحرير وطنه". وبذلك جعلت هذه المادة تحرير فلسطين واجبا قوميا ربطته بالخطر الصهيوني الذي يتهدد الوطن العربي بأسره، لا فلسطين وحدها، كما دللت على ذلك حرب حزيران 1967 عندما استطاعت (إسرائيل) أن تستولي على أراضي دول عربية أخرى.

16- طابقت المادة السادسة عشرة مثيلتها من الميثاق السابق حين قررت أن "تحرير فلسطين، من ناحية روحية، يهيئ للبلاد الإسلامية جوا من الطمأنينة والسكينة تصان في ظلاله جميع المقدسات الدينية وتكفل حرية العبادة والزيارة للجميع من غير تفريق ولا تمييز، سواء على أساس العنصر أو اللون أو اللغة أو الدين، ومن أجل ذلك فإن أهل فلسطين يتطلعون إلى نصرة جميع القوى الروحية في العالم".

17- أتت المادة السابعة عشرة بنص جديد يتعلق بالدافع الإنساني الكامن وراء تحرير فلسطين؛ لأن "تحرير فلسطين، من ناحية إنسانية، يعيد إلى الإنسان الفلسطيني كرامته وعزته وحريته، لذلك فإن الشعب العربي الفلسطيني يتطلع إلى دعم المؤمنين بكرامة الإنسان وحريته في العالم".

18- بينت المادة الثامنة عشرة من الميثاق أن " تحرير فلسطين، من ناحية دولية، هو عمل دفاعي تقتضيه ضرورات الدفاع عن النفس، ومن أجل ذلك فإن الشعب الفلسطيني الراغب في مصادقة جميع الشعوب يتطلع إلى تأييد الدول المحبة للحرية والعدل والسلام لإعادة الأوضاع الشرعية إلى فلسطين وإقرار الأمن والسلام في ربوعها، وتمكين أهلها من ممارسة السيادة الوطنية والحرية القومية". وقد تماثلت هذه المادة مع المادة السادسة عشرة من الميثاق السابق، ولكنها أسقطت عبارة "كما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة" الواردة في النص السابق، وربطت التحرير بحق الدفاع عن النفس، وهو حق طبيعي معترف به وليس مقيدا بما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة فقط.

19- فيما يتعلق برفض قرار التقسيم لعام 1947 ووعد بلفور وصك الانتداب، نصت المادة التاسعة عشرة من الميثاق الوطني، كما نصت المادة السابعة عشرة من الميثاق السابق، على أن "تقسيم فلسطين الذي جرى عام 1947 وقيام دولة إسرائيل باطلان من أساسهما مهما طال عليهما الزمن لمغايرتهما لإرادة الشعب الفلسطيني وحقه الطبيعي في وطنه، ومناقضتهما للمبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة وفي مقدمتها حق تقرير المصير".

20- جاء نص المادة العشرين متطابقا كذلك مع ما جاء في الميثاق السابق عدا فارق بسيط. فقد أورد النص الجديد عبارة تصريح بلفور بدلا من وعد بلفور وأصبحت العبارة "يعتبر باطلا كل من تصريح بلفور وصك الانتداب وما ترتب عليهما. وإن دعوى الترابط التاريخية أو الروحية بين اليهود وفلسطين لا تتفق مع حقائق التاريخ ولا مع مقومات الدولة في مفهومها الصحيح. وإن اليهودية بوصفها دينا سماويا ليست قومية ذات وجود مستقل، وكذلك فإن اليهود ليسوا شعبا واحدا له شخصيته المستقلة وإنما مواطنون في الدول التي ينتمون إليها".

21- أضاف الميثاق الوطني مادة جديدة لم ترد في الميثاق السابق، وهي المادة الحادية والعشرون التي أكدت أن " الشعب العربي الفلسطيني، معبرا عن ذاته بالثورة الفلسطينية المسلحة، يرفض كل الحلول البديلة عن تحرير فلسطين تحريرا كاملا، ويرفض كل المشاريع الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية، أو

تدويلها" في مقابل ما طرح على الساحتين العربية والدولية بعد الخامس من حزيران 1967 من ترويج للتسوية السياسية على أساس قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 لعام 1967.

22- عرّفت المادة الثانية والعشرون الصهيونية بأنها "حركة سياسية مرتبطة ارتباطا عنصريا بالإمبريالية العالمية، ومعادية لجميع حركات التحرر والتقدم في العالم، وهي حركة عنصرية تعصبية في تكوينها، عدوانية توسعية استيطانية في أهدافها، وفاشية ونازية في وسائلها، وأن إسرائيل هي أداة الحركة الصهيونية وقاعدة بشرية جغرافية للإمبريالية العالمية، ونقطة ارتكاز ووثوب لها في قلب الوطن العربي لضرب أماني الأمة العربية في التحرر والوحدة والتقدم، إن إسرائيل مصدر دائم لتهديد السلام في الشرق الأوسط والعالم أجمع، ولما كان تحرير فلسطين يقضي على الوجود الصهيوني والإمبريالي فيها ويؤدي إلى استتباب السلام في الشرق الأوسط، لذلك فإن الشعب الفلسطيني يتطلع إلى نصرة جميع أحرار العالم وقوى الخير والتقدم والسلام فيه، ويناشدهم جميعا على اختلاف ميولهم واتجاهاتهم تقديم كل عون وتأييد له في نضاله العادل المشروع لتحرير وطنه". وقد أتى هذا التعريف أكثر دقة وشمولا مما ورد في المادة التاسعة عشرة من الميثاق السابق، فقد أظهر بوضوح الصلة العضوية بين الصهيونية والإمبريالية العالمية وأكد أن هدف النضال الفلسطيني المسلح هو القضاء على الوجود الصهيوني والإمبريالي في فلسطين مفندا بذلك مزاعم الدعاية الصهيونية التي رددت باستمرار أن الفلسطينيين يريدون القضاء على اليهود وشهرت بالنضال الوطني الفلسطيني ووصفته بأنه معاد للسامية، كما بينت هذه المادة بجلاء دور إسرائيل كقاعدة متقدمة للحركة الصهيونية والإمبريالية العالمية في المنطقة العربية أقيمت بهدف تنفيذ خطط الدوائر الإمبريالية ومصالحها في التصدي للطموحات العربية إلى التحرر والتقدم والوحدة.

23- أتت المادة الثالثة والعشرون متطابقة مع المادة العشرين من الميثاق السابق فنصت على أن " دواعي الأمن والسلم ومقتضيات الحق والعدل تتطلب من الدول جميعها، حفظا لعلاقات الصداقة بين الشعوب واستبقاء لولاء المواطنين لأوطانهم، أن تعتبر الصهيونية حركة غير مشروعة وتحرم وجودها ونشاطها".

24- احتفظت المادة الرابعة والعشرون بمطلع المادة الحادية والعشرين من الميثاق القومي القائل: "يؤمن الشعب العربي الفلسطيني بمبادئ الحرية والعدل والسيادة وتقرير المصير والكرامة الإنسانية وحق الشعوب في ممارستها" وحذفت المقطع التالي: " ويؤيد جميع المساعي الدولية إلى إقرار السلم على أسس الحق والتعاون الدولي الحر" تجنبا لأي انطباع يفهم منه أن واضعيه قد يؤيدون المساعي الدولية التي كانت تبذل في ذلك الوقت لتحقيق تسوية سياسية على أساس قرار مجلس الأمن الدولي 242. كما

تم حذف المادة الثانية والعشرين من الميثاق السابق وهي تقول "يؤمن الشعب الفلسطيني بالتعايش السلمي على أساس الوجود الشرعي، إذ لا يتعايش مع العدوان ولا سلم مع الاحتلال والاستعمار".

25- جاءت المادة الخامسة والعشرون من الميثاق الوطني مماثلة للقسم الأول من المادة الثالثة والعشرين من الميثاق السابق فنصت على أنه " تحقيقا لأهداف هذا الميثاق ومبادئه تقوم منظمة التحرير الفلسطينية بدورها الكامل في تحرير فلسطين". ولكنها حذفت عبارة ((وفق النظام الأساسي لهذه المنظمة)) لورود مادة خاصة عن النظام الأساسي في الميثاق.

26- نصت المادة السادسة والعشرون على أن " منظمة التحرير الفلسطينية الممثلة لقوى الثورة الفلسطينية مسؤولة عن حركة الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل استرداد وطنه وتحريره والعودة إليه، وممارسة حق تقرير مصيره فيه، في جميع الميادين العسكرية والسياسية والمالية وسائر ما تتطلبه قضية فلسطين على الصعيدين العربي والدولي". فعدلت بذلك نص المادة الخامسة والعشرين من الميثاق السابق انسجاما مع التطورات التي شهدتها الساحتان الفلسطينية والعربية، وفي مقدمتها أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل لقوى الثورة الفلسطينية، مؤكدة بذلك شرعية الثورة بالإضافة إلى تأكيدها ارتباط حقوق العودة وتقرير المصير بالتحرير.

27- أما المادة السابعة والعشرون فقد تماثل جزء منها مع ما جاء في المادة السادسة والعشرين من الميثاق السابق، وهي: " تتعاون منظمة التحرير الفلسطينية مع جميع الدول العربية كل حسب إمكانياتها"، ثم أضافت عبارة: "وتلتزم بالحياد فيما بينها في ضوء مستلزمات معركة التحرير وعلى أساس ذلك". وعادت المادتان لتتطابقا في النهاية بقولهما: " ولا تتدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة عربية".

28- أضاف الميثاق الوطني مادة جديدة لم تكن في الميثاق السابق وهي المادة الثامنة والعشرون التي نصت على ما يلي: " يؤكد الشعب العربي الفلسطيني أصالة ثورته الوطنية واستقلاليتها، ويرفض كل أنواع التدخل والوصاية والتبعية".

29- كما أضاف الميثاق الوطني مادة جديدة هي المادة التاسعة والعشرون التي قررت أن: " الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الأول والأصيل في تحرير واسترداد وطنه، ويحدد موقفه من كافة الدول والقوى على أساس مواقفها من قضيته ومدى دعمها له في ثورته لتحقيق أهدافه". وقد انعكس في هاتين الإضافتين التطور الذي حصل على الساحتين الفلسطينية والعربية. ففي حين أكد الميثاق الوطني عدم تدخل منظمة التحرير الفلسطينية في الشؤون الداخلية للدول العربية والتزام الحياد فيما بينها على ضوء مستلزمات معركة التحرير وعلى أساس ذلك ثبت بالمقابل مبدأ رفض كل أنواع التدخل والوصاية والتبعية الذي غاب عن الميثاق السابق. كما أكد الميثاق الوطني أن موقف الشعب العربي

الفلسطيني من كافة الدول والقوى يتحدد على ضوء مواقفها من قضيته ومدى دعمها له في ثورته لتحقيق أهدافه.

30- حملت المادة الثلاثون من الميثاق الوطني شيئا جديد لم يرد في الميثاق السابق وهو " المقاتلون وحملة السلاح في معركة التحرير هم نواة الجيش الشعبي الذي سيكون الدرع الواقي لمكتسبات الشعب العربي الفلسطيني".

31- تطابقت المادة الحادية والثلاثون مع مثيلتها السابعة والعشرين من الميثاق السابق بالنص على أن " يكون لهذه المنظمة علم وقسم ونشيد، ويقرر ذلك في نظام خاص".

32- تطابقت المادة الثانية والثلاثون مع الثامنة والعشرين من الميثاق السابق فنصتا على أن " يلحق بهذا الميثاق نظام يعرف بالنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية تحدد فيه كيفية تشكيل المنظمة وهيئاتها ومؤسساتها واختصاصات كل منها وجميع ما تقتضيه الواجبات الملقاة عليها بموجب هذا الميثاق".

33- كانت المادة الثالثة والثلاثون كمثيلتها التاسعة والعشرين من الميثاق السابق إذ قالت: " لا يعدل هذا الميثاق إلا بأكثرية ثلثي مجموع أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطيني في جلسة خاصة يدعى إليها من أجل هذا الغرض".

وعلاوة على هذه التعديلات والإضافات التي أدخلها الميثاق الوطني الفلسطيني على الميثاق السابق تم إسقاط مادتين من مواده هما:

1- المادة التاسعة التي نصت على أن " المذاهب العقائدية سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية لا تشغل أهل فلسطين عن واجبهم الأول في تحرير وطنهم، والفلسطينيون جميعا جبهة وطنية واحدة يعملون لتحرير وطنهم بكل مشاعرهم وطاقاتهم الروحية والمادية". فقد كان وجود هذه المادة غير منسجم واقعيا مع تطور الحركة الوطنية الفلسطينية وفكرها السياسي، ولهذا تم إسقاطها من الميثاق الوطني الفلسطيني. كما أن القوى الفلسطينية التي ساهمت في وضع الميثاق الوطني وكانت تنتمي إلى تيارات سياسية وفكرية متعددة وافقت على صيغة ائتلاف جبهوي وطني ضمن إطار منظمة التحرير الفلسطينية.

2- المادة الرابعة والعشرون التي نصت على أن "لا تمارس هذه المنظمة أية سيادة إقليمية على الضفة الغربية في المملكة الأردنية الهاشمية ولا قطاع غزة ولا في منطقة الحمة. وسيكون نشاطها على المستوى القومي الشعبي في الميادين التحريرية والتنظيمية والسياسية والمالية". فقد تم وضعها في الميثاق السابق استجابة لشروط أطراف عربية منحت تأييدها لمنظمة التحرير الفلسطينية مقابل وضع هذه المادة. وقد أسقطت هذه المادة من الميثاق الوطني بعد أن أكدت مواد الميثاق حق الشعب العربي الفلسطيني في

السيادة على وطنه وتقرير مصيره فيه. وبذلك مثل الميثاق الوطني الفلسطيني التطورات والتغيرات التي شهدتها الساحتان الفلسطينية والعربية، وفي مقدمتها تصاعد الكفاح المسلح، ولا سيما بعد الخامس من حزيران 1967، وبروز الدور القيادي لمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب العربي الفلسطيني.

مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية:

شكلت منظمة التحرير الفلسطينية العديد من المؤسسات من أجل القيام بالمهام الملقاه على عاتقها، سواء المؤسسات التشريعية كالمجلس الوطني الفلسطيني، أوالمهام التنفيذية التي شكلت اللجنة التنفيذية من أجل تنفيذ ما يقره المجلس الوطني من سياسات، كما تم إنشاء جيش التحرير الفلسطيني، والصندوق القومي، وقد نص النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية على هذه المؤسسات، وفصل مهامها وواجباتها ضمن مواده ال 32 ، التي جاءت في خمسة أبواب رئيسة:

أولاً: المجلس الوطني الفلسطيني :

هو السلطة العليا لمنظمة التحرير، وهو الذي يضع سياسات المنظمة وبرامجها وخططها، مدة المجلس الوطني الفلسطيني ثلاث سنوات، ومقره الدائم هو القدس، وينعقد في القدس أو غزة، أو أي مكان آخر. ينتخب أعضاء المجلس الوطني بالاقتراع المباشر من قبل الشعب الفلسطيني، وإذا تعذر ذلك استمر المجلس الوطني قائما إلى أن تتهيأ ظروف الانتخابات[1].

مهام المجلس الوطني الفلسطيني:

1-التقرير السنوي الذي تقدمه اللجنة التنفيذية عن إنجازات المنظمة وأجهزتها.

2- التقرير السنوي للصندوق القومي واعتماد الميزانية.

3- الاقتراحات التي تقدم إليه من اللجنة التنفيذية وتوصيات لجان المجلس[2].

لغاية يومنا هذا لم تجر انتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني، وبقي توزيع أعضاء المجلس على الفصائل الفلسطينية والقوى الشعبية والنقابات واللجان والاتحادات . يواجه المجلس الوطني الفلسطيني اليوم إشكاليتين مركزيتين: الأولى، إشكالية الآداء ، فالمجلس الوطني الفلسطيني لم ينعقد منذ عام 1993 ولغاية 2010 سوى مرة واحدة، على الرغم أن القانون الأساسي للمجلس ينص على انعقاده مرة كل سنه، وهذا بات يطرح تساؤلاً حول دوره الرقابي والتشريعي على اللجنة التنفيذية.

1 . النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية .الباب الثاني. المادة 5، 6، 7، 8.
2 . النظام الأساسي .الباب الثاني. المادة 10

الثانية: إشكالية العضوية والتمثيل، كان عدد أعضاء المجلس الوطني عشية دخول الفصائل الفلسطينية إلى المجلس الوطني عام 1968 هو 100عضو، إلا أن عدد أعضائه اليوم، وحسب بعض المصادر، فيصل إلى 787 عضواً[1].

ثانياً: اللجنة التنفيذية:

هي أعلى سلطة تنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية، وتكون دائمة الانعقاد ومسؤولة أمام المجلس الوطني الفلسطيني ،ويتم انتخاب جميع أعضائها من قبل المجلس الوطني الفلسطيني، وهي تقوم بانتخاب رئيسها. ويبلغ عدد أعضائها من 15-18 عضوا بمن فيهم رئيس الصندوق القومي الفلسطيني[2].

مهام اللجنة التنفيذية:

1- تمثيل الشعب الفلسطيني.
2- الإشراف على تشكيلات المنظمة.
3- إصدار اللوائح والتعليمات الخاصة بتنظيم أعمال المنظمة، على ألا تتعارض والنظام الأساسي.
4- تنفيذ السياسة المالية للمنظمة وإعداد ميزانيتها.[3]

ثالثاً: المجلس المركزي:

هو هيئة دائمة منبثقة عن المجلس الوطني الفلسطيني ، تم تشكيله عام 1973 ، من 32 عضواَ، يضاف إليهم 6 أعضاء مراقبين، إلا أن عدد أعضاء المجلس المركزي آخذ بالارتفاع، فوصل عام 1979 إلى 59 عضواَ، واليوم يبلغ عدد أعضائه ما يزيد على المائة عضو.[4] ينعقد المجلس المركزي مرة كل ثلاثة شهور ، أو بدعوة من رئيسه، أو ثلث اعضائه.

مهام المجلس المركزي:[5]

1- اتخاذ القرارات في القضايا التي تطرحها عليه اللجنة التنفيذية في إطار مقررات المجلس الوطني.

2- إقرار الخطط التنفيذية المقدمة إليه من اللجنة التنفيذية.

3- متابعة اللجنة التنفيذية في تنفيذ قرارات المجلس الوطني.

---

1 . لمزيد من المعلومات انظر. صالح محسن .قراءة نقدية في تجربة المجلس الوطني الفلسطيني .المعرفة .الجزيرة نت.
2 . النظام الاساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، المادة 13، 14، 15.
3 . النظام الاساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، المادة 16.
4 . انظر مركز الإعلام الفلسطيني .وثائق المجلس المركزي الفلسطيني ، وقرار المجلس الوطني، تشكيل المجلس المركزي الفلسطيني. http://www.palestine-pmc.com/arabic/inside1.asp?x=2887&cat=3&opt=1
5 . نفس المصدر. مركز الإعلام الفلسطيني .وثائق. المجلس المركزي الفلسطيني .مهام واختصاصات.

4- تشكيل لجان دائمة من بين أعضاء المجلس الوطني ويكون رؤساء اللجان الدائمة من أعضاء المجلس المركزي.

5- تكون مهمة اللجان الدائمة إعداد الدراسات والبحوث في المسائل المحالة من المجلس المركزي أو اللجنة التنفيذية.

6- الاطلاع على سير عمل دوائر المنظمة وتقديم التوصيات اللازمة.

رابعاً: جيش التحرير الفلسطيني، والصندوق القومي الفلسطيني :

نصت المادة 22 من النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية على إنشاء جيش من أبناء فلسطين، تكون له قيادة مستقله تعمل تحت إشراف اللجنة التنفيذية، وواجبه القومي أن يكون الطليعة في تحرير فلسطين. كما نصت المادة 24 على تشكيل الصندوق القومي الفلسطيني ليقوم بتمويل أعمال المنظمة. وتقوم إيراداته بشكل أساسي على ضريبة ثابته على الفلسطينيين تجبى بنظام خاص، وكذلك من التبرعات الرسمية وغير الرسمية[1].

1 . النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، الباب الرابع ، المادة 22،24

خامساً: دوائر منظمة التحرير

من الناحية الإدارية، تم تشكيل دوائر منظمة التحرير الفلسطينية، تكون مسؤولة أمام اللجنة التنفيذية للمنظمة، وبالتالي أمام المجلس الوطني وذلك لمتابعة مختلف النشاطات والاهتمامات على الساحة الفلسطينية. لم يستقر عدد هذه الدوائر على مدى أيام منظمة التحرير وتعددت حسب الاحتياجات، وتتلخص هذه الدوائر فيما يلي:

1. أمانة السر: تقوم على حفظ الملفات وإعداد محاضر اللجنة التنفيذية وجدول الأعمال وتنسيق مختلف القضايا الواجب طرحها أمام اللجنة.
2. الصندوق القومي الفلسطيني: يقوم على شؤون الإيرادات والنفقات ويراقب مصروفات كل مؤسسات المنظمة ويدققها.
3. الدائرة العسكرية: مسؤولة عن جيش التحرير الفلسطيني، وتقوم على شؤون التعبئة والتدريب والتنظيم والتسليح، وتوفير الاحتياجات التموينية للمقاتلين سواءَ على مستوى الجيش أم فصائل المقاومة.
4. الدائرة السياسية: تشرف على العلاقات الخارجية للمنظمة سواء على مستوى الدول أم الأحزاب أم المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، وهي تشرف على ممثليات منظمة التحرير في الخارج وتنسق نشاطاتها وتوجيهها.
5. دائرة الإعلام والثقافة: تقوم على متابعة النشاطات الثقافية، وتشرف على الجهود الإعلامية بهدف الوصول إلى أوسع القطاعات عالمياً بهدف دعم قضية الشعب الفلسطيني، وذلك من خلال النشرات أو البث الإذاعي أو المؤتمرات الثقافية والبحثية.
6. دائرة الشؤون الاجتماعية: تعمل على تحسين الظروف المعيشية للفلسطينيين الذين يعانون الفاقة وضنك العيش في مختلف تجمعاتهم في البلاد العربية، وتقوم على رعاية أسر الشهداء والجرحى والمعتقلين وتوفير التعليم اللازم لأبناء الشهداء.
7. دائرة التنظيم الشعبي: تهتم بقضايا التمثيل الشعبي والتنظيم الثقافي من حيث الإشراف على الانتخابات لمختلف الاتحادات والنقابات والمشاركة في مؤتمراتها العامة.
8. دائرة شؤون الوطن المحتل: مسؤولة عن دراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأرض المحتلة عام 1967 بهدف تطويرها بطريقة ترفع من مستوى الناس التعليمي والمادي وتعزز صمودهم في مواجهة الاحتلال. وقد تأسست هذه الدائرة عام 1979 على إثر قرار مؤتمر القمة العربي تخصيص أموال لدعم صمود الشعب في الأراضي المحتلة عام 1967.

9. دائرة التربية والتعليم: تشرف على الوضع التعليمي للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده بهدف الرقي بالعملية التعليمية من خلال بناء المدارس وتحسين ظروفها وكذلك من خلال ايفاد الطلاب الفلسطينيين إلى الخارج للتحصيل الجامعي.

10. دائرة العلاقات القومية: ومهمتها تنسيق العلاقات مع المنظمات والأحزاب العربية ومع جمعيات الصداقة والتضامن الدولية، وهي دائرة لم يتضح لها انفصال عن الدائرة السياسية.

11. الدائرة الإدارية: هي أشبه ما تكون بديوان الموظفين الذي يعني بشؤون العاملين بمختلف دوائر ومؤسسات المنظمة[1].

هذا وقد تم إلغاء بعض هذه الدوائر بعد قيام السلطة الفلسطينية في أجزاء من الضفة الغربية وغزة حيث لم يعد لوجودها ضرورة.

منظمة التحرير على الساحة الدولية

لاقت منظمة التحرير الفلسطينية قبولاً واسعاً عند دول العالم الثالث ودول العالم الشيوعي في حينه. وعدت المنظمة من قبل شعوب كثيرة ودول عديدة على أنها حركة تحرر عالمي تناهض الاستعمار والاستغلال وتسعى نحو ترسيخ حق الشعوب في الحرية وتحقيق المصير. ولهذا سارعت دول عظمى مثل الاتحاد السوفيتي إلى التعامل معها وتقديم الدعم السياسي وبعض الدعم العسكري، ولم تتخلف الصين ففتحت أبوابها لتدريب بعض الفلسطينيين عسكرياً وتقديم الخبرات العسكرية المختلفة، وكذلك كان شأن دول أخرى مثل فياتنام الشمالية (في حينه) وكوريا الشمالية وكوبا وألمانيا الشرقية وبولندا ويوغوسلافيا وغيرها.

لكن منظمة التحرير لم تكن تكتفي بتأييد الدول المناهضة للاستعمار والمؤيدة لحق الشعب الفلسطيني في استرداد حقوقه، وإنما سعت إلى تواجد دولي أكثر اتساعاً يتيح لها مجال لعب دور على المستوى الديبلوماسي الباحث عن مستقبل الصراع بين العرب وإسرائيل. لقد كانت المنظمة مرتاحة لتأييد الدول التي كانت تصف نفسها بالثورية، لكنها أرادت خوض غمار الساحة التي بإمكانها التنسيق لحل وفق الأطر الدولية التي تتصدرها الأمم المتحدة والدول الكبرى والقادرة على تحديد اتجاه التيارات السياسية, ومن حيث أن الولايات المتحدة لاعبة رئيسة في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، تطور لدى المنظمة طموح بالتحدث مع الولايات المتحدة علّ الأخيرة تعترف بمأساة الشعب الفلسطيني وتؤيد استعادته لبعض حقوقه. ولم تكن المنظمة حينئذ متفائلة بضغط أمريكي من أجل استعادة كامل الحقوق الفلسطينية، لكنها كانت ترى في العلاقات المتبادلة أو المحادثات معها إنجازاً قد يؤدي إلى حالة جديدة تقود إسرائيل إلى التفكير في الاعتراف بالشعب الفلسطيني وبحقوقه، فقيادة المنظمة لم تكن تختلف في تقييمها للدور الأمريكي عن تقييم القيادات العربية، على

[1] النظام الاساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، الباب الثالث. مادة 18

الرغم من أن قرارات المجالس الفلسطينية دأبت على التأكيد على الدور الأمريكي المنحاز لإسرائيل وعلى المشاريع الأمريكية المشبوهة.

أتاحت حرب عام 1973 -كما سيتم تناوله تفصيلاً في الوحدة الثالثة- فرصة أمام منظمة التحرير الفلسطينية للدخول إلى الأمم المتحدة ولتصبح لاعباً سياسياً يتم أخذه بعين الاعتبار على صعيد المداولات والقرارات التي يمكن اتخاذها داخل الأقبية العالمية، كسبت الدول العربية مداً مؤيداً على الساحة العالمية بعد حرب عام 1973، وكان لها تأثير على العديد من دول العالم الثالث ودول المؤتمر الإسلامي التي قطع عدد منها العلاقات مع إسرائيل خاصة الإفريقية منها، وكذلك تمتع الاتحاد السوفيتي بتأييد عدد لا بأس به من الدول بخاصة الدول الاشتراكية والشيوعية، وبحشد قوى التأييد، استطاع العرب والاتحاد السوفيتي اتخاذ عدد من القرارات في الجمعية العامة للأمم المتحدة أكدت على أن الشعب الفلسطيني هو الطرف الأساسي المعني بقضية فلسطين، ودعت منظمة التحرير الفلسطينية الممثلة للشعب الفلسطيني إلى الاشتراك في دورات الجمعية العامة بشأن القضية الفلسطينية في جلساتها العامة بصفة مراقب، وأكدت حق المنظمة في الاشتراك بتلك الصفة في مختلف المؤتمرات والدورات العالمية التي تتم برعاية الأمم المتحدة حول القضية الفلسطينية على قدم المساواة مع مختلف الأطراف المعنية، وأصرت الجمعية على أن أي حلول للقضية يجب أن تتم من خلال الأمم المتحدة وميثاقها وقراراتها التي تقوم على أساس نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه ومن ضمنها "حق العودة والحق في الاستقلال الوطني والسيادة الوطنية في فلسطين، وباشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في هذه الاتفاقيات".

من الجدير ذكره أن دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة وإسرائيل صوتت ضد هذه القرارات، وأحياناً كانت تقف إسرائيل وأمريكا وحدهما في المعارضة وتلوذ أوروبا الغربية إلى الامتناع عن التصويت.

اتضح مع الزمن أن الأمم المتحدة ليست الجهة التي تحسم الأمور بالنسبة للقضية الفلسطينية، وأن كل القرارات الدولية الخاصة، إن لم تكن مقبولة أمريكيا وإسرائيليا، لا ترتقي في النهاية إلا إلى نص قانوني يمكن التغني به في المحافل الدولية، ولهذا سعت منظمة التحرير إلى البحث عن وسيلة للتحدث مع الولايات المتحدة، ونتيجة للسعي الحثيث أبلغت أمريكا عام 1975المنظمة أنها على استعداد للاعتراف بها إن هي اعترفت بإسرائيل وبقراري مجلس الأمن 242 و 338 (يجد القارئ القرارين نصا ضمن الجزأين الخاصين بحربي 1967 و 1973) ونبذت الإرهاب، ولكن لم تكن الظروف مناسبة، ولم تلب المنظمة هذه الشروط إلا عام 1988، كما سيرد فيما بعد.

فصائل المقاومة الفلسطينية

حاول الشعب الفلسطيني منذ البدء تشكيل تنظيمات وأحزاب من أجل تحرير وطنه، لكن الظروف القاسية التي مر بها بعد التهجير كانت تحول دون نضوج الفكرة وتطبيقاتها العملية، فحاول بعض الشباب في

غزة تشكيل تنظيمات، ونظموا هجمات فدائية ضد إسرائيل وأوقعوا في صفوفها الخسائر، وكذلك كان الأمر في الضفة الغربية. فقد ساعدت الظروف السياسية التي سادت في غزة قبل عام 1956 على نمو العمل الفدائي، أما في الضفة الغربية فكان النظام "الهاشمي" حريصا على احترام اتفاقية الهدنة ووظف جيشه لمراقبة خط وقف إطلاق النار ومنع تسلل الفدائيين، وقد أصبح المنع سياسة النظام في مصر بعد حرب السويس إذ وضعت إسرائيل مسألة مراقبة خطوط وقف إطلاق النار ومنع تسلل الفدائيين ضمن شروطها للانسحاب من سيناء.

لم تكن إسرائيل من جهتها مكتفية بما اغتصبته من الأرض وإنما عملت أيضا على إشاعة الذعر في مناطق الجوار من أجل أن يستسلم العرب ويسيروا نحو الصلح معها والاعتراف بها، فكانت معنية بإثبات تفوقها العسكري على العرب من أجل أن يقتنعوا أن لا مفر أمامهم من الجلوس على طاولة المفاوضات للاستسلام. اجتازت إسرائيل خطوط وقف إطلاق النار مرارا بخاصة في الضفة الغربية ونفذت عمليات قتل وتدمير، مثل تدمير الآبار الارتوازية في قلقيلية، وكانت مذبحتا قبية وغزة أبرز ما نفذته، فقد عبرت قواتها خط وقف إطلاق النار في 14-15 تشرين أول،أكتوبر/1953 ودخلت قرية قبية القريبة من القدس. وهدمت قواتها عشرات البيوت وقتلت حوالي 70 شخصا وعادت دون أن تلقى مقاومة جادة من قبل الجيش الأردني، على الرغم من أن المفرزة الأردنية التي تواجدت بقيادة محمود عبد العزيز قد تصدت للمهاجمين واستشهد أغلب أفرادها، ودخلت إسرائيل غزة في 28 شباط، فبراير/1955 وهاجمت العديد من مواقع الجيش المصري مما أسفر عن استشهاد حوالي 40 جنديا، شجعت هذه الأعمال العديد من الفلسطينيين على التفكير بالاستعداد للرد على إسرائيل وتحرير الوطن.

حركة فتح

في الوقت ذاته الذي كانت تجري فيه الاستعدادات لتشكيل منظمة التحرير الفلسطينية، دأب عدد من الفلسطينيين على التفكير بإنشاء منظمة فلسطينية تقوم على تحرير الوطن باستقلالية عن الأنظمة العربية. قاد هذا التفكير عدد من الطلاب النشطاء في اتحاد طلبة فلسطين في القاهرة كان على رأسهم ياسر عرفات وخليل الوزير وصلاح خلف. لم ينضج هذا التفكير إلا في الكويت حيث التقى عرفات وزملاؤه بفلسطينيين وافدين من فلسطين ولبنان والأردن وسوريا. نشطت الاتصالات بين الفلسطينيين أوائل الستينيات، وأخذت الفكرة تتبلور بشكلها النهائي.[1]

لم يكن هؤلاء الفلسطينيون على جهل بنوايا جمال عبد الناصر في تبني منظمة فلسطينية، وكان الشقيري على دراية بما يخطط له هؤلاء، جرت اتصالات بين الطرفين محاولا كل طرف إقناع الآخر بوجهة

[1] نشأت حركة فتح عام 1959 وأخذت تبني التنظيم ، محاولة الاستفادة من إمكانية أن تكون المنظمة الغطاء السياسي ، والحركة هي الجناح العسكري كما هي الحركة الصهيونية وبعد مداولات عدة بين ياسر عرفات وأحمد الشقيري لم يتم التوصل إلى اتفاق مما أدى إلى انطلاق حركة فتح منفردة، فجاءت الانطلاقة العسكرية لفتح في 1965/1/1.

نظره، إلا أن أحدا لم يقتنع وسار كل منهما في طريق. تمثلت وجهة نظر الشباب في أنه لا خير في الأنظمة العربية التي تستمر في تقديم الوعود دون القيام بعمل حقيقي يدعم الأقوال. الأنظمة العربية، بالنسبة لهم، تستعمل قضية فلسطين كورقة لتدعيم سلطانها لكنها غير جادة في الاستعداد من أجل التحرير؛ وهي أنظمة تغرق في خصوماتها الخاصة التي تستهلك الجهود بلا طائل. وعليه فإن على الشعب الفلسطيني أن يحذرَ الدخول في المشاكل الداخلية للأنظمة العربية وألا يطوّع نفسه أداة بيد أي نظام، ورأوا بأن على الشعب الفلسطيني أن يركز على تحرير وطنه وأن يحشد مختلف الطاقات من أجل تحقيق هذا الهدف.

استمرت الحركة الجديدة غير المعلنة بالتبلور ووجدت لها نصيرين في سوريا والجزائر. كانت سوريا مهتمة بالورقة الفلسطينية وألا تدع الأمور تقع تماما بيد عبد الناصر، فأذنت للحركة بإقامة معسكرات تدريب على الأرض تحت سلطانها. أما الجزائر فكانت حديثة الاستقلال (استقلت عام 1962) وكانت رائدة في مقاومة الاستعمار وموقع إعجاب الجماهير العربية فسمحت للحركة بالنشاط على أراضيها.

اختارت الحركة أن تعلن عن نفسها بعد انعقاد مؤتمر القمة العربي المنعقد في كانون ثاني، يناير 1964. اتخذ مؤتمر القمة عدة قرارات منها حشد الطاقات من أجل التحرير والبحث في إمكانية إقامة منظمة تمثل الفلسطينيين وأن يُصار إلى تحويل مياه نهر الأردن. حتى تستبق الحركة الحدث، قررت أن تقوم بعمل عسكري يحمل رسائل إلى الدول العربية وإلى منظمة التحرير وإلى العدو الصهيوني، فزرعت قنبلة في ليلة 28-1964/12/29 في نفق عيلبون في شمال-شرق فلسطين وفجرتها. ثم أعقبت ذلك ببيان يعلن ولادة حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح).

على الرغم من أن التفجير كان صغيرا بالنسبة لحجم النفق، إلا أن الحدث كان هاماً، بحيث لفت أنظار الصديق والعدو، وقد كرست فتح هذا الأمر ببيانها وبرنامجها المعلنين فيما بعد، فأكدت الحركة أن الأفعال يجب أن تسبق الأقوال، وأنها قررت أن تخوض المعركة من أجل تحرير الوطن، وقالت إن هدفها هو تحرير فلسطين من أيدي الصهاينة الغزاة وإن هذا التحرير لا يتحقق إلا بالكفاح المسلح، وقالت بأنها حركة الجماهير الفلسطينية وأبوابها مفتوحة أمام كل الفلسطينيين للانضمام وممارسة حقهم في تحرير وطنهم. وأكدت الحركة أنها لا تعمل على التدخل في الشؤون الداخلية العربية، وترفض في الوقت ذاته تدخل الدول العربية في الشؤون الفلسطينية، وعلى الرغم من توجهها نحو الأمة العربية وتأكيدها على أهمية الوحدة العربية إلا أن الحركة لبست ثوب القطرية باعتبار القضية الفلسطينية قضية الفلسطينيين أولا.

لم تكن حركة فتح حركة عقائدية وإنما حركة تحرير تعتمد الكفاح المسلح، وأبوابها بقيت مفتوحة أمام كل من أراد القتال بغض النظر عن آيديولوجيته أو عقيدته، وبقيت الحركة تحت نقد الحركات الإسلامية بأنها حركة علمانية، إلا أن هذا النقد لا مكان له بسبب حركية الحركة والتزامها بهدف محدد. لكن الحركة أخذت تتجاوز ما أعلنت عنه عبر الزمن إلى حد جنوح قيادة منظمة التحرير التي هي في الغالب قيادة فتحاوية، نحو

توقيع الاتفاقات مع إسرائيل. يقول خصومها إنها تخلت عن مبادئها، وهي تقول إنها تناور من أجل تحقيق أهدافها. [1]

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

انبثقت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أساساً عن حركة القوميين العرب، بعد أن انعكست هزيمة عام 1967 سلبيا على الفكر القومي والأحزاب القومية، فعمل الأعضاء الفلسطينيون في حركة القوميين وعلى رأسهم جورج حبش ووديع حداد على تشكيل فصيل فلسطيني مقاتل من أجل رد العدوان وتحرير الأرض, اجتمع التنظيم المسلح لحركة القوميين العرب (أبطال العودة) وجبهة التحرير الفلسطينية وعدد من الناصريين والمستقلين وشكلوا الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وأصدروا بيانهم الأول في 11/كانون أول، ديسمبر/ 1967.[2] وقد حصل خلاف مبكر داخل صفوفها أدى إلى انسحاب جبهة التحرير الفلسطينية التي شكلت الجبهة الشعبية-القيادة العامة.

تبنت الجبهة الكفاح المسلح واهتمت منذ اللحظة الأولى بتدريب عناصرها وتثقيفهم إلى الدرجة التي يتطلبها النضال الفلسطيني انطلاقا من أن الذي لا يعرف ماهية الصراع يصعب عليه توجيه البندقية بشكل سليم، وقد استطاعت الجبهة أن تستقطب العديد من العناصر وأن تحصل على تأييد واسع في الشارع الفلسطيني والعربي. لكن الجبهة استهلكت الكثير من جهدها في القضايا الأيديولوجية وعلاقاتها مع حركات التحرر العالمية، بحيث طغت على قضايا الصراع ضد الاحتلال الصهيوني. مما أدى إلى إنشقاقها فإضعافها.

خاضت الجبهة الشعبية معارك ناجحة ضد الاحتلال بخاصة عبر نهر الأردن وفي ساحل غزة. وقد اكتسبت شهرة بسبب سياستها في خطف الطائرات، ونظراً لردود الفعل السلبية التي واكبت عمليات الخطف، رأت الجبهة أن تغير من سياستها، هذا وقد تأثرت الجبهة سلبيا على مستوى المد الجماهيري بعد تبنيها الخط الماركسي، ومن الناحية العملية فقد حققت الجبهة نجاحاً أكبر وهي تحت المظلة القومية.

انضمت الجبهة إلى منظمة التحرير الفلسطينية، لكنها كانت تصطدم بين الحين والآخر بسياسات فلسطينية لا تتوافق مع طروحاتها مثل برنامج النقاط العشرة لعام 1974.[3] وزيارة عرفات لمصر عام 1983 والتي في نظرها خالفت مقررات المجالس الفلسطينية التي دعت إلى مقاطعة النظام المصري ما دام يتمسك باتفاقيات كامب ديفيد، وقد انسحبت الجبهة أكثر من مرة من منظمة التحرير وعادت إليها دون زوال الأسباب التي كانت تؤدي إلى الانسحاب.

---

[1] انظر النظام الداخلي لحركة فتح. الجزء الثالث: مبادئ وأهداف وأسلوب حركة فتح.WWW.FATEH.ORG

[2] البيان التأسيسي للجبهة الشعبية.1967/12/11 م الموقع الرسمي للجبهة الشعبية .http://www.pflp.ps

[3] صايغ يزيد.الحركة الوطنية الفلسطينية 1949-1993 الكفاح المسلح والبحث عن الدولة.مؤسسة الدراسات الفلسطينية .بيروت 2003 ص 497.

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

تأسست الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في 22/شباط، فبراير/1969 بقيادة نايف حواتمة إثر انشقاق في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وتبنى جناح في الجبهة الشعبية الفكرة الماركسية-اللينينية ووجدوا أنهم يستطيعون تنفيذها خارج إطار الجبهة ذات البعد القومي، فركزت الجبهة على الطبقة العاملة على اعتبار أنها رائدة التحرر وحاملة شعلة الصراع ضد المستعمرين والمحتلين، وبنت آمالها على الكادحين والفلاحين وعموم جماهير البروليتاريا التي ستنتصر حتما.

الجبهة الديمقراطية فصيل فلسطيني مقاتل، وقد قامت عبر تاريخها الطويل بالعديد من العمليات العسكرية كان بعضها ناجحا، لكنها لم تصر على البعد الثوري للماركسية اللينينية خلال مسيرتها ولم تركز على إسقاط الأنظمة البرجوازية المتحالفة مع أعداء البروليتاريا واتجهت نحو الاعتراف بالواقع وقبوله والتعامل معه من منطلقات ممكنة، أي أنها اتبعت القول بأن السياسة عبارة عن فن الممكن وليس الإصرار على ما هو ممكن، ولهذا أيدت الطروحات السلمية ورأت أنه من الممكن إقامة سلام مع إسرائيل على أساس دولتين لشعبين وبناء على قرارات ما يُعرف بالشرعية الدولية.[1]

الجبهة الشعبية-القيادة العامة

تعود الجبهة الشعبية-القيادة العامة إلى عام 1959 عندما تشكلت جبهة التحرير الفلسطينية التي دعت إلى حرب التحرير الشعبية أو حرب العصابات. امتلك القائمون على الجبهة وعلى رأسهم أحمد جبريل الرغبة القوية في العمل إلا أن الإمكانيات كانت ضعيفة، لكن الجبهة أعلنت عن عدد من المبادئ على رأسها أن الشعب العربي الفلسطيني يتحمل مع جماهير الأمة العربية المسؤولية الأولى عن تحرير فلسطين؛ وأن الوصاية على الشعب الفلسطيني مرفوضة كما أن الحلول التصالحية للقضية مرفوضة أيضا.

رفضت الجبهة فكرة إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية من قبل القمة العربية واعتبرتها محاولة لامتصاص حماس الجماهير الفلسطينية. وفي المقابل عملت على تشكيل مجموعات قتالية مثل مجموعة المجاهد عز الدين القسام، وقامت ببعض الأعمال العسكرية عام 1966 مثل مهاجمة مستعمرة ديشوم التي سقط فيها أول شهداء الجبهة وهو خالد الأمين.

انضمت الجبهة عام 1967 إلى جانب حركة القوميين وشكلت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، لكنها ما لبثت أن انشقت وشكلت الجبهة الشعبية-القيادة العامة، وهي تؤمن بالعمل المسلح ضد إسرائيل وأن فلسطين لن تتحرر إلا بالقتال، ولهذا ركزت على الدقة في البناء العسكري. وهي تعتقد بعروبة القضية وإسلاميتها،

[1] لمزيد من المعلومات حول أهداف ومواقف الجبهة الديمقراطية يرجى الرجوع إلى تاريخ فلسطين. السيرة الذاتية لشخصيات فلسطينية- الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين .
http://www.palestinehistory.com/arabic/biography/palbio.htm#DFLP

وترى أن حصر القضية بالفلسطينيين عبارة عن خطأ استراتيجي، ولهذا ترفض الجبهة التحركات السلمية وما نجم عنها من اتفاقيات.[1]

سمات سلبية للفصائل الفلسطينية

من الملاحظ أن عدد الفصائل الفلسطينية ذات البعد الوطني أو القومي متعددة، وأن منها من هو تابع لدول عربية وممول مباشرة منها من أجل أن تبقى ضمن دائرتها. حاولت الدول العربية المجاورة لفلسطين تشكيل تنظيمات فلسطينية تابعة لتسهيل تدخلها في الشؤون الفلسطينية، وأغلب هذه الفصائل لا تقوم بأعمال قتالية ضد إسرائيل إلا على الورق أو على الجدران. وعملها محصور في أغلب الأحيان في إصدار البيانات.

وفيما يخص الفصائل عموما، يُلاحظ التالي:

أولا: عانت الفصائل من انشقاقات داخلية متعددة إلى درجة أنه حصل انشقاق في الانشقاق.

ثانيا: لم تلتزم أغلب الفصائل بما أعلنته من مبادئ وأخذت تتنازل عنها تدريجيا.

ثالثا: طورت الفصائل عقلية التبرير من أجل أن تواجه الانتقادات التي وجهت إليها بسبب تنازلاتها عن مبادئها وشعاراتها.

رابعا: طورت أغلبها الولاء السياسي على حساب الانتماء الوطني وجعلت الفصيل فوق الوطن، كما وضعت الشخص القائد فوق الفصيل.

خامسا: قادة هذه الفصائل شبيهون بالقادة العرب من حيث التمسك بالكرسي.

سادسا: عدد الفصائل أكبر من حجم الشعب الفلسطيني. إذ بلغ عدد الفصائل في وقت ما أكثر من أربعين، وعلى الرغم من تقلص العدد مع الزمن إلا أن العدد ما زال كبيرا.

[1] انظر الموسوعة الحرة. وكيبيديا. الجبهة الشعبية القيادة العامة.

المبحث الثالث

حروب متواصلة

لم تهدأ المنطقة العربية منذ بدء الغزو الصهيوني لفلسطين عام 1897، وابتليت بحروب متتالية بين فترة وأخرى، وجاء قرار الصهيونية العالمية بالهجرة إلى فلسطين لأسباب عدة منها: الهروب من الاضطهاد وتحقيقاً للرخاء والهدوء، لكنهم لم يحققوا مبتغاهم بالهدوء والاستقرار، وانعكس ذلك جحيماً على العرب، وجاء الصهاينة ومعهم الحرب وسفك الدماء والخراب والدمار، ونشبت عدة حروب حتى الآن، لكنه من المحتمل أن الحروب الأكثر دموية والأشد فتكا لم تحصل بعد، فالمنطقة مرشحة لمزيد من الحروب والويلات ما دامت إسرائيل تقوم على تشريد شعب فلسطين وسلب حقوقه وحقوق العرب والمسلمين وإنكارها.

يستعرض الكتاب في هذا المبحث الحروب الرئيسة التي نشبت منذ عام 1956 حتى الآن، بعد استعراض حرب عام 1948. هُزم العرب في هذه الحروب بحدة متفاوتة إلا في بعض معارك الجنوب اللبناني والسبب، كما سيظهر لنا، لا يتعلق بالأمة أو بالشعوب وإنما بالحكام العرب الذين قرروا مسبقا أن يكونوا أدوات بأيدي غيرهم وأن يطوعوا الأمة لإرادتهم، فلم تخض الأمة معركة حقيقية فوق التشكيك إلا معركة واحدة بقيادة حزب الله وانتصرت بها، أما باقي الحروب تصدرتها جيوش عربية تأتمر بأوامر الأنظمة، بمعنى أن الحروب الحقيقية في مواجهة إسرائيل لم تأخذ مداها بعد، ولن تأخذ المدى إلا إذا تخلصت الأمة من أوضاع القمع والاستبداد التي يمارسها ضدها حكامها.

حرب عام 1956

أثارت تطورات الأحداث التي أعقبت الانقلاب العسكري الذي حصل في مصر في 23 تموز1952 وأطاح بالملك فاروق حفيظة الدول الغربية وبالأخص بريطانيا وفرنسا وسببت قلقا متزايدا لإسرائيل. فقادة الانقلاب وفي مقدمتهم جمال عبد الناصر، الذي استلم مقاليد الرئاسة عام 1953، أتوا بعقلية قومية تتطلع نحو الوحدة العربية وبناء الأمة العربية لتعود لها أمجاد الماضي التليد، فبدؤوا بقدر إمكاناتهم وحدود وعيهم السياسي والثقافي ببث الوعي القومي وتحريض العرب على العمل معا من أجل بناء الصرح العربي والدولة العربية التي تقف على قدم المساواة مع الدول الأخرى.

من منطلق وعيهم بضرورة الوحدة العربية، وقف حكام مصر الجدد ضد الاستعمار والدول التي تفرض الهيمنة على بعض البلدان العربية ونهب ثرواتها، وضد سياسة الدول الاستعمارية في تقسيم البلاد العربية إلى دويلات وأجزاء صغيرة متناثرة، ولهذا لعبوا دورا تحريضيا من أجل طرد الدول الاستعمارية خاصة فرنسا وبريطانيا، مما دعا هذه الدول إلى اتخاذ مواقف غير ودية اتجاه مصر، فضلا عن أن مصر آحضنت الثورة الجزائرية وقدمت لها الدعم وطلبت من العرب شعوبا وحكومات دعم الثورة الجزائرية مما

أثار غضب فرنسا وانعكس على سياستها نحو تسليح إسرائيل، إذ تبنت فرنسا مسألة تحديث الجيش الإسرائيلي وزودته بأغلب الأسلحة التي كان يحتاجها إليها.

تحركت مصر نحو اتخاذ سياسات جديدة، مما زاد من الشكوك الغربية حول نية القيادة المصرية، إذ وقفت مصر ضد حلف بغداد الذي ضم العراق وتركيا وكان من المخطط له أن يضم إيران وباكستان والأردن فضلا عن الدول الغربية الداعمة من ناحية؛ ومن ناحية أخرى، توجهت نحو معسكر الاتحاد السوفيتي وبالتحديد نحو تشيكوسلوفاكيا لشراء السلاح، فقد رأت القيادة المصرية أن الأحلاف العسكرية تضعف العرب وتجعلهم تحت هيمنة الدول الغربية واعتبرت بالتالي معادية للطموحات العربية، وحاولت في الوقت نفسه شراء السلاح للوقوف في وجه العدوان خاصة ذلك الذي تمثله إسرائيل وتمارسه، لكن الدول الغربية وبالأخص الولايات المتحدة رفضت تزويدها بالأسلحة مما دفع مصر للبحث عن مصدر آخر خاصة من الاتحاد السوفييتي الذي كان يبحث عن باب يدخل منه إلى المنطقة العربية.

نظرت الدول العربية إلى صفقة الأسلحة مع تشيكوسلوفاكيا نظرة عدائية واعتبرتها تحديا لسياستها في تطويق الاتحاد السوفيتي إبان الحرب الباردة التي كانت على أشدها، ولهذا ألغت الولايات المتحدة تمويلا لبناء السد في أسوان الذي عرف بالسد العالي، فصعدت مصر إجراءاتها نحو استقلاليتها في اتخاذ القرار، عندما أعلن الرئيس عبد الناصر تأميمه لقناة السويس في 26 تموز 1956، أي أنه وضع القناة تحت السيادة المصرية وألغى الامتياز البريطاني والفرنسي والهيمنة العسكرية على القناة، وكانت تلك الخطوة بمثابة الصاعقة على بريطانيا وفرنسا، وأدركت القيادة المصرية خطورة قرارها وما سيترتب عليه، فوجهت الجهود الدبلوماسية نحو مصر للتراجع عن قرارها إلا أنها أصرت على موقفها.

التحضير للعدوان:

اتفقت بريطانيا وفرنسا على ضرورة فرض سيطرتها على القناة لأهميتها الاقتصادية والعسكرية واتجه تفكيرهما نحو القيام بحملة عسكرية ضد مصر بالتعاون مع إسرائيل التي كان لها مصلحة في ذلك، وبخاصة أن إسرائيل كانت معنية بشن حرب على مصر للأسباب التالية:

أولا: توجيه ضربة وقائية تقضي على القوة العسكرية المصرية التي كانت تشكل القوة العربية الرئيسة، فنظرية الأمن الإسرائيلية تقوم أساسا على التفوق العسكري والقضاء على قوة العدو قبل أن تشكل تهديدا جديا لها، لقد اشترت مصر الدبابات والمدافع والزوارق والطائرات، وأصبح لديها قوة لا يستهان بها.

ثانيا: فتح خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية، بعد أن سيطرت مصر على مدخل خليج العقبة المعروف بمضيق تيران وعلى الجزيرتين الواقعتين عليه وهما تيران ومناقير وأغلقته في وجه الملاحة الإسرائيلية،

فكانت إسرائيل بحاجة إلى فتح المضيق لأسباب اقتصادية تتعلق بالتجارة، وفكرت أكثر من مرة بالقيام بعملية عسكرية محدودة للاستيلاء على شرم الشيخ في سيناء والسيطرة على المضيق.

ثالثا: القضاء على الهجمات الفدائية التي كانت تنطلق من منطقة غزة ضد الأهداف الإسرائيلية، إذ اعتادت إسرائيل القيام بغزوات مفاجئة ضد المناطق العربية في ساحل غزة الذي عرف بقطاع غزة وفي الوسط الشرقي من فلسطين والذي عرف بالضفة الغربية، وكان الرد ضدها من خلال العمل الفدائي الذي هاجم مواقعها العسكرية ومستوطناتها، ومن حيث أن إسرائيل حساسة للمسألة الأمنية فهي لا تستطيع تحمل هجمات مباشرة ضدها، ولا تقبل أن تقوم معركة على أرض تحت نفوذها، ولهذا كان من مصلحتها شن حرب ضد مصر تكسر شوكتها وتجبرها على منع العمل الفدائي.

رابعا: القضاء على القيادة المصرية إن أمكن، على الرغم من أن اهتمام إسرائيل كان منصبا على تحقيق إنجاز عسكري ومصلحة اقتصادية وأمنية، إلا أنها كانت تفضل أيضا القضاء على القيادة المصرية التي صنعت جوا من التشويش والتحريض ضد إسرائيل وحلفائها الغربيين، فأملت أن يؤدي إنجازها العسكري إلى سقوط عبد الناصر وحكومته.

خامسا: تحقيق صلح مع العرب من الممكن أن يؤدي إلى اعتراف متبادل وتطبيع العلاقات والقبول بإسرائيل كجزء طبيعي من المنطقة. كان يرى قادة إسرائيل وعلى رأسهم بن غوريون أن العرب لن يعترفوا بإسرائيل إلا من خلال كسر أنوفهم في ساحة الحرب، وأنهم لن يفعلوا ذلك إذا بقي لديهم ظن بأنهم قادرون على هزيمة إسرائيل وإزالتها من الوجود، ولهذا رؤوا ضرورة إقناع العرب بعجزهم وضرورة استسلامهم للأمر الواقع من خلال إلحاق الهزائم بهم، وقد نقل عن بن غوريون رغبته في رشوة أي زعيم عربي مجاور مقابل دخوله الحرب ضد إسرائيل وذلك ليقتنع الشعب العربي أن الأمة العربية لا تملك أملا في تحرير فلسطين.

التقت إسرائيل بمصالحها المشتركة مع فرنسا وبريطانيا اللتين كانتا معنيتين أيضا بإسقاط القيادة المصرية وتنصيب قيادة جديدة يمكن التفاهم معها والمحافظة على المصالح الغربية من خلالها، فاتفقت الدول الثلاث على القيام بحملة عسكرية أصبحت تعرف بالعدوان الثلاثي وذلك في 29 تشرين أول 1956 حسب الترتيب التالي:

1- تقوم إسرائيل بالهجوم على شبه جزيرة سيناء برا عبر خطوط وقف إطلاق النار وبإنزال جوي عبر ممر متلا الإستراتيجي، وهذا القدوم سيدفع القيادة المصرية إلى إرسال قواتها إلى سيناء لصد الهجوم.

2- تقوم بريطانيا وفرنسا بالهجوم على منطقة قناة السويس من بور سعيد بداية ثم إلى السويس والإسماعيلية وذلك من البحر الأبيض المتوسط، حيث تحتشد القوات قبالة الساحل المصري.

3- تقوم القوات المشتركة بالقضاء على الجيش المصري الذي يصبح محاصرا في سيناء.

4- تقوم قوات بريطانيا وفرنسا بالالتفاف على القاهرة من الجنوب وتسقط القيادة المصرية.

5- تبقى الخطة سرية ويبقى تدخل بريطانيا وفرنسا تحت ذريعة حماية قناة السويس حتى لا تحدث إثارة عالمية أو غضب عربي على الدولتين وبالأخص على بريطانيا التي كانت تعتبر صديقة لعدد من الدول العربية.

في مقابل هذا الترتيب، كان هناك ترتيب مصري، إذ كانت القيادة على يقين بأن بريطانيا وفرنسا ستهاجمان مصر على جبهة قناة السويس وأعدت الخطة التالية لمواجهة الموقف:

1- إرسال جزء من الجيش المصري لمواجهة العدوان الإسرائيلي في سيناء.

2- توظيف جزء آخر من الجيش في منطقة القناة لمواجهة الهجوم البريطاني الفرنسي.

3- الإبقاء على جزء آخر تحت تصرف القيادة لنقله إلى مناطق حشد عسكري غير متوقع.

4- تجنيد المتطوعين ضمن جهود الدفاع الشعبي.

العدوان

قامت إسرائيل بهجومها حسب الترتيب المعد مسبقا فأنزلت قواتها المحمولة في ممر متلا واجتازت خط الهدنة إلى سيناء، فتصدت القوات المصرية للمهاجمين، وعبرت القناة ألوية مصرية إضافية للتعامل مع القوات الغازية، واضطرت القوات الإسرائيلية إلى خوض قتال كانت تريد أن تتجنبه لغاية إنزال القوات البريطانية –الفرنسية، لكن تأخر الإنزال فرض على الإسرائيليين القتال الذي أوقع الخسائر بين الطرفين.

لم تقم فرنسا وبريطانيا بضرب مصر إلا في 31 تشرين أول 1956 متأخرة حوالي اليوم عن الموعد المقرر، عندها أمر الرئيس المصري بتركيز القوة المصرية على القناة، لأنها هي المحور الرئيس للقتال. وبذلك فقد المعتدون أول رهان لهم وهو تدمير الجيش المصري بالحصار، عندها اضطر العرب المصريون إلى تركيز قواتهم في منطقة القناة الغربية خاصة، بسبب عدم قدرتهم على نشر جيشهم على جبهات متعددة في مواجهة قوات تفوقهم عدداً وعدة، ففي القوات البرية والمدافع والدبابات كانت النسبة بين قوات المعتدين وقوات مصر 3 : 1، وكان الأعداء متفوقين بصورة كبيرة في القوات البحرية و بصورة كبيرة جدا في القوات الجوية، ولهذا كان لا بد من تركيز القوات المصرية في المنطقة التي يمكن أن يشكل سقوطها خطرا كبيرا على مصر.

احتدم العدوان على مصر على مدخل قناة السويس وفي سيناء، وفي منطقة غزة قذفت الطائرات قنابلها ودكت المدافع المواقع العسكرية والمدنية وقصفت القوات المصرية من البحر والبر والجو. استطاعت إسرائيل أن تلتف حول شرم الشيخ وتحتله، وأن تلتف على ساحل غزة وتعزله. أما القوات الفرنسية

والبريطانية فلاقت مقاومة مصرية عنيدة ومستميتة. وعلى الرغم من شدة الحمم وهول القوة المحتشدة لم يستطع الفرنسيون والبريطانيون إلا احتلال منطقة بور سعيد وبور فؤاد على مدخل القناة. أما محاولتهم توسيع رأس الجسر فلاقت مقاومة مصرية عنيفة منعتهم من الوصول إلى الإسماعيلية. تكرر الهجوم الفرنسي-البريطاني على محور القناة لكنه أجهض مرارا واستطاع الجيش المصري مع القوات الشعبية أن يقفوا سدا منيعا في وجه تقدمه، حتى أن رأس الجسر لم يسلم من الهجمات الفدائية السريعة التي قام بها المصريون.

الدور العربي في القتال

وقعت دول جامعة الدول العربية اتفاقية دفاع مشترك فيما بينهما، بحيث تقوم دول الجامعة بالدفاع عن أي دولة عربية عضو في الجامعة العربية ضد أي عدوان أو غزو، وكذلك تم توقيع اتفاقات دفاع مشترك ثنائية وثلاثية بين الدول العربية، فمثلا كانت هناك اتفاقية دفاع مشترك بين سوريا ومصر، وأخرى بين مصر والسعودية واليمن، واتفاقية بين مصر والأردن، إلا أن الدور العربي اقتصر على بيانات التأييد لمصر والتنديد بالعدوان وإبداء الاستعداد لتقديم الدعم لمصر وبث الأناشيد والخطابات عبر الإذاعات.

انتهاء الحرب

لم يكن العدوان على مصر مقبولا من قبل الدولتين الأعظم عندئذ : الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، إذ تحركت كل من الدولتين على انفراد نحو إدانة العدوان والتحذير من استمراره، وصدر في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي إنذارا منفردا للدول المعتدية دعتا فيه إلى وقف العدوان والانسحاب من المواقع التي سيطرت عليها، وصدر بعد ذلك قرار عن مجلس الأمن بوقف القتال. علماً أن القتال توقف صباح يوم 7 تشرين ثاني 1956 وبدأت معه جهود تسوية الأزمة.

تقرر انسحاب بريطانيا وفرنسا من رأس الجسر الذي أقيم في بور سعيد وانسحاب إسرائيل من سيناء، وانسحبت بريطانيا وفرنسا في 22 كانون الأول 1956 وإسرائيل في 6 آذار 1957.

نتائج الحرب

أولا: فشلت كل من بريطانيا وفرنسا في تحقيق أي هدف فلم تسيطر الدولتان على القناة ولم تسقط القيادة المصرية، بل أنهما وجدتا نفسيهما في وضع حرج أمام شعبيهما وأمام العالم.

ثانيا: فشلت إسرائيل في بعض أهدافها، لكنها حققت ما يلي:

1- فتح خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية.

2- السيطرة على منطقة العوجا على الحدود مع سيناء التي كانت منطقة منزوعة السلاح منذ عام 1948، وطرد القبائل البدوية التي كانت متواجدة فيها إلى سيناء.

3- وقف الهجمات الفدائية من ساحل غزة وتعهد الحكومة المصرية بمراقبة الحدود وتشديد الإجراءات الأمنية.

ثالثا: انتشرت قوات الطوارئ الدولية على الجانب المصري من خطوط وقف إطلاق النار وفي منطقتي شرم الشيخ وغزة، كما رفضت إسرائيل أن ترابط هذه القوات على الأرض التي تحتلها، وفي المقابل وضع بقاء القوات رهنا بموافقة الحكومة المصرية التي لها الحق بالتوجه إلى أمين عام الأمم المتحدة لسحبها.

رابعا: أصبحت قناة السويس تحت السيطرة المصرية وسيادتها.

خامسا: أغلقت قناة السويس في وجه الملاحة الإسرائيلية بعد أن كانت مفتوحة قبل الحرب.

سادسا: ارتفعت معنويات العرب قيادة وجماهيرا، وأصبحت القيادة المصرية ذات شعبية واسعة.

حرب عام 1967

لم تكن حرب عام 1956 شافية بالنسبة لإسرائيل، إذ لم تحقق إلا شيئا قليلا من أهدافها، تمثلت في فتح خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية ووقف العمليات الفدائية، وركزت إسرائيل آنذاك على إزالة التهديد العسكري العربي لها والاطمئنان إلى عدم وجود قوة عربية يمكن أن تشكل تهديدا مستقبلياً، لكن هذا لم يتحقق، بل إن قوة الدول العربية العسكرية خاصة القوة المصرية أخذت بالتصاعد مع مرور الأيام بفعل التسهيلات السوفييتية واهتمام الاتحاد السوفييتي في استمالة العرب أو بعضهم إلى جانبه في الحرب الباردة.

بعد أن ضمنت إسرائيل هدوءاً أمنياً في منطقة غزة بعد حرب عام 1956، وعلى طول خط الهدنة مع مصر، وتوقفت العمليات الفدائية، بعد أن شدد الجيش المصري الرقابة على خطوط وقف إطلاق النار، لمنع المتسللين الفلسطينيين والمصريين من مهاجمة إسرائيل، لكن القيادة المصرية، من ناحية ثانية، أخذت تشتري كميات كبيرة من الأسلحة واتخذت خطوات جادة نحو التصنيع العسكري، فشعرت إسرائيل بالقلق واستمرت في التفكير في سبل القضاء على القوة المصرية وعلى أي قوة عربية أخرى يمكن أن تنمو، فضلا عن هاجسها الأمني الذي يتطلب صلحا مع العرب، فمع امتلاك العرب لأسباب القوة العسكرية، فكرت إسرائيل في حرب جديدة وحضرت لها، لعدة أسباب منها:

أولا: التوسع: لم يكن قادة إسرائيل مقتنعين بأن المساحة التي اغتصبوها عام 1948 كافية لاستيعاب يهود العالم أو غالبيتهم، ولهذا تطلعوا نحو التوسع على كافة الاتجاهات لتوفير مساحات من الأراضي تلبي متطلبات المستقبل، هذا فضلا عن أن التوسع يخدم غرض الوصول إلى خطوط جديدة يسهل الدفاع عنها، فمن وجهة نظر العسكريين كانت هناك صعوبة في ضمان الأمن لإسرائيل خاصة في الاتجاهين الشرقي والشمالي. فمن ناحيتي الشرق والشمال تتداخل المناطق مع بعضها ولا يوجد فواصل أو موانع جغرافية تعيق حركات الجيوش العربية أو الفدائيين العرب، ولهذا رأت القيادة العسكرية في التوسع وسيلة جديدة للوصول إلى خطوط

وقف إطلاق نار جديدة يسهل الدفاع عنها بسبب الموانع الجغرافية، ويسهل من خلالها نقل المعارك إلى داخل الأراضي التي يسيطر عليها العرب، فبالنسبة لهم يشكل كل من نهر الأردن ومرتفعات الجولان ومنطقة الجنوب اللبناني حتى نهر الليطاني مناطق دفاعية يجب ألا تكون تحت السيطرة العسكرية العربية.

ثانيا: تحويل مياه نهر الأردن: عملت إسرائيل على إقامة مشاريع مائية مختلفة لتحقيق أقصى استغلال للمياه المتوفرة وكان من ضمنها مشروع تجفيف بحيرة الحولة الذي تم في الخمسينيات، ومشروع تحويل مياه نهر الأردن الذي أصبح معروفا لدى العرب عام 1963. اجتمعت الدول العربية على هذا المشروع وأطلق الرئيس المصري دعوته لعقد مؤتمر قمة عربي لتدارس الوضع، وبالفعل التأم قادة الدول العربية في القاهرة في مؤتمر القمة العربي الأول في كانون ثاني 1964.

قرر القادة العرب تحويل مياه نهر الأردن عبر مرتفعات الجولان لتعبر شرقي الأردن عبر قناة تصب من جديد في مجرى نهر الأردن، ورصدت الأموال اللازمة لذلك، لكن إسرائيل لم تكن لتسلم بالأمر. فمن ناحية، عملت على ضرب كل إنجاز عربي يتم على الأرض لتحويل النهر؛ ومن ناحية أخرى، بدأت تفكر في السيطرة على منابع نهر الأردن لتبقى المياه في مأمن من التهديد العربي.

ثالثا: ظهور المقاومة الفلسطينية: ظهرت في الخمسينيات بوادر التنظيمات الفلسطينية المسلحة وقامت بعض العمليات العسكرية المحدودة ضد أهداف إسرائيلية، لكن فترة الستينيات تميزت بتنظيمات فلسطينية أكثر جدية في تنظيم الفلسطينيين بغرض القيام بحرب عصابات ضد إسرائيل، وقد بات واضحا بالنسبة لإسرائيل تصميم الفلسطينيين على المضي في خطاهم، ولمست هذا الأمر من خلال عمليات عسكرية بدأت تقوم بها حركة التحرير الوطني الفلسطيني، فتح. فقد قامت الحركة بأول عملياتها في أواخر كانون أول عام 1964 وأعلنت عن نفسها رسميا في 1 كانون ثاني 1965. كان الأمر خطيراً بالنسبة لإسرائيل؛ لأنه يضيف عنصرا جديدا إلى معادلة الصراع في المنطقة، ويدخل الفلسطينيين أصحاب الحق المباشر في مواجهة مع إسرائيل مما يهدد أمنها وأمن مستوطناتها، لذلك لم يكن من مفر لمواجهته.

رابعا: الوضع الأمني على الجبهة السورية: لم تكن الجبهة السورية هادئة من حيث تبادل إطلاق النار بين القوات السورية والإسرائيلية، إذ استمر الإسرائيليون قصفهم للمواقع السورية خاصة من الجو، واستمر السوريون بقصف المواقع الإسرائيلية في إصبع الجليل ومحيط بحيرة طبرية بالمدفعية، واستمرت المناوشات العسكرية بطريقة لم تعد محتملة بالنسبة للإسرائيليين مما دعاهم للتفكير الجدي بإبعاد القوات السورية عن مرتفعات الجولان التي يسهل وجودهم عليها عملية القصف والتمكن العسكري من التجمعات السكانية اليهودية والقواعد العسكرية.

خامسا: عقد اتفاقيات صلح مع الدول العربية: لم تعترف الدول العربية بإسرائيل، ورأت إسرائيل أن هزيمة عسكرية ستقنع العرب بالاعتراف بها والتخلي عن حلمهم بتحرير فلسطين، وستنتهي إلى قبول إسرائيل كدولة

من دول المنطقة وإلى تطبيع العلاقات معها وفتح الأسواق العربية أمام منتجاتها، وكذلك فتح فنادقها ومنتجعاتها أمام السياح العرب.

التمهيد للحرب

قامت إسرائيل بعرض عضلاتها العسكرية التي كانت بمثابة رسائل واضحة لقادة العرب. فقد قامت بالهجوم على قرية السموع في منطقة الخليل بحجة ملاحقة الفدائيين الفلسطينيين الذين يتسللون إلى داخل فلسطين المحتلة لمهاجمة المواقع الإسرائيلية، فدخلت القرية بالدبابات وهدمت عددا من البيوت وقتلت حوالي 200 شخص. أما على الجبهة المصرية، فقامت الطائرات الإسرائيلية بإسقاط طائرتين مصريتين فوق سيناء. بينما على الجبهة السورية حصلت مواجهة جوية سقطت خلالها ست طائرات سورية، وقد تراوح الرد العربي بين إصدار بيانات عسكرية غير صحيحة وبين الشكوى لمجلس الأمن.

مع تصاعد حدة التوتر على الجبهة السورية ، ومع استمرار العمل في مشروع تحويل نهر الأردن، حصلت الحكومة الإسرائيلية من اللجنة الأمنية في الكنيست (مجلس الشعب الإسرائيلي) على موافقة للتصرف عسكريا ضد سوريا وذلك في 9 أيار 1967. وهذا ما حصل إذ قامت إسرائيل بحشد قواتها على جبهة الجولان وأخذت تلوح بالحرب (لكن هذا تم التشكيك فيه فيما بعد من حيث أن الأنباء عن الحشد الإسرائيلي على جبهة الجولان كانت فقط مجرد أنباء لدفع مصر للتحرك عسكريا). أثارت الحشودات مصر التي كانت على خلاف كبير مع سوريا وأعلنت أنها تلتزم باتفاقيات الدفاع المشترك الموقعة من قبل الدولتين عام 1966، وبناء عليه قررت مصر حشد قواتها قي سيناء واتخاذ التدابير العسكرية المختلفة لمواجهة العدوان.

قام العرب خاصة مصر بتظاهرة عسكرية أمام العالم، وفاض قادة العرب بالتهديدات لإسرائيل، وفاضوا بالوعود للعرب بقرب تحرير فلسطين وعودة الفلسطينيين إلى بيوتهم. حتى أن أحد معلقي الإذاعة المصرية طلب من الأسماك أن تتعمد عدم الأكل انتظارا للوجبة الشهية عندما يُلقى اليهود في البحر. استعرض العرب عضلاتهم وانشغلت ألسنتهم بالخطب الرنانة ووظفت الإذاعات لبث أناشيد الحرب والنصر، في الوقت ذاته كانت إسرائيل تستعد للحرب بصمت، وأمام العالم كانت تبدو كالحمل الوديع، فقط استنجدت بالعالم لإنقاذها من تهديدات "المارد" العربي واستغلت تصريحات القادة وتعليقاتهم الإذاعيين لاستدرار تعاطف العالم معها، وكلما ظهرت بمظهر الضعيف ضاعف العرب من بهرجتهم الإعلامية.

يبدو أن إسرائيل كانت معنية بجر الدول العربية إلى حرب؛ لأنها كانت تدرك تماما الفرق بينها وبين العرب في الاستعداد، فالعرب يملكون قطعا كثيرة من الأسلحة لكنهم غير مستعدين لمعركة أو لحرب، ولهذا سرعان ما حشدت قواتها على الجبهة المصرية حيث هي الجبهة التي من المتوقع أن تكون ساخنة، وأصبح معلوما بعد الحرب أن إسرائيل خططت للحرب على مدى عدة سنين ووضعت التجهيزات والآليات اللازمة للتنفيذ، فقد كانت تنتظر الوقت المناسب لشن الحرب، وكانت سنة 1967 ملائمة جدا من حيث الوضع العربي

الذي كان مفتتا وممزقا، فالدول العربية على عداء أرعن ضد بعضها، والإذاعات العربية منشغلة قبل الحرب في السباب والشتائم وكيل الاتهامات ونشر الفضائح. السعودية ضد مصر، ومصر ضد سوريا، وسوريا ضد الأردن، والأردن ضد مصر، ومصر ضد العراق، والعراق ضد السعودية، الخ. وكان مظهرا مخزيا في التاريخ العربي. في ذلك الوقت، كانت تجري حرب في اليمن بين السعودية ومصر، وكان كل منهما يدعم طرفا في حرب أهلية مما استنزف طاقات الدولتين.

فضلا عن أن الوضع العربي كان مثاليا لإلحاق هزيمة بالعرب، استغلت إسرائيل الوضع الدولي الذي لم يكن آبها بما يجري بالنسبة للعرب وخاصة في العالم الغربي، فالدول الغربية وعلى رأسها فرنسا وألمانيا عملت على تسليح إسرائيل ودعمها اقتصاديا وسياسيا، ولم يكن لدى الولايات المتحدة ما يعترض جهود إسرائيل الحربية، بل إن الولايات المتحدة كانت معنية برؤية جمال عبد الناصر ونظامه مقهورا مهزوما.

صعد العرب من استعراضهم عندما طلب الرئيس عبد الناصر من أمين عام الأمم المتحدة سحب قوات الطوارئ الدولية التي وضعت في سيناء عقب حرب عام 1956. وهكذا فعل. ثم عمدت مصر إلى إغلاق مضائق تيران أمام الملاحة المتوجهة من وإلى إسرائيل، عندها اعتبرت إسرائيل أن ما يقوم به عبد الناصر عملا من أعمال الحرب لا يمكن السكوت عنه، واستغلت الأمرين على الساحة الدولة لاستقطاب المزيد من الدعم السياسي والإعلامي لها.

مع توتر الأوضاع بدأت القوات العربية الراغبة في المساندة في الوصول إلى مصر مثل القوات السودانية والكويتية، وقرر الملك حسين ملك الأردن الالتفاف إلى الخلف والصلح مع عبد الناصر، إذ قام الملك حسين بزيارة مصر وعقد اتفاقية دفاع مشترك معها وقرر أن يلتزم بمحاربة إسرائيل إذا ما نشبت الحرب. ونتج عن هذه الزيارة صلح بين الملك وأحمد الشقيري رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الذي أقل طائرة العودة التي حملت الملك إلى عمّان، أما في إسرائيل فقد اتخذت إجراءات استعدادا للحرب وتم تعيين عدد من القادة العسكريين في مواقع حساسة تمهيدا لشن الحرب.

الهجوم الإسرائيلي

بينما كانت الجماهير العربية تنتظر النصر الذي وُعدت به بفارغ الصبر، قامت إسرائيل بهجوم خاطف على مصر لم تشهد الحروب الحديثة بسرعته وقدرته على إلحاق الأضرار الفادحة والدمار في الطرف الآخر، بدأت إسرائيل هجوما جويا على القواعد الجوية المصرية في منطقتي الدلتا وسيناء عند الساعة السابعة صباحا (الثامنة بالتوقيت الصيفي المصري آنذاك) يوم 5 حزيران 1967. توجهت الطائرات الإسرائيلية على علو منخفض غربا داخل البحر الأبيض المتوسط، حتى إذا قطعت مسافة كافية استدارت شرقا وهاجمت المطارات من ناحية الغرب، أسقطت الطائرات قنابلها على الطائرات المصرية لمدة ثلاث

ساعات قضت خلالها على العمود الفقري للجيش المصري وهو سلاح الطيران، ولم ينج من الطائرات إلا العدد القليل بخاصة تلك الطائرات التي كانت بعيدة عن متناول الطائرات الإسرائيلية.

أشير هنا إلى ملاحظتين وهما أن الطيارين المصريين لم يكونوا في أغلبهم مستعدين للقتال صبيحة ذلك اليوم بسبب حفل ليلي ساهر أقيم لهم من قبل قائد الطيران المصري والتي مولها جاسوس إسرائيلي كان يقيم في القاهرة على أنه تاجر خيول تركي، وأن الإسرائيليين اختاروا الساعة السابعة والنصف صباحا لكي يبدأ القصف في الفترة الواقعة بين 7:45 وبين 8:00 وهي الفترة التي تشهد مصر أثناءها تغيير وردية المناوبين الليليين بوردية المناوبين الصباحيين، أي أنها فترة متميزة بنوع من الفوضى وانقطاع العمل.

بعد هذه الموجة من القصف، أكمل الطيران الإسرائيلي طلعاته ليلاحق طائرات في مطارات أكثر بعدا عن المطارات الإسرائيلية، ولضرب معسكرات الجيش وأماكن تجمعه، ومع القصف الجوي، تدفقت القوات البرية الإسرائيلية إلى ساحل غزة وسيناء، واشتبكت في ساحل غزة مع جيش التحرير الفلسطيني المتواجد هناك وواجهت مقاومة عنيفة، أما في سيناء، فقد أخذت القوات عددا من المسارب وكان اهتمامها منصبا على تجاوز القوات المصرية والالتفاف عليها والسير قدما نحو شرم الشيخ بمحاذاة ساحل خليج العقبة ونحو قناة السويس، ولاقت هذه القوات بعض المواجهات العنيفة من قبل القوات المصرية، إلا أن الجيش المصري، بصورة عامة، وجد نفسه مكشوفا أمام الطيران الإسرائيلي دون أن تكون لديه الدفاعات الكافية، ولهذا سرعان ما انهار الجيش المصري وتمزقت أواصره وانهمك أفراده في البحث عن مفر. كثيرون من الضباط المصريين هم الذين استقلوا السيارات العسكرية وتوجهوا غربا هاربين وتركوا الجنود وراءهم يتدبرون أمورهم، فاستشهد في سيناء الآلاف وأسر منهم آلاف، وحاول بعضهم الوصول إلى قناة السويس، وفي النهاية حسمت المعركة مع مصر خلال الساعات الأولى من الهجوم الإسرائيلي وانتهت عمليا بعد حوالي ثمانين ساعة من القتال.

أما على الجبهة الأردنية فلم يختلف الوضع عما كان عليه في مصر، فقد دُمرت أغلب الطائرات الأردنية على أرض المطار، وبقيت القوات الأردنية الموجودة غربي النهر بدون غطاء جوي. دار قتال بري محدود في منطقتي القدس وجنين، لكن الجيش الأردني كان ضعيفا عددا وعدة ولم يستطع الصمود، فانهار الجيش ظهر اليوم الثاني للحرب واضطر أفراده للهرب شرقا نحو خط الدفاع الثاني وهو نهر الأردن.

لم تكن الجبهة السورية أحسن حالا، فقد هاجمت الطائرات الإسرائيلية الطائرات والمطارات السورية عند الظهر تقريبا ودمرتها، لكن القتال البري بقي محدودا بسبب تشتت القوات الإسرائيلية على عدد من الجبهات، وما أن أنهت القوات الإسرائيلية مهامها الرئيسة على جبهة مصر وجبهة الأردن، ازداد الضغط الإسرائيلي على مرتفعات الجولان واستطاعت أن تتسلق المرتفعات وتحتلها في اليوم السادس للحرب، ومن

الجدير ذكره أن سوريا أعلنت عن سقوط الجولان قبل أن تعلن إسرائيل عن الاستيلاء عليها، إذ تم سحب الجيش السوري من الجولان قبل أن يستولي عليها الجيش الإسرائيلي بعدة ساعات.

ربما تكون حرب 1967 من أكثر الحروب الحديثة إثارة للسخرية والتساؤلات ذات الاستغراب والاستهجان، فالحرب دارت بين دولة صغيرة ذات عدد قليل من السكان وبين دول عربية زمجرت وأرعدت وملأت الدنيا صراخا وتهويلا ووعيدا، دول ذات مساحات شاسعة وأعداد سكانية كبيرة ولا ينقصها السلاح أو العتاد أو المال، حرب تقوم فيها الدولة الصغيرة بمشوار بسيط أشبه ما يكون بنزهة عسكرية ويندحر أمامها العرب فارين مذعورين، فمنهم من أطلق لعجلات سيارته العسكرية العنان في سباق صحراوي، ومنهم من لم يجد سوى ساقيه تحملانه نحو الأمان، ومنهم من تاه في الصحراء فقتله القيظ والعطش، ومنهم من بحث عن رداء امرأة يستر به نفسه من أعين الأعداء.

نقلت وسائل الإعلام العالمية وشاشات التلفزة هذه الصورة التي هزت العرب وحطت من قدرهم على مدى عشرات سنين قادمة، لقد كانت حربا مخزية للعرب ووصمة عار يصعب محوها من صفحات التاريخ، فإن حارب أحد من الجيوش العربية، فقد حارب على مسئوليته الشخصية وهو بطل لذاته من أجل الأمة، أما الجيوش كمؤسسات سرعان ما أدارت ظهرها تسجل هزيمة مُرّة وقبيحة ألحقت العار بالعرب كأمة وجماعات وأفراد، وما كان أكثر قبحا من الهزيمة أن قادة الهزيمة العرب استمروا في مواقعهم يحكمون والشعوب لم تخرج تحاسبهم على ما اقترفوه. فقط أعلن جمال عبد الناصر استقالته في اليوم الرابع للحرب، إلا أن جماهير الأمة خرجت في شوارع القاهرة تطالبه بالعدول والبقاء في موقعه. أما الملك حسين ونور الدين الأتاسي فلم يتصرفا حسب مقتضيات الوضع الخطير. فضلا عن هذا الإذلال الرهيب الذي لحق بالحرب، ويمكن أن نجمل نتائج الحرب بالآتي:

1- احتلال إسرائيل لمزيد من الأراضي العربية. فقد احتلت منطقة ساحل غزة ومساحتها حوالي 363 كم مربع، ومنطقة الوسط الشرقي (الضفة الغربية) ومساحتها 5878 كم مربع ومرتفعات الجولان ومساحتها 1250كم مربع وشبه جزيرة سيناء ومساحتها 61168 كم مربع (كما هو مبين بالخريطة رقم 5).

2- تهجير مئات الآلاف من الفلسطينيين والسوريين، فقد هرب من الوسط الشرقي الآلاف من الفلسطينيين (عددهم غير معروف بدقة) إلى شرقي الأردن، وهرب أغلب سكان مرتفعات الجولان الذين قدر عددهم في حينه بحوالي ثمانين ألف نسمة، ولم يبق في الجولان إلا سكان خمس قرى فقط.

3- سيطرت إسرائيل على مصادر مياه نهر الأردن، فقد وصلت قواتها إلى جبل الشيخ حيث المنابع وأبعدت خطر التحويل.

4- وصول القوات الإسرائيلية إلى حدود جديدة بعيدة عن الأماكن السكنية الإسرائيلية، وهي حدود اعتبرتها إسرائيل قابلة للدفاع عنها وتشكل خطوطا يمكن أن تدور حولها معارك بعيدة عن المدن والمستوطنات اليهودية.

5- كشف حقيقة القيادات العربية ومدى استعدادها للدفاع عن أراضي العرب وحياضهم، وكشف كذبهم على الناس وتضليلهم للجماهير العربية.

6- فتحت إسرائيل مضيق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية.

7- تدمير القوة العسكرية لكل من مصر وسوريا والأردن.

كانت هناك جهود ديبلوماسية قبل الحرب لمنع وقوعها، لكن هذه الجهود أصبحت موضع شك بعد تكشف الأمور بعد ذلك، إذ كان من الواضح أن أمريكا، على الأقل، كانت معنية بالحرب، لكسر شوكة العرب وجرهم نحو الاعتراف بإسرائيل وإقامة علاقات اعتيادية معها، وقد تبين خلال الحرب أن أمريكا غير مستعدة للضغط على إسرائيل لوقف الحرب.

اجتمع مجلس الأمن الدولي في السادس من حزيران وأصدر قرارا بوقف إطلاق النار لكن إسرائيل لم تنفذه، فأعاد المجلس الكرة يوم السابع من حزيران ولم تنفذ إسرائيل، وهكذا حصل يوم التاسع من حزيران. ولم يتوقف القتال إلا عندما وصلت القوات الإسرائيلية إلى المناطق التي أرادت الوصول إليها، وقد رفضت الولايات المتحدة أن يتضمن مشروع وقف إطلاق النار دعوة القوات المتحاربة للعودة إلى الأماكن التي تواجدت فيها قبل الحرب، على إثر الحرب، صدر قرار مجلس الأمن رقم 237 والذي يدعو فيه إلى عودة العرب الفارين من الحرب بخاصة من الضفة الغربية والجولان إلى بيوتهم ويدعو إسرائيل إلى تسهيل عودتهم ولكنهم لم يعودوا حتى الآن.

أما بخصوص وضع حل للنزاع، صدر قرار مجلس الأمن رقم 242 بتاريخ 22/تشرين الثاني/1967 وفيما يلي نصه:

إن مجلس الأمن، إذ يعرب عن قلقه المتواصل بشأن الوضع الخطر في الشرق الأوسط ويؤكد عدم القبول بالاستيلاء على أراضي الغير بقوة الحرب، والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دول المنطقة أن تعيش فيه بأمن. وإذ يؤكد أيضا أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة قد التزمت بالعمل وفقا للمادة (2) من الميثاق:

1- يؤكد أن تحقيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ويستوجب تطبيق كلا المبدأين التاليين:

أ- سحب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراض احتلتها في النزاع الأخير.

ب- إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب واحترام واعتراف بسيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة، واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها وحرة من التهديد أو أعمال القوة.

2- يؤكد أيضا الحاجة إلى:

أ- ضمان حرية الملاحة في الممرات الدولية في المنطقة.

ب- ضمان تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

ج- ضمان المنعة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح.

3- يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص للذهاب إلى الشرق الأوسط؛ كي يقيم ويجري اتصالات مع الدول المعنية بغية إيجاد اتفاق، ومساندة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقا لنصوص ومبادئ هذا القرار.

4- يطلب من الأمين العام أن يرفع تقريرا إلى مجلس الأمن حول تقدم جهود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن.

قبلت كل من مصر والأردن قرار مجلس الأمن ولم تعارضه إسرائيل، ونشطت الديبلوماسية العالمية بعد ذلك من أجل تسهيل حل سياسي، إلا أن الجهود لم تفلح، إذ أصر العرب على عدم القيام بمفاوضات مباشرة مع إسرائيل، وأصرت إسرائيل على التالي: التوصل إلى حل سلمي مع العرب ممكن فقط من خلال المفاوضات الثنائية المباشرة، وأن على العرب ألا يتمسكوا كثيرا بقرارات دولية وأن عليهم أن يعترفوا بإسرائيل المهيأة دائما للتفاوض معهم، وأن يدركوا أن الحل هو ما تأتي به طاولة المفاوضات وليس المقررات الدولية، أما بخصوص الضفة الغربية وغزة فقد دعت الملك حسين (ملك الأردن آنذاك) أن يعود إلى الضفة الغربية بإدارته وليس بجيشه على اعتبار أن إسرائيل لا تسمح أن يكون هناك جيش عربي غربي النهر، واشترطت أيضا ضم مدينة القدس ومنطقتي اللطرون والأغوار والخليل القديمة، لكنها أبدت الاستعداد لإقامة ممر يربط شرقي الأردن عبر أريحا برام الله، وممر آخر يلتف شرقي القدس ويربط الخليل برام الله.

انتظر وزير الدفاع الإسرائيلي هاتفا من جمال عبد الناصر يعلن فيه الاستسلام ويطلب الجلوس على طاولة التوقيع على شروط إسرائيل، لكن عبد الناصر لم يتصل، ولم يحصل الاتصال إلا في عهد الرئيس محمد أنور السادات.

مؤتمر الخرطوم

التقى الزعماء العرب في أيلول عام 1967 في الخرطوم للتداول في ظروف الهزيمة، ذهب التيار القومي بقيادة عبد الناصر إلى المؤتمر مطأطئ الرأس، بينما ذهب التيار المؤيد للدول الغربية بقيادة السعودية بحجة قوية ضد الذين وصفوا أنفسهم بالثوريين والتقدميين، انكمش عبد الناصر وحزب البعث بعد الهزيمة بينما تمددت السعودية، وأصبحت السعودية في موقع قيادة وأخذ دورها على الساحة العربية يتسع ويمتد إلى أن أصبح لا يقل أهمية وتأثيرا عن دور مصر، وجه الملك السعودي اللوم الشديد لعبد الناصر، إلا أنه وعد بدعم الجهود العربية في مواجهة إسرائيل.

قرر مؤتمر الخرطوم ما عُرف باللآآت الثلاث: لا مفاوضات مع إسرائيل ولا صلح ولا اعتراف. وقرر دعم دول المواجهة، مصر وسوريا والأردن، من أجل إعادة بناء جيوشها وإزالة آثار العدوان، أي تحرير الأرض التي تم احتلالها عام 1967، عاد الزعماء من الخرطوم وهم مصممون على إعادة الاستعداد لملاقاة إسرائيل عسكريا، هذا ما حصل بالفعل إذ بدأت الجهود على قدم وساق بمساعدة الاتحاد السوفييتي الذي لم يتردد في تزويد العرب بأسلحة دفاعية، شمّر العرب عن سواعدهم استعدادا للحرب التي نشبت عام 1973.

الوحدة الثالثة

القضية الفلسطينية ما بين 1973-1991

تأليف

الدكتور نايف أبو خلف

قسم العلوم السياسية

جامعة النجاح الوطنية

الوحدة الثالثة

القضية الفلسطينية بين 1973-1991

مقدمة

تدرس هذه الوحدة أهم الأحداث والتطورات الدولية والإقليمية والفلسطينية، وتداعياتها على القضية الفلسطينية في الفترة ما بين 1973م و 1991م.

وقعت خلال هذه الفترة حروباً عدة في المنطقة، من بينها حرب تشرين أول/ أكتوبر 1973، والحرب الأهلية اللبنانية (1975-1990)، والاجتياح الإسرائيلي الأول للبنان (1978)، والعدوان الإسرائيلي الثاني على لبنان (1982)، والحرب العراقية – الإيرانية (1981-1988)، وحرب الخليج الثانية (1991).

شهدت تلك الفترة أيضاً امتداداً لمسيرة النضال الوطني الفلسطيني، التي جاءت الانتفاضة الفلسطينية الأولى (1987) لتكون تتويجاً لها.

كان لتلك الحروب الإقليمية، وللإنتفاضة الفلسطينية أبعاداً كبيرة على تطورات عملية السلام في المنطقة، وعلى الجهود الدولية والإقليمية لحل الصراع العربي الإسرائيلي، التي تمثلت في مظاهر مختلفة: مثل القرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة التي شكلت بمجملها أو بعضها المرجعية القانونية لحل الصراعات في المنطقة، أو اتخذت شكل المؤتمرات الدولية للسلام حول الشرق الأوسط مثل مؤتمر جنيف (1973)، ومؤتمر مدريد (1991)، أو صفة الاتفاقيات والمعاهدات مثل اتفاقيتي "كامب- ديفيد" (1978)، ومعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل (1979)، في حين اتخذ بعضها صفة المبادرات أو مشاريع السلام مثل مبادرة الرئيس الأمريكي ريغان (1982)، ومبادرة السلام العربية في قمة فاس (1982).

أوجدت تلك الأحداث والتطورات ظروفاً موضوعية فرضت نفسها على الساحة الفلسطينية، ودفعت القيادة الفلسطينية إلى العمل على تطوير مواقف وسياسات منظمة التحرير الفلسطينية شملت تعديلات في الميثاق الوطني الفلسطيني، وتبني برامج سياسية جديدة، من أجل التعاطي بشكل واقعي وعلمي. من وجهة نظر القيادة الفلسطينية. مع مستجدات وتطورات عملية السلام في الشرق الأوسط، والقرارات والأسس التي تقوم عليها تلك العملية، وجهود التسوية بشأنها.

تتناول هذه الوحدة، من خلال المنهج الوصفي التحليلي، دراسة لأهم الأحداث والتطورات التي شهدتها المنطقة في الفترة ما بين 1973-1991، سواء على صعيد الحروب والمواجهات، أم على صعيد القرارات الدولية ومشاريع التسوية السياسية، وذلك من أجل الوقوف على العوامل المسببة لها، ومعرفة وقائعها ومضامينها، واستعراض نتائجها وآثارها.

ستحاول الوحدة أيضاً دراسة المواضيع المرتبطة بمسألتي الحرب والسلام في المنطقة وفق ترتيبها الزمني قدر الإمكان، مع الأخذ في الاعتبار حقيقة التداخل والترابط فيما بين المسألتين من جهة، ومدى التأثر والتأثير فيما بينها من جهة أخرى.

المبحث الأول

حرب تشرين أول/ أكتوبر 1973

هي الحرب العربية - الإسرائيلية الرابعة، وقعت في اليوم السادس من شهر تشرين الأول/ أكتوبر 1973، وتوقفت يوم 28 من الشهر نفسه، واتخذت الحرب مسميات مختلفة: يسميها المصريون "حرب أكتوبر"، والسوريون "حرب تشرين"، والإسرائيليون "بحرب يوم الغفران"، لتصادف وقوعها مع أحد الأيام المقدسة لدى اليهود، كما تعرف أحياناً "بحرب رمضان" لوقوعها في العاشر من الشهر الكريم.

هناك مجموعة من العوامل أدت إلى وقوع حرب 1973م، من أهمها:

1- استمرار حالة اللاسلم واللاحرب التي ميزت الفترة الممتدة ما بين 1967-1973، فجهود المصالحة الدولية ومشاريع التسوية السياسية للصراع العربي – الإسرائيلي باءت جميعها بالفشل، بدءاً بمهمة المبعوث الدولي جونارياينغ عملاً بالقرار الدولي 242، فمشروع وزير الخارجية الأمريكي الأسبق وليام روجرز في عام 1970 لوقف حرب الاستنزاف بين مصر وإسرائيل، وبدء مفاوضات بين الجانبين، ثم محاولات الدول الأربع الكبرى الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي، وبريطانيا، وفرنسا، في عام 1969م، بناء على طلب الأمين العام للأمم المتحدة يوثانت لدفع جهود السلام في المنطقة، فمبادرة الرئيس المصري أنور السادات عرض فيها اتفاق سلام مع إسرائيل مقابل الانسحاب الكامل إلى حدود 1967، ثم جاءت الموافقة المشروطة للرئيس السوري حافظ الأسد على القرار 242 في آذار 1972، وأخيراً تجديد الرئيس السادات قبوله بالدخول في اتفاق سلام مع إسرائيل في أيار 1973م.

ورغم كثرة تلك الجهود والمشاريع لتسوية الصراع في المنطقة، ولكنها لم تجد نفعاً بسبب رفض إسرائيل لفكرة الانسحاب الكامل إلى حدود 4 حزيران 1967، وإصرارها على مبدأ المفاوضات المباشرة مع الدول العربية دون تدخل خارجي، يعود الفشل أيضاً إلى غياب التوافق الدولي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي حول مفاهيم السلام الشامل والعادل للصراع العربي - الإسرائيلي، وآليات تحقيقه. بالمقابل اقتصر دور القوتين العظمتين على تقديم الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري للأطراف الإقليمية المتصارعة بهدف الحفاظ على النظام الإقليمي[1].

2- رغبة مصر وسوريا في تحرير أراضيهما المحتلة، والعمل على استعادة الكرامة العربية، إثر هزيمة 1967، كان واضحاً أن العرب لن يرضوا باستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، وكان يتوجب تحريرها سواء من خلال الحرب أم من خلال عمل عسكري محدود يعطي دفعة قوية للعملية السلمية، ويسرع التحرك الدولي لبدء المفاوضات، من أجل ذلك، عملت مصر وسوريا على إعادة بناء قواتهما المسلحة التي

[1] Fred J. Khouri, The Arab Israeli Dilemma, Second Edition, Syracuse University Press, New York, 1976, p.365.

دمرتها الحرب السابقة بهدف إعادة توازن القوى الإقليمي، الذي كان يميل لصالح إسرائيل، استعداداً للحرب القادمة.

ورغم التحذيرات العربية، وخاصة من الرئيس السادات، للكثير من أصدقاء إسرائيل بأن الحرب ستقع قبل نهاية عام 1973، إلا أن إسرائيل وأصدقاءها لم يأخذوا تلك التحذيرات بمحمل الجد.

3- الأطماع الإسرائيلية في التوسع الإقليمي على حساب الأرض العربية، وتفضيلها لبقاء الوضع القائم على ما هو عليه، واحتفاظها بالأراضي العربية التي احتلتها في الحرب على السلام الذي يعني تخليها عن تلك الأراضي. ومما عزز من السياسة التوسعية لإسرائيل هو شعور الإسرائيليين بالتفوق العسكري على العرب بعد انتصارهم على الجيوش العربية في حرب حزيران 1967، وهذا أعطى القيادتين السياسية والعسكرية في إسرائيل الشعور بالرضى بقدرة الجيش الإسرائيلي في إلحاق الهزيمة بالعرب مرة أخرى في حال إقدامهم على أية مغامرة عسكرية، مما ولد لديهم شعوراً بالغرور والغطرسة، ودفع بهم إلى التعنت والمماطلة، كانت إسرائيل مقتنعة بأن الزمن يعمل لصالحها، وأن لديها كل ما تربحه وليس لديه ما تخسره من خلال إطالة الوضع القائم[1].

وقائع الحرب

بدأت الحرب بهجوم مشترك ومفاجئ قام به الجيشان المصري والسوري ضد قوات الجيش الإسرائيلي في سيناء والجولان، كانت الحرب الأولى التي جاءت بقرار عربي على خلاف الحروب العربية – الإسرائيلية السابقة، سارت المعارك بشكل جيد لصالح القوات العربية على جبهتي القتال.

أولاً: على الجبهة المصرية

حقق الجيش المصري انتصارات كبيرة في الأيام الأولى للحرب، وكانت الحرب مفاجأة شبه تامة لإسرائيل، إذ نجحت القوات المصرية في عبور قناة السويس، والانتشار على امتداد الضفة الشرقية من القناة، بعد تدمير المواقع والتحصينات العسكرية للجيش الإسرائيلي والتي كانت تعرف "بخط بارليف"[2]، خسر الجيش الإسرائيلي خلال المعارك خسائر فادحة في قواته ومعداته وآلياته وتحصيناته العسكرية وبخاصة في عمق شبه جزيرة سيناء، كما فقد سلاح الجو الإسرائيلي أعداداً كبيره من الطائرات الحربية.

---

[1] Fred J. Khouri, The Arab Israeli Dilemma, (363) مصدر سابق، ص

[2] نسبة إلى رئيس هيئة الأركان الإسرائيلي الأسبق "حاييم بارليف" خط دفاع حصين أقامته إسرائيل على امتداد الضفة الشرقية لقناة السويس، انظر: خط بارليف- موقع ويكيبيديا/ الموسوعة الحرة.

http//www.wikipedia.org/wiki.

في الأسبوع الأول للحرب، كانت إسرائيل على وشك الهزيمة[1]، طلبت إسرائيل مساعدات عسكرية عاجلة لتعويض الجيش الإسرائيلي عن الخسائر التي لحقت به في الحرب، سارعت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس الأسبق "نيكسون" ببناء جسر جوي لإمداد الجيش الإسرائيلي باحتياجاته العسكرية من الدبابات والطائرات والصواريخ الذكية، عملت المساعدات الأمريكية على إنقاذ الجيش الإسرائيلي من هزيمة محتمة، ومكن القوات الإسرائيلية من وقف الهجوم المصري، ومن إحداث ثغرة في منطقة الدفر سوار، والعبور إلى الجانب الغربي من القناة، ومن الانتشار والتقدم جنوباً حتى السويس والإسماعيلية، وبالتالي حصار الجيش الثالث المصري[2].

أحدثت ثغرة الدفر سوار خلافاً حاداً بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية في مصر حول مسؤولية ما حصل، الرئيس المصري السادات أقال الفريق سعد الدين الشاذلي، رئيس الأركان، والذي من جانبه حمّل الرئيس السادات مسؤولية الفشل، واتهمه باتخاذ قرارات إستراتيجية خاطئة خلال الحرب أدت إلى وقف الهجوم المصري في سيناء، وفي فشل التصدي للقوات الإسرائيلية التي عبرت القناة، وأضاعت بالتالي فرصة الانتصار في الحرب[3].

ثانياً: على الجبهة السورية

شنت القوات السورية هجوماً متزامناً مع الهجوم المصري ضد القوات الإسرائيلية على امتداد خط المواجهة في مرتفعات الجولان السورية المحتلة، وحققت تقدماً كبيراً، ودفعت بالقوات الإسرائيلية إلى ما وراء خط حزيران 1967، وإلى إخلاء الجيش الإسرائيلي للمستوطنين الإسرائيليين من الهضبة خلال أيام الحرب، ألحقت القوات السورية المهاجمة خسائر فادحة في صفوف الجيش الإسرائيلي، ونجحت في ضرب مواقعه العسكرية المحصنة في الهضبة وتدميرها، وأسقطت له أعداداً كبيرة من الطائرات أنهت التفوق الإسرائيلي في سلاح الجو، والذي كان العامل الحاسم في انتصار إسرائيل في حرب حزيران1967، كما تمكن الجيش السوري من تحرير مدينة القنيطرة، وأيضاً جبل الشيخ ذو الأهمية الإستراتيجية، مع مراصده الالكترونية المتطورة[4].

---

[1] حقيقة اعترف بها سفير إسرائيل الأسبق في واشنطن في حوار له مع وزير الخارجية الأمريكي الأسبق كيسنجر، وهو أمر شكل صدمة للوزير الأمريكي الذي توقع "أن العرب سيهزمون خلال 72 ساعة على غرار هزيمتهم في حرب 1967، انظر: الوثائق الأمريكية لحرب أكتوبر 1973، مجموعة وثائق سرية نشرها بالانجليزية مركز أرشيف الأمن القومي الملحق بجامعة جورج واشنطن، ونشرت بالعربية في كتاب الأهرام: "أسرار الحرب الأمريكية لحرب أكتوبر 1973". انظر موقع المركز: www.gwu.edu أنظر أيضاً مقتطفات من نص الحوار على موقع يوم- كيبور للمعلومات:
وثيقة رقم (19) info/after- war/usa documents.html. http://www.uom-kippur-1973

[2] حرب أكتوبر 1973، موقع ويكيبيديا/ الموسوعة الحرة، موقع سبق ذكره.

[3] مذكرات حرب أكتوبر لسعد الشاذلي، رئيس هيئة أركان القوات المسلحة المصرية في حرب 1973، ويوصف بأنه العقل المدبر والمخطط الرئيسي للهجوم المصري على إسرائيل في تلك الحرب. انظر: الموقع الرسمي لمذكرات الفريق سعد الدين الشاذلي
http:// el-shazly.com/Book/040/htm.

[4] حرب أكتوبر 1973، موقع الويكيبيديا، الموسوعة الحرة، موقع سبق ذكره.

غير أن سير المعارك في الأسبوع الثالث للحرب اتخذ مساراً مغايراً بعد وقف الهجوم المصري المفاجئ في سيناء، وكذلك الإمدادات العسكرية الهائلة التي حصلت عليها إسرائيل من الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب، إضافة إلى عامل الزمن الذي مكن الجيش الإسرائيلي من تعبئة قوات الاحتياط، جميعها أضعفت من تقدم الهجوم السوري، بل والانسحاب من كثير من المواقع التي تم تحريرها في الأسابيع الأولى من الحرب.

ميزات الحرب

تميزت حرب 1973 بعدة مزايا، أهمها:

1- تحقق عنصر المفاجئة، إذ كان دوره حاسماً في تحديد نتائج الحرب، وذلك بفضل النجاح الذي تحقق في تمويه التحضيرات للحرب.

2- توفر الإرادة السياسية لدى القيادتين المصرية والسورية في إزالة آثار عدوان 1967، انطلاقاً من الاعتقاد "بأن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة".

3- الإعداد والتخطيط والتنفيذ الجيد من جانب القيادة العسكرية العربية خلافاً لكل التوقعات.

4- القدرة القتالية العالية لدى الجندي العربي في استخدام الأسلحة الحديثة وذات التقنية المتطورة.

الموقف العربي

أظهرت الدول العربية تضامناً غير مسبوق في مواقفها الداعمة والمؤيدة للجهود الحربية لمصر وسوريا، فقد أرسلت دول عربية كالعراق والأردن والمغرب والجزائر والكويت والسعودية بقوات رمزية شاركت في القتال إلى جانب القوات العربية المحاربة على جبهتي القتال في سيناء والجولان، كما استخدم العرب ولأول مرة سلاح النفط، عندما قرر وزراء النفط العرب في اجتماعهم في الكويت بتاريخ 17تشرين أول 1973، تخفيض إنتاج النفط بنسبة (5%) خمسة في المائة شهرياً*، حتى ينتهي الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ سنة 1967، وفي مقدمتها القدس، واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي اليوم التالي قرر وزراء النفط العرب وقف تصدير النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا بسبب مواقفهما المساندة لإسرائيل والمعادية للعرب[1].

انتهاء الحرب (القرار الدولي رقم 338):

* تجدر الإشارة إلى أن الاجتماع جرى تحت مظلة وزراء النفط العرب، وليس وزراء منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (الأوابك) بسبب غياب الإجماع حول قرار التخفيض، وانسحاب وزراء معترضين من الاجتماع.

[1] رفع حظر تصدير النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية في اجتماع لوزراء النفط العرب في فينا بتاريخ 1974/3/18، اعترضت سوريا وليبيا على القرار. أنظر:
- الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مجلد 15، ط1، ص82. عن الرأي العام، الكويت 1974/3/19.

أصدر مجلس الأمن الدولي في يوم 22 تشرين أول/ أكتوبر 1973 القرار رقم 338 دعا إلى وقف إطلاق النار بين القوات المتحاربة على الجبهتين في سيناء والجولان، وإلى تطبيق القرار الدولي رقم 242، والبدء الفوري في المفاوضات تحت إشراف مناسب من أجل إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، عكس القرار توافق القوتين العظميين على ضرورة إنهاء الحرب ووقف القتال، وتجنب امتدادها إلى حرب عالمية ثالثة.

ورغم موافقة إسرائيل على قرار وقف إطلاق النار، إلا أن القوات الإسرائيلية واصلت هجومها في غرب القناة، بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، بهدف إكمال محاصرة الجيش الثالث المصري، من جانبها رفضت سوريا القرار، وقررت مواصلة القتال حتى تحرير أراضيها المحتلة.

مؤتمر جنيف الدولي للسلام حول الشرق الأوسط (كانون أول 1973)

انعقد المؤتمر تطبيقاً للقرار 338 تحت إشراف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، على مستوى وزراء الخارجية، فبالإضافة إلى وزيري خارجية الدولتين الراعيتين، حضر المؤتمر وزراء خارجية مصر والأردن وإسرائيل، وبحضور الأمين العام للأمم المتحدة كورث فالدهايم، رفضت سوريا المشاركة بسبب رفضها لمرجعية المحادثات على أساس القرار الدولي 242، على اعتبار أن القرار لا يدعو إلى الانسحاب الكامل إلى حدود 4 حزيران 1967، وكذلك لأنه يتجاهل الحقوق الفلسطينية، يذكر أن منظمة التحرير الفلسطينية لم يتم دعوتها إلى حضور المؤتمر.

ولأول مرة في هذا المؤتمر جرت فيه مفاوضات بين دول عربية وإسرائيل تحت إشراف الدولتين العظميين في إطار مؤتمر دولي خارج إطار الأمم المتحدة، علماً بأن كافة القرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة والخاصة بتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، بما فيها القرار الدولي 242، دعت إلى إجراء مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت رعاية الأمم المتحدة ووساطتها.

ومنذ عام 1973، أصبحت هناك حالة اقتران بين القرارين الدوليين 242 و 338، باعتبارهما المرجعية الوحيدة والمقبولة دولياً لعملية السلام في الشرق الأوسط، يأتي هذا التطور في مرجعية العملية السلمية منسجماً تماماً مع مساعي الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في ضمان الرعاية الأمريكية للعملية السلمية في الشرق الأوسط وإنهاء أي دور للأمم المتحدة في رعاية تلك العملية.

نتائج الحرب

انتهت حرب 1973 بنتائج هامة، يأتي في مقدمتها:

1- بدّدت الحرب الكثير من المفاهيم الخاطئة التي سادت بعد انتصار إسرائيل في حرب 1967، والتي جرى تضخيمها لأغراض الحرب النفسية، ومنها أسطورة الجيش الذي لا يقهر، والصورة النمطية عن العرب بأنهم ضعفاء وعاجزون عن القتال.

2- عملت الحرب على تعزيز التضامن العربي الذي تجسد في ساحة القتال، وفي استخدام سلاح النفط، غير أن التطورات اللاحقة كشفت هشاشة ذلك التعاون، فمصر، تحت قيادة الرئيس السادات اتجهت نحو الغرب، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن قرار استخدام النفط كسلاح لم يكن موضع إجماع بين وزراء النفط العرب[1].

3- أحدثت الحرب حالة انفراج في التوتر بين القوتين العظميين[2]، مكنتهما من الاتفاق على مضمون القرار الدولي 338 بوقف إطلاق النار والبدء في رعايتهما لمفاوضات في إطار المؤتمر الدولي.

4- أظهرت الحرب خلافاً في المواقف بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوروبيين، حيث عارضت دول أوربية كثيرة استخدام الطائرات الأمريكية لأراضي في تلك الدول في نقل المساعدات العسكرية لمساندة إسرائيل في الحرب، كما وجهت بريطانيا وفرنسا انتقادات لاذعة لواشنطن؛ لأنها تعرض العالم لحرب عالمية ثالثة هي والاتحاد السوفيتي، كما عارضت بريطانيا مشروع قرار أمريكي بوقف إطلاق النار في بداية الحرب، خشية تزايد ضغوط العرب باستخدام النفط[3].

5- كبدت الحرب إسرائيل خسائر فادحة كانت الأكبر بين حروبها السابقة مع العرب، مما دفعها إلى تشكيل لجنة تحقيق، ثم حملت مسؤولية الفشل للقيادتين السياسية والعسكرية، وأوصت باستقالة عدد من كبار الضباط في الجيش، وعلى رأسهم رئيس هيئة الأركان الأسبق "اليعازر" ورئيس جهاز الاستخبارات العسكرية واثنين من كبار مساعديه، ومع زيادة الغضب والتظاهرات الشعبية ضد الحكومة، قدمت رئيسة الوزراء السابقة جولدا مائير، ووزير دفاعها موشي ديان استقالتهما أيضاً.

---

[1] كشف وزير النفط السعودي الأسبق أحمد زكي يماني أن الهدف من وراء قرار وزراء النفط العرب في تخفيض انتاج النفط في اجتماع الكويت بتاريخ 1973/10/17 ليس استخدام البترول كسلاح، ولكن "كأداة سياسية لإشعار الرأي العام في الغرب أن هناك مشكلة ما بين إسرائيل والعرب" انظر: مقابلة مع الوزير السعودي في برنامج زيارة خاصة، قناة الجزيرة الفضائية، 2006/9/16، على موقع الجزيرة نت، http://www.aljazeera.net

[2] اعترف وزير الخارجية الأمريكي الأسبق كيسنجر في اتصال مع نظيره وزير الخارجية البريطانية خلال الحرب، بأن الإدارة الأمريكية أكرهت على بدء اتصالات مع موسكو بدافع الخوف من أن استمرار الحرب سيجعل الولايات المتحدة الأمريكية في حاجة إلى مؤن جديدة هائلة، وعندها "سينفذ مخزوننا وسنعاني كثيراً" انظر: قراءات في الوثائق البريطانية- حرب أكتوبر 1973، صحيفة الشرق الأوسط لندن، 24/يناير 2004، العدد 9188، على موقع الصحيفة الالكتروني

http://www.alsharqa/awsat.com.

[3] قراءات في الوثائق البريطانية- حرب أكتوبر 1973: محضر اجتماع سري لرئيس الوزراء البريطاني الأسبق وكبار مساعديه بعد 6 أيام من الحرب، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، 24/يناير 2004، العدد 9188.

6- أحدثت الحرب -إضافة إلى ضغوط شديدة مارستها أنظمة عربية كمصر- تغيراً في موقف القيادة الفلسطينية ودفعها إلى تبني إستراتيجية جديدة تسمح بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في العملية التفاوضية في إطار المؤتمر الدولي.

منظمة التحرير الفلسطينية وبرنامج الحل المرحلي (برنامج النقاط العشر)

اجتمع المجلس الوطني الفلسطيني بدعوة من القيادة الفلسطينية في جلسة استثنائية عقدت في القاهرة في شهر حزيران 1974، وتبنى برنامجاً جديداً لمنظمة التحرير الفلسطينية، يقوم على مبدأ الحل المرحلي، ويتألف من عشر نقاط، أهمها[1]:

1- التأكيد على الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، بما فيها حق تقرير المصير والعودة.

2- التمسك بحق الفلسطينيين في النضال بكافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح.

3- إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية على أي جزء من أرض فلسطين يتم تحريره أو الانسحاب منه.

عارضت بعض الفصائل الفلسطينية هذا التوجه الجديد للمنظمة، ورأت في البرنامج تراجعاً عن الميثاق الوطني الفلسطيني الذي تبنته كافة الفصائل عام 1968، والذي تمسك بمبدأ التحرير الشامل من خلال الكفاح المسلح باعتباره وسيلة وحيدة للتحرير، شكلت مجموعة الفصائل المعارضة "جبهة القوات الفلسطينية الرافضة للحلول السلمية"، أو "جبهة الرفض" وفي مقدمتها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي جمدت عضويتها في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية[2].

المكاسب السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية على الصعيدين العربي والدولي:

إن التطور في موقف منظمة التحرير الفلسطيني، وقبولها بمبدأ المفاوضات السلمية في إطار المؤتمر الدولي، شهد العام 1974 ردود فعل عربية ودولية كان لها تداعيات كبيرة على القضية الفلسطينية وعلى مكانة منظمة التحرير الفلسطينية على الصعيد العربي والدولي.

على الصعيد العربي

حظيت القيادة الفلسطينية وسياساتها الجديدة بدعم عربي كامل عندما أكد مؤتمر القمة العربي السابع الذي عقد في الرباط (المغرب) في شهر تشرين أول 1974 على:

---

[1] المجلس الوطني الفلسطيني (الدورة الثانية عشرة)، القاهرة 1/9-1974/6 على موقع المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات. مصدر سابق. http://www.malaf.info/

[2] عدلت الجبهة الشعبية عن قرارها بتجميد العضوية بعد وصول الفصائل الفلسطينية إلى موقف سياسي مشترك، وتشكل "جبهة الصمود والتصدي" في أعقاب توقيع مصر على معاهدة سلام منفردة مع إسرائيل في آذار -1979.

"حق الشعب الفلسطيني في إقامة السلطة الوطنية المستقلة، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، على أية أرض فلسطينية يتم تحريرها"[1].

الأردن من جانبه، وعملاً بالقرار العربي، اتخذ قراراً بحل مجلس النواب الأردني الذي كان نصف أعضائه من الضفة الغربية.

على الصعيد الدولي

حققت منظمة التحرير الفلسطينية انجازات سياسية كبيرة على الساحة الدولية في الأمم المتحدة، حين أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة التاسعة والعشرين (1974)، مجموعة قرارات داعمة للقضية الفلسطينية[2].

- ففي شهر تشرين أول 1974، أكدت الجمعية على أن الشعب الفلسطيني هو طرف أساسي في أية تسوية لحل القضية الفلسطينية، ودعت إلى ضرورة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها ممثل الشعب الفلسطيني في مناقشات الجمعية وأعمالها.

- كما تبنت الجمعية قراراً آخر يقضي بإعادة إدراج "قضية فلسطين" كبند مستقل في جدول أعمال الدورات العادية للجمعية بعد مرور أكثر من عشرين عاماً على إلغائه.

- وفي الدورة نفسها، ألقى الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بتاريخ 1974/11/13، كلمة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، فكان أول زعيم لحركة تحرير وطني يقوم بذلك، عرض فيها قضية فلسطين من كافة جوانبها التاريخية والسياسية، ودعا إلى إقرار المجتمع الدولي بالحقوق الفلسطينية وعلى رأسها حق تقرير المصير، وفي العودة، وإقامة سلطته الوطنية الفلسطينية المستقلة، وتأسيس كيانه الوطني على أرضه، كما أشار إلى حق الفلسطينيين بالنضال بكافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح. وفي ختام الكلمة ناشد الرئيس عرفات المجتمع الدولي بدعم التوجه الجديد لمنظمة التحرير الفلسطينية عندما قال "جئتكم اليوم أحمل بندقية ثائر في يد، وغصن الزيتون في اليد الأخرى... فلا تسقطوا الغصن الأخضر من يدي".

- بعد خطاب الرئيس عرفات تبنت الجمعية العامة القرارين 3236 و 3237، اللذان يعتبران من أهم القرارات التي تبنتها الأمم المتحدة تجاه القضية الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية.

القرار الدولي 3236 (1974/11/22)

---

[1] مؤتمرات القمة العربية في نصف قرن، إعداد أسماء ملكاوي، صفحة المعرفة على موقع شبكة الجزيرة:
http://www.aljazeera.net/nr/exeres,12/1/2008.

[2] Important events of the last 100 year (1961-1985)
بعثة المراقبين الدائمة لفلسطين في الأمم المتحدة، موقع البعثة على شبكة الانترنت:
http://www.un.int/palestine/plo/back.html.

أهم ما تضمنه القرار هو التأكيد على الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ومن ضمنها:

- الحق في تقرير المصير دون تدخل خارجي.
- الحق في السيادة والاستقلال الوطنيين.
- حق العودة إلى الديار والممتلكات والتعويض.
- الشعب الفلسطيني طرف رئيسي في إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.
- حق استعادة حقوقه بكافة الوسائل.

كانت تلك هي المرة الأولى التي تعترف فيها الأمم المتحدة لشعب تحت الاحتلال بحق المقاومة، بما فيها الكفاح المسلح كحق مشروع لإنهاء الاحتلال وتحقيق السيادة والاستقلال الوطنيين.

القرار الدولي 3237 (1974/11/22):

في هذا القرار منحت الجمعية العامة منظمة التحرير الفلسطينية صفة مراقب في المنظمة الدولية، ودعتها إلى المشاركة في كافة دورات الجمعية العامة، وأعمالها بتلك الصفة، كما دعتها إلى المشاركة بالصفة نفسها في دورات وأعمال كل المؤتمرات الدولية التي تقام برعاية الجمعية العامة، أو برعاية هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

المبحث الثاني

الحرب الأهلية اللبنانية (1975)

هي صراع دموي متعدد الأطراف والمراحل، دام لأكثر من خمسة عشر عاماً، تعود جذوره إلى تناقضات سياسية واجتماعية واقتصادية وتاريخية عميقة[1]، إضافة إلى عوامل إقليمية ودولية.

حادثة عين الرمانة - بداية الحرب

اندلعت الحرب الأهلية في لبنان عندما قام ملثمون من الميليشيات المسيحية، اثنان منهم من الكتائب اللبنانية بمهاجمة حافلة ركاب كانت تقل مدنيين فلسطينيين، في منطقة عين الرمانة، أحد أحياء مدينة بيروت، التي تقطنها أغلبية مسيحية، كانوا عائدين من مهرجان أقامته الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وهم في طريقهم إلى بيوتهم في مخيم تل الزعتر، قتل في الحادثة 30 فلسطينياً، وجرح آخرون جميعهم من ركاب الحافلة[2].

على إثر الحادثة وقعت اشتباكات مسلحة وعنيفة بين التنظيمات الفلسطينية والميليشيات المسيحية في العاصمة بيروت، وامتدت إلى كافة أنحاء البلاد، كانت تلك المواجهات بداية الحرب الأهلية في لبنان، والتي ارتكبت خلالها الجرائم بحق المدنيين من اللبنانيين والفلسطينيين على السواء، تمثلت في مجازر، وعمليات خطف، ورصاص قناصين من على سطوح الأبنية العالية التي كانت تتحكم في الطرق بكل الاتجاهات، وأقيمت المتاريس والحواجز من كل نوع وفي كل مكان، وتم عزل الأحياء التي تحولت إلى جبهات قتال، جرت خلالها عمليات تطهير طائفي، وقتل جماعي على أساس الهوية، عرفت "بحرب الأحياء" تم فيها تبادل إطلاق النار والقصف العشوائي بكافة الأسلحة الثقيلة من الصواريخ ومدفعية الهاون، وحتى المدفعية الثقيلة[3].

اتسمت الحرب الأهلية اللبنانية بالشراسة والعنف بكل ما يعنيه ذلك، ذهب ضحيتها أكثر من مئة ألف قتيل من اللبنانيين والفلسطينيين، وفاق عدد الجرحى ذلك العدد بثلاثة أضعاف، عدا عن الخسائر الاقتصادية الفادحة للبلاد.

العوامل الممهدة للحرب

---

[1] لمزيد من التفاصيل عن أبعاد الأزمة اللبنانية قبيل الحرب الأهلية، انظر: الحرب الأهلية في لبنان 1975، إعداد وبحث فريق عمل يا بيروت، على موقع يا بيروت الالكتروني

http://www.yabyrouth.com/pages/index1480,htm.

[2] كشف صلاح خلف (أبو اياد) أن المعلومات الأولية عن الجريمة كانت توجه أصابع الاتهام إلى حزب الكتائب اللبناني باعتباره العقل المدبر والمنفذ للحادثة، غير أن دلائل قاطعة أظهرت أن الجريمة كانت مدبرة بتآمر مشترك بين العقيد جول بستاني رئيس المكتب الثاني في الجيش اللبناني، وبين كميل شمعون زعيم حزب الوطنيين الأحرار، انظر: أبو إياد، صلاح خلف، فلسطيني بلا هوية، لقاءات مع الكاتب الفرنسي أريك رولو، نقلها إلى العربية نصير مروة، مؤسسة صباح للدعاية والنشر، دون سنة نشر، ص 249-255.

[3] الحرب الأهلية في لبنان، 1975، موقع يا بيروت، مصدر سابق.

لم تكن حادثة عين الرمانة سوى الشرارة التي أشعلت الحرب الأهلية في لبنان، بيد أن عوامل عديدة ساهمت في تأجيج حدة الصراع، وعملت على إطالته، من أهمها:

1- تزايد قوة منظمة التحرير الفلسطينية ونفوذها على الساحة اللبنانية، بعد خروج المقاومة الفلسطينية من الأردن في عامي 1970و 1971، وكذلك تزايد النشاطات المسلحة للمنظمات الفلسطينية ضد إسرائيل.

2- تدهور العلاقات اللبنانية - الفلسطينية، ويعود ذلك إلى:

أ. تزايد المواجهات بين قوات الجيش اللبناني وقوات الثورة الفلسطينية، حيث شهدت سنوات ما قبل الحرب، اشتباكات متقطعة، كان أعنفها الهجوم الواسع الذي شنه الجيش اللبناني في شهر أيار 1973، في محاولة للقضاء على المقاومة الفلسطينية في لبنان.

ب. المعاملة التمييزية ضد اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات، الذين عاشوا أوضاعاً سياسية ومعيشية كانت الأصعب بين التجمعات الفلسطينية الأخرى في الشتات، بسبب الإجراءات الأمنية والإدارية المشددة التي فرضت على المخيمات من قبل السلطات اللبنانية[1].

3- التركيبة الطائفية للحكومة والمجتمع.

أدت المواجهات بين قوات الجيش اللبناني وقوات الثورة الفلسطينية في سنوات ما قبل اندلاع الحرب الأهلية، إلى إذكاء الانقسامات الطائفية في مواقف الحكومة اللبنانية، وبين اللبنانيين أنفسهم، في كيفية التعاطي مع وجود المقاومة الفلسطينية في لبنان، وما نجم عنه من تدهور للأوضاع السياسية والأمنية في كافة أنحاء البلاد.

4- تشكيل الميليشيات الحزبية.

لم يكن الجيش اللبناني في وضع يسمح له القيام بالمهام المطلوبة منه، بسبب عوامل ضعف كثيرة منها: المعادلة الطائفية، والانشغال بالسياسة، وانتشار الفساد، إضافة إلى ضعف التنظيم والتسلح، ومن ثم لم يكن أمام الفئة الحاكمة، التي كانت تسيطر عليها الأحزاب المسيحية سوى اللجوء إلى تشكيل الميليشيات المسلحة لتقوم بالمهمة، كان من أشهرها وأقواها تحالف القوات اللبنانية بزعامة حزب الكتائب اللبناني الذي أسسه بيير الجميل، وتحالف الجبهة اللبنانية بزعامة حزب الوطنيين الأحرار الذي رأسه كميل شمعون، أظهرت تلك التحالفات التي سيطر عليها المسيحيون الموارنة مواقف عدائية ضد المقاومة الفلسطينية، التي رأت فيها تهديداً خطيراً لمصالحها ومقومات وجودها، كما تلقت تلك الميليشيات دعماً سياسياً وعسكرياً من جهات عربية وإسرائيل.

5- اليد الخفية لإسرائيل.

[1] أبو إياد، فلسطيني بلا هوية، مصدر سابق، ص250.

لعبت إسرائيل دوراً بارزاً في الحرب الأهلية في لبنان، كان لإسرائيل دوافع كثيرة في تغذية الفتنة وإذكاء الصراع والانقسامات في الساحة اللبنانية، لعل أهمها:

أ- ضرب الاقتصاد اللبناني، وإضعاف دوره الحضاري في المنطقة، حيث وصل لبنان إلى مستوى متميز بحكم موارده البشرية ذات الخبرات المتقدمة، وصلاته القوية مع الغرب[1].

ب- زعزعة استقرار لبنان سياسياً وأمنياً، وإيجاد المناخ الملائم لاحتلال جنوب لبنان، بهدف فرض معاهدة سلام معه، والسيطرة على مياهه.

ج- إحداث خلخلة في التوازن الإقليمي لصالح إسرائيل، وذلك من خلال خلق قضية عربية جديدة، تضعف من عناصر القوة العربية، وتعمل على إشغالهم في تلك القضية، وتصرفهم عن المواجهة مع إسرائيل لتحرير الأراضي المحتلة، على غرار ما حصل في حرب 1973.

د- زعزعة الاستقرار الإقليمي في المنطقة، والعمل على تسميم الأجواء التي سادت في المنطقة، وإجهاض أية جهود دولية في إحياء العملية السلمية في إطار المؤتمر الدولي برعاية القوتين العظميين، فإسرائيل أبدت معارضة للتدخل الخارجي، وكانت تصر على مفاوضات مباشرة مع الدول العربية من جهة، كما أبدت إسرائيل قلقاً متزايداً من التوجه "المعتدل" للقيادة الفلسطينية التي أبدت استعدادها للمشاركة في المفاوضات السلمية من جهة أخرى.

هـ- توجيه ضربة للمقاومة الفلسطينية في لبنان لما تشكله من تهديدات لمصالحها الأمنية، بيد أن دوافع إسرائيل لضرب المقاومة الفلسطينية لم يكن أمنياً فقط، رغم ما شكلته المقاومة من تهديد أمني عليها، بل كانت إسرائيل تسعى إلى تهيئة الأجواء الأمنية والسياسية لاحتواء لبنان وإبعاده عن عمقه العربي، وتمكينه من الإبقاء على سياسته الخارجية التي اتسمت بالحياد تجاه قضايا المنطقة الإقليمية والدولية وعلى رأسها قضية الصراع العربي الإسرائيلي، وهو ما يفسر التعاون بين إسرائيل وميليشيات حزب الكتائب اللبناني واللتين جمعهما مصلحة مشتركة في ضرب المقاومة الفلسطينية، وإخراجها من لبنان على غرار ما حصل في الأردن.

[1] الحرب الأهلية في لبنان 1975، موقع يا بيروت، مصدر سابق.

إستراتيجية إسرائيلية من شقين

تبنت إسرائيل لتحقيق أهدافها في لبنان إستراتيجية من شقين: الأول، يقوم على إغراق لبنان في حرب أهلية دموية ومدمرة من شأنها تحقيق هدفين في آن واحد:

1- خلق بيئة معادية لعمل المقاومة الفلسطينية في لبنان.

2- تشويه صورة النضال الفلسطيني، وبأن المقاومة الفلسطينية ليست في حقيقة الأمر سوى عملاً إرهابيا، يضع منظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها في وضع حرج[1]، ويضعف من فرصة قبولها كشريك في العملية السلمية.

الشق الثاني من الإستراتيجية الإسرائيلية يقوم على تأمين دعم وتأييد الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها طرفاً رئيسياً في رعاية العملية السلمية مع الاتحاد السوفيتي، في احتواء مكاسب المنظمة وعزلها دولياً، فإسرائيل وكثمن لموافقتها على اتفاقية فك الاشتباك الثانية مع مصر (1975)، توصلت إلى مذكرة تفاهم مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقع عليها وزيرا خارجية البلدين في شهر أيلول 1975، تلزم الإدارة الأمريكية بعدم إجراء أي حوار أو اتصال مع منظمة التحرير الفلسطينية طالما أبقت المنظمة على مواقفها الرافضة الاعتراف بإسرائيل، والقبول بقرار مجلس الأمن 242، والتخلي عن الإرهاب.

القضية الفلسطينية بين الحرب والسلام في الشرق الأوسط (1976-1979)

شهدت السنوات التي تلت اندلاع الحرب الأهلية في لبنان أحداثاً إقليمية ودولية كان لها تداعيات كبيرة على قضيتي الحرب والسلام في المنطقة، إضافة لأبعادها العميقة على القضية الفلسطينية.

الحدث الأول هو مؤتمر القمة العربي الطارئ الذي عقد في الرياض بتاريخ 1976/10/16 لبحث الأزمة في لبنان وسبل حلها.

الحدث الثاني هو توصل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي لبيان مشترك حول السلام في الشرق الأوسط في إطار المؤتمر الدولي بتاريخ 1977/10/1، والحدث الثالث هو زيارة الرئيس المصري أنور السادات لإسرائيل بتاريخ 1977/11/19م، والحدث الرابع العدوان الإسرائيلي على جنوب لبنان في شهر آذار 1978.

[1] أبو إياد، فلسطيني بلا هوية، مصدر سابق، ص268.

أولاً: مؤتمر الرياض – 1976[1]

عقد مؤتمر قمة سداسي طارئ بمبادرة من السعودية والكويت لبحث سبل حل الحرب الأهلية في لبنان، ضم السعودية ومصر وسوريا والكويت ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية، لم يتوصل إلى بيان ختامي، ومع ذلك اتخذ المؤتمر القرارات التالية:

- وقف إطلاق النار والاقتتال نهائياً في كامل الأراضي اللبنانية مع التزام كافة الأطراف المعنية بذلك.

- تعزيز قوات الأمن العربية الحالية لتصبح قوات ردع داخل لبنان، وإعادة الحياة الطبيعية إلى لبنان.

- التعهد العربي، وتأكيد منظمة التحرير الفلسطينية على احترام سيادة لبنان ووحدته.

- توجيه الحملات الإعلامية بما يكرس وقف القتال وتحقيق السلام وتنمية روح التعاون والإخاء بين جميع الأطراف، والعمل على توحيد الإعلام الرسمي.

ثانياً: البيان الأمريكي - السوفيتي المشترك (1/تشرين أول 1977):

أحدث فوز الرئيس الأمريكي جيمي كارتر في الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام 1976 تغيراً في موقف الولايات المتحدة الأمريكية من العملية السلمية في الشرق الأوسط، يقبل بمبدأ السلام الشامل في إطار مؤتمر دولي برعاية مشتركة مع الاتحاد السوفيتي، ويشارك فيه كافة الأطراف المعنية، بما فيها الفلسطينيون، يذكر أن الرئيس كارتر كان أول رئيس أمريكي تحدث عن "وطن قومي" للفلسطينيين، باعتباره أحد متطلبات السلام في الشرق الأوسط.

نتيجة لهذا الموقف الجديد للإدارة الأمريكية، توصل وزيرا خارجية الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي آنذاك بصفتهما راعيي مؤتمر جنيف الدولي حول السلام في الشرق الأوسط، إلى إعلان بيان مشترك بتاريخ 1/تشرين أول 1977، أكد البيان على النقاط التالية[2]:

- الحاجة للتوصل إلى تسوية عادلة وشاملة للصراع العربي الإسرائيلي، تشارك فيه كافة الأطراف، وتعالج كافة القضايا الرئيسية، بما في ذلك انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراضٍ محتلة في صراع 1967، ودعا إلى حل المسألة الفلسطينية بما يضمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

- إنهاء حالة الحرب، وإقامة علاقات سلام طبيعية على أساس الاعتراف المتبادل لمبادئ السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي.

---

[1] مؤتمرات القمة العربية في نصف قرن، إعداد أسماء ملكاوي، صفحة المعرفة، على موقع شبكة الجزيرة:
http://www.aljazeera.net/nr/exeres.12/1/2008.

[2] البيان الأمريكي- السوفيتي المشترك، صدر في كل من نيويورك وموسكو، انظر: النص الكامل للبيان على موقعIPCRI بشبكة الانترنت:
http://www.ipcri.org/files/ussoviet.html

- اتخاذ الإجراءات التي تضمن أمن الحدود بين إسرائيل والدول العربية المجاورة، بما في ذلك إقامة مناطق منزوعة السلاح تتواجد فيها قوات مراقبين دولية.

- الوسيلة الفضلى والفعالة للتوصل إلى حل يكون من خلال المفاوضات في إطار مؤتمر جنيف حول السلام يشارك فيها ممثلون عن كافة الأطراف المعنية في الصراع، إضافة إلى ممثلين عن الشعب الفلسطيني.

موقف الحكومة الإسرائيلية من البيان المشترك:

جاء رد فعل الحكومة الإسرائيلية على البيان المشترك سريعاً، ففي اليوم التالي لصدور البيان المشترك، أصدرت الحكومة الإسرائيلية بياناً انتقدت فيه البيان المشترك لأنه لم يأت على ذكر عبارة "معاهدة سلام" كما لا يشير إلى القرارين الدوليين 242 و 338، اللذان يشكلان المرجعية لعقد مؤتمر جنيف، واعتبرت الحكومة الإسرائيلية أن توقيت البيان كان خاطئاً، لأنه جاء في فترة محادثات حول إحياء عقد المؤتمر الدولي، مما سيؤثر سلباً على مواقف الدول العربية ويجعلها أكثر تصلباً، كما انتقدت الحكومة الإسرائيلية الطلب منها الانسحاب إلى حدود 4 حزيران 1967، باعتبار ذلك يتناقض مع المعنى الحقيقي للقرار 242 والمعروفة للجميع، إضافة إلى رفض الحكومة الإسرائيلية للمشاركة السوفيتية في العملية السلمية، وهو ما يتفق مع موقف مصر التي تفضل هي كذلك، الرعاية الأمريكية لتلك العملية[1].

أما بخصوص مواقف أطراف أخرى، فقد جاءت زيارة الرئيس المصري أنور السادات لإسرائيل في 19/نوفمبر 1977، بمثابة الرد العملي على البيان المشترك، وهو ما سيتم توضيحه في الآتي.

ثالثاً: زيارة السادات لإسرائيل (19 تشرين الثاني/ نوفمبر 1977):

بعد أقل من خمسين يوماً على صدور البيان الأمريكي السوفيتي المشترك، الذي عكس وفاق الدولتين العظميين، ولأول مرة منذ انعقاد مؤتمر جنيف الدولي حول السلام في الشرق الأوسط في عام 1973، قام الرئيس المصري أنور السادات بزيارة إسرائيل في نهاية عام 1977، شكلت بداية الدخول في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم جاءت تلك الزيارة لتشكل وضع حد لحالة الوفاق الدولي، ونسف الجهود الدولية تجاه محاولة إحياء عقد المؤتمر الدولي للسلام، باعتباره الإطار الأكثر قبولاً لتحقيق السلام الشامل والعادل للصراع العربي الإسرائيلي، وقضية فلسطين تحديداً.

عكست الزيارة عزم الرئيس المصري على استعادة سيناء المحتلة بأي ثمن، حتى لو كان على حساب القضايا العربية، بما فيها قضية فلسطين، كما عكست توجهاً ثابتاً للسادات في الابتعاد عن الاتحاد السوفيتي،

[1] بيان صدر عن وزارة الخارجية الإسرائيلية بتاريخ 2/أكتوبر 1977 موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية بشبكة الانترنت:
http://www.mfa.gov.il/mfa/foreign 20% Relations/Israel.

والتقرب من الولايات المتحدة الأمريكية اعتقاداً منه بأنها تمتلك كافة الأوراق في تحقيق السلام، أكدت الزيارة استعداد السادات للخروج عن الاجماع العربي، وسعيه إلى سلام منفصل مع إسرائيل[1].

تباينت الآراء حول زيارة السادات لإسرائيل، بعضهم نظر إلى أنها أتت منسجمة مع نمط الجهود الدبلوماسية للسادات، التي تعود إلى مبادرته في شباط 1971، التي تحدث فيها لأول مرة عن رغبته في التوصل إلى سلام مع إسرائيل، وفي العام نفسه قام السادات بإبعاد معارضي سياسته في الانفتاح الاقتصادي على الغرب، كما قام بطرد الخبراء والمستشارين السوفييت من مصر في العام التالي، وحتى حرب أكتوبر في عام 1973 يمكن النظر إليها كحرب تحريكية وليست تحريرية، إضافة إلى أن مصر السادات كانت مبادرة للعديد من التحركات الدبلوماسية فيها بعد الحرب، ولعل أبرزها قراره بزيارة إسرائيل في نوفمبر 1977.

محللون آخرون نظروا للسادات كضحية للابتزاز الأمريكي – الإسرائيلي، السادات كان جاداً في التوصل إلى سلام شامل ينهي الصراع مع إسرائيل، دون التخلي عن القضية الفلسطينية، أو الخروج عن الاجماع العربي، بيد أن التبدل في التحالفات الدولية، وتحديداً ابتعاده عن الاتحاد السوفيتي، جعله معتمداً أكثر فأكثر على الولايات المتحدة الأمريكية في إقناع إسرائيل للتحرك نحو السلام، أصبح السادات أسير الموقف الإسرائيلي الذي جاء أكثر تشدداً، والموقف الأمريكي الأقل اهتماماً وتأثيراً، هذا الوضع أخل بميزان القوى ضد المصالح العربية، وأجبر السادات على القبول بسلام منفرد، بعد نفاذ الخيارات أمامه، وتحديداً استحالة خيار الحرب من موطن ضعف. السادات من وجهة نظر هؤلاء كان ضحية ولم يكن شريكاً كاملاً في المحادثات التي انتهت بمعاهدة سلام مع إسرائيل[2].

رابعاً: الاجتياح الإسرائيلي الأول للبنان 1978

كانت إسرائيل هي الرابح الأكبر من وراء الحرب الأهلية في لبنان، إذ عملت الحرب على استعداء الرأي العام اللبناني ضد الفلسطينيين، وعلى تأزم علاقات المنظمة مع عدد من الحكومات العربية.

فمصر خشيت من التأثيرات السلبية للحرب الأهلية على جهود السلام، وسوريا من جانبها نظرت بخطورة إلى تعاظم النفوذ الفلسطيني على الساحة اللبنانية، وحكومات عربية أخرى أبدت قلقها من أثر التحالف الفلسطيني مع الحركة الوطنية اللبنانية، والتيارين القومي واليساري في زيادة النفوذ الشيوعي في المنطقة.

ومع ذلك، فقد عززت الحرب الأهلية من قوة منظمة التحرير الفلسطينية ونفوذها التي كانت لها الغلبة في الحرب، وأكسبت مقاتليها خبرة قتالية سواء في حرب المدن أم الجبال، في الوقت الذي ضعفت فيه قدرات

[1] William Quant (edit), "The Middle East: Ten Years after Camp David". Brookings Institution Press, Washington, 1988, p.2.
[2] William Quant (edit), "The Middle East: op. cit, pp.2-3. مصدر سابق

الحكومة اللبنانية، والميليشيات الحزبية المسيحية، وكذلك الجيش اللبناني في إنهاء الوجود الفلسطيني المسلح على الساحة اللبنانية، أو حتى كسر شوكة المقاومة الفلسطينية على أقل تقدير.

هيأت تلك الأوضاع أمام إسرائيل لشن عدوانها على الجنوب اللبناني في شهر آذار من عام 1978، فيما عرف "بعملية الليطاني"[1]، كانت تلك هي العملية الأولى التي اجتاحت فيها إسرائيل الأراضي اللبنانية.

احتلت إسرائيل جنوب لبنان حتى نهر الليطاني، ودفعت بقوات المقاومة الفلسطينية المنتشرة في الجنوب إلى شمال النهر، بررت إسرائيل عدوانها بأنه جاء رداً على الهجمات التي شنتها التنظيمات الفلسطينية على شمال إسرائيل، جاء العدوان الإسرائيلي بعد 3 أيام من عملية "الطريق الساحلي" التي نفذتها وحدة من حركة فتح بقيادة دلال المغربي، أدت إلى مقتل 37 إسرائيليا وجرح 76 آخرين[2]، استمرت العملية الإسرائيلية حوالي سبعة أيام، وانتهت باحتلال إسرائيل الجنوب اللبناني وحتى نهر الليطاني، أقامت إسرائيل منطقة "حزام أمني" بعد أن أخرجت المقاومة الفلسطينية بعيداً عن حدود إسرائيل الشمالية وإلى شمال النهر، أوكلت إسرائيل جزءاً من مهمة الأمن في المنطقة التي احتلتها إلى ما سمي بجيش لبنان الجنوبي، بقيادة الضابط اللبناني المنشق سعد حداد.

نتائج الاجتياح:

شرعت الولايات المتحدة، منذ بدأ الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان، في البحث عن صيغة لإرسال قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة إلى المنطقة التي احتلتها القوات الإسرائيلية، بهدف انسحاب القوات الإسرائيلية المعتدية من الجنوب اللبناني، وإقامة منطقة عازلة خالية من المقاومة في جنوب لبنان، ونتيجة للدبلوماسية الأمريكية، اجتمع مجلس الأمن الدولي، وأصدر القرار رقم 425 والذي تضمن الدعوة إلى[3]:

- احترام السلامة الإقليمية، والسيادة والاستقلال السياسي للبنان في حدوده الدولية المعترف بها.

- كذلك دعا إسرائيل إلى الوقف الفوري لعملها العسكري ضد لبنان، وسحب قواتها من الأراضي اللبنانية.

- تشكيل قوة مؤقتة تابعة للأمم المتحدة بهدف تأكيد انسحاب القوات الإسرائيلية، واستعادة السلام والأمن الدوليين، ومساعدة الحكومة اللبنانية في استعادة سلطتها الفاعلة في المنطقة.

---

[1] يتضح من الاسم الذي أطلقته اسرائيل على عملية اجتياحها لجنوب لبنان أهدافها في السيطرة على المياه العربية، حيث كانت اسرائيل من ضمن أشياء أخرى تتذرع بالمياه التي تذهب هدراً لتبرير اجتياحها للبنان، انظر: عملية الليطاني، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة على الموقع الالكتروني: http://www.wikipedia.ors/wiki/141

[2] انظر: عملية الليطاني، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، مرجع سابق.

[3] قرارات مجلس الأمن، صفحة الوثائق الرسمية للأمم المتحدة، إعداد قسم خدمات شبكة الإنترنت بالأمم المتحدة/ إدارة شؤون الإعلام، الأمم المتحدة، 2008.

http://www.daccessdds.un.org/doc/Resolation/ nro/368/71/IMG.

على إثر صدور القرار الدولي، انسحبت إسرائيل جزئياً لتمكن أفراد القوة الدولية "اليونيفيل" من العمل، التي اتخذت من مدينة الناقورة على الحدود اللبنانية الإسرائيلية مقراً لها، تعرض أفراد تلك القوة إلى هجمات مستمرة من كافة الأطراف.

اتفاقيتي كامب ديفيد (1978):

توصلت مصر وإسرائيل، تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية إلى اتفاقيتي إطار للسلام في الشرق الأوسط، وقعهما كل من رئيس مصر أنور السادات، ورئيس حكومة إسرائيل مناحيم بيغن، ورئيس الولايات المتحدة الأمريكية جيمي كارتر، في السابع عشر من أيلول عام 1978:

الاتفاقية الأولى: إطار لمعاهدة سلام منفردة بين مصر وإسرائيل.

والثانية: إطار للسلام في الشرق الأوسط، ويتألف من قسمين: القسم الأول، يتعلق بحكم ذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة، والثاني، يتناول تطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية، يعقبها اتفاقيات مشابهة بين إسرائيل وكل من الأردن وسوريا ولبنان.

جاء الربط بين الاتفاقيتين من أجل التأكيد ظاهرياً على أهمية الصلة التي توليها مصر بين سلامها المنفصل مع إسرائيل من جهة، وبين حل القضية الفلسطينية، وكذلك السلام مع الدول العربية الأخرى من جهة ثانية، بهدف تلافي الاتهامات بأن مصر تسعى إلى سلام منفصل ومنفرد مع إسرائيل.

أما إسرائيل فأرادت التأكيد على أن اتفاقية الحكم الذاتي في الضفة الغربية وغزة، لا يلغي حقها بالمطالبة بالسيادة على "يهودا والسامرة" وقطاع غزة[1].

ألحق باتفاقيتي كامب ديفيد رسائل بشأن وضع القدس، وضح فيها رئيس الوزراء الإسرائيلي بيغن أن القدس الموحدة ستبقى عاصمة لإسرائيل، في حين صرح الرئيس السادات أن القدس العربية هي جزء من الضفة الغربية، ويجب إعادتها إلى السيادة العربية، كذلك فقد أقر الرئيس الأمريكي كارتر أن بيغن أعلمه بأن إسرائيل تعتبر المصطلحات "الفلسطينيون" و "الشعب الفلسطيني" على أنها مصطلحات مطابقة "لعرب أرض إسرائيل"[2].

اتفاقية كامب ديفيد: "إطار للسلام في الشرق الأوسط حول الضفة الغربية وقطاع غزة"[3].

---

[1] اتفاقيات كامب ديفيد، على موقع الكنيست الإسرائيلي بشبكة الإنترنت:
http://www.Knesset.gov.il/ feedback/feedback Knesset-arb.asp.2006.

[2] اتفاقيات كامب ديفيد، على موقع الكنيست الإسرائيلي، مصدر سابق.

[3] The Camp David Accords:The Framework for Peace in the Middle East.
موقع مكتبة الرئيس كارتر على شبكة الإنترنت:
http://www.jimmy carter library.org/documented/campdavid/accords.phtm.

حددت اتفاقية الإطار الأطراف المشاركة في المفاوضات وهي مصر، وإسرائيل، والأردن، وممثلين عن الشعب الفلسطيني، بهدف التوصل إلى حل القضية الفلسطينية بكافة جوانبها، تجري على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: تبدأ بمفاوضات حول ترتيبات لإقامة سلطة حكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، لفترة انتقالية لا تتجاوز خمس سنوات، تتضمن تلك الترتيبات إجراء انتخابات تمكن سكان الضفة الغربية وقطاع غزة من اختيار ممثليهم في سلطة الحكم الذاتي. وفي المفاوضات حول تفاصيل الترتيبات الانتقالية، ستجري دعوة الأردن للمشاركة في المفاوضات على أساس الإطار، وهذه الترتيبات الجديدة يجب أن تعطي اعتباراً لمبدأ الحكم الذاتي "لسكان المناطق"، والاهتمامات الأمنية المشروعة للأطراف المعنية، بمعنى أن توازي بين الاعتبارات الفلسطينية، والاعتبارات الأمنية لإسرائيل.

المرحلة الثانية: وتبدأ بمفاوضات بين الأردن ومصر وإسرائيل للاتفاق حول نموذج إقامة سلطة حكم ذاتي منتخبة في الضفة الغربية وقطاع غزة، من الممكن أن يشارك فلسطينيون من الضفة الغربية وقطاع غزة في الوفدين من مصر والأردن، باتفاق متبادل.

في هذه المرحلة تدور المفاوضات بين الأطراف جميعها حول تحديد السلطات والمسؤوليات التي ستمارسها سلطة الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

تسحب إسرائيل خلال هذه المرحلة قواتها المسلحة، وتعيد انتشار القوات المتبقية في مواقع أمنية جديدة، وستشمل الاتفاقية ترتيبات أخرى تضمن الأمن الداخلي والخارجي والنظام العام، ستنشأ لهذه الغاية قوات شرطة محلية قوية، وممكن أن تشمل مواطنين أردنيين، إضافة لقوات أردنية – إسرائيلية مشتركة تشمل دوريات مشتركة لضمان أمن الحدود.

المرحلة الثالثة: تبدأ مع السنة الثالثة من المرحلة الانتقالية، وتتناول المفاوضات حول الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة، والعلاقات مع دول الجوار، وكذلك التوصل إلى معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن مع نهاية الفترة الانتقالية.

الأطراف المشاركة في المفاوضات في هذه المرحلة هي مصر، واسرائيل، والأردن، والممثلين المنتخبين للسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة، تجري المفاوضات في مسارين منفصلين: الأول، مفاوضات رباعية بين الأطراف جميعها حول الوضع الدائم والعلاقات مع الجوار، والمسار الثاني، تجري فيه مفاوضات ثنائية بين إسرائيل والأردن، ينضم إليها الممثلون المنتخبون لسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، حول معاهدة سلام بين الأردن وإسرائيل، تأخذ في الاعتبار الاتفاقية التي سيتم التوصل إليها حول الوضع الدائم للضفة الغربية وقطاع غزة.

المفاوضات في هذه المرحلة الأخيرة تستند إلى كافة نصوص قرار مجلس الأمن الدولي 242 ومبادئه، ومن أهداف المفاوضات كذلك وضع الحدود، وطبيعة الترتيبات الأمنية، مع الأخذ بالاعتبار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة في أي حل يتم التوصل إليه خلال المفاوضات، وبهذا يشارك الفلسطينيون في تقرير مستقبلهم من خلال:

1- مشاركة الممثلين المنتخبين في المفاوضات المتعددة حول الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة مع نهاية الفترة الانتقالية.

2- مصادقة الممثلين المنتخبين لسلطة الحكم الذاتي على الاتفاقيات التي سيتم التوصل إليها.

3- ترك الحرية للممثلين المنتخبين الفلسطينيين في تحديد الكيفية التي سيحكم فيها الفلسطينيون أنفسهم، وبشكل يتماشى مع نصوص الاتفاقيات.

4- الانضمام إلى المفاوضات الثنائية بين إسرائيل والأردن حول معاهدة السلام بين الجانبين.

تضمنت اتفاقية الإطار أيضاً نصوصاً عديدة حول أخذ الترتيبات الضرورية لضمان أمن إسرائيل وجاراتها خلال الفترة الانتقالية، ومن ثم سيسمح لسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني بتشكيل قوة شرطة محلية قوية تتشكل من السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة، تكون على ارتباط دائم في مسائل الأمن الداخلي، مع ضباط إسرائيليين ومصريين وأردنيين يجري تعيينهم لتلك الغاية.

كذلك تناولت اتفاقية الإطار قضيتي النازحين واللاجئين، فقضية النازحين تجري معالجتها من خلال لجنة رباعية تضم كافة الأطراف المشار إليها بهدف التوصل إلى اتفاقية نماذج قبول للأشخاص الذين نزحوا من الضفة الغربية وغزة في عام 1967، مع الأخذ في الاعتبار كافة الإجراءات الضرورية لمنع الإخلال بالأمن. أما قضية اللاجئين، فتتم معالجتها من خلال مفاوضات بين مصر وإسرائيل، وأية أطراف أخرى معنية، بهدف وضع آليات متفق عليها للتنفيذ العادل والدائم لحل مشكلة اللاجئين.

ملاحظات حول اتفاقية الإطار للسلام بشأن الحكم الذاتي الفلسطيني:

رغم أن اتفاقيات كامب ديفيد أشارت إلى الحاجة لمعالجة القضية الفلسطينية بكافة جوانبها، إلا أن نصوص الاتفاقيات تشير إلى تجاهل تلك الاتفاقيات لمجموعة من الحقائق، تظهر عدم جدية أطراف تلك الاتفاقيات، إسرائيل ومصر والولايات المتحدة في التوصل إلى حل شامل وعادل للقضية الفلسطينية يرقى إلى الأماني والطموحات السياسية للشعب الفلسطيني، ومن بين تلك الحقائق:

1- تجاهلت الاتفاقية مسألة الاعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني، كما أقرتها قرارات الشرعية الدولية، ومن بينها الحق في تقرير المصير، والحق في السيادة والاستقلال الوطنيين، وحق العودة،

واكتفت بالإشارة لفظياً إلى الأخذ بالاعتبار بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومطالباته العادلة، دون تحديد لطبيعة تلك الحقوق والمتطلبات.

2- تجاهلت الاتفاقية ذكر منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، كطرف وشريك رئيسي في أية عملية سلمية لحل الصراع العربي-الإسرائيلي، والقضية الفلسطينية تحديداً، ومعترف بها عربياً ودولياً.

3- تنكرت الاتفاقية بالكامل لحق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره بنفسه، واكتفت بالإشارة إلى حقه في المشاركة بتقرير مستقبله في إطار المحادثات الرباعية المتعددة، التي تشمل أيضاً إسرائيل.

4- لم تأت الاتفاقية على ذكر "معاهدة السلام" مع الفلسطينيين مثل معاهدات السلام مع الدول العربية الأخرى كمصر، والأردن، وسوريا، ولبنان، بل حددت الاتفاقية بأن هدف المفاوضات مع الفلسطينيين هو تقرير الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة من خلال المفاوضات، بمعنى رفض إسرائيل لإقامة دولة فلسطينية مستقلة ترتبط معها بمعاهدة سلام، بل تركت تحديد مستقبل الأراضي الفلسطينية المحتلة مفتوحاً ليفسره كل طرف، بما في ذلك إسرائيل، كيفما يشاء.

5- لم تحدد الاتفاقية قضايا الوضع النهائي للضفة الغربية، وقطاع غزة، ومن ثم لم تأت الاتفاقية على ذكر قضايا مثل القدس والمستوطنات والمياه والحدود.

يذكر أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بيغن كان ضمّن اتفاقيات كامب ديفيد رسالة ملحقة حول وضع القدس وضح فيها أن القدس الموحدة ستبقى عاصمة لإسرائيل.

6- تنكرت الاتفاقية لحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة والتعويض بما يتماشى مع القرار الدولي 194، واكتفت بمفاوضات ثنائية بين مصر وإسرائيل، ينضم إليها أية أطراف معنية لوضع آليات متفق عليها لتنفيذ حل عادل لمشكلة اللاجئين.

المبحث الثالث

حرب لبنان 1982

تقديم

شنت القوات الإسرائيلية عدواناً واسع النطاق على لبنان في السادس من حزيران 1982، لم يكن العدوان الإسرائيلي مفاجئاً، بل كانت القيادتين السياسية والعسكرية في إسرائيل تعد لتلك الحرب منذ فترة.

فبعد تولي مناحيم بيغن زعيم حزب الليكود لرئاسة الحكومة في عام 1977، أعلن نيته في عدم التنازل عن الضفة الغربية المحتلة، معتبراً إياهاً جزءاً من أرض إسرائيل[1]، وعمل على تكثيف الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك الجولان السورية.

وفي سعيه لتحقيق أطماع إسرائيل التوسعية، وإحكام سيطرتها على الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967، صرح بيغن أن إسرائيل ستعمل على اعتراف الدول العربية بها، إن لم يكن طوعاً، ومن خلال معاهدات سلام، فإنها ستنتزع ذلك الاعتراف بالقوة[2].

أهداف إسرائيل من الحرب

أرادت إسرائيل من وراء عدوانها على لبنان (1982) تحقيق عدد من الأهداف السياسية والأمنية، ومن أبرزها:

أولاً: إقامة معاهدة سلام مع لبنان، كان هذا بمثابة الهدف الأبعد للحرب، إن إقامة إسرائيل لمعاهدة سلام مع لبنان من شأنها تحقيق أهداف أخرى، منها:

- فصل لبنان عن محيطه العربي، فإسرائيل كانت تسعى إلى إعادة بناء لبنان كدولة مسيحية، أو دولة يسيطر عليها المسيحيون.

- طرد اللاجئين الفلسطينيين إلى خارج لبنان، وتوطينهم في الدول العربية المجاورة.

- إنهاء الوجود العسكري السوري في لبنان، فإسرائيل أبدت خشيتها من التدخل السوري في الحرب الأهلية في لبنان، وأرادت من عدوانها على لبنان إحباط إقامة حكومة معادية مدعومة من سوريا.

ثانياً: توسيع إسرائيل لمنطقة "الحزام الأمني" الذي أوجدته في غزوها السابق عام 1978، وتقليل مساحة منطقة عمل قوات المقاومة الفلسطينية وتواجدها.

---

[1] باقتراح من بيغن، أقر الكنيست الإسرائيلي مشروع قانون يمنع إخلاء أية مستوطنة في الضفة الغربية أو غزة، انظر:
David Hurst, The Gun and the Olive Branch: The Roots of Violence in the Middle East, Faber and Faber, second edit, London, 1984, p398.

[2] المصدر نفسه.

لم تتمكن قوات "اليونيفيل" الدولية من الحفاظ على الأمن والسلام، ولا من تمكين الحكومة اللبنانية من إعادة بناء سلطتها في الجنوب، كما تضمن ذلك قرار مجلس الأمن 425، فرغم ذلك استمرت المواجهات، مما دفع الإدارة الأمريكية في تموز 1981 إلى إرسال المبعوث فيليب حبيب في محاولة الوصول إلى اتفاقية لوقف النار بين لبنان وإسرائيل، وإنهاء كافة الأعمال العسكرية العدوانية على جانبي الحدود اللبنانية الإسرائيلية.

إن فشل إسرائيل في تحقيق أهدافها في إنهاء تهديدات المقاومة الفلسطينية، وزيادة عملياتها من الجنوب، أصبح محرجاً لبيغن وحكومته وشكل ضغطاً على حكومته للعودة وتصحيح الأوضاع[1].

ثالثاً: ضرب البنية التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهو هدف يتوافق مع مشروع شارون في خلق نظام "جيو – سياسي" داخل إسرائيل وحول حدودها من جهة، وفي احتواء الوضع الدولي لمنظمة التحرير الفلسطينية، من جهة ثانية، خاصة أن وضع المنظمة أخذ يتعزز مع اعتراف المجموعة الأوروبية في بيان قمة البندقية في حزيران 1980، بحق الفلسطينيين في تقرير المصير، وحقهم في المشاركة، بممثلين عنهم، بما في ذلك، منظمة التحرير الفلسطينية، التي يجب إشراكها في المفاوضات، فإسرائيل رفضت الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، كما رفضت الاعتراف في المنظمة كممثل وشريك في مفاوضات الحكم الذاتي الفلسطيني في إطار اتفاقيات كامب ديفيد، وأصرت -كما أشرنا سابقاً- على إعطاء الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة حكماً ذاتياً محدوداً للسكان، يمكنها من الاحتفاظ بالضفة الغربية وغزة، وضمهما كجزء من أرض إسرائيل. لقد نما العدوان الإسرائيلي على لبنان من رحم محادثات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل حول الحكم الذاتي الفلسطيني، ففي عام 1981 أنشأت الحكومة الإسرائيلية، في نهاية محادثاتها مع مصر إدارة مدنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، برئاسة مناحم ميلسون، تابعة للحكم العسكري الإسرائيلي، وذلك تمهيداً لإقامة سلطة الحكم الذاتي الانتقالي للسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما أنشأت إسرائيل في العام نفسه روابط القرى لتكون القيادة البديلة لرؤساء البلديات المنتخبين في الضفة الغربية (1976) وجميعهم من المناصرين لمنظمة التحرير الفلسطينية*.

إن تدمير البنية التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية من وجهة نظر الحكومة الإسرائيلية، ستقضي على الأماني الفلسطينية في تقرير المصير، وسيجهز على مقاومة القيادة المحلية المنتخبة لرؤساء البلديات في الضفة الغربية أمام القيادة البديلة لروابط القرى.

---

[1] لماذا قامت إسرائيل باجتياح لبنان في عام 1982؟ على الموقع الإلكتروني:
http://www.palestinefact.org/pf.1967-1991.20,9,2008.

* تجدر الإشارة في هذا الصدد أن مستوطنين إسرائيليين نفذوا محاولة اغتيال لرؤساء بلديات سابقين في الضفة الغربية، منهم بسام الشكعة، رئيس بلدية نابلس، وكريم خلف، رئيس بلدية رام الله، كما قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلي، في وقت لاحق، بإبعاد رؤساء بلديات سابقين آخرين، كفهد القواسمي رئيس بلدية الخليل، ومحمد ملحم، رئيس بلدية حلحول.

العوامل التي مهدت للعدوان الإسرائيلي على لبنان

تكاثفت مجموعة من العوامل ساعدت الحكومة الإسرائيلية في اتخاذ قرارها بالعدوان على لبنان عام 1982، لعل أهمها:

1- اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية عام 1980 سلب الأضواء بعيداً عن الصراع العربي – الإسرائيلي، وتحضيرات إسرائيل للحرب.

2- مجيء الرئيس الأمريكي رونالد ريغان للسلطة في عام 1981،** والمعروف بمواقفه المتطرفة والمعادية للاتحاد السوفيتي الذي طالما وصفه "بإمبراطورية الشر"، أعطى توجه الحكومة الإسرائيلية نحو الحرب دفعة قوية. يذكر أن الكسندر هيج، وزير خارجية الولايات المتحدة الأسبق، والمناصر القوي لإسرائيل في إدارة ريغان، لعب الدور الأكبر في إقامة التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل في عام 1981[1].

3- أثرت معاهدة السلام الإسرائيلية - المصرية في عام 1979 بعمق في موازين القوى في المنطقة لصالح إسرائيل، وذلك بفقدان مصر لدورها المركزي في العالم العربي على الصعيدين السياسي والعسكري.

في الحقيقة لم يكن العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 1982 مفاجئاً، بل كان متوقعاً حتى في إسرائيل، فسابقاً للحرب بثلاثة أشهر، كتبت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية مقالاً تحت عنوان" حتمية الحرب" جاء فيه:

"خلف التبرير الرسمي بعدم التساهل مع القصف والعمليات الإرهابية، تكمن النظرة الإستراتيجية التي تقول أن القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية يجب أن يتحقق ليس فقط من خلال قطع أصابع وأيدي المنظمة في الضفة الغربية (كما هو حاصل الآن من خلال القبضة الحديدية)، ولكن قلبها ورأسها في بيروت يجب التعامل معهما، وحيث أن إسرائيل لا تريد المنظمة كشريك في المحادثات، أو راعياً لأي حل في الضفة الغربية، فإن مؤيدي المواجهة مع المنظمة يقولون أن منطق استمرار المواجهة مع المنظمة في المناطق (الضفة الغربية) هو في لبنان، وبخسارة المنظمة لقوتها المادية من وجهة نظرهم، فإنها ستخسر ليس فقط سيطرتها على المناطق (الضفة الغربية) ولكن أيضاً وضعها الدولي المتنامي"[2].

إسرائيل في انتظار المبرر:

** فاز الرئيس ريغان على منافسه جمي كارتر في الانتخابات الرئاسية الأمريكية التي جرت في شهر نوفمبر عام 1980، وتولى منصبه في البيت الأبيض كما هي العادة بعد أداء اليمين، وإلقاء خطاب الاتحاد في 20 كانون الثاني 1981.

[1] مذكرة التفاهم حول التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.
Us-Israel Memorandom of Understanding on Strategic Cooperation
على موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية بشبكة الإنترنت: http:// www.mfa.gov.il/

[2] Yoel Marcus. The War is Inevitable, in Haaretz, 26 March, 1982.

لم يعد غزو إسرائيل للبنان مفاجئاً البتة، وأصبح مسألة وقت ليس إلا، فمع بداية الثمانينيات لم يعد السؤال هل تغزو أو لا تغزو إسرائيل لبنان، بل متى؟ وكيف؟ إسرائيل كانت في انتظار المبرر.

تحولت إسرائيل إلى السياسة الهجومية، وأخذت تصعد من اتهاماتها للمقاومة الفلسطينية العاملة في لبنان بانتهاك وقف إطلاق النار أكثر من مرة، وأعلنت أنها لن تبقى مكتوفة الأيدي، صرح رئيس هيئة الأركان الإسرائيلي آنذاك، رفائيل ايتان "بأن الحرب على الإرهاب لا تعرف قيوداً أو قوانين"[1].

وجاء هذا الاستفزاز الأخير عندما قامت جماعة فلسطينية يتزعمها "أبو نضال" باغتيال السفير الإسرائيلي في لندن "شلومو آرغوف" في 3 حزيران 1982.

معركة بيروت 1982

جاء رد إسرائيل سريعاً، ففي 6 حزيران 1982، قامت قوات إسرائيلية كبيرة باجتياح واسع للبنان، بتعليمات من وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك شارون، أطلقت حكومة بيغن على تلك العملية "بعملية سلامة الجليل". ادعت الحكومة الإسرائيلية أن تلك العملية جاءت رداً على القصف الفلسطيني لشمال إسرائيل وإعادة المنظمة الفلسطينية لبناء قواتها في لبنان، وليس محاولة اغتيال سفيرها في بريطانيا[2]، كما أعلنت الحكومة الإسرائيلية أن الهدف من "العملية" هو دفع قوات المنظمة لمسافة 40كم شمالاً، بيد أن الهدف غير المعلن تبين بعد أن تعرضت مدينتي صور وصيدا إلى تدمير كبير، وتم قصف العاصمة اللبنانية بيروت لمدة عشرة أسابيع، أدى إلى قتل عدد كبير من المدنيين.

كانت موازين القوى في الحرب تميل لصالح إسرائيل، فقد أظهرت المواجهات تفوقاً للقوات الإسرائيلية على القوات الفلسطينية والسورية في لبنان، حيث تمكن سلاح الجو الإسرائيلي من إسقاط أعداد كبيرة من الطائرات الحربية السورية في معركة جوية شاركت فيها أكثر من 150 طائرة حربية من الجانبين السوري والإسرائيلي، كما تم تدمير معظم قواعد وبطاريات الصواريخ السورية المضادة للطائرات الموجودة في لبنان.

بعد حصار إسرائيل لبيروت، وقصفها المكثف لغرب العاصمة حيث تواجدت قوات كبيرة من المقاومة الفلسطينية، توصل فيليب حبيب، مبعوث الرئيس الأمريكي ريغان إلى لبنان، إلى اتفاقية حول خروج المقاتلين الفلسطينيين، الذين قدر عددهم بحوالي 14 ألف مقاتل، إلى خارج العاصمة بيروت، تحت إشراف قوة متعددة الجنسيات لحفظ السلام، تشكلت من قوات أمريكية وفرنسية وإيطالية، كما قدم المبعوث الأمريكي تعهداً أمريكياً لمنظمة التحرير الفلسطينية بحماية مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في بيروت بعد خروج المقاتلين منها، وبأن المدنيين الفلسطينيين من سكان تلك المخيمات لن يتعرضوا للأذى، غير أن القوات

[1] David Hurst, The Gun and the Olive Branch, op, cit, p400. مصدر سابق

[2] لماذا قامت إسرائيل باجتياح لبنان عام 1982؟ مرجع سابق.

الأمريكية غادرت غرب بيروت قبل أسبوعين من انتهاء الفترة المتفق عليها بشهر بعد خروج المقاتلين الفلسطينيين.

في 14 أيلول 1982، جرى اغتيال الرئيس اللبناني الجديد بشير الجميل (مسيحي ماروني، كان قائداً لميليشيات الكتائب التي أسسها ورأسها والده بيار الجميل، والمعروف بعدائه الكبير للفلسطينيين وللمقاومة، والتي ارتكبت ميليشياته أبشع المجازر بحق الفلسطينيين خلال الحرب الأهلية اللبنانية).

مجزرة صبرا وشاتيلا (17/أيلول 1982):

في اليوم التالي لاغتيال الجميل، سمحت القيادة العسكرية الإسرائيلية لوحدة اغتيال من ميليشيات الكتائب المسيحية الموالية لإسرائيل، قدرت بحوالي 150 مسلحاً بقيادة إيلي حبيقة، بدخول مخيمي صبرا وشاتيلا للاجئين الفلسطينيين في غرب العاصمة اللبنانية بيروت، مدعية بوجود قوة متبقية من حوالي 2000 مقاتل فلسطيني في المخيمين.

ارتكبت الوحدة المهاجمة وتحت أعين الجنود الإسرائيليين الذين كانوا يحاصرون المخيمين، ولا يبعدون بأكثر من 100-150 متراً عن حدود المخيمين، مجزرة راح ضحيتها أكثر من 3000 من سكان المخيمين الأبرياء والعزل. شكلت إسرائيل لجنة "كاهان" لتقصي الحقائق والتي حملت وزير الدفاع الإسرائيلي شارون مسؤولية غير مباشرة لفشله في منع وقوع المجزرة، أدت إلى استقالته كوزير للدفاع[1].

نتائج حرب 1982

إن العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 1982 أعقبه نتائج خطيرة فيما يخص الوضع الفلسطيني في لبنان، منها:

1- ضرب البنية التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وإخراج المقاومة الفلسطينية من الجنوب اللبناني ومن بيروت، ودفعت القوات الفلسطينية إلى إعادة تمركزها في سهل البقاع وفي شمال لبنان.

2- رفع الحماية عن مخيمات اللاجئين الفلسطينيين بعد خروج المقاتلين الفلسطينيين منها، مما عرض سكان تلك المخيمات لأعمال القتل والطرد والإهانة.

3- حدوث انشقاق داخل حركة فتح على خلفية التعديلات التي أدخلها الرئيس الراحل عرفات في قيادة الحركة بعد الانسحاب من بيروت، وكذلك إلى المعارضة القوية من قبل المنشقين المدعومين من سوريا لموقف الرئيس الفلسطيني من التقارب مع الأردن في السعي نحو التوصل إلى سياسة مشتركة تجاه المبادرات السلمية لحل الصراع.

[1] حرب لبنان 1982، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، مرجع سابق.

4- تدهور العلاقات الفلسطينية-السورية الذي يعود في جانب منه إلى الخلافات في مواقف القيادتين الفلسطينية والسورية حول الجهود الأمريكية في تحقيق السلام في الشرق الأوسط.

5- وقوع انقسامات بين التنظيمات الفلسطينية، ونشوب الاقتتال الداخلي بينها في أيلول 1983، بين مقاتلي حركة فتح من جهة، ومقاتلي التنظيمات الفلسطينية الأخرى المعارضة والمدعومة من سوريا، انتهت المواجهات بانتقال القيادة الفلسطينية إلى تونس، وبرحيل مقاتلي فتح إلى عدد من الأقطار العربية.

6- تعزيز النفوذ السوري في لبنان، على عكس ما هدفت وخططت له الحكومة الإسرائيلية، فالإتحاد السوفيتي قام بتزويد سوريا بما تحتاجه من أنظمة دفاع جوي، وصواريخ أرض- أرض، مكنها من العمل مع حلفائها في لبنان من تقويض المكاسب السياسية والعسكرية التي حققتها إسرائيل من عدوانها على لبنان.

7- فشلت الحكومة الإسرائيلية في التوصل إلى معاهدة سلام مع لبنان، والتي شكلت الهدف الأساسي لمغامرت ونفوذ ها العسكرية برمتها، فالرئيس اللبناني بشير الجميل، الصديق الحميم، والذي كان من المفترض أن يوقع على معاهدة السلام، تم اغتياله قبل توليه الرئاسة.

كما أن الاتفاقية التي وقعها الرئيس اللبناني الجديد أمين الجميل، شقيق الرئيس الراحل بشير الجميل، في 17/أيار 1983*، لم يتم المصادقة عليها من قبل الحكومة اللبنانية، بضغط من سوريا، التي نظرت بخطورة إلى تلك الاتفاقية، ووصفتها بأنه "أخطر من كامب ديفيد"[1]، ومن ثم نجحت في إسقاطها.

8- خلق حالة من الإحباط لدى الإسرائيليين، وصفها بعضهم بمغامرة عسكرية فاشلة لم تحقق أي من أهدافها الإستراتيجية في لبنان، إضافة إلى الخسائر الكبيرة التي لحقت بالقوات الإسرائيلية، والتي قدرت بحوالي 492 قتيلاً[2].

9- زيادة حدة الخلافات والانقسامات الحزبية الداخلية في إسرائيل، تلك الخلافات التي كانت سبباً وراء عدوانها على لبنان، لكنها بعد الحرب كانت سبباً في خروج رئيس الحكومة الإسرائيلية اليائس من التاريخ. ففي 28/آب 1983، أعلن بيغن استقالته بعد سنوات من العمل الحافل كرئيس وزراء وتركه للحياة السياسية، اعتقد بيغن خطأ أن إسرائيل تستطيع الخروج من لبنان "برمشة عين"، غير أنها بقيت حتى بعد عام من الاجتياح.

وفي الضفة الغربية، لم تجر الأمور كما كانت تشتهي إسرائيل، فلم تنجح في فرض الحكم الذاتي الذي خطط له بيغن وشارون في اتفاقيات كامب ديفيد، فمناحم ميلسون، رئيس الإدارة المدنية للحكم العسكري

* نصت الاتفاقية بين إسرائيل وحكومة الجميل على إنهاء حالة الحرب بين لبنان واسرائيل، إلى انسحاب القوات السورية من لبنان، للنص الكامل أنظر: The Israel-Arab Reader, pp.691-94

[1] David Hurst, The Gun and the Olive Branch, op.cit,p.492 مصدر سابق:

[2] المصدر نفسه

الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، قدم استقالته في فترة الحرب، وبعده بعام، قدم مصطفى دودين، رئيس رابطة القرى التي أوجدتها إسرائيل استقالته أيضاً.

10- حدوث تقارب في العلاقات الفلسطينية - الأردنية، وهو ما سيتم إيضاحه تفصيلاً في الصفحات القادمة.

المبادرات السلمية وموقف منظمة التحرير الفلسطينية منها:

أحدثت حرب لبنان (1982) وضعاً إقليمياً معقداً، دفع بجهات دولية وعربية إلى التقدم بمشاريع حول إقامة السلام الشامل والعادل في الشرق الأوسط، ومن أهم تلك المشاريع:

1. مبادرة الرئيس الأمريكي ريغان حول الحكم الذاتي الفلسطيني المرتبط بالأردن بتاريخ 1982/9/1.

2. مبادرة السلام العربية في قمة فاس المغربية حول الدولة الفلسطينية المستقلة في حدود عام 1967، بتاريخ 1982/9/6م.

3. مبادرة الرئيس السوفيتي "بريجنيف" حول المؤتمر الدولي للسلام بتاريخ 1982/9/16.

سنتناول في الصفحات القادمة دراسة تحليلية لهذه المبادرات السلمية الثلاثة، ثم نتعرض إلى موقف منظمة التحرير الفلسطينية منها، كما تجسد في قرارات الدورة 16 للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في شهر شباط 1983.

أولاً: مبادرة الرئيس الأمريكي ريغان (1982):

سارعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى استغلال الواقع الميداني الذي نتج عن العملية العسكرية الإسرائيلية الواسعة النطاق في لبنان من أجل تحقيق إنجازات ومكاسب سياسية تمكن إسرائيل من تحقيق أهداف تلك الحرب.

فغداة انسحاب المقاتلين الفلسطينيين من العاصمة اللبنانية بيروت، وانتشار قوات "المارينز" الأمريكية في غرب العاصمة، تطبيقاً للاتفاقية التي رعاها المبعوث الأمريكي فيليب حبيب، ألقى الرئيس الأمريكي "رونالد ريغان" خطاباً في الأول من شهر أيلول 1982، حدد فيه الأسس التي تحكم التوصل إلى تسوية سلمية للصراع العربي - الإسرائيلي، وحل القضية الفلسطينية، أكد الرئيس الأمريكي أن السلام الشامل والعادل في الشرق الأوسط يتحقق من خلال:

- مفاوضات مباشرة بين كافة الأطراف يقوم على مبدأ الأرض مقابل السلام، كما نص على ذلك قرار مجلس الأمن الدولي 242.

- الولايات المتحدة الأمريكية لها دور ومسؤولية خاصة، وأنها الوحيدة التي تتمتع بثقة، ومصداقية الأطراف للصراع.

- قبول الدول العربية بإسرائيل كحقيقة واقعة.

- المشاركة الواسعة في العملية السلمية من الأردن والفلسطينيين.

- الربط ما بين مصالح إسرائيل الأمنية، وبين الحقوق المشروعة للفلسطينيين.

- ترتيبات انتقالية لحكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، يتقرر من خلال مفاوضات مباشرة بين الأردن وإسرائيل على أساس القرار الدولي 242، مع الأخذ في الاعتبار ما يلي:

أ) السلام لا يتحقق من خلال دولة فلسطينية مستقلة في هذه المناطق، ولا من خلال ضم أو سيطرة دائمة لإسرائيل على تلك المناطق، بل من خلال التوصل إلى حل وسط.

ب) إن حل مسألة الحدود بين البلدين (إسرائيل والأردن) لا تتطلب بالضرورة انسحاب إسرائيل من كامل الأراضي المحتلة عام 1967م. وأن الانسحاب يكون بعمق السلام والتطبيع مع إسرائيل من ناحية، ومتطلباتها الأمنية من ناحية أخرى.

ج) رفض تقسيم مدينة القدس، والتي يجب أن تبقى موحدة دون تقسيم، غير أن وضعها النهائي يتقرر من خلال المفاوضات.

ملاحظات حول المبادرة الأمريكية:

من الواضح أن المبادرة أغفلت عن عمد مسائل تشكل متطلبات أساسية لتحقيق سلام شامل وعادل في المنطقة:

- إن أهم متطلبات السلام هو الاعتراف بكامل الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وعلى رأسها حقه في تقرير المصير، والاستقلال والسيادة الوطنيين، وحق العودة، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية.

- إن تحقيق السلام الشامل والعادل في المنطقة يتطلب مشاركة كافة الأطراف المعنية، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني، والمعترف بها عربياً ودولياً.

- إن تحقيق السلام الشامل والعادل في المنطقة يتطلب الرعاية الدولية للمحادثات في إطار المؤتمر الدولي للسلام، وفق القرار 338.

ثانياً: مؤتمر قمة فاس (1982):

عقد في مدينة فاس المغربية في 6/ أيلول 1982 مؤتمر قمة عربي، شاركت فيه تسع عشرة دولة، وتغيبت ليبيا، ومصر، أقر المؤتمر مشروع السلام العربي مع إسرائيل، الذي تضمن مبادئ إقامة السلام الشامل والعادل في المنطقة، أهمها[1]:

- انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967.

- إزالة المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي التي احتلت بعد عام 1967.

- قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

- تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وتعويض من لا يرغب في العودة.

ثالثاً: مبادرة الرئيس السوفيتي "بريجنيف" (16 أيلول 1982):

أكد الاتحاد السوفيتي على دعوته لعقد مؤتمر دولي، كما ورد في مبادرة بريجنيف في شهر شباط من العام 1981، من أجل بحث أزمة الشرق الأوسط يشارك فيه جميع الأطراف المعنية، وهي الاتحاد السوفيتي، والولايات المتحدة الأمريكية، والدول الأوروبية والعرب، ومنهم منظمة التحرير الفلسطينية- وإسرائيل. وبينت المبادرة شروط إحلال السلام في المنطقة، والتي تتضمن[2]:

أ) انسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ العام 1967.

ب) الاعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، وإقامة دولته المستقلة.

ج) تأمين سلامة جميع الدول في المنطقة، وسيادتها، بما في ذلك إسرائيل.

من الواضح أن الاتحاد السوفيتي كان يدعم الموقف العربي حول الدولة الفلسطينية المستقلة في حدود 1967، إلا أنه يرى في عقد المؤتمر الدولي الوسيلة الملائمة لتحقيق وإقامة السلام العادل والشامل في المنطقة، كما أبدى الاتحاد السوفيتي رغبة في توسيع المشاركة في المحادثات لتشمل كذلك الدول الأوروبية إلى جانب الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة بصفتهما راعيي مؤتمر جنيف للسلام.

قرارات الدورة 16 للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر (شباط 1983):

واجهت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية أوضاعاً سياسية وميدانية صعبة بعد خروج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت في شهر أيلول 1982. إذ تعرضت القيادة إلى انتقادات حادة من قبل فصائل فلسطينية معارضة، ومدعومة من سوريا، حول سعي الرئيس عرفات إلى تسوية سياسية للقضية الفلسطينية في إطار الجهود الأمريكية.

---

[1] مؤتمرات القمة العربية في نصف قرن، موقع الجزيرة نت، مصدر سابق، 2008/1/12م.

[2] محمد عزيز شكري، البعد الدولي للقضية الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، المجلد السادس، دراسات القضية الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت 1990، ص44.

رفضت القيادة الفلسطينية تلك الاتهامات، ورأت أنها محاولة تستهدف النيل من استقلالية القرار الفلسطيني، وأن المرحلة الدقيقة التي تمر بها القضية الفلسطينية، تستدعي التعامل مع الواقع بمرونة أكبر، وذلك من أجل حماية الحركة الوطنية الفلسطينية، وحماية مشروعها الوطني في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، حتى وإن اقتضى ذلك قبول فكرة الحل الانتقالي للقضية الفلسطينية في الأرض المحتلة عام 1967، بما في ذلك دولة فلسطينية لا تلعب المنظمة دوراً رئيسياً في قيادتها[1]، إن كان تحت إشراف الأمم المتحدة، أو مرتبطة بنوع من الإتحاد الكونفدرالي مع الأردن.

عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته السادسة عشرة في الجزائر في شهر شباط 1983، واتخذ عدداً من القرارات الهامة حول أكثر من صعيد[2]:

فعلى الصعيد الفلسطيني:

أ- أكد المجلس على تعزيز الوحدة الوطنية بين فصائل الثورة في إطار منظمة التحرير الفلسطينية.

ب- استمرار التمسك بالقرار الوطني الفلسطيني المستقل وصيانته ومقاومة الضغوط التي تستهدف النيل من هذه الاستقلالية من أي جهة كانت.

وعلى صعيد العلاقات مع الأردن:

أ- أكد المجلس على العلاقات الخاصة والمميزة التي تربط الشعبين الأردني والفلسطيني، وضرورة العمل على تطويرها.

ب- الانطلاق من أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني داخل الأرض المحتلة وخارجها.

ج- ضرورة أن تقوم العلاقة المستقبلية مع الأردن على أساس كونفدرالية بين دولتين مستقلتين.

أما على صعيد المبادرات السلمية، فقد أكد المجلس الوطني الفلسطيني موقفه منها على النحو التالي[3]:

- رفضه لاتفاقيات كامب ديفيد وما يرتبط بها من مشاريع الحكم الذاتي، والإدارة المدنية.

- عبر المجلس عن تقديره وتأييده للمقترحات التي تضمنها مشروع الرئيس بريجنيف الصادر في 1982/9/16.

---

[1] Helena Cobban, The Palestinian Liberation Organization: People, Power and Politics, Cambridge University Press, 1989, p.18.

[2] المجلس الوطني الفلسطيني (الدورة السادسة عشرة). الجزائر 14-1983/2/22. المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، موقع ملف: http//www.Malaf.info/pa-documents

[3] المجلس الوطني الفلسطيني (الدورة السادسة عشرة) مصدر سابق.

- اعتبر أن مشروع ريغان في نهجه ومضمونه لا يلبي الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني؛ لأنه يتنكر لحق العودة، وتقرير المصير، وإقامة الدولة المستقلة، ولمنظمة التحرير الفلسطينية، ويتناقض مع الشرعية الدولية.

ولذلك أعلن المجلس رفضه اعتبار الخطة الأمريكية أساساً صالحاً للحل العادل والدائم لقضية فلسطين والصراع العربي – الإسرائيلي.

- اعتبر المجلس قرارات قمة فاس "المشروع العربي للسلام" الحد الأدنى للتحرك السياسي للدول العربية الذي يجب أن يتكامل مع العمل العسكري بكل مستلزماته من أجل تعديل ميزان القوى لصالح النضال والحقوق الفلسطينية والعربية.

من الواضح أن المجلس الوطني الفلسطيني قد حاول البحث عن نقطة التوازن التي يتم عندها التوفيق بين مشروع السلام العربي في قمة فاس حول الدولة الفلسطينية المستقلة في حدود عام 1967، وبين مبادرة الرئيس الأمريكي ريغان حول الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، والمرتبط مع الأردن.

فقد اعتبر المجلس الوطني قرارات قمة فاس بأنها تشكل الحد الأدنى للتحرك السياسي العربي، وكذلك اعتبر مبادرة الرئيس الأمريكي في نهجها ومضمونها لا تصلح أساساً للحل الشامل والعادل للقضية الفلسطينية، إلا أن المنظمة أبدت استعداداً لقبول نوع من العلاقة الاتحادية بين الأردن وفلسطين، بمعنى في إطار الدولة الفلسطينية المستقلة، وليس في إطار الحكم الذاتي الفلسطيني، أي قبول المنظمة لمبدأ الاستقلالية في المبادرة العربية، ومبدأ الارتباط في المبادرة الأمريكية.

في هذا الإطار، فوض المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السادسة عشرة في الجزائر (1983)، قيادة منظمة التحرير الفلسطينية باتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق التقارب مع الأردن، بهدف التوصل إلى صيغة مشتركة بينهما لدفع جهود التسوية الدولية لحل الصراع في المنطقة.

التقارب الأردني - الفلسطيني

شهدت العلاقات بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية تحسناً ملحوظاً بعد انعقاد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في عمان في شهر تشرين ثاني 1984، فقد جاء انعقاد تلك الدورة بعد أحداث خطيرة شهدتها الساحة الفلسطينية خلال الثمانية عشر شهراً التي سبقت ذلك الاجتماع. وناقش المجلس الوطني ما خلفته تلك الأحداث من نتائج وآثار على وحدة النضال الفلسطيني، ومكانة منظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك محاولة مصادرة القرار الوطني المستقل، وتعطيل دور المؤسسات الشرعية في منظمة التحرير[1].

[1] المجلس الوطني الفلسطيني (الدورة السابعة عشرة). عمان 22-29/ تشرين ثاني/ 1984.

في تلك الدورة، ألقى الملك حسين خطاباً افتتاحياً تضمن المبادئ والأسس التي تقوم عليها العلاقة الفلسطينية الأردنية، أهمها التأكيد على وحدة الهدف والمصير، واعتبار منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، ومتحدثاً باسمه في كافة المجالات، وبحق الشعبين الأردني والفلسطيني في تحديد طبيعة العلاقات المميزة التي تربط بينهما، كما قدم مقترحات للتحرك المشترك مع منظمة التحرير الفلسطينية[1].

أكد المجلس في قراراته التي اتخذها على أهمية الوحدة الوطنية الفلسطينية وسبل تعزيزها، وضرورة حماية المسيرة الوطنية ومنظمة التحرير الفلسطينية، وحق الشعب الفلسطيني في ممارسة النضال بكافة أشكاله وأساليبه من أجل إحقاق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني.

رفض المجلس محاولات اللجوء للسلاح، واستخدام العنف بهدف فرض نتائج معينة داخل صفوف الثورة، واعتبر تلك المحاولات خروجاً على مقررات الشرعية الفلسطينية، التي أكدت مبدأ الحوار الديمقراطي لحل الخلافات، كما أدان المجلس كافة المحاولات التخريبية التي هدفت إلى شق الصف الفلسطيني، والعمل على إيجاد قيادات بديلة عن منظمة التحرير الفلسطينية.

أكد المجلس تمسكه بوحدة المنظمة وشرعية مؤسساتها، وفق الأسس التالية:

1. الالتزام بالقرار الوطني المستقل.
2. الالتزام بالميثاق الوطني ومقررات المجالس الوطنية السابقة.
3. الالتزام بالمؤسسات الفلسطينية الشرعية والتمسك بالحوار الديمقراطي داخلها.

أما من جانب تطوير العلاقات مع الأردن، أكد المجلس الوطني على العلاقات الأخوية والمميزة التي تجمع بين الشعبين الأردني والفلسطيني، وعلى ضرورة تمتين هذه العلاقات، وتنسيق الجهود للتحرك المشترك من أجل استعادة الأرض الفلسطينية والعربية المحتلة.

دعا المجلس اللجنة التنفيذية لدراسة المقترحات التي تقدم بها الملك حسين في ضوء أهداف النضال الفلسطيني، ومقررات الدورتين الأخيرتين السادسة عشرة والسابعة عشرة، كما دعا اللجنة التنفيذية للمنظمة لمتابعة الحوار والتنسيق مع الأردن طبقاً لمقررات الشرعية الفلسطينية، ومع الالتزام بمقررات القمم العربية في الرباط وفاس، وخاصة المشروع العربي للسلام.

على موقع ملف الإلكتروني http//www.Malaf.info/pa-documents

[1] المصدر نفسه.

وفي الدورة نفسها، انتخب المجلس عبد الحميد السائح رئيساً للمجلس الوطني بدلاً من خالد الفاهوم، أحد مؤسسي منظمة التحرير، والمقرب من دمشق[1].

اتفاق عمان (11 شباط 1985):

كان أول اتفاق لتحرك مشترك بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية، بهدف إعطاء المجال لمنظمة التحرير للمشاركة في العملية السلمية على أساس القرارين 242و338، وسحب الاتهام لها بالإرهاب، فالمنظمة لم تكن مقبولة دولياً، وكان ينظر إليها بأنها منظمة إرهابية، وتحديداً من الولايات المتحدة الأمريكية، كان هناك مصلحة مشتركة للقيادتين الفلسطينية والأردنية للتوصل إلى هذه الاتفاقية.

القيادة الفلسطينية أصبحت بعد حرب 1982 أكثر استعداداً للمشاركة في تسوية سلمية على أساس قرارات الشرعية الدولية، بما فيها قراري 242 و338، وكانت الحكومة الأردنية على قناعة بأهمية المشاركة الفلسطينية في العملية السلمية، وأن السلام لا يتحقق دون مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية التي يجب حثها على القبول بالقرار 242، من أجل تذليل عقبة مشاركتها في المؤتمر الدولي للسلام.

دعت الاتفاقية إلى تحرك مشترك لتحقيق تسوية سلمية للصراع في الشرق الأوسط، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك القدس، على أساس المبادئ التالية[2]:

1- انسحاب كامل من الأراضي المحتلة عام 1967، مقابل سلام شامل وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

2- حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، يمارس الشعب الفلسطيني حقه الثابت في تقرير المصير، عندما يكون في مقدور الشعبين الأردني والفلسطيني فعل ذلك في إطار كونفدرالية مقترحة بين الدولتين الأردن وفلسطين.

3- حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرارات الأمم المتحدة.

4- حل القضية الفلسطينية من كافة جوانبها.

5- على هذه الأسس، تجري مفاوضات سلمية تحت إشراف مؤتمر دولي تشارك فيه الأطراف المعنية كافة، بما فيها الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، وكذلك منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، على أن تكون مشاركتها في المفاوضات في إطار (وفد أردني – فلسطيني مشترك).

---

[1] خالد الفاهوم، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني السابق، عارض سياسة الرئيس عرفات، وشكل جبهة الانقاذ الوطني الفلسطيني "جبهة الرفض"، والتي ضمت الفصائل العشرة المناوئة لسياسة حركة فتح، انظر: صحيفة الشرق الأوسط، لندن، 6 شباط 2006، عدد 9932. http/www/asharqlawsat.com/

[2] Joint Palestinian-Jordanian Accords, February11,1985, PASSIA Diary 1994, PASSIA, Jerusalem. 1994.

ردود الفعل على الاتفاق

تباينت ردود الفعل على اتفاق عمان[1]، فالإدارة الأمريكية اعتبرته خطوة بناءة في معالجة النزاع العربي الإسرائيلي، لكنها ليست كافية. القاهرة رحبت بالاتفاق، واقترحت أن تبادر الولايات المتحدة إلى دعوة الوفد الأردني - الفلسطيني المشترك لإجراء حوار مع الولايات المتحدة كبداية وتمهيد لمفاوضات مباشرة مع إسرائيل، بينما رفض الاتحاد السوفيتي رفض المقترح المصري، ووصفه بأنه مثير للدهشة؛ لأن غالبية الدول العربية تتبنى موقفاً مغايراً، أما الفصائل الفلسطينية المقيمة في دمشق فقد أدانت الاتفاق باعتباره يتنكر لحق الفلسطينيين في دولة مستقلة، وشنت حملة ضده، وضد صيغة الوفد المشترك، الذي أشار إليه الاتفاق، واعتبرت ذلك تفريطاً بالتمثيل الفلسطيني.

وكان رد فعل سوريا هو الأقوى، إذ حركت سوريا بعض وحداتها العسكرية بالقرب من الحدود الأردنية، وشجعت بعض فصائل جبهة الرفض على القيام بهجمات مسلحة ضد الجيش الأردني، وكذلك ضد أهداف إسرائيلية في منطقة الأغوار، بما في ذلك إطلاق قذائف صاروخية ضد المستوطنات الإسرائيلية، في الفترة نفسها جرى اغتيال فهد القواسمي (عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية) في عمان.

[1] صدمة فلسطينية من الصدام الأول، على موقع http://www.mnofal.ps

إلغاء الاتفاق

لم يدم اتفاق 11 شباط طويلاً، إذ أعلن الراحل الملك حسين عن إلغائه بعد عام واحد، عندما اتهم قيادة المنظمة بعدم الوفاء بالتزاماتها، على إثر ذلك قامت الحكومة الأردنية بإغلاق مكاتب منظمة التحرير في عمان، وطلبت من المسؤولين الفلسطينيين مغادرة عمان، بحجة أنه لم يعد هناك سبب لبقائها واستمرار عملها، وأن التعاون مع المنظمة لم يعد له ما يبرره. ويمكن إرجاع أسباب إنهاء الاتفاق إلى مجموعة من العوامل، أهمها:

1- المعارضة القوية داخل القيادة الفلسطينية، إذ أعلن الرئيس الراحل عرفات انسحابه من الاتفاق في اليوم التالي للتوقيع.

2- أزمة الثقة بين الجانبين الأردني والفلسطيني، فعلى الرغم من أن الأردن أوضح خلال المحادثات مع الفلسطينيين أن ليس له أطماع في الضفة الغربية، ولا ينوي منافسة المنظمة، إلا أن الفلسطينيين كانوا يخشون دور الأردن في الضفة الغربية، بسبب الدعم الذي كان يحظى به الأردن من الولايات المتحدة الأمريكية.

3- غياب الدعم العربي للاتفاق، فلم يجد قبولاً في الاجتماع الطارئ للقمة العربية في الرباط (المغرب) في آب 1985 (والذي تمت مقاطعته من قبل سوريا، ولبنان، وليبيا، والجزائر، واليمن) بل ركز على التحالف العربي مع خطة فاس (أيلول 1982).

4- سلسلة العمليات التي قامت بها مجموعات فدائية فلسطينية، مثل عملية اختطاف الباخرة الإيطالية "Achille Lauro" في عرض البحر المتوسط من قبل جبهة تحرير فلسطين بقيادة (أبو العباس)، ومهاجمة مكاتب شركة طيران "ال - عال" الإسرائيلية في مطار روما.

5- قصف طائرات من سلاح الجو الإسرائيلي لمقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس في الأول من تشرين أول 1985، مما تسبب في وقف التقدم في المبادرة السلمية.

6- التحسن في العلاقات الأردنية – السورية، إذ جرت محادثات بين مسؤولين في البلدين – بوساطة سعودية – في أكتوبر 1985، تم الاتفاق بينهما على رفض أية حلول جزئية أو منفردة، مع الالتزام بخطة فاس، دون الإشارة إلى مبادرة السلام الأردنية – الفلسطينية. وفي شهر كانون الأول من نهاية عام 1985، التقى الملك حسين مع الرئيس حافظ الأسد في دمشق، أكدا في ذلك اللقاء على تحسين العلاقات بين البلدين، والحاجة لعمل عربي مشترك للتوصل إلى سلام في الشرق الأوسط*.

* يذكر أن الملك حسين أعرب عن رغبته في تحسين علاقاته مع سوريا، والتوجه نحو الاتحاد السوفيتي للحصول على السلاح، بعد رفض الكونغرس الأمريكي المصادقة على خطة الرئيس الأمريكي ريغان بيع الأردن سلاحاً بقيمة 1500 مليون دولار، ربما تكون هذه أحد أهم دوافع الأردن وراء إنهاء التقارب مع المنظمة.

7- قرار اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في كانون أول 1985 برفض التعامل مع القرار الدولي 242.

شكل قرار الأردن إلغاء اتفاق التحرك المشترك نهاية لتحسن العلاقات الأردنية – الفلسطينية، التي اتخذت مساراً مغايراً بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية عام 1987.

المبحث الرابع

الانتفاضة الفلسطينية الأولى 1987

اندلعت في التاسع من شهر كانون الأول/ ديسمبر 1987، بعد أربعين عاماً على النكبة التي تمثلت بضياع أرض فلسطين، وتشريد أهلها عام 1948، كما جاءت بعد عشرين عاماً على الاحتلال الإسرائيلي لبقية أرض فلسطين في الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967.

بدأت الانتفاضة من مخيم جباليا، ومنه انتشرت إلى كافة أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة في قطاع غزة، ومن ثم إلى الضفة الغربية، وكانت الشرارة التي أشعلت الانتفاضة قيام شاحنة عسكرية إسرائيلية بالاصطدام المتعمد بسيارة تقل عمالاً فلسطينيين من مخيم جباليا أثناء توجههم عبر معبر "ايريز" إلى أماكن عملهم داخل إسرائيل، أدت إلى سقوط 4 شهداء فلسطينيين، وجرح 7 آخرين. في اليوم التالي، وقعت مواجهات في المخيم بين الحشود التي كانت تشارك في الجنازة، وقوات الاحتلال الإسرائيلي، استشهد على إثرها فتىً فلسطينياً، فانتشرت الانتفاضة إلى كافة مدن وقرى ومخيمات الوطن[1].

والانتفاضة الفلسطينية وإن امتازت بعفويتها، فإنها لم تكن حدثاً عارضاً في التاريخ الفلسطيني، كما لم تكن مجرد ردة فعل على سياسات الاحتلال الإسرائيلي، وممارساته القمعية ضد الفلسطينيين، بل هي هبة جماهيرية واعية لطبيعتها وأهدافها، تأتي تتويجاً لمسيرة طويلة من النضال الفلسطيني تعود لأكثر من 80 عاماً، سطر خلالها الشعب الفلسطيني أروع صور النضال والتضحيات، هي جزء من مسيرة نضال مستمرة هدفها الاستقلال والتحرر واستعادة الحقوق المغتصبة. المشاركة الجماهيرية الواسعة للشعب الفلسطيني بكل فئاته وأطيافه وأماكن تواجده كانت الدليل القوي على وعي تلك الجماهير بطبيعة مسيرة نضالها الوطني وأهدافه.

وسائل المقاومة الشعبية

استخدم الفلسطينيون في مواجهة جنود الاحتلال الإسرائيلي وسائل متنوعة تتلاءم مع إدراك الفلسطينيين لإمكاناتهم وقدراتهم، وكذلك لواقعهم الذي يعيشونه كشعب أعزل يواجه قوات جيش احتلال مدجج بالسلاح.

استخدم الفلسطينيون وسائل مقاومة متجددة لها دلالات رمزية بهدف تجديد روح المقاومة لدى الفلسطينيين أنفسهم، فاستخدام الفلسطينيون "الحجر"، أكثر أسلحة الانتفاضة شهرة، وفعالية، كان يرمز إلى رفض الشعب الفلسطيني لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي، والإصرار الشعبي على مواجهة الاحتلال، والعمل

[1] تاريخ الحروب العربية – الإسرائيلية، موقع تاريخ فلسطين على الإنترنت:
http://www.Palestinehistory.com/arabic/histor/war.htm
انظر أيضاً: الانتفاضة الفلسطينية الأولى، الويكيبيديا/ الموسوعة الحرة، مصدر سابق.

على إنهائه بكل ما يملك الشعب الفلسطيني من أدوات يمكن استخدامها، أو تقع بين يديه، استخدم الحجر بكثرة لقذف سيارات الجيش الإسرائيلي والمستوطنين الإسرائيليين لدرجة أن الانتفاضة الفلسطينية الأولى عرفت باسم "انتفاضة أو ثورة الحجر"، كما أطلق على فتيان الانتفاضة "بأطفال أو جنرالات الحجارة"، استخدم الفلسطينيون وسائل مقاومة غير تقليدية أخرى إلى جانب الحجارة، مثل المقاليع والزجاجات الحارقة "المولوتوف" والإطارات المشتعلة والعوائق كالمسامير وغيرها[1]، وهي جميعها تعبر عن المقاومة بكل الوسائل الممكنة والمتاحة، وشهدت الأراضي الفلسطينية مسيرات وتظاهرات جماهيرية حاشدة ضد قوات الاحتلال في كافة المدن والقرى والمخيمات.

ولجأ الفلسطينيون إلى استخدام وسائل مقاومة لاعنفية اشتملت على أنواع مختلفة من "العصيان المدني الوطني"، كالدعوة للاضرابات التجارية والعمالية، والامتناع عن التعامل مع الإدارة المدنية للحكم العسكري الإسرائيلي، ودعوة العاملين في الإدارة المدنية للاستقالة، من باب تنظيف البيت الفلسطيني، وكذلك الدعوة لمقاطعة المنتوجات الإسرائيلية.

إن الدلالات الرمزية لاستخدام الفلسطينيين لمثل هذه الوسائل في مقاومة الاحتلال، لا تكمن فقط فيما تلحق تلك الوسائل من أضرار في الاقتصاد الإسرائيلي، أو في زيادة تكلفة الاحتلال، وإنما تكمن في معانيها التي تهدف بالأساس إلى تعزيز الصمود والانتماء الوطنيين، وذلك من خلال تنمية الشعور والحس الوطني لدى الفرد الفلسطيني بضرورة التخلص من حالة التبعية للاقتصاد الإسرائيلي والعمل على استعادة الكبرياء الوطني، والانفصال عن الاقتصاد الإسرائيلي في إطار السعي نحو الاستقلال والحرية.

لم تكن الانتفاضة في مجملها مواجهات مع الاحتلال الإسرائيلي، بل كان الجزء الأكبر منها يأتي في إطار معركة التحرر والبناء، وما قد يكون الوجه غير المرئي للانتفاضة، فمع ازدياد المعاناة الفلسطينية، وخاصة الضائقة الاقتصادية الناتجة عن فقدان الدخل نتيجة الإضرابات، ومقاطعة المنتوجات الإسرائيلية، أخذت العائلات الفلسطينية في تطوير اقتصادياتها المنزلية في محاولة الاعتماد على الذات من خلال الزراعة المحلية للخضروات والمحاصيل، وكذلك تربية الدواجن... الخ، إضافة إلى التعليم الشعبي، الذي جعل البيوت الفلسطينية حصناً من حصون مواجهة سياسة الاغلاقات الإسرائيلية للمدارس والجامعات.

كما أن وسائل المقاومة الشعبية التي هدفت إلى زيادة تكلفة الاحتلال، أخذت في الاعتبار ليس فقط التكلفة المادية، وإنما التكلفة المعنوية كذلك، سواء من خلال أثر تلك المواجهات على نفسيات جنود الاحتلال، أو على آثارها المدمرة لصورة إسرائيل في الخارج، وأمام الرأي العام العالمي تحديداً.

الممارسات القمعية للاحتلال الإسرائيلي في مواجهة الانتفاضة

[1] الانتفاضة، موقع مركز القدس للإعلام والاتصالات.

http://www.Jmcc.org/research/report/intifada.

استخدم الجيش الإسرائيلي ومنذ الأيام الأولى للانتفاضة قوة مفرطة في مواجهة الفلسطينيين، مارس خلالها أبشع الأساليب القمعية في تفريق التظاهرات السلمية بقنابل الغاز المسيل للدموع، وبالرصاص الحي، وبالرصاص المطاطي أدت إلى سقوط أعداد كبيرة من الشهداء والمصابين.

وهددت قيادة الجيش الإسرائيلي باستخدام كل ما يلزم لوقف الانتفاضة التي وصفتها بأنها من عمل نشطاء محليين يعملون لصالح "المنظمات الإرهابية" في الخارج من أجل تصعيد الوضع الأمني في "المناطق" وأنها لن تسمح لتلك الأقلية المحرضة من التحكم بالأغلبية الواسعة التي تريد العيش بهدوء[1].

الارتفاع العالي في معدلات القتل والإصابات تعود إلى إطلاق الجنود الإسرائيليون الرصاص الحي بشكل عشوائي، مما أدى إلى قتل وإصابة ليس فقط المتظاهرين ولكن المارة والجالسين في بيوتهم أيضا.

يمكن التمييز بين نوعين من السياسات والوسائل التي استخدمها الاحتلال ضد الفلسطينيين في محاولة قمع الانتفاضة[2]:

1. سياسات وممارسات قمعية تنتهك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة، وبصفة خاصة قيام الجيش الإسرائيلي:

أ- بإطلاق النار مما أدى إلى مقتل وجرح مدنيين فلسطينيين عزل*.

ب- حملات اعتقال واسعة كانت تجري من بيت إلى بيت.

ج- التوقيف الإداري دون محاكمة أو توجيه تهم.

د- إبعاد عشرات النشطاء تحت ذرائع أمنية.

هـ- الضرب المتعمد والممنهج بالعصي وأعقاب البنادق وتكسير العظام.

و- حملات اغتيال ضد نشطاء فلسطينيين من قبل ما سمي "بفرق الموت" أو "المستعربين".

---

[1] الانتفاضة، موقع مركز القدس للإعلام والاتصالات، مرجع سابق.

[2] تجدر الإشارة إلى أن إسرائيل ترفض الاعتراف بأن اتفاقية جنيف الرابعة، والمتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب والمؤرخة بتاريخ 12 آب 1949، تنطبق على الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل منذ العام 1967، بما فيها القدس.
لمزيد من المعلومات، انظر:
The Intifada: An overview: The First Two Years.
على موقع مركز القدس للإعلام والاتصالات:
http://www.Jmcc. Org/researcl/reports/ intifada (Jmcc. pp.52, December 1989)htm.

* أعمال القتل والعنف الوحشية، التي ارتكبها جنود الاحتلال ضد المدنيين الفلسطينيين، كانت وباعتراف عدد منهم ممنهجة، جرى تدريب الجنود عليها قبل انتقالهم للخدمة داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، اقرأ شهادة أحد أولئك الجنود ويدعى "Yishai Karin" وهو أحد 21 جندياً اعترفوا بارتكاب اعتداءات وحشية متكررة ومنتظمة ضد الفلسطينيين في عام 1990، بما فيها القتل العمد لأحد المارة الفلسطينيين (25 سنة) دون سبب.
انظر: الانتفاضة الفلسطينية الأولى، الويكيبيديا/ الموسوعة الحرة، مصدر سابق.

2. سياسات وممارسات عقابية جماعية ضد المدنيين، من بينها:

أ- الإغلاق المتكرر لمناطق فلسطينية وإعلانها مناطق عسكرية مغلقة.

ب- فرض منع التجول الذي كان يمتد أحياناً لأيام وأسابيع.

ج- إغلاق مؤسسات فلسطينية عامة وأهلية، لفترة غير محددة، كالجامعات والمعاهد والمدارس، والجمعيات الخيرية.

د- هدم وإغلاق البيوت التي كانت تنفذ دون إجراءات قضائية.

هـ- فرض الحصار على التجمعات السكانية الفلسطينية، ومنعهم من حرية التنقل بهدف عرقلة وصولهم إلى أعمالهم ووظائفهم وأراضيهم.

و- قطع الأشجار أو تدميرها، وإتلاف المحاصيل الزراعية.

اغتيال القائد خليل الوزير (أبو جهاد)

في محاولة يائسة لاغتيال الانتفاضة، قامت وحدة إسرائيلية خاصة من الاستخبارات العسكرية، بتاريخ 1988/4/16م بعملية اغتيال للقائد الكبير أبو جهاد، من مؤسسي حركة فتح الأوائل، وذلك للدور الكبير الذي لعبه في توجيه الانتفاضة وتنظيمها، شارك وأشرف على إعداد وتنفيذ عملية الاغتيال عدد من كبار العسكريين الإسرائيليين، من بينهم اللواء أيهود باراك (الذي أصبح في فترة لاحقة رئيساً لهيئة أركان الجيش الإسرائيلي، وكذلك رئيساً للوزراء في عام 1999). واللواء أمنون شاحاك (الذي أصبح هو الآخر رئيساً لهيئة الأركان).

ورغم نجاح عملية الاغتيال، إلا أنها فشلت في تحقيق الهدف الرئيسي وهو وقف الانتفاضة، بل شكلت العملية وقوداً إضافياً للانتفاضة، فما أن انتشر الخبر حتى شهدت الأراضي المحتلة أعنف التظاهرات والمواجهات منذ اندلاع الانتفاضة، انتهت، في يوم واحد، باستشهاد سبعة عشر مواطناً، بينهم ثلاث نساء[1].

رد الفعل الدولي: قرار مجلس الأمن الدولي رقم 605 (1987)

عملت الانتفاضة الفلسطينية على زيادة الاهتمام الدولي بالقضية الفلسطينية، كما أن سياسة إسرائيل وممارساتها القمعية ضد الفلسطينيين عرضها إلى انتقادات من الأمم المتحدة والعالم، فبعد أقل من أسبوعين من بداية الانتفاضة، وبتاريخ 22/ كانون الأول 1987، ناقش مجلس الأمن الدولي تدهور الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ودرس الحاجة إلى إجراءات لحماية المدنيين الفلسطينيين تحت الاحتلال، إذ أدان مجلس الأمن الدولي في قراره 605 بشدة السياسات والممارسات الإسرائيلية باعتبارها تنتهك حقوق

[1] أبو جهاد- شهيد الانتفاضة، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، على موقع ملف، مصدر سابق.

الإنسان للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، وأكد أن ميثاق جنيف الخاص بحماية المدنيين زمن الحرب (1949)، تنطبق على الأراضي الفلسطينية والعربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام 1967، بما فيها القدس، ودعا إسرائيل إلى الالتزام بتلك الاتفاقية واحترام نصوصها، وأكد القرار الدولي على الحاجة الماسة إلى التوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة للصراع العربي الإسرائيلي[1].

مؤتمر القمة العربي لدعم الانتفاضة - الجزائر (حزيران 1988)

وضعت الانتفاضة حداً للتجاهل العربي للقضية الفلسطينية، وذلك بعد سنوات من الإهمال والانشغال بالحرب العراقية - الإيرانية، وبذلك تكون الانتفاضة قد وضعت القضية الفلسطينية على الساحة العربية، وشدت العرب على طريق التضامن، ففي شهر حزيران 1988، انعقد في الجزائر مؤتمر قمة عربي طارئ لدعم الانتفاضة الشعبية الفلسطينية، وتعزيز فعاليتها وضمان استمراريتها، فطالب المؤتمر بعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط تحت إشراف الأمم المتحدة، كما طالب بتجديد الالتزام بتطبيق أحكام مقاطعة إسرائيل، وإدانة السياسة الأمريكية المشجعة لإسرائيل في مواصلة عدوانها وانتهاكاتها[2].

[1] قرار مجلس الأمن الدولي رقم 605 (1987) بتاريخ 22 كانون الأول (ديسمبر) 1987.
على موقع هديل الإلكتروني:
http://www.hadil.org/Arabic-web/Documents/Protection/SC-Res-605.htm.

[2] مؤتمرات القمة العربية في نصف قرن، على موقع الجزيرة نت، مصدر سابق.

مزايا الانتفاضة

امتازت الانتفاضة الفلسطينية الأولى بعدة ميزات، أهمها:

1. المشاركة الشعبية الواسعة، وخاصة في الشهور الأولى للانتفاضة التي شهدت مسيرات وتظاهرات جماهيرية حاشدة جرت في كافة أنحاء الوطن.

2- وحدة وتضامن الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، وذلك بوقوف فلسطينيي الأراضي المحتلة عام 1948 مع أشقائهم في الضفة والقطاع، وكذلك تلاحم فلسطينيي الداخل والخارج.

3- عفوية الانتفاضة واستمراريتها، فهي لم تكن وليدة قرار خارجي[1]، كما أن استمراريتها قد فاقت كل التوقعات.

4- تحويل مركز ثقل القرار السياسي الفلسطيني من الخارج إلى الداخل.

5- الانتشار الواسع لظاهرة قتل العملاء والمتعاونين مع الاحتلال وملاحقتهم.

قيادة الانتفاضة

جرى تنظيم فعاليات الانتفاضة من قبل لجان وطنية وشعبية عملت تحت مظلتين منفصلتين:

الأولى: هي القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، ائتلاف ضم أربعة فصائل من منظمة التحرير الفلسطينية هي: حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وحزب الشعب الفلسطيني.

الثانية: هي الحركات الإسلامية التي تمثلت في حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وحركة الجهاد الإسلامي.

نتائج الانتفاضة

حققت الانتفاضة عدداً من الانجازات الهامة للفلسطينيين ولقضيتهم، ومنها:

1- تعزيز ثقة الفلسطينيين بأنفسهم في مواجهة قوات الاحتلال، معتمدين على قدراتهم وإمكانياتهم الذاتية، دون الاتكال على آخرين، كما كان عليه الحال سابقاً.

2- بلورة الهوية الوطنية الفلسطينية، فأصبحت القضية الفلسطينية قضية شعب له حقوقه الثابتة التي يجب أن تحترم.

3- أعادت الانتفاضة رسم الحدود السياسية لفلسطين مع إسرائيل والأردن[1]:

[1] جواد الحمد، الانتفاضة الكبرى وتطور القضية الفلسطينية، في المدخل إلى القضية الفلسطينية، تحرير جواد الحمد، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 1997، ص418.

- فبالنسبة لإسرائيل، وضعت الانتفاضة نهاية لأطماع الأحزاب الصهيونية المتطرفة حول ضم الأراضي المحتلة تحت مقولات وحجج دينية وتاريخية، بهدف تحقيق أطماعهم في إقامة "إسرائيل الكبرى". كما وضعت نهاية لأحلام الأحزاب اليسارية الصهيونية وطموحاتها كحزب العمل حول "الخيار الأردني" ومقولات التقاسم الوظيفي مع الأردن وغيرها.

- وبالنسبة للأردن، دفعت الانتفاضة القيادة السياسية في الأردن إلى إعادة النظر في العلاقات الوحدوية بين الأردن وفلسطين، وإلى الإعلان في نهاية تموز 1988 عن قرار فك الارتباط الدستوري والإداري مع الضفة الغربية.

4- زادت الانتفاضة من تعاطف وتأييد الرأي العام العربي والعالمي مع الفلسطينيين وقضيتهم، وفي المقابل أحدثت الانتفاضة أضراراً كبيرة في صورة إسرائيل وسمعتها دولياً، بسبب ممارساتها القمعية والوحشية ضد الفلسطينيين.

5- نجحت الانتفاضة في تنظيف البيت الفلسطيني من العملاء الذين أفرزهم الاحتلال.

6- أعادت الانتفاضة لمنظمة التحرير الفلسطينية مكانتها ودورها على الساحتين العربية والدولية، ومكنت القيادة الفلسطينية للمنظمة من وضع تصورها السياسي المستقبلي، وهو ما اتضح في الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في الجزائر في شهر تشرين ثاني 1988، التي تم فيها الإعلان عن وثيقة الاستقلال، وتبني المجلس للمبادرة الفلسطينية للسلام.

7- أعادت الانتفاضة الأولوية الدولية للقضية الفلسطينية، وضرورة إيجاد حل لها، وأصبحت على رأس النزاعات الإقليمية في العالم.

دورة الانتفاضة والاستقلال الوطني/ الجزائر (1988)[2]

أحدثت الانتفاضة الفلسطينية تحولاً كبيراً في موقف القيادة الفلسطينية لمنظمة التحرير من مشروع الاستقلال الوطني الفلسطيني، خاصة بعد قرار الحكومة الأردنية فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية في شهر تموز 1988. فدعت القيادة الفلسطينية إلى عقد دورة طارئة للمجلس الوطني الفلسطيني من أجل وضع تصور سياسي مستقبلي لمشروع الاستقلال الفلسطيني، عقدت الدورة في الفترة ما بين 12-15/ تشرين الثاني 1988 في الجزائر، وسميت بدورة الانتفاضة والاستقلال الوطني.

اتخذت الدورة (التاسعة عشرة) عدداً من القرارات الهامة، منها:

---

[1] مهدي عبد الهادي، الانفصال الأردني (أسبابه وآثاره) الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، Passia، الطبعة الثانية 1995، على موقع الجمعية بشبكة الإنترنت: http://www.Passia.org

[2] المجلس الوطني الفلسطيني (الدورة التاسعة عشر) الجزائر 12-15/ تشرين ثاني/ 1988.المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، موقع الملف:

http:// www.malaf.info/page=show.

1. إعلان قيام الدولة الفلسطينية على الأرض الفلسطينية (1967) وعاصمتها القدس الشريف.

2. توفير كل الوسائل والإمكانيات لتصعيد الانتفاضة الفلسطينية واستمراريتها.

3. التقدم بمبادرة سلام فلسطينية لحل الصراع العربي – الإسرائيلي، وجوهره القضية الفلسطينية.

4. تشكيل الحكومة المؤقتة لدولة فلسطين.

أولاً: إعلان قيام الدولة الفلسطينية (وثيقة إعلان الاستقلال)*:

أعلن المجلس الوطني الفلسطيني، في 15/ تشرين الثاني 1988 وثيقة إعلان الاستقلال التي نصت على إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعاصمتها القدس الشريف.

أسندت الوثيقة قيام دولة فلسطين إلى:

- الحق الطبيعي والتاريخي للشعب الفلسطيني في وطنه.

- تضحيات أجياله المتعاقبة دفاعاً عن حرية وطنهم واستقلاله.

- قرارات القمم العربية.

- قوة الشرعية الدولية التي تجسدها قرارات الأمم المتحدة منذ عام 1947.

أشارت الوثيقة كذلك إلى الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب الفلسطيني بتشريده وحرمانه من حقوقه الوطنية الثابتة، وعلى رأسها حقه في تقرير المصير، إثر القرار الدولي رقم 181 الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر تشرين ثاني/ نوفمبر 1947، والذي دعا إلى تقسيم فلسطين إلى دولتين: دولة يهودية، ودولة عربية، ومع ذلك، فقد اعتبرت الوثيقة أن هذا القرار ما يزال يوفر شروطاً موضوعية للشرعية الدولية تضمن حق الشعب الفلسطيني بالسيادة والاستقلال.

وعن طبيعة الدولة الفلسطينية المعلنة، أكدت الوثيقة أنها دولة ديمقراطية، تنتمي للوطن العربي، ملتزمة بمواثيق الأمم المتحدة وبالسلام العادل والشامل.

الوثيقة اعتبرت بمثابة ميثاق جديد لمنظمة التحرير الفلسطينية، يستند إلى قرارات الشرعية الدولية، ومن ضمنها قرار التقسيم رقم 181، وقرار حق العودة للاجئين الفلسطينيين رقم 194.

أكدت الوثيقة تمسك المنظمة الفلسطينية بمبادئ الأمم المتحدة، وحل الصراعات الدولية بالطرق السلمية. وأولت الوثيقة أهمية خاصة للتراث الفلسطيني باعتباره أحد المكونات الأساسية للهوية الوطنية، ونادت بضرورة الحفاظ على التراث الفلسطيني.

* تجدر الإشارة إلى أن الشاعر الفلسطيني الراحل محمود درويش هو من كتب وثيقة الاستقلال.

كما أرست الوثيقة أساس النظام السياسي الفلسطيني وفلسفتة، القائم على الديمقراطية والتعددية، والمساواة واحترام مبادئ وحقوق الإنسان، فقد حددت الوثيقة طبيعة هذا النظام، ووصفته نظام برلماني ديمقراطي، يحترم حرية الرأي، وتكوين الأحزاب السياسية وحرية المرأة، ويرسخ سيادة القانون.

ثانياً: تصعيد الانتفاضة واستمراريتها:

أكد المجلس الوطني الفلسطيني في هذا المجال على:

أ- توفير كل السبل والإمكانيات لتصعيد الانتفاضة وضمان استمراريتها.

ب- دعم المؤسسات والمنظمات الجماهيرية العاملة في الأراضي المحتلة.

ج- تقوية اللجان الشعبية والأطر النقابية المختلفة ودعمها.

د- ترسيخ الوحدة الوطنية التي جسدتها الانتفاضة.

هـ- العمل على إطلاق سراح المعتقلين وعودة المبعدين، ووقف ممارسات الاحتلال القمعية ضد الشعب الفلسطيني.

و- وضع الأرض الفلسطينية تحت إشراف دولي لحماية الشعب الفلسطيني، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

ز- دعم الجماهير الفلسطينية في الشتات للانتفاضة وتكثيف الجهود لاستمراريتها.

ح- زيادة الدعم السياسي والمادي والإعلامي العربي الرسمي والجماهيري للانتفاضة.

ط- دعوة الأحرار والشرفاء في العالم للوقوف مع الجماهير الفلسطينية، ودعم انتفاضتهم المباركة.

ثالثاً: المبادرة الفلسطينية للسلام (1988):

أطلق المجلس الوطني الفلسطيني في الدورة (19) في الجزائر مبادرة تسوية سياسية شاملة للصراع العربي – الإسرائيلي، وجوهره القضية الفلسطينية، في إطار مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة، وبمشاركة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، وجميع أطراف الصراع في المنطقة، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

حددت المبادرة أن التوصل إلى تسوية سياسية شاملة يقوم على الأسس التالية:

1. محادثات تحت رعاية دولية على أساس قراري مجلس الأمن الدولي رقم 242 و 338، وضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حق تقرير المصير، وعدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، ووفق قرارات الشرعية الدولية.

2. انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها منذ العام 1967، بما فيها القدس العربية.

3. إلغاء جميع إجراءات الضم والإلحاق، وإزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية والعربية منذ عام 1967م.

4. حل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفق قرارات الأمم المتحدة بهذا الشأن.

5. أن العلاقة المستقبلية بين دولتي الأردن وفلسطين ستقوم على أسس كونفدرالية.

رابعاً: قرار تشكيل الحكومة المؤقتة لدولة فلسطين:

قرر المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة الطارئة ما يلي:

1. تشكل حكومة مؤقتة لدولة فلسطين في أقرب وقت ممكن، وبما يتماشى مع تطور الظروف والأحداث.

2. تكلف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بتشكيل الحكومة المؤقتة وبعرضها على المجلس المركزي لنيل ثقته.

3. يتم تشكيل الحكومة المؤقتة من فعاليات فلسطينية من داخل الوطن وخارجه، وعلى أساس التعددية السياسية، وبما يرسخ الوحدة الوطنية.

4. تحدد الحكومة المؤقتة برنامجها السياسي على أساس وثيقة الاستقلال والبرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وقرارات المجالس الوطنية.

5. تفوض اللجنة التنفيذية للمنظمة بصلاحيات ومسؤوليات الحكومة المؤقتة لحين موعد تشكيل الحكومة.

ردود الفعل الدولية

شكلت قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في الدورة (19) في الجزائر 1988، تطوراً كبيراً في موقف منظمة التحرير الفلسطينية، من حيث قبول قيام الدولة الفلسطينية في حدود 1967، ومن منطلق أن السلام القائم على أساس قراري 242 و338 هو الخيار الاستراتيجي للشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه وإقامة دولته.

وبسبب التغيير الكبير في الموقف الفلسطيني، اعترفت الأمم المتحدة بفلسطين، وأصبح العضو المراقب لمنظمة التحرير الفلسطينية في الأمم المتحدة مراقب فلسطين، كما اعترفت العشرات من دول العالم بدولة فلسطين، وتحولت مكاتب وممثليات المنظمة إلى سفارات لدولة فلسطين في أكثر دول العالم، وخاصة

دول عدم الانحياز والدول الإسلامية، والإفريقية، والاشتراكية، وأمريكا اللاتينية، والتي بلغ عددها أكثر من 108 دول[1].

ورغم الدعم الدولي للموقف الفلسطيني الجديد، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تستجب للمبادرة الفلسطينية، وضغطت باتجاه الاعتراف الرسمي بإسرائيل، وليس فقط الاعتراف الضمني بقبول قرار مجلس الأمن الدولي 242. كما أصرت على موقفها بضرورة أن تتخلى منظمة التحرير الفلسطينية عن "الإرهاب".

خطاب الرئيس عرفات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في جنيف (1988/12/13):

كان الخطاب الثاني له منذ عام 1974، وعقد الاجتماع في جنيف بعد أن رفضت الحكومة الأمريكية منح الرئيس عرفات تأشيرة دخول إلى مقر الأمم المتحدة في نيويورك، ومع ذلك فقد دعمت 154 دولة قرار الجمعية العامة بنقل مكان اجتماعها إلى جنيف[2].

أكد الرئيس عرفات أمام الأسرة الدولية على قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر 1988، وتحديداً الحاجة إلى عقد مؤتمر دولي للسلام حول الشرق الأوسط، يعقد على أساس قراري مجلس الأمن 242 و338، وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، كما دعا الرئيس عرفات إلى الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وعيش دول منطقة الشرق الأوسط بما فيها فلسطين بسلام.

وصرّح الرئيس عرفات آنذاك أن منظمة التحرير الفلسطينية لا ترتبط بالإرهاب، وتعارض الإرهاب، مع حقها في مقاومة الاحتلال.

المؤتمر الصحفي للرئيس عرفات في جنيف (1988/12/14):

في اليوم التالي لخطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في جنيف، أعلن الرئيس عرفات عن تغيير في سياسة منظمة التحرير الفلسطينية، ووافق على شروط الحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية عندما وافق على "حق كافة الأطراف المعنية في صراع الشرق الأوسط في العيش بسلام وأمن، بما في ذلك دولة فلسطين وإسرائيل وجيران آخرين، بالاعتماد على القرارين 242 و338، ونحن كلياً ندين كل أشكال الإرهاب، بما في ذلك الفردي والجماعي وإرهاب الدولة"[3].

بعدها، أعلن وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز أن الولايات المتحدة الأمريكية توافق على بدء حوار دائم وحقيقي مع منظمة التحرير الفلسطينية، بيد أن الوزير الأمريكي نوّه بأن هذا الموقف الأمريكي لا يتضمن قبول دولة فلسطينية مستقلة.

---

[1] وثيقة إعلان الاستقلال، الويكيبديا/ الموسوعة الحرة، مصدر سابق.

[2] عرفات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، على موقع الباب الالكتروني:
http://www.al-bab.com/arab/docs/palshtm

[3] خطاب الرئيس عرفات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، على موقع شبكة الشرق الأوسط.
http://www.mideastweb.org/arafat1988.htm

بدأت جلسات الحوار الأمريكي - الفلسطيني على مستوى السفراء في تونس، واستمرت حتى منتصف عام 1990، عندما توقف الحوار بسبب العملية الفدائية التي قامت بها جبهة تحرير فلسطين (أبو العباس) على شاطئ تل أبيب، وبعد أن رفضت القيادة الفلسطينية للمنظمة الطلب الأمريكي بإدانة تلك العملية.

الوحدة الرابعة

القضية الفلسطينية
بين حرب الخليج الثانية وانتفاضة الأقصى

تأليف

الدكتور رائد نعيرات

قسم العلوم السياسية

جامعة النجاح الوطنية

الوحدة الرابعة

القضية الفلسطينية بين حرب الخليج الثانية والمشهد الحاضر

مقدمة:

شهدت الحياة السياسية الفلسطينية في هذه الفترة ما يمكن تسميته بالمزاوجة أو التداول بين موضوعة العمل المقاوم والمشروع السلمي، فعطفا على طبيعة التطورات التي سبقت حرب الخليج الأولى عام 1991م ممثلة بالانتفاضة الفلسطينية الأولى، وقرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة جاءت حرب الخليج بنتائجها على القضية الفلسطينية، حيث أعقبت الحرب الدعوة إلى مؤتمر مدريد الدولي والشروع في عملية سلام مع الدول العربية، إذ تبنت جميع الدول العربية المحيطة بالقضية الفلسطينية -أو ما يعرف بدول الطوق، الأردن ومصر وسوريا ولبنان- السلام كخيار استراتيجي.

إلا أن الانقلاب الحقيقي في المشهد الفلسطيني جاء عقب توقيع منظمة التحرير على اتفاق أوسلو والشروع بتطبيق الاتفاق على الأرض الفلسطينية ممثلة بالضفة الغربية وقطاع غزة، وعلى الرغم من توقيع اتفاق أوسلو لاحقا، وتبني الدول العربية لخيار السلام كحل استراتيجي إلا أننا نشهد أن هذه المرحلة وما تبعها تزامن المشروعين وتتابعهما، مشروع المقاومة ومشروع السلام، فقد نشطت العمليات العسكرية التي تبنتها القوى المناهضة لاتفاق أوسلو، وتلا ذلك ما عرف بهبة النفق عام 1996 م والتي جاءت بمستوى انتفاضة مؤقتة ردا على تعثر العملية السلمية من جهة وعدم قدرة مشروع السلام على تحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني.

ومع انتهاء هبة النفق سارعت القوى السياسية إلى إعادة النفس إلى مشروع السلام، وتسريع خطوات التوصل إلى حلول، ولكن وبعد مضي ما يقارب الثلاث سنوات، عادت الحالة السياسية إلى التأزم مرة أخرى نتيجة لانتهاء المرحلة الانتقالية وعدم الوصول إلى حلول، وهنا بدأ التفكير الفلسطيني يدور في رحى اتخاذ خطوات أحادية الجانب كإعلان دولة فلسطينية من جانب واحد، لم يستطع الجانب الفلسطيني ممثلا بالسلطة الفلسطينية الأقدام على هذه الخطوة، لذا جاءت المرحلة التالية من المشهد الفلسطيني تحت عنوان انتفاضة الأقصى.

شهدت انتفاضة الأقصى حالة المزاوجة بين مشروع السلام ومشروع المقاومة، ففي انتفاضة الأقصى، وعلى الرغم من استمرار العمليات الحربية سواء إسرائيلياً أم فلسطينياً، لم تهدأ محاولات الأطراف من إيجاد سبل للحل السلمي، فكانت اللقاءات المتقطعة بين الفينة والأخرى محاولة إحداث اختراق على جبهة العمل العسكري ومن أجل إيقاف الأعمال العسكرية، تارة عبر اللقاءات المباشرة بين القادة

السياسيين، وتارة عبر اللقاءات غير المباشرة، وفي أحيان أخرى بتقديم الأطراف الخارجية لمبادرات تسعى لحل جذري للصراع، سواء تلك المبادرات الإقليمية أم المبادرات الدولية، إذا كانت هذه هي الميزة الأساسية التي وصفت بها هذه المرحلة، لذا جاء تسلسل الأحداث السياسية الفلسطينية في هذا الجزء متناولا طبيعة التطورات على المشهد السياسي الفلسطيني ببعديه المقاوم والسلمي، ومدى تأثير كل منهما في الآخر.

كل هذا تزامنا مع التطورات على طبيعة المشهد السياسي الفلسطيني فيما يخص، التطورات الميدانية ببعديها الاستراتيجي والتكتيكي، فشكل الاستمرار في توسيع المستوطنات نقطة فارقة في تغيير معالم الوضع الجغرافي والديمغرافي للضفة الغربية، ثم جاءت وفاة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات وما أعقب ذلك من انتخابات رئاسية وبلدية، وتشريعية أدت إلى فوز حركة حماس في الانتخابات وتشكيلها أول حكومة فلسطينية بقيادتها وما تبعها من حصار وإشكاليات داخلية في المشهد السياسي الفلسطيني أدت لاحقا إلى الاقتتال الداخلي وكان من أبرز نتائجه سيطرة حركة حماس على قطاع غزة.

هذه الجزئيات هي التي ستشكل محاور هذا الجزء من الكتاب، لدراسة مدى تفاعلها، وقدرتها على التأثير أو التأثر ببعضها البعض. وتتناول المباحث التالية: حرب الخليج الثانية وأبعادها على القضية الفلسطينية؛ اتفاق إعلان المبادئ بين منظمة التحرير وإسرائيل (1993)، والاتفاقيات المرحلية اللاحقة؛ قمة "كامب ديفيد" الثانية وانتفاضة الأقصى (2000)؛ وأخيرا المشهد السياسي الفلسطيني منذ الاجتياح الإسرائيلي للمدن والقرى الفلسطينية عام 2002 وحتى الإنتخابات التشريعية الثانية، ومن ثم تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية وحتى الآن.

المبحث الأول

حرب الخليج وأبعادها على القضية الفلسطينية

إلى جانب التطورات الفلسطينية الداخلية التي كانت قد بدأت في التشكل مع انطلاق الانتفاضة، كان هناك جملة من التطورات الإقليمية أخذت في الظهور وبدأت انعكاساتها تؤثر بشكل جلي على مسار القضية الفلسطينية، بل حتى على صيغة التوجه الدولي نحو قضية النزاع العربي- الإسرائيلي.

إن الخلافات العربية العربية -وهو ما وصل ذروته باجتياح الجيش العراقي للكويت- كانت مؤشرا واضحا على مدى الانقسام الذي لم يسلم منه الموقف العربي تجاه القضية الفلسطينية، فلم تعد القضية الفلسطينية قضية إجماع عربي، إذ تباينت التصورات العربية وتوجهاتها نحو القضية الفلسطينية حسب طبيعة العلاقة العربية مع م.ت.ف من جانب، ولم تعد القضية الفلسطينية تتربع على سلم اولويات العالم العربي من جانب آخر.

كان للموقف العربي بشان الغزو العراقي تأثيره على القضية الفلسطينية وخاصة على قيادة منظمة التحرير، التي لم ينظر لها كطرف محايد في الغزو العراقي للكويت، لكن مجمل هذه الأحداث داخل الحرب لم تؤثر بشكل جذري على مسار القضية الفلسطينية بمقدار ما تأثرت به القضية بعد انتهاء الحرب، ودخول المنطقة مرحلة توازنات لقوى جديدة، كانت العراق قد خرجت منها بفعل الهزيمة التي تلقتها في حرب الخليج، واضطرارها للخروج من الكويت.

ورغم الادعاءات الأمريكية بشأن الحرب على العراق من أنها تأتي في سياق غزو صدام حسين للكويت، إلا أن التحليل العميق للصورة وبشمولية رابطا قبل الحرب بما بعدها يستنتج أن الأهداف الأمريكية من الحرب على العراق لم تكن ضمن هذا الإطار، وإنما شملت منظومة أخرى من الأهداف جلها مرتبط بالمصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط عموما ومنطقة الخليج خصوصا، بما يشكله النفط من أهمية استراتيجية لأميركا في المنطقة، بعيدا عن الأجندة الأمريكية التي كانت قد روجت سابقا لإعادة تشكيل نظام عالمي جديد.

كما لا يمكن تجاهل الخطر الذي كان يمثله العراق على إسرائيل، وهو ما يمكن أن يكون أحد الأسباب الرئيسية وراء الحرب الأمريكية على العراق حينها، فإسرائيل يربطها بأميركا تحالف قوي، ومصالحهما مشتركة، إضافة إلى قدرة إسرائيل على التأثير في الوسط الأمريكي النخبوي نتيجة لارتباطاتها ونفوذها المالي والإعلامي داخل الولايات المتحدة الأمريكية.

القضية الفلسطينية خلال الحرب

كان لحرب الخليج آثارا سلبية على القضية الفلسطينية امتدت إلى يومنا هذا، بل قد لا يبالغ الباحث إذا اعتقد أن آثارها ستبقى تلاحق القضية إلى مستقبل بعيد أيضاً، ومن أبرز هذه الآثار:

1- تراجع الاهتمام الدولي بالقضية الفلسطينية، والسبب هو وجود قضية أكثر سخونة في منطقة الشرق الأوسط تمثلت في الغزو العراقي للكويت، وما تبعها من حرب قادتها الولايات المتحدة الأمريكية على العراق.

2- استغلال إسرائيل لانشغال العالم بالحرب، من أجل زيادة درجة قمعها للانتفاضة الفلسطينية، وهذا ما جعل من الفلسطيني وحيدا أمام آلة الحرب الإسرائيلية، كما أن إسرائيل استغلت الحرب من أجل زيادة عدد المهاجرين إليها .(لقد استقدمت إسرائيل في بداية التسعينيات ما يقارب المليون مهاجر من الاتحاد السوفيتي).[1]

3- الانقسام العربي خلال حرب الخليج، أدى إلى غياب موقف عربي موحد تجاه القضية الفلسطينية.

القضية الفلسطينية بعد الحرب

كان واضحا أن الولايات المتحدة الأمريكية اتخذت قرارها بشن الحرب على العراق، فبدأت تتشكل في المنطقة حالة من الاستقطاب بين مؤيدي أميركا في الحرب أو معارضيها وإن كان المعارضون ليسوا بالكثير، إضافة إلى من التزم الصمت وفضل الحياد، فضرورة التحالف التي فرضتها أميركا، خلقت توازنات وتكتلات جديدة وفق الموقف من العراق أو غزو الكويت، وهذا ما جعل من الموقف الفلسطيني تجاه غزو الكويت، أو حرب العراق أمرا له تأثير واضح على القضية الفلسطينية.

كان الموقف الفلسطيني رافضا للحرب على العراق وقد أعلنت ذلك منظمة التحرير، وكذلك فعلت كل من الأردن والسودان وليبيا واليمن، فيما أيدتها كل من مصر والمغرب ودول الخليج، وبقيت تونس والجزائر على الحياد. [2]

أصبح الموقف الفلسطيني سالف الذكر، عبئا على القيادة الفلسطينية حين حسمت الحرب لصالح الولايات المتحدة الأمريكية وخرج النظام العراقي مهزوما. إن منظومة العلاقة في الشرق الأوسط حينها لم تكن لصالح منظمة التحرير، فقد هزم النظام العراقي، وتوترت العلاقات الفلسطينية المصرية، وخسرت المنظمة الدعم الكويتي، في حين أصبحت إسرائيل أكثر قوة واستقرارا بفعل مخرجات الحرب.

---

[1] احمد عزت سليم، نموذج الديمقراطية الإجرامية، جريدة الصباح،
http://www.alsbah.net/mynews/modules.php?name=News&file=article&sid=19247
[2] المواقف من الغزو العراقي للكويت، موسوعة مقاتل من الصحراء الالكترونية،
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/IraqKwit/11/sec043.htm

إن الوضع الحرج الذي وجدت فيه منظمة التحرير نفسها الذي تطلب منها أن تكون طرفا في الانقسام العربي، أدى ضمنيا إلى خسارة الفلسطينيين جزءاً من الدول العربية الداعمة للقضية الفلسطينية (ومن أبرز الدول التي اتخذت موقفا سلبيا الكويت ودول الخليج العربي). حالة الانقسام العربي أيضا أضعفت من وجهة النظر العربية أمام القوى الدولية فيما يخص النزاع العربي الإسرائيلي.

عُرف الموقف الفلسطيني على أنه موقف مؤيد للموقف العراقي، رغم إصرار القيادة الفلسطينية أنها تساند الوساطة ولا تدعم طرفا ضد طرف آخر، أدى هذا إلى تضييق الخناق على منظمة التحرير الفلسطينية، ومحاصرتها سياسيا واقتصاديا[1]، وقد أثر في علاقات المنظمة بدول الخليج العربي وبالذات في دولة الكويت التي لم يتم تطبيع العلاقات الرسمية معها إلا في عام 2006 بعد زيارة الرئيس الفلسطيني محمود عباس للكويت.[2]

الآثار التي تركتها حرب الخليج على القضية الفلسطينية لم تقتصر فقط على الجانب السياسي، وإنما شملت أيضا الجانب الاقتصادي، فكما كانت أهم الآثار السياسية نتاجا للثقل السياسي الذي خلقته أميركا بعد الحرب لصالح إسرائيل، فإن الفلسطينيين تحملوا بسببه خسائر اقتصادية هائلة نتاجا لحجم الاقتصاد الخليجي، وخاصة الدول النفطية التي عارضت غزو العراق للكويت.

مؤتمر مدريد

نتج عن حرب الخليج تعاظم نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وانكسار حلفاء منظمة التحرير، فكان الموقف الفلسطيني هو الأضعف، لذا كان لا بد من استثمار أمريكي سياسي للحالة الراهنة بما يخدم حليفتها إسرائيل، وبما يعزز من حالة الضعف العربي العام. فما أن وضعت الحرب أوزارها، حتى انطلقت الولايات المتحدة الأمريكية في جولات مكوكية بواسطة وزير الخارجية الأمريكية، نتج عن هذه الزيارات الأمريكية للمنطقة دعوة الدول العربية وإسرائيل للمشاركة في مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط برعاية الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي.

عمليا لم يكن المؤتمر برعاية السوفييت وأميركا، فقد كان الاتحاد السوفييتي يمر بمرحلة التقلص والتلاشي،[3] وهذا يعني من الناحية السياسية أن صيغة المؤتمر وآلياته وما يمكن أن ينتج عنه ستكون بتصميم من الولايات المتحدة الأمريكية وتخطيط منها وحدها، معلنة بداية التفرد في التأثير على مجريات الأمور في منطقة الشرق الأوسط.

---

[1] يزيد صايغ، **الحركة الوطنية الفلسطينية 1949-1993**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2003، ص 893-895.

[2] زيارة الرئيس محمود عباس إلى الكويت، http://www.news.gov.kw/files/documents/10-2%20(3).doc.

[3] عثمان عثمان، **مأزق التسوية السياسية للصراع العربي- الإسرائيلي**، 2003، مؤسسة مجد، بيروت، ص 83-84.

يمكن الإشارة أيضا إلى أن التفرد الأمريكي والنفوذ المتزايد لم يكن فقط بسبب هزيمة العراق على مستوى الشرق الأوسط، وضعف الاتحاد السوفييتي على المستوى الدولي، وإنما أصبح للولايات المتحدة وجودها الفعلي على أرض الدول العربية بعد الحرب، فقد بقيت القواعد العسكرية الأمريكية بضخامتها قائمة في الدول الخليجية حتى بعد انتهاء الحرب.

يأتي هذا المؤتمر أيضاً في مرحلة تعد الأسوأ من حيث مدى الانسجام العربي، وقدرته على أن يكون صفا واحد أمام إسرائيل في ذلك المؤتمر، فما زالت الخلافات العربية بشأن العراق والكويت قائمة، وآثار الحرب لم تنته، وربما شكل هذا الأمر محفزا لأميركا وإسرائيل، كي يعجلا من خطواتهم نحو عقد المؤتمر، الذي لقي عرقلة إسرائيلية لعقده قبل الحرب، فقد تمت الدعوة للمؤتمر في أكثر من مبادرة عربية وفلسطينية، لكن الأمر لم يتم إلا بعد أن أثقل كاهل الدول العربية بالانقسامات.

ففي 1991/10/30 عقد المؤتمر في العاصمة الإسبانية مدريد، حاملا اسمها، وكانت الدعوة قد وجهت للدول العربية كي تشارك في المؤتمر وفق قاعدة الأرض مقابل السلام، وتأسيسا على قراري مجلس الأمن 242 338، وقد كانت المشاركة العربية تشمل: سوريا ولبنان والأردن والفلسطينيين (على أن يكونوا ضمن الوفد الأردني)، إضافة إلى مصر والجزائر وتونس والمغرب ودول مجلس التعاون الخليجي.[1]

ملاحظات عامة على مؤتمر مدريد للسلام

1-إقرار الدول العربية ومنظمة التحرير بمبدأ الأرض مقابل السلام وقراري 242 و 338، والتفاوض المباشر مع إسرائيل.

2-موافقة الدول العربية على استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية من عملية التفاوض، رغم الاعتراف المسبق من جامعة الدول العربية بمنظمة التحرير ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني.

3-موافقة الجانب الفلسطيني على مبدأ التفاوض على موضوعة الحكم الذاتي، دون الإقرار بأن النهاية ستؤول إلى دولة فلسطينية مستقلة.

[1] تاريخ محادثات السلام الفاشلة في الشرق الأوسط، http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7114000/7114840.stm

المبحث الثاني

اتفاق أوسلو والاتفاقيات المرحلية اللاحقة

اتفاق أوسلو

كان المجتمع الدولي على يقين بأنه لا يمكن ترك فرصة كهذه، فالبيئة الدولية مهيأة لتقبل اتفاق سلام فلسطيني إسرائيلي، نتيجة لبعض التطورات الاقليمية والدولية، لذلك تم حث الطرفين على الاستمرار في المفاوضات كامتداد لما جرى في مدريد، ومن أجل ذلك عرضت النرويج اقتراحا بموجبه يتم التفاوض بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني بشكل سري بعيدا عن الإعلام، وهذا ما حدث بالفعل، فقد تفاوض الطرفان في أوسلو وخرجا بإتفاق الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير وإسرائيل، ووقع في 1993/9/10م، في أوسلو، أما بالنسبة للاتفاق الثاني الخاص بإعلان المبادئ فقد وقع في واشنطن في 1993/9/13.

أخذت المفاوضات بعد هذا الاتفاق شكلاً خاصاً بناءً على ما تم التوصل إليه، وبشكل عام فالمفاوضات كانت نتائجها على مرحلتين:[1]

المرحلة الانتقالية: وهي التي سيتم فيها إقامة سلطة حكم ذاتي تكون ممهدا للتسوية الدائمة على أساس 242، و338، بحيث تشمل هذه السلطة في ولايتها الضفة الغربية وقطاع غزة، وتأسيس سلطة الحكم الذاتي ويجب أن يتم بإشراف دولي.

مرحلة مفاوضات الوضع الدائم: حيث سيتم نقاش القضايا التي تم تأجيلها وتشمل اللاجئين والقدس والاستيطان والمياه والحدود والوضع الأمني والسيادة، وحسبما كان مقررا فمفاوضات الحل الدائم كانت ستنطلق بعد ثلاث سنوات من قيام سلطة الحكم الذاتي.[2]

واستكمالا لأسلو عقدت إسرائيل مع منظمة التحرير وبعض الدول العربية بعض الاتفاقيات الأخرى، منها:[3]

اتفاقية غزة أريحا 1994: شرعت إسرائيل والمنظمة بعد أوسلو في جهود بناء الثقة من خلال عدة اتفاقيات أفضت إلى اتفاق تنفيذي لأوسلو أطلق عليه اسم اتفاق غزة أريحا وقعه الطرفان يوم 4 مايو/ أيار 1994 م، وتضمن الخطوة الأولى لانسحاب إسرائيل من غزة وأريحا وتشكيل السلطة الفلسطينية وأجهزتها، واتبع باتفاقين تنفيذيين:

---

[1] للمزيد حول اتفاق اوسلو، انظر: أحمد قريع، **الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من اوسلو إلى خريطة الطريق**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2005. وانظر أيضا: ادوارد سعيد، **نهاية عملية السلام. اوسلو وما بعدها**، دار الآداب 2002.

[2] المصدر: **يوميات ووثائق الوحدة العربية 1989 - 1993**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط 1، 1995، ص 874 - 879.

[3] ملخص الاتفاقيات، نقلا عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، من موقع المركز الالكتروني: http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=199&a=39516

الأول اقتصادي (يوليو/تموز) ينظم العمالة الفلسطينية والعلاقات المالية والاقتصادية بين الطرفين، والآخر اتفاق تمهيدي لنقل الصلاحيات المدنية في الضفة) أغسطس/آب.

اتفاقية وادي عربة 1994 بين الأردن وإسرائيل: تم توقيع هذه الاتفاقية بعد توقيع الفلسطينيين اتفاق أوسلو عام 1993، مع ملاحظة أن المفاوض الأردني كان حاضرا في مدريد بوفد مشترك مع الفلسطينيين. وقع الأردن يوم 26 أكتوبر/تشرين الأول الاتفاقية مع إسرائيل وبرعاية أميركية، وقد شملت عدة مواد أهم ما فيها أنها ترسي مبادئ عامة من الاعتراف والاحترام المتبادل والتعاون الاقتصادي، وتبين الحدود وترتيبات أمنية ضد اختراق الحدود والإرهاب والمياه وإقامة علاقات طبيعية. وأحالت قضية اللاجئين إلى اللجنة متعددة الأطراف، واعترفت للأردن بدوره الخاص في رعاية الأماكن المقدسة في القدس .

اتفاقية طابا (أوسلو/2) 1995: استمر مسار التفاوض وأنتج اتفاقية مرحلية حول الضفة والقطاع، جرت مباحثاتها في طابا ووقعت رسميا في واشنطن يوم 28 سبتمبر/أيلول واشتهرت بأوسلو/2، وسبقتها وأعقبتها أيام دامية تركت أثرا عليها، فقد سبقتها مجزرة الحرم الإبراهيمي وعدة قنابل بشرية هزت العمق الإسرائيلي، وأعقبها اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين. وقسمت هذه الاتفاقية المناطق الفلسطينية إلى (أ) و(ب) و(ج) تحدد مناطق حكم السلطة والمناطق الخاضعة لإسرائيل وغير ذلك، على أن تنسحب إسرائيل من ست مدن عربية رئيسية و400 قرية بداية العام1996 ، وانتخاب 82 عضوا للمجلس التشريعي، والإفراج عن معتقلين في السجون الإسرائيلية. وكان من المفترض أن يكون هذا الاتفاق هو المرحلة الثانية التي ستتلوها مفاوضات الوضع النهائي.

أهم الملاحظات على اتفاق اوسلو وما تلاه من اتفاقات شكلت ما يمكن تسميته بحقبة اوسلو في التاريخ الفلسطيني المعاصر:

1- لقد اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل كدولة، بينما لم تعترف إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني بإقامة دولته، وإنما اعترفت فقط بمنظمة التحرير كممثل للشعب الفلسطيني.

2- لم ينص اتفاق أوسلو على أن نهاية المرحلة الانتقالية ستكون قيام دولة فلسطينية.[1]

3- شكلت الاتفاقات اللاحقة لإعلان المبادئ في أوسلو تجزئة القضية الفلسطينية، إلى مناطق (أ) و(ب) و(ج). ومن ثم حدث تحول في طبيعة العلاقة، فأصبح هناك تغير ملموس في قواعد العملية وتحول الموضوع من معادلة الأرض مقابل السلام إلى الأمن مقابل السلام.

[1] راجع نص اتفاق أوسلو، يوميات ووثائق الوحدة العربية 1989 - 1993، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط 1،1995 ، ص 874-879.

4- افقد اتفاق أوسلو القضية الفلسطينية السند القانوني الدولي، فلم تعد القرارات الدولية هي الناظم للعلاقة، بل أصبحت المفاوضات المتحكم الرئيسي بالعلاقة الفلسطينية الإسرائيلية.

5- أحدث اتفاق أوسلو شرخا في العلاقات الداخلية الفلسطينية خاصة بعد الاعتقالات التي قامت بها السلطة الفلسطينية بحق القوى المعارضة للاتفاقات وبالذات عام 1997 م.[1]

6- عمل اتفاق أوسلو على زيادة روابط العلاقات الفلسطينية بإسرائيل أكثر فأكثر بدل أن يقوم بتقليل هذه العلاقات.

7- استغلت إسرائيل الاتفاق بإجراءات ما يسمى تثبيت الحقائق على الأرض، فتزايدت نسبة الاستيطان وتضاعفت، كما عملت إسرائيل على تقطيع أوصال الضفة الغربية.

وعلى الرغم من سير العملية التفاوضية إلا أن الساحة الفلسطينية والعلاقات الفلسطينية الإسرائيلية لم تخل من أعمال المقاومة، فقد شهدت هذه المرحلة حدثين بارزين في المقاومة علاوة على العمليات الفدائية في إسرائيل وكان من أبرز هذه الأحداث ما يلي:

مجزرة الحرم الإبراهيمي

فجر الخامس عشر من شهر رمضان المبارك، الموافق 1994/2/25، قام باروخ جولدشتاين بارتكاب مجزرة دموية داخل الحرم الإبراهيمي الشريف، حيث فتح النار على جموع المصلين موقعا، 29 شهيداً، و96 جريحاً. وتبع تلك المجزرة موجات من الغضب في الشارع الفلسطيني ومطالبة بالرد على تلك المجزرة التي يعتقد شهود العيان الذين عايشوها أن جنود الاحتلال شاركوا في تلك المجزرة إلى جانب جولدشتاين.[2]

هبة النفق 1996[3]/9/25

انطلقت الهبة الجماهيرية التي ربطت باستمرار إسرائيل في حفر الأنفاق تحت المسجد الأقصى، في 1996/9/25، واستمرت ثلاثة أيام. ويمكن الحديث هنا عن أهم الأسباب التي مهدت لانطلاق هبة النفق:

- الاستمرار في حملات الاعتقال ضد الفلسطينيين.
- انتشار المستوطنات بشكل متزايد.
- تضييق الحصار على الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل أكبر.
- عدم إيفاء إسرائيل بالتزاماتها تجاه السلطة الفلسطينية.

---

[1] السلطة الفلسطينية في عشر سنوات، مجلة فلسطين المسلمة، http://www.fm-m.com/2004/jul2004/story17.htm.

[2] مركز المعلومات الوطني الفلسطيني

[3] www.pnic.gov.ps/arabic/intifada/intefada20.html - 93k

- جميع الأسباب السابقة تم تتوجيها بحفر النفق أسفل المسجد الأقصى، مما ساهم في نفاذ صبر الفلسطينيين، خاصة لما يعنيه المسجد الأقصى من رمزية دينية وثقافية وسياسية وتاريخية.

خلال ثلاثة أيام، كانت الآلة العسكرية الإسرائيلية قد مارست كل أشكال العنف لقمع الجماهير الغاضبة على سياسات إسرائيل، الأمر الذي أدى إلى استشهاد 63 مواطنا فلسطينيا، وجرح ما يزيد عن 1600 آخرين.

المبحث الثالث

قمة كامب ديفيد وانتفاضة الأقصى

بعد فترة طويلة من المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي تمكن الطرفان من التوصل إلى بعض التفاهمات حول قضايا الحل النهائي، إلا أن هذه التفاهمات لم ترقَ إلى مستوى الاتفاق، وبقيت مجرد خطوط عامة، وكانت أبرز الإشكاليات ما يتعلق منها بمدينة القدس والسيادة عليها إذ تركت ليتفق عليها كل من باراك وعرفات.

على هذه الأرضية انطلقت مباحثات كامب ديفيد بعد أن وجه الرئيس بيل كلينتون دعوة إلى الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، ورئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود باراك. كان الهدف منها ممارسة نوع من الضغط على كلا الطرفين للخروج باتفاق حول القضايا النهائية وخاصة قضية القدس، إلا أن الضغط كان فقط على ياسر عرفات بمطالبته بمزيد من التنازلات فيما يخص السيادة على مدينة القدس.

كان بيل كلينتون يعول على الدول العربية أن تساهم معه في الضغط على القيادة الفلسطينية المتمثلة آنذاك بالرئيس ياسر عرفات، وبالتالي قد يقدم الأخير تنازلات في ظل غطاء عربي، إلا أن ما حدث هو ما لم يتوقعه بيل كلينتون، حين رفضت مصر أن تمارس الضغوط على ياسر عرفات، بل بدت أكثر تصلبا من القيادة الفلسطينية كما يرى المراقبون، وهذا ينطبق على الموقف السعودي الذي نظر إلى الموضوع من زاوية دينية كونها راعية للأماكن الإسلامية المقدسة. في حين أن الموقف الإسرائيلي لم يبد أي إشارات نحو سياسة جديدة فيما يخص مدينة القدس، ولا حتى الاستيطان وهذا ما أدى إلى فشل القمة في ظل رفض الفلسطينيين التنازل عن هذه القضايا الحساسة.[1] وبسبب فشل قمة كامب ديفيد آنذاك على الأرض بدأت انتفاضة الشعب الفلسطيني الثانية.

انتفاضة الأقصى 28/سبتمبر 2000م

جاءت انتفاضة الأقصى نتيجة مغايرة لسير الأحداث التي أملتها الأطراف الداعمة للعملية السلمية في الشرق الأوسط، فبدل أن تؤدي العملية السلمية إلى تحقيق السلام الدائم والشامل، كانت النهاية انتفاضة فلسطينية جديدة، أعنف وأقوى، إذ وصلت آثارها آثار الحروب إن لم تكن تفوقت عليها، وما زاد الانتفاضة الفلسطينية غرابة، أنها بدأت بعد فترة زمنية لم تتجاوز الأربعة أشهر من قمة كامب ديفيد الثانية والتي ذهبت الأطراف جميعها إلى القمة بنية التوصل إلى الحل الدائم والشامل للصراع، هذه السمات جعلت الانتفاضة الفلسطينية متميزة عن غيرها، وكان ينظر إليها بداية أنها لا تكاد تعدوا هبة النفق عام 1996 م وكانت

[1] تاريخ محادثات السلام الفاشلة في الشرق الأوسط، http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7114000/7114840.stm

التوقعات تشير إلى أن الانتفاضة لن تدوم طويلا، خاصة في ظل الخلافات الفلسطينية الداخلية،[1] إلا أن الأحداث سارت فيما بعد بشكل متسارع وتجاوزت أغلب التوقعات ليس فقط فيما يخص استمرار الانتفاضة ولكن أيضا في حدتها، وعدم قدرة مشاريع التسوية السياسية على إيقافها أو حتى على التقليل من تطورها ولذلك من الأهمية الوقوف على أسباب الانتفاضة الفلسطينية ودوافعها:

البيئة الممهدة للانتفاضة

العامل الديني:

استمرارية الاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات الإسلامية في فلسطين والقدس خصوصا، منذ عام 1967 بدءاً بالحريق وحتى قضية حفر الأنفاق تحت المسجد الأقصى بما يهدد وجوده، لذلك فإن الأهمية الدينية لهذه الأماكن في ظل نمو التوجه الديني لدى الفلسطينيين، وارتفاع نسبة مؤيدي التيار الإسلامي داخل الشارع الفلسطيني،[2] كان بمثابة التهيئة الاجتماعية والاستعداد النفسي لتقبل فكرة انتفاضة فلسطينية ثانية.

إخفاقات عملية السلام

بعد سنوات عديدة من الشروع في العملية السلمية، كانت النتائج مغايرة للمتوقع على المستوى الفلسطيني، فلم تنفذ إسرائيل التزاماتها بموجب الاتفاقيات،[3] فيما كانت قد أحرزت تقدما كبيرا في علاقاتها مع الدول العربية، مع ملاحظة أن الأمر لم يقتصر فقط على عدم تنفيذ إسرائيل لالتزامتها، وإنما وصل أيضا إلى انتهاك التفاهمات والاتفاقيات من خلال:

1- **استمرار الاستيطان**: فقد تبنت الحكومة الإسرائيلية عام 1995مشروعا يقضي ببناء 15 ألف وحدة سكنية استيطانية، بضواحي القدس، فيما كان العمل جار على قدم وساق لرفع عدد السكان اليهود في القدس عبر خطة تقدم بها حزب العمل تهدف لجلب 120 ألف مستوطن إلى المدينة في الفترة الواقعة بين 1995-1998، تبعتها عدة مشاريع لزيادة عدد سكان القدس من اليهود والمستوطنات كان أشهرها البدء في بناء مستوطنة هارحوماه في جبل "أبو غنيم".[4]

2- **عرقلة الحياة اليومية:** من خلال الحواجز التي تفصل المدن الفلسطينية عن بعضها، وتقييد حركة المسافرين خارج الأراضي الفلسطينية من خلال السيطرة الإسرائيلية على المعابر الحدودية، بالإضافة إلى الاستمرار في عمليات اعتقال الفلسطينيين والتحقيق معهم في السجون الإسرائيلية.

---

[1] فادية قطيش، **دور الانتفاضات الفلسطينية في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وآفاق انتفاضة ثالثة**، ص171، مجلة دراسات شرق أوسطية، ع 38، شتاء 2007.

[2] **استطلاع للرأي العام الفلسطيني حول الإنتفاضة وعملية السلام ، برنامج دراسات التنمية، 2000/11/13**، جامعة بيرزيت، http://home.birzeit.edu/cds/arabic/opinionpolls/poll2/.

[3] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي و محمود منصور هيبة، **إدارة الانتفاضة الفلسطينية، كنموذج لإدارة الصراعات والأزمات الدولية، نظرة مقارنة لإدارة انتفاضة الحجارة / انتفاضة الأقصى**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2006.ص 155

[4] www.pnic.gov.ps/arabic/palestine/pal-now8.html - 21k

الوضع الاقتصادي

- بقيت الحياة الاقتصادية الفلسطينية تابعة بشكل كبير إلى الاقتصاد الإسرائيلي، خاصة من خلال العمالة الفلسطينية في المشاريع الإسرائيلية.
- تعرض كثير من المؤسسات الخيرية الفلسطينية التي ترعى حاجات السكان إلى التضييق الإسرائيلي.
- تقييد وصول المساعدات الخارجية إلى السلطة، من خلال ربطها بالتزامات السلطة الأمنية.
- الاعتداءات الإسرائيلية المباشرة على مصادر رزق الفلسطينيين، كالأراضي الزراعية.[1]

السبب المباشر لانتفاضة الأقصى:

في الوقت الذي كان فيه الجو مشحونا بين الوفدين الفلسطيني والإسرائيلي في كامب ديفيد بشان ترتيبات الوضع الخاص لمدينة القدس، كان المجتمع الدولي ينتظر خطوات يمكن تسجيلها -في خانة حسن النوايا- بعد فشل كامب ديفيد، على أمل ألا يكون كامب ديفيد نهاية الطريق، إذ إسرائيل من كامب ديفيد لتؤكد على ما أثارته أمام كلينتون من تمسكها بالقدس والمستوطنات، لكن بخطوات عمليه هذه المرة، فقد بدا الحديث يدور عن تحالف بين العمل والليكود، بما يعني أن هناك توافقا إسرائيليا داخليا تجاه الموقف من كامب ديفيد، ليس هذا فحسب بل ترافق التوتر السياسي السائد بشأن مدينة القدس مع زيارة زعيم حزب الليكود ارئيل شارون حينها إلى المسجد الأقصى، بما يحمله ذلك من دلالات سياسية في ظل إمكانية دخول الليكود إلى الحكومة، وهو ما حصل فعلا حين أصبح شارون رئيسا لوزراء إسرائيل، ودلالات استفزازية لمشاعر الفلسطينيين، الذين ثاروا غضبا ضد ما أقدم عليه شارون.[2]

مراحل الانتفاضة

جماهيرية الانتفاضة

وهي المرحلة أو الهبة الشعبية التي تلت زيارة ارئيل شارون للمسجد الأقصى مباشرة، تميزت الانتفاضة خلالها بالمقاومة السلمية إذ كان الشبان الفلسطينيون يذهبون إلى الحواجز الإسرائيلية، للإعلان عن

[1] "بلغ مجموع الأراضي التي جرفتها قوات الاحتلال في قطاع غزة منذ تاريخ 29 سبتمبر وحتى تاريخ 18 ديسمبر 2000 ما مساحته 4456 دونماً، منها أكثر 3520 دونم (79%) من الأرض الزراعية ونحو 920 دونم (21%) من الأرض الحرجية والرملية. وخلال الفترة من 11/22 وحتى 2000/12/18، جرفت قوات الاحتلال ما مساحته 1617.5 دونم من الأرض، منها 1545 دونم (96%) من الأرض الزراعية مقابل 72.5 دونم (4%) من الأرض الحرجية. ولا تشمل هذه الأرقام مساحات المنازل والمنشآت المدنية والزراعية المقامة خارج تلك الأراضي والتي تعرضت هي الأخرى للتجريف والهدم. للمزيد انظر: التقرير الثالث حول جرائم التجريف والهدم التي نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، http://www.pchrgaza.org/files/REPORTS/arabic/sweeping3land.htm

[2] انتفاضة الأقصى.. بداية مرحلة جديدة في تاريخ القضية، المركز الفلسطيني للإعلام، 2000/10/23، www.palestine-info.info/arabic/analysis/2000/23_10_00.htm

احتجاجهم على السياسات الإسرائيلية، إلا أن العنف الإسرائيلي في هذه المرحلة بلغ ذروته، مما أدى إلى سقوط مئات الشهداء وآلاف الجرحى.

عسكرة الانتفاضة

في هذه المرحلة أخذت قوات الأمن الفلسطينية، والتنظيمات تستخدم السلاح كشكل من أشكال المقاومة، وبالذات فيما يخص جنود الاحتلال على الطرق الالتفافية، إضافة إلى المستوطنات. ثم بدأت العمليات الفدائية (أو ما تعارف عليه فلسطينيا بالعمليات الاستشهادية) في داخل الخط الأخضر، إذ عمدت القوى الفلسطينية إلى إيقاع خسائر في الجانب الإسرائيلي، وزعزعة الأمن الفردي والجماعي للمواطنين الإسرائيليين، فتبنت كل فصائل المقاومة العمليات الفدائية نهجا لها، وكانت كتائب شهداء الأقصى التابعة لحركة فتح العمود الفقري لتنظيم السلطة، قد تبنت هذا النهج أيضا.

تطوير وسائل المقاومة

وهي مرحلة استخدام الصواريخ، إذ طورت الفصائل الفلسطينية صواريخ محلية الصنع، وأصبحت تستهدف القرى والبلدات القريبة من قطاع غزة.

التهدئة والهدنة

تقديم الفصائل الفلسطينية لهدنة من طرف واحد بحيث توقفت الفصائل الفلسطينية عن العمليات الفدائية وإطلاق الصواريخ على البلدات الإسرائيلية مقابل قيام إسرائيل بوقف عمليات الاغتيال والملاحقة، توقفت الفصائل عن العمليات وإطلاق الصواريخ، فتوقفت بعدها إسرائيل بشكل جزئي إلا أنها عادت إلى الاستهداف والقتل من جديد.

الآثار والنتائج التي أحدثتها الانتفاضة الفلسطينية

تركت الانتفاضة الفلسطينية مجموعة من الآثار على الجانب الإسرائيلي والفلسطيني على حد سواء، وشكلت هذه الآثار مجموعه من النتائج والتغيرات السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية

الآثار على الجانب الإسرائيلي

1- زعزعت الأمن الشخصي والجماعي للمواطن الإسرائيلي، فبالرغم من القمع المستمر وكل السياسات الوحشية الإسرائيلية، إلا أن عدد القتلى الإسرائيليين في الانتفاضة بلغ 1000 قتيل.[1]

2- أحدثت الانتفاضة تراجع في العقيدة السياسية الصهيونية، كما أثرت سلبا على بنية المجتمع الإسرائيلي وارتباطه بالأرض فزادت الهجرة اليهودية من إسرائيل إلى أميركا وأوروبا.[2]

3- أدت الانتفاضة إلى إحداث تغيرات سياسية في النظام السياسي الإسرائيلي، فلأول مرة يتبنى صانع القرار الإسرائيلي خطة بالانسحاب من الضفة الغربية والقطاع (وإن كانت هذه الخطة لا تلبي طموح الشعب الفلسطيني بقيام دولته، أو حتى الجدل الذي أثير حول توقيتها ومغزاها، إلا أن الانسحاب بحد ذاته شكل منعطفا في السياسة الفلسطينية وعلاقته بالاحتلال.).

4- أحدثت الانتفاضة أضرارا اقتصادية بالغة في الاقتصاد الإسرائيلي.[3]

5- أحدثت الانتفاضة آثارا بالغة في التركيبة الحزبية الإسرائيلية، إذ أنه ونتيجة للانسحاب من قطاع غزة انقسم حزب الليكود وتم تشكيل حزب كديما من أجل تطبيق خطة الانسحاب من الضفة الغربية من جانب واحد، وفاز الحزب في الانتخابات اللاحقة مما حول إسرائيل إلى دوله ليست ثنائية الحزب.

الآثار على الجانب الفلسطيني

الآثار الايجابية

1- توحيد مختلف القوى الفلسطينية تحت شعار المقاومة ضد العدو، وهو ما فقده الشعب الفلسطيني خلال سنوات أوسلو.

2- إعادة الروح للقضية الفلسطينية وبالذات في محيطيها العربي والعالمي.

3- أظهرت الانتفاضة الفلسطينية طمع إسرائيل ووحشيتها.

4- وحدت الانتفاضة الفلسطينية الفلسطينيين داخل الخط الأخضر وخارجة، وتمثل ذلك في انتفاضة العرب داخل الخط الأخضر واستشهاد 13 شخصا من العرب المقيمين داخل إسرائيل.[4]

---

[1] للمزيد حول خسائر إسرائيل انظر: إسماعيل الأشقر ومؤمن بسيسو، **دراسة توثيقية للقتلى والجرحى الصهاينة خلال انتفاضة الأقصى 2004/12/31-2000/9/28**، المركز العربي للبحوث والدراسات، غزة.

[2] إبراهيم أبو جابر وآخرون، **الانتفاضة- تغير معادلات الصراع في المنطقة**، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان 2001، ص 77-100.

[3] وسام عفيفة، **تحت تأثير الانتفاضة : القطاعات الاقتصادية تشهد تراجعا كبيرا.... ومليون يهودي يغادرون الكيان الإسرائيلي**، مجلة العصر، 2002/1/10، http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=3297

[4] موقع عرب 48 الالكتروني: http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=5&id=51820

5- رفعت الانتفاضة الفلسطينية من مستوى التعاطف العربي مع القضية الفلسطينية والتعامل معهما، وقد بدا هذا واضحا في الدعم العربي سواء السياسي أم الاقتصادي للشعب الفلسطيني على مدار سنوات الانتفاضة.

6- جعلت الانتفاضة الفلسطينيين يقومون بأول انتخابات جامعة ونزيهة وليست محكومة بالسقف الإسرائيلي، إذ أنه وتحت "شعار شركاء في الدم شركاء في القرار" تم إجراء الانتخابات التشريعية بعد تعديل عدد أعضاء المجلس التشريعي ليصبح 132 عضواً، وتم إجراء الانتخابات.[1]

الآثار السلبية للانتفاضة:

1_ فقد الشعب الفلسطيني ما يقارب 5500 شهيد في الانتفاضة الحالية، من بينهم ما يقارب 450 شهيداً هم من القيادات الفلسطينية المعروفة سواء العسكرية أم السياسية، وفقد الشعب الفلسطيني في انتفاضة الأقصى القادة المؤسسيين لثلاث تنظيمات أساسية: الشيخ أحمد ياسين، والدكتور عبد العزيز الرنتيسي من حركة حماس، والرفيق أبو علي مصطفي عن الجبهة الشعبية (تم اغتيالهم بالصواريخ)، والرئيس الفلسطيني ياسر عرفات إذ تتهم إسرائيل بأنها قتلته بالسم.[2]

2- تم تدمير البنية التحتية لمؤسسات السلطة الفلسطينية بالكامل سواء المدنية أم العسكرية.

3- الفلتان الأمني الذي كان من السمات السيئة التي صاحبت الانتفاضة الفلسطينية وما أطلق عليه فوضى السلاح من قبل بعض العناصر.

4-الجدار العازل والذي أتى على الأراضي الفلسطينية وقضمها تارة بالضم وتارة بالمصادرة، حيث استغلت إسرائيل انشغال العالم بالحرب على الإرهاب وقامت بالإعلان عن فكرة بناء الجدار العازل في الأراضي الفلسطينية الذي ضم ما يقارب 12% من أراضي الضفة الغربية.[3]

---

[1] للمزيد حول آثار الانتفاضة، انظر: رياض حمودة، **انعكاسات الانتفاضة على الشعب الفلسطيني سياسيا، اجتماعيا، اقتصاديا، صحيا**، ص 85-94، مجلة دراسات شرق أوسطية، ع 29-30، خريف وشتاء 2004-2005.

[2] مركز المعلومات الوطني الفلسطيني

[3] محمد السيد غنايم، جدار الفصل الإسرائيلي، الجزيرة نت، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B3A0CE56-A466-49D3-BBA8-3F8FF07FEAAE.htm

مفاوضات طابا

على الرغم من استمرار الانتفاضة الفلسطينية وتصاعد الأعمال العسكرية. استمرت مفاوضات "طابا" (في مصر)، ستة أيام، لوضع مخطط يهدف إلى إيقاف الانتفاضة، والاتفاق على أهم بنود عملية السلام، التي تتضمن القدس واللاجئين والمستوطنات. وانتهت المفاوضات مساء السبت 27 يناير 2001 بإعلان بيان مشترك، تضمن اتفاقاً على إطار لمتابعة المفاوضات بعد الانتخابات الإسرائيلية في 6 فبراير 2001، من دون التوصل إلى أي اتفاق حول المسائل الأساسية، وأعلن الطرفان أنهما استطاعا تقريب وجهات النظر، وإزالة كثير من نقاط الاختلاف، على أمل أن يتم لقاء بين الرئيس عرفات وإيهود باراك قبل الانتخابات الإسرائيلية، ولكن ذلك لم يتحقق.[1]

مميزات انتفاضة الأقصى وخصائصها

1. منح اسمها "انتفاضة الأقصى" بعداً دينياً إضافة إلى بعدها السياسي.

2- اتساع المشاركة الشعبية سواء مشاركة الفلسطينيين في داخل الخط الأخضر أو في الأراضي المحتلة عام 1967.

3- ظهور العمل المسلح والمكثف في انتفاضة الأقصى وكان هذا الظهور على عدة مستويات الأول: اشتراك قوات الأمن الفلسطيني في إحداث المقاومة، المستوى الثاني :الاستخدام الكثيف للعمليات الفدائية من قبل الفصائل الفلسطينية المختلفة، والمستوى الثالث:الانخراط الواسع لأعداد كبيرة في العمل المسلح مما رفع مستوى ما يسمى بالمطلوبين الفلسطينيين حسب التعريف الإسرائيلي.

4- تحريك العالم العربي والإسلامي على نحوٍ لم تستطع الانتفاضة السابقة فعله.

5- الاستخدام الواسع للماكينة الإعلامية إذ جاءت انتفاضة الأقصى في ظل ما يعرف بالثورة الإعلامية.

[1] http://www.acrossborders.ps/Portal/ar/SubCat.cfm?MCatID=4&SubID=28

المبحث الرابع

المشهد السياسي الفلسطيني بين 2002-2006

شكل المشهد السياسي الفلسطيني في هذه الفترة مجموعة من العوامل، لعبت دورا بارزا في رسم معالم الخريطة السياسية للمجتمع والنظام السياسي الفلسطيني بعمومه، ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى ما يلي:

أولا: عملية السور الواقي الإسرائيلية وآثارها.

ثانيا: مشاريع التسوية السلمية: المبادرة العربية، وخطة خارطة الطريق.

ثالثا: التطورات على النظام السياسي الفلسطيني، الإصلاح واستحداث منصب رئيس الوزراء.

رابعا: رحيل الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، والانتخابات الرئاسية الفلسطينية.

خامسا: الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من القطاع وبعض أجزاء الضفة الغربية.

سادسا: الانتخابات التشريعية الفلسطينية نتائجها وآثارها على القضية الفلسطينية.

عملية السور الواقي

مع مجيء أرئيل شارون للحكم في إسرائيل، أصبح واضحا أن إسرائيل حسمت خيارها باتجاه تدمير الوجود السياسي للفلسطينيين، من خلال تدمير المؤسسة السياسية سواء الرسمية منها أم الحزبية، ولهذا تصاعدت موجات العنف الإسرائيلي تجاه المقاومة الفلسطينية باستهداف قيادات وأفراد المقاومة من جميع الاتجاهات الفلسطينية، وكانت السياسة الإسرائيلية في هذه الفترة تعمل تحت خطة استراتيجية وهي إحداث مجزرة وانتظار رد الفعل الفلسطيني عليها، ومن ثم القيام بالعديد من العمليات التدميرية التي تبدو بعين بعضهم وكأنها ردة فعل على العملية الفلسطينية.

وفي هذه الأثناء كانت الولايات المتحدة الأمريكية منشغلة في حربها على الإرهاب واحتلال أفغانستان، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تطمح في إيقاف الانتفاضة الفلسطينية من أجل إتاحة المزيد من الوقت لها للساحات العالمية الأخرى خاصة وأن السياسة الإسرائيلية باتت تحرجها وبالذات مع أصدقائها العرب، لذا واصلت الولايات المتحدة الأمريكية دعوتها إلى إيقاف أعمال العنف وإيفاد المبعوثين من أجل الوصول إلى ذلك، ففي 2001/11/26 وصل الجنرال انتوني زيني إلى المنطقة بهدف: تفعيل دور الولايات المتحدة الأمريكية برعاية العملية السلمية، ووقف الانتفاضة وأعمال العنف الإسرائيلية. وعلى الرغم من وجود زيني في المنطقة استمرت إسرائيل بسياسة التدمير الوحشي، واستمرت المقاومة الفلسطينية بأعمال المقاومة كرد طبيعي، إلا أن أبرز تلك الأعمال كانت العملية التي وقعت في 2001/12/2 م في مدينة حيفا وأدت إلى مقتل أربعة عشر إسرائيليا، وقد أربكت هذه العمليات الجانب الإسرائيلي، وجعلت الجانب الأمني

والجيش الإسرائيلي يتخذها ذريعة للاستمرار في مخططاته السابقة الرامية إلى تدمير السلطة الفلسطينية، وبالفعل وفور عودة أرئيل شارون من الولايات المتحدة الأمريكية في 2001/12/3 اجتمع بالمجلس الأمني المصغر **وتم اتخاذ عدة قرارات ومن أهمها:**

1-اعتبار السلطة الفلسطينية كيان داعم للإرهاب.

2-المس برموز السلطة الفلسطينية.

3- ضرب منشآت السلطة وتدمير مقراتها.

وعلى الفور سارعت الزوارق البحرية الإسرائيلية إلى تدمير مطار غزة الدولي ومقري المحافظة والشرطة في مدينتي جنين وطولكرم، وتلا ذلك تدمير مقرات القوة 17، وتطويق الدبابات الإسرائيلية لمقر الرئيس الفلسطيني في رام الله بتاريخ 2001/12/3 ومنذ هذا التاريخ، صنفت إسرائيل الرئيس الفلسطيني على أنه عقبه في وجه السلام وتم منع الرئيس الفلسطيني من السفر لحضور الاجتماع الوزاري الطارئ لمنظمة المؤتمر الإسلامي في الدوحة في 2001/12/10 م، واستمرت إسرائيل بسياساتها الوحشية باحتلال مدينة بيت حانون بالكامل، ونتيجة لتردي الأوضاع أعلن زيني عن فشل مهمته وعودته للولايات المتحدة الأمريكية.

في 2001/12/16 م توجه الرئيس الفلسطيني بخطاب إلى الشعب الفلسطيني مؤكدا فيه الوقف الفوري والشامل لجميع الأعمال المسلحة وبخاصة الهجمات الانتحارية، وتجاوبت كتائب عز الدين القسام الذراع العسكري لحركة حماس بتعليق عملياتها العسكرية الاستشهادية وقصف الهاون، إذا استجابت إسرائيل لذلك، وتبع ذلك حركة الجهاد الإسلامي، وهكذا تكون القوى الفلسطينية، قد قدمت عرضا لوقف المقاومة من طرف واحد ـ إلا أن الرد الإسرائيلي جاء بمنع الرئيس من السفر إلى بيت لحم لحضور احتفالات عيد الميلاد، وأكدت أنها لن تسمح للرئيس بمغادرة رام الله إلى أي مكان.[1]

جعل خطاب الرئيس الفلسطيني جعل وزير الخارجية الأمريكي كولن باول يعلن عن عودة الجنرال انتوني زيني إلى المنطقة مرة أخرى، فسارعت إسرائيل إلى استباق عودة زيني بوضع الاشتراطات بأن الرئيس الفلسطيني سيبقى محاصراً، ما لم يقم باعتقال قتلة وزير السياحة الإسرائيلي رحبئام زئيفي*، مما أفشل بعثة زيني للمرة الثانية، وعاد إلى الولايات المتحدة الأمريكية مرة أخرى.

ومع فشل مهمة زيني الثانية، وبداية العام الجديد، انهار وقف إطلاق النار المقدم من قبل الرئيس والقوى الفلسطينية إذ أقدمت إسرائيل على اغتيال رائد الكرمي قائد كتائب الشهيد ثابت ثابت التابعة لشهداء

---

[1] الوضع الداخلي الفلسطيني بعد خطاب عرفات 2001/12/16، صحيفة الشرق الأوسط،
http://aawsat.com/leader.asp?section=3&article=79076&issueno=8427

* رحبئام زئيفي، هو وزير السياحة الإسرائيلي الذي قامت الجبهة الشعبية باغتياله ردا على اغتيال إسرائيل للرجل الأول في الجبهة الشعبية أبو علي مصطفى.

الأقصى في طولكرم على الرغم من أن السلطة الفلسطينية اعتقلت الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين احمد سعدات، جعلت هذه السياسة الإسرائيلية كتائب شهداء الأقصى وسرايا القدس تقومان باستئناف العمليات الفدائية داخل إسرائيل وكان من أبرز هذه العمليات عملية وفاء إدريس في 2002/1/30 م، التي كانت أول عملية تنفذها فتاة فلسطينية.

شهدت الأشهر الأولى للعام 2002م تصعيدا في مستوى عمليات المقاومة الفلسطينية، ووحشية المجازر الإسرائيلية، وبالذات شهري فبراير ومارس، حيث قامت القوات الإسرائيلية في حادثة فريدة من نوعها بقصف مقر الرئيس ياسر عرفات في رام الله خلال اجتماعه مع مبعوث الاتحاد الأوروبي ميغل موراتينوس، مما أدى إلى إدانة دولية لهذا العمل، حتى إن الولايات المتحدة الأمريكية وعلى لسان وزير خارجيتها كولن باول انتقدت سياسة أرئيل شارون، أما الرئيس الأمريكي، فقد أعلن عن قلقه بسبب الخسائر المأساوية بالأرواح والعنف المتصاعد، وأعلن عن إيفاد المبعوث الأمريكي انتوني زيني للمرة الثالثة إلى المنطقة.

استبقت إسرائيل زيارة الموفد الأمريكي إلى المنطقة بارتكاب مجزرة في 2002/3/8 م في مناطق السلطة الفلسطينية أسفرت عن استشهاد 43 شهيدا فلسطينيا. مما أدى إلى قيام كتائب عز الدين القسام بعملية تفجيرية نوعية قرب مقر إقامة رئيس الوزراء الإسرائيلي أرئيل شارون في القدس أدت إلى مقتل أحد عشر إسرائيليا وجرح مائة وخمسة آخرين تلا ذلك عملية لكتائب الأقصى أدت إلى مقتل ثلاثة إسرائيليين وجرح أربعين.

وصل المبعوث الأمريكي في منتصف مارس إلى المنطقة، وفي الوقت نفسه كان وزير الدفاع الأمريكي في إسرائيل وخلال مؤتمر صحفي بين أرئيل شارون وديك تشيني كرر أرئيل شارون عدم السماح للرئيس الفلسطيني من حضور مؤتمر القمة العربي المنوي عقده في بيروت في2002/3/27م، وهذا مؤشر قوي يدل على أن إسرائيل غير جادة في إيجاد أي حل ولو جزئي.

استمر انتوني زيني في مهمته، عقد خلالها العديد من اللقاءات مع الرئيس الفلسطيني ورئيس الوزراء الإسرائيلي كل على حداه،[1] وتم تشكيل طواقم أمنية فلسطينية –إسرائيلية مشتركة، وطُلب من الطواقم أن تقدم مقترحات للخروج من المأزق، وقدم الجانبان الإسرائيلي والفلسطيني مقترحاتهم ومن ثم قام زيني بتقديم ورقة أمريكية توفيقية للمقترحات.

المقترحات التوفيقية الأمريكية

[1] http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_1876000/1876081.stm

تم تقسيم المقترحات إلى ثلاث مراحل رئيسية، المرحلة الأولى ومدتها 48 ساعة ويتم خلالها:

1-إصدار الجانبين بيانا لوقف إطلاق النار.

2-وقف إسرائيل للنشاطات الأمنية في المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية.

3-السلطة تصدر أوامرها لقواتها باتخاذ خطوات ضد الإرهاب.

يلاحظ على السياسة الأمريكية في هذا الجانب ما يلي: أولا: ابتعاد السياسة الأمريكية عن المنطقة إذ اكتفت بتقديم حلول عملية من أجل وقف الأعمال العسكرية والضغط على السلطة الفلسطينية من أجل القيام باعتقال المقاومين، وثانيا: إن الولايات المتحدة استغلت القضية الفلسطينية من أجل تثبيت أجندتها في المنطقة.

أهم الآثار والنتائج التي ترتبت على عملية السور الواقي

كان لعمليات السور الواقي، آثار ونتائج على القضية الفلسطينية فيما يتعلق بإسرائيل والعملية السلمية بكاملها، وكذلك إستراتيجية التفكير في السلطة الفلسطينية، إذ أن عمليات السور الواقي لم تكتفِ بتدمير البنية التحتية للسلطة الفلسطينية، بل ترافقت هذه العمليات مع خطوات استراتيجية على أرض الواقع ليس أقلها بناء جدار الفصل الذي هدف إلى إعادة ترسيم حدود إسرائيل بشكل يقضم الضفة الغربية في أي حل مستقبلي ويكون عائقا أمام أي دولة فلسطينية لديها القدرة على القيام بأعبائها، وعليه فإن من أبرز الآثار التي تركتها عمليات السور الواقي ما يلي:

1- تدمير بنية السلطة الوطنية الفلسطينية بالكامل.

2- امام الحصار على الرئيس الفلسطيني الذي بقي محاصرا في مقره حتىتشهاده.

3- ضرب الملاذ الأمن للمقاومة والمعروف بمنطقة (أ) حيث تم اعتقال 1400 شخص تقول إسرائيل إنهم مشتركين في عمليات إرهابية، ولا شك أن الاعتقالات الواسعة وسقوط هذا العدد الكبير من الشهداء في فترة قصيرة أدت إلى تفكيك معظم الخلايا المسلحة، وربما الوصول إلى كم رهيب من المعلومات بشأن آليات عملها على الأرض.[1]

4- إلغاء كل الاتفاقات السابقة، وخلق أرضيّة جديدة لمراحل تفاوضيّة قد تطول عقودا، ويشكّل هذا الوضع وضعا قاتلا للفلسطينيّين؛ لأن قتل الوقت يعني قتل القضيّة، من خلال الاستيلاء على المزيد من الأراضي.

6. رسّخ شارون في ذهن العالم أجمع والعالم العربي خاصة نمطا معيّنا من التصرف العنيف ضد الفلسطينيّين، إذ أصبح مقبولا، ولا يتجاوز الخطوط الحمر، فلم نعد نرى ردّات فعل ضد تصرّفات تمنعه من ممارسة العنف.

[1] http://www.aljazeera.net/NR/exeres/90E9D50B-540E-48D1-B478-A68F0E8FA0E7.htm

7- استطاع الشعب الفلسطيني أن يثبت أنه عصيّ على الانكسار، تمثل ذلك في معركة مخيم جنين.

8- رافق عملية السور الواقي جمله من السياسات الفلسطينية، أثرت وسيكون لها تأثير على القضية لاحقا ومن أبرزها:

أولا: موافقة القيادة الفلسطينية على سياسة الإبعاد كما حصل مع مبعدي كنيسة المهد.

ثانيا: الموافقة على اعتقال أمين عام الجبهة الشعبية أحمد سعدات ورفاقه في سجن أريحا تحت إشراف أوروبي وأمريكي.

كل هذه التطورات جعلت الإدارة الأمريكية تلتفت على المرحلة محاولة تجاوز كل هذه العقبات، عبر تفعيل ملف الإصلاح في السلطة الفلسطينية كمطلب أساسي قبل البدء بأي عملية سياسية. ولقد تزامن ذلك مع إطلاق الرئيس الأمريكي لرؤيته للسلام في الشرق الأوسط **والتي تضمنت النقاط التالية:**[1]

1-دولتين لشعبين، دولة للشعب اليهودي، وأخرى للشعب الفلسطيني.

2- تكون الدولة الفلسطينية ذات حدود مؤقتة.

3-انتخاب قيادة فلسطينية جديدة لا تدعم الإرهاب.

4-إعادة هيكلة ودمقرطة المؤسسات التشريعية والقضائية الفلسطينية، وصياغة دستور فلسطيني.

تم التعامل الفلسطيني مع رؤية بوش على أنها تحتوي على تطور سياسي إذ احتوت الرؤية في جانبها السياسي على الاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة، وهي للمرة الأولى التي تقوم فيها الولايات المتحدة الأمريكية بالإعلان عن مثل هذا التصريح، إلا أن بعضهم نظر إلى الرؤية على أنها إعلان بلفور جديد، فقد تضمنت مصطلح دولة" للشعب اليهودي"، وهو ما رسمت عليه إسرائيل سياستها لاحقا مطالبة الجانب الفلسطيني بالاعتراف بإسرائيل ليس بصفتها الإسرائيلية، وإنما بصفتها اليهودية، مما يعني الإلغاء المباشر لحق العودة الفلسطيني ويطرح العديد من الأسئلة حول موضوع الفلسطينيين الموجودين الآن في إسرائيل، أما فيما يخص الإصلاحات في السلطة الفلسطينية، فقد كانت الإصلاحات أصلا مطلبا فلسطينيا داخليا، وهنا أتت السياسة الأمريكية محاولة توظيف مفهوم الإصلاح من أجل تحقيق سياساتها باستبعاد الرئيس الفلسطيني ووقف الانتفاضة. إن موضوع الإصلاح في السلطة الفلسطينية ليس بالموضوع الجديد، ولكن الجديد في الموضوع هو الأهداف التي تريدها إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية من وراء هذه العملية، فمنذ عام1997م، ومنذ صدور تقرير الفساد وموضوعة الإصلاح تعتبر مطلبا لكل القوى الفلسطينية وعلى رأسها

[1] حسام كنفاني، «رؤية بوش» المعدّلة: تماهٍ مع المطالب الإسرائيليّة، صحيفة الأخبار، http://www.al-akhbar.com/ar/node/60220

حركتي فتح وحماس، وباقي القوى الوطنية الفلسطينية الأخرى، إلا أن موضوع الإصلاح يأتي الآن ضمن الاستراتيجية الأمريكية والإسرائيلية لتحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية ومنها:

1-إدراك القيادة الأمريكية أن الشخص القادر على إحداث الإصلاح هو الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، ولذا أرادت الإدارة الأمريكية أن تستغل حالة الضعف التي يمر بها الرئيس الفلسطيني من أجل الاستجابة لبعض الاملاءات الأمريكية والإسرائيلية.

2- بعث الروح في السلطة الفلسطينية والتي تآكلت شرعيتها في الشارع الفلسطيني قبل الانتفاضة، ودمرت مؤسساتها بعد الانتفاضة مما أفقدها الشرعية، وهنا أريد من عملية الإصلاح بعث الروح في السلطة للقيام بواجبها الأمني.

إدراك الرئيس الفلسطيني الأهداف البعيدة لعملية الإصلاح، لذا جاء الرد عليها من الجانب الفلسطيني بمحاولة إخراجها بصورة فلسطينية والالتفاف على المساعي الأمريكية، خاصة وأن القوى الفلسطينية الأخرى وعلى رأسها حركة حماس قد رفضت الاشتراك بعملية الإصلاحات الهيكلية داعية إلى إصلاح المشروع الوطني كاملا، بمعنى إعادة النظر باتفاقات أوسلو، ولهذا رفضت حماس الاشتراك في الحكومة الفلسطينية التي تشكلت عشية إقرار منصب رئيس الوزراء الفلسطيني إلى السلطة الفلسطينية، ورفضت الطلب الفلسطيني بذلك.

قام الرئيس الفلسطيني بإلقاء خطاب أمام المجلس التشريعي الفلسطيني معلنا أنه يتحمل الخلل الذي واكب عملية بناء السلطة الفلسطينية، وأعلن عن تشكيل حكومة فلسطينية جديدة تم تقليص عدد الوزراء بها من 32 وزير إلى 23 وزير، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية اعتبرت أن هذه العملية لا تعتبر إصلاحا جوهريا

اللجنة الرباعية وخطة خارطة الطريق:

إن البدايات الأولى لتشكيل اللجنة الرباعية كمطلب فلسطيني، بدأ مع المقترحات الفلسطينية المقدمة إلى المبعوث الأمريكي انتوني زيني، فقد أرادت القيادة الفلسطينية توسيع نطاق الإشراف والرعاية الدولية لعملية السلام بدل اقتصارها على الولايات المتحدة الأمريكية، ولذا اجتمع ممثلون عن الاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية في مدريد وأصدرت اللجنة الرباعية بيانها المعروف ببيان مدريد بتاريخ 10/4/ 2002 الذي صيغت به الأسس التي تقوم عليها اللجنة الرباعية، ومن أهم هذه الأسس ما يلي: [1]

1- دولتين جنبا إلى جنب: إسرائيل وفلسطين.

[1] بيان مدريد، إسلام أونلاين 2002/4/10، http://www.islamonline.net/Arabic/news/2002-04/10/article30.shtml

2- نبذ العنف والإرهاب.

3- مبدأ الأرض مقابل السلام وتطبيق قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن 242، 338، 1397.

عقد مجلس الأمن في اليوم التالي اجتماعا وأصدر بيانا يؤيد فيه ما ورد في بيان الرباعية الصادر عن قمة مدريد، و يدعو المجلس حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وجميع دول المنطقة إلى التعاون مع الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف التي حددها البيان المشترك، كما يصر على التنفيذ الفوري للقرارين 1402 و1403 لعام 2002. [1]

وهكذا تحولت اللجنة الرباعية إلى مؤسسة أممية مدعومة من أعلى سلطة دولية وهي مجلس الأمن، وتحولت مبادئها إلى قواعد تعتبر أساس لأي عملية سلام في الشرق الأوسط، وتأتي أهمية اللجنة الرباعية كونها تضم المحاور الأساسية للنظام العالمي: الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي ـ هيئة الأمم المتحدة وروسيا الاتحادية.

خريطة الطريق: ظروف التكوين والتطورات

ساهمت مجموعة من العوامل والظروف في إنتاج ما بات يعرف "بخارطة الطريق" للسلام في الشرق الأوسط، ومن أبرز هذه العوامل:

1-خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش في الأمم المتحدة بتاريخ 2001/11/10، الذي أعلن من خلاله تبني الولايات المتحدة فكرة قيام دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل.[2]

2-قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1397 في 2002/3/12 الداعي إلى دولتين تعيشان جنبا إلى جنب بسلام وضمن حدود معترف بها.[3]

3-المبادرة العربية.

وبعد خطاب الرئيس الأمريكي في 2002/6/24 ورؤيته للدولة الفلسطينية، والحل السياسي المنشود، عقدت سلسلة مشاورات بين أقطاب اللجنة الرباعية التي عهد إليها ترجمة مسودة الأفكار الأمريكية إلى مشروع سلام في المنطقة، وهكذا تمت صياغة مسودة خارطة الطريق.

مرت خارطة الطريق بثلاث مراحل رئيسية : المسودة الأولى بتاريخ 2002/10/15 التي وضع كلا الجانبين اعتراضاتهما على المسودة. المسودة الثانية: في 2002/12/22 م حيث تم أخذ الملاحظات وضمها إلى المسودة، وكان من المفترض أن يبدأ العمل بتطبيق خارطة الطريق في الشهر نفسه إلا أن الولايات

---

[1] بيان مجلس الأمن حول مدريد الصادر في 2002/4/11.- س2،ع5، 6(01-06).- ص215.

[2] بكر أبو بكر، المقاومة واستراتيجية الرد المتزن والتفوق الأخلاقي، موقع الكاتب بكر أبو بكر: http://www.baker.byethost.com/tanthemat12.htm

[3] حمادة فراعنة، الموقف الأميركي يستجيب للمصالح الفلسطينية، صحيفة الأيام، 2008/1/13

المتحدة الأمريكية أرجأت العمل بخارطة الطريق لما بعد الانتخابات الإسرائيلية. في 2003/5/1 م تم تسليم المسودة الثالثة والنهائية للجانبين. وافق الجانب الفلسطيني على الخطة في اليوم التالي بينما تلكأ الجانب الإسرائيلي إلى 2003/5/20 إذ وضع أربعة عشر تعديلا على الخارطة مما أفقدها معناها ورفع من مستوى البعد الأمني بها.[1]

المشهد السياسي الفلسطيني والتطورات بعيد خارطة الطريق

فرضت خارطة الطريق نفسها على المشهد السياسي الفلسطيني الذي أخذ يتشكل ضمن بعد أساسي وهو محاولة المواءمة بين ما هو ممكن فلسطينيا والاستجابة إلى التطورات التي أملتها خارطة الطريق، فكما نصت خارطة الطريق على أن هناك مجموعة من الإصلاحات البنيوية على السلطة الفلسطينية القيام بها ومن أبرزها: أولا: تعين رئيس وزراء فلسطيني يمتلك صلاحيات فاعلة، وثانيا: صياغة دستور فلسطيني.

قام الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في العاشر من مارس 2003 م بإلقاء خطاب أمام المجلس التشريعي الفلسطيني، دعا فيه إلى استحداث منصب رئيس وزراء، وافق المجلس التشريعي على استحداث المنصب وتعديل القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية وصدر التعديل بتاريخ 2003/3/19 في الجريدة الرسمية.

شكل استحداث منصب رئيس الوزراء جدلا كبيرا في الساحة الفلسطينية، ما بين معارض ومؤيد، فالأغلب نظر إليه من زاوية الاملاءات الأمريكية التي تهدف إلى إقصاء الرئيس الفلسطيني عن الساحة، والآخر اعتبره أنه يخدم المصلحة الفلسطينية العليا والتخلص من النظام الأبوي،الذي سيطر على الحكومات السابقة، وعلى النظام السياسي بشكل عام، وأيّا تكن مخرجات هذه الجدليات وتبعاتها، إلا أنها لم تغير من الحقيقة كثيراً، وتم تشكيل الحكومة الفلسطينية السادسة، وهي ثاني حكومة فلسطينية من الناحية العملية بعد حكومة عموم فلسطين برئاسة أحمد حلمي باشا عام 1948م، وتم تشكيل لجنة في المجلس التشريعي الفلسطيني للإعداد لمسودة الدستور الفلسطيني وتكليف الدكتور أحمد مبارك الخالدي برئاسة اللجنة.

تعتبر الحكومة الفلسطينية السادسة برئاسة السيد محمود عباس أبو مازن حدثا بارزا لعب دورا أساسيا في رسم معالم المشهد السياسي الفلسطيني، فقد حظيت حكومة السيد أبو مازن بمباركة دولية وإسرائيلية، وكذلك ببعد داخلي فلسطيني، ففي 29 يونيو 2003، وبعد جهود دبلوماسية مكثفة، بذلتها أطراف عربية ودولية، توصلت فصائل المقاومة الفلسطينية، والحكومة الفلسطينية إلى اتفاق هدنة، تتعهد بموجبه تلك الفصائل بإيقاف كلّ أعمال المقاومة المسلحة ضد إسرائيل؛ تمهيداً لبدء تنفيذ خطة التسوية السياسية، التي تنص عليها "خريطة الطريق".

[1] المصدر: وزارة الخارجية الأميركية- القسم العربي خريطة الطريق.. مواقف الأطراف المختلفة وآفاق التطبيق.

فقد أعلنت، في 29 /6/ 2003، كل من: "حماس" و"الجهاد الإسلامي" و"الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين" وقف العمليات العسكرية، بشرط وقف إسرائيل كلّ العمليات ضدها؛ ورفْعها الحصار عن المناطق الفلسطينية، وإيقافها عمليات الاجتياح والتدمير واطلاق سراح الاسرى.[1]

ومن ناحية ثانية، شهدت هذه الفترة حراكا سياسيا باتجاه المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وتم عقد لقاء بين رئيس الوزراء الفلسطيني ورئيس الوزراء الإسرائيلي، إذ قدم محمود عباس التصورات الفلسطينية التي من شانها أن تدفع عملية السلام إلى الأمام وعلى رأسها: فك الحصار عن الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، ووقف بناء الجدار العازل والمستوطنات، وإخراج الأسرى وعلى رأسهم مروان البرغوثي.

ولمنح العملية بعدا سياسيا وزخما دوليا عقدت قمة "العقبة" (3 و4 يونيه 2003)"، بين الرئيس الأمريكي بوش؛ ورئيسَي الوزراء: الإسرائيلي "شارون"، والفلسطيني "أبو مازن"، إلا أن القمة لم تستطع أن تذيب الجليد عن العملية السلمية، بل بالعكس جاء خطاب رئيس الوزراء الإسرائيلي أرئيل شارون مؤججا للأوضاع، إذ أنه وحسب وصف المحللين بدا وكأنه إعلان للدولة اليهودية بدل البحث عن إيجاد مخرج سياسي، واكتفت إسرائيل بمطالبة السلطة الفلسطينية بتنفيذ ما عليهما من التزامات قبل أن تقوم بتقديم أي شيء. ومن ثَم، سارعت إدارة "بوش"، إلى تدارك الموقف، فأرسلت "جون وولف" وفريقه؛ للبدء بالعمل، وتنفيذ المرحلة الأولى من "خريطة الطريق". وقد أسهم "وولف" في تقريب وجهات نظر الطرفَين، في شأن وقف إطلاق النار. كما زار المنطقة وزير الخارجية الأمريكية، "كولن باول"، في 20 يونيه 2003. والتقى رئيسَي الحكومتَين: الفلسطينية والإسرائيلية، في أريحا والقدس؛ من أجل العمل على وقف إطلاق النار؛ واستئناف المفاوضات السياسية في تنفيذ المرحلة الأولى من "خريطة الطريق"، التي تقضي بإيقاف إسرائيل عملياتها، بأشكالها كافة، من اغتيالات واقتحامات واعتقالات، أيْ إيقاف حربها على الفلسطينيين. وفي المقابل تتعهد السلطة وقف الأعمال العسكرية، بأشكالها كافة ضد الإسرائيليين. وفى حالة نجاح هذه الخطوة، تبدأ القوات الإسرائيلية بالانسحاب التدريجي من مناطق السلطة، إلى مواقعها قبل سبتمبر 2000.

وانتهت اجتماعات "العقبة"، وبدأت اللقاءات الأمنية، بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وفي الوقت عينه، بدأت محاولات وجهود عربية، وخاصة من جانب مصر؛ لتحقيق التقارب بين السلطة الفلسطينية وحكومة "أبو مازن" من جهة، وبين المقاومة الوطنية، لاسيما حركة "حماس"، من جهة أخرى. وهي جهود استمرت عدة أيام؛ من أجل نجاح الهدنة المطلوبة، والبحث عن الحل السياسي.

أمّا الحكومة الإسرائيلية، فقد نشطت في المحاور كافة، للحيلولة دون البدء بتنفيذ "خريطة الطريق من جانبها، واكتفت بالتركيز على مطالبة السلطة بتطبيق الالتزامات المترتبة عليها، واجتهدت في إقحام "أبو

[1] نص إعلان الهدنة، 2003/6/29، من موقع إسلام أون لاين:
http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2004/02/article11c.shtml

مازن" في مواجهة مسلحة للفصائل الفلسطينية، ودفْعها إلى قطع الحوار مع الحكومة، من خلال عمليات اغتيال القيادات، والتوسع في اقتحام المنازل وهدمها، وغير ذلك من الأعمال الاستفزازية.

وعند تقييم هذه المرحلة بكل أبعادها فيمكن إيجاز أهم ملامح هذه المرحلة بالنقاط التالية:

1-على الرغم من الترحيب الدولي والإسرائيلي بالتغيرات الفلسطينية، إلا أنه لم يتم تقديم أي شئ عملي لرئيس الوزراء الفلسطيني الجديد، بالرغم من برنامج الحكومة السياسي الذي يلبي كل متطلبات خارطة الطريق من خلال موقفه الواضح والمتمثل في ما أطلق عليه رفضه الشخصي " لعسكرة الانتفاضة".

2-كان لتعيين رئيس وزراء فلسطيني آثاره الايجابية باتجاه دمقرطة النظام السياسي الفلسطيني والإصلاح. إذ أنه لولا وجود هذا المنصب، لكان من الصعب إجراء انتخابات فلسطينية تشريعية وبمشاركة حركة حماس كما حدث لاحقا.

3-باستحداث منصب رئيس وزراء فلسطيني خلقت مشكلة الصلاحيات في النظام السياسي الفلسطيني، إذ أن القانون الأساسي الفلسطيني أتى على محاولة توفيقية بين مؤسسة الرئاسة بقيادة الرئيس ياسر عرفات ومؤسسة رئيس الوزراء، وهذا أوجد صراعا على الصلاحيات في العهد الأول لوجود المؤسسة، مما أدى إلى استقالة الرئيس محمود عباس من منصبة وصراعه مع الرئيس ياسر عرفات، وتلا ذلك الصراع على الصلاحيات بين رئيس الوزراء الفلسطيني في عهد حكومات حماس والرئيس محمود عباس.

4-على الرغم من تعين الدكتور سلام فياض وزيرا للمالية والمعروف لدى الأوساط الدولية، فيما يخص موضوعة الشفافية المالية، إلا أن الحصار المالي الجزئي بقي آنذاك على السلطة الفلسطينية.

هذه الأسباب أدت إلى استقالة الحكومة الفلسطينية السادسة وتعين حكومة فلسطينية جديدة برئاسة السيد أحمد قريع "أبو علاء" وتشكلت بعدها ثلاث حكومات فلسطينية جميعها برئاسة السيد أحمد قريع إلى أن أتت الحكومة العاشرة الفلسطينية، نتيجة لإفرازات الانتخابات التشريعية الثانية التي أدت إلى فوز حماس بالانتخابات التشريعية وتشكيلها أول حكومة فلسطينية برئاسة السيد إسماعيل هنية.[1]

تطورات النظام السياسي الفلسطيني: ما بين خطة فك الارتباط الإسرائيلية والانتخابات التشريعية الثانية

شكل عام 2004م جملة تطورات سياسية وجغرافية على الواقع السياسي الفلسطيني كان الحدث الأبرز باتجاه رسم معالم النظام السياسي الفلسطيني في واقعنا المعاصر، إذ أن المشهد السياسي الفلسطيني تشكل في ظل واقعين جديدين كانت لهما نتائجهما المميزة على مختلف الجوانب، وآثارهما ما زالت ملموسة على النظام السياسي الفلسطيني: الحدث الأول: إعلان أرئيل شارون رئيس الوزراء الإسرائيلي عن خطته"

[1] مركز دراسات الشرق الأوسط، قراءة إحصائية وسياسية في نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية 25 كانون الثاني/ يناير 2006 ، عمان،

فك الارتباط مع قطاع غزة وشمال الضفة الغربية"، والحدث الثاني: رحيل الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات وما تلا ذلك من انتخابات رئاسية فلسطينية وانتخابات تشريعية، ونتائجهما. لذا سيحاول هذا الجزء الوقوف بشكل تحليلي على أهم التطورات والملامح التي ميزت النظام السياسي الفلسطيني وآثارهما على القضية والمجتمع الفلسطيني.

خطة فك الارتباط:

أثناء لقاء رئيس الوزراء الإسرائيلي أرئيل شارون بالرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش في واشنطن في 2004/4/14 سلم أرئيل شارون الرئيس الأمريكي خطته المعنونة بـ " فك الارتباط عن قطاع غزة وشمال الضفة الغربية"، وفي 6 حزيران 2004م تبنى مجلس الوزراء الإسرائيلي خطة فك الارتباط مع القطاع وشمال الضفة الغربية، التي احتوت على بعدين كما جاء في الخطة : البعد الأول وهو السياسي، والثاني وهو الإجرائي.[1]فبموجب الخطة ستقوم إسرائيل بالانسحاب من قطاع غزة وإخلاء المستوطنات الموجودة في القطاع، إضافة إلى أربع مستوطنات في شمال الضفة الغربية. أما من الناحية الإجرائية فإن إسرائيل ستقوم بالانسحاب من طرف واحد ودون التنسيق مع الجانب الفلسطيني.

وعند تحليل مكونات الخطة يمكن ملاحظة النقاط التالية عليها:

1- أن استبعاد الطرف الفلسطيني من عملية تنسيق إخلاء المستوطنات وانسحاب الجيش الإسرائيلي، منح الإسرائيليين فرصة التحكم في آلية العمل السياسي في الأراضي الفلسطينية.

2- لقد منحت الخطة إسرائيل فرصة التخلص مما تسميه البعد الديمغرافي، وهذا ما نصت عليه الخطة بصراحة، إذ استطاع الجانب الإسرائيلي أن يتخلص من حكم مليون وثلاثمائة فلسطيني في القطاع.

3- إن انسحاب الجيش الإسرائيلي وإخلاء المستوطنات لم يعن البتة انتهاء سيطرت إسرائيل على القطاع، بل إن ما حدث هو إنهاء السيطرة الواضحة والإبقاء على السيطرة الأمنية وذلك عبر المعابر والحدود وكذلك عن طريق السيطرة على الأجواء.

4- منحت فكرة الانسحاب من جانب واحد إسرائيل التخلص من التزاماتها في خارطة الطريق، وهي قضايا الوضع الدائم والدولة الفلسطينية المستقلة.

---

[1] للمزيد حول الانسحاب الإسرائيلي، انظر: رائد نعيرات، خطة الانسحاب من غزة وشمال الضفة الغربية بين الاستجابة والمناورة، ص 15-40، مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد 29-30، خريف وشتاء 2004-2005. وانظر أيضا: خضر المشايخ، الاندحار الإسرائيلي من غزة – الوقائع والتحديات، مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد 32-33، صيف وخريف 2005، ص 139-154،

وعلى الرغم من كل هذه النقاط إلا أن خطة فك الارتباط كانت لها مجموعة من الإيجابيات:

1- أن انسحاب إسرائيل وإخلاء المستوطنات في القطاع مؤشر على أن انسحاب إسرائيل وإخلائها للمستوطنات من الضفة الغربية ممكن إذا توفرت الظروف لذلك.

2- منح الانسحاب الشعب الفلسطيني ليحكم نفسه بنفسه، وإن كانت هذه الفكرة مجزوءة إلا أنها معاشة.

3- منح المقاومة الفلسطينية فرصة النمو والتطور بشكل آخر.

رحيل الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات

على مدار نصف قرن من الزمان كان الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات محور السياسة الفلسطينية والمحرك لتفاعلاتها سواء الداخلية أو الخارجية، فهو الرئيس المنتخب للسلطة، ورئيس منظمة التحرير، ورئيس حركة فتح، ورئيس دولة فلسطين التي أعلنها المجلس الوطني في الجزائر عام 1988، إلى جانب سيطرته على الأوضاع المالية للمؤسسات الفلسطينية. وبعد الانتقال من خيار المقاومة إلى خيار التسوية، والتوصل لاتفاقات أوسلو التى قادت إلى تشكيل السلطة الوطنية، تجمد الوضع نتيجة عوامل عديدة، من بينها إمساك الرئيس ياسر عرفات بالكثير من خيوط العمل الفلسطيني سياسيا وعسكريا، ورغم المحاولات التى سعت لتحميل الرئيس عرفات مسئولية تجميد المفاوضات، إلا أنه ظل أحد الأطراف الأساسية القليلة التى يتحقق حولها الإجماع مهما اختلف أو اتفق معه الآخرون، وبالتالي أثار غيابه التساؤل حول الخطوة التالية باعتبارها خطوة فارقة، ويمكن أن تشكل نقطة بداية لإعادة رسم موازين القوة وتقسيم الأدوار بين أطراف الساحة الفلسطينية، وهو ما أثار الكثير من التساؤلات حول السيناريوهات المحتملة ونتائجها على القضية الفلسطينية والمنطقة.

في 2004/11/11 أعلن عن وفاة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في احدى المستشفيات الفرنسية بباريس وقد كان لرحيل الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات جملة من التبعات على النظام السياسي الفلسطيني، وإن كان تم تجاوز هذه المرحلة بالانتقال السلس للسلطة الفلسطينية إلا أن تبعاتها ما زالت تعرقل عملية نمو السياسة الفلسطينية، فالرئيس الفلسطيني حكم منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية تقريبا منذ انشائهما، وقد تميزت شخصية ياسر عرفات بالكاريزمية مما طبع النظام الفلسطيني طوال فترة حكمه بالفردية.كما أن رحيل الرئيس الفلسطيني أتى في فترة تعاني منها حركة فتح من ترهل تنظيمي وإداري وهي الحركة التي شكلت العمود الفقري للنظام السياسي الفلسطيني، وما أن أعلن عن وفاة الرئيس الفلسطيني حتى تم على الفور التغلب على عملية انتقال السلطة وبشكل سلس: فانتقلت رئاسة السلطة الفلسطينية إلى رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني آنذاك روحي فتوح وأعلن عن انتخابات رئاسية في غضون ستين يوما حسب القانون الأساسي

الفلسطيني، وتم تعيين محمود عباس أبو مازن رئيسا لمنظمة التحرير الفلسطينية، وفاروق القدومي رئيسا لحركة فتح.

الانتخابات الرئاسية

ينص القانون الأساسي الفلسطيني على أنه في حال شغر منصب الرئيس يستلم مقاليد السلطة رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، ويتم الإعداد لانتخابات رئاسية خلال ستين يوما، وهذا ما حصل إذ تمت الانتخابات الرئاسية الفلسطينية خلال ستين يوما من وفاة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات. بدأت الانتخابات الرئاسية الفلسطينية في التاسع من يناير 2005 م لانتخاب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية خلفا للرئيس الراحل ياسر عرفات وهي الانتخابات الثانية بعد الانتخابات التي جرت في عام 1996 م.

وقد شارك في العملية الانتخابية سبعة مرشحين بعد انسحاب ثلاثة آخرين. قاطعت ثلاثة أحزاب فلسطينية انتخابات الرئاسة الفلسطينية وكان من أبرز القوى التي قاطعت الانتخابات:[1] حركة حماس حيث قاطعت الانتخابات الرئاسية ترشيحا وتصويتا. والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وقد قاطعت الانتخابات بعدم ترشيح أي من أفرادها، إلا أنها دعمت الدكتور مصطفى البرغوثي لاحقا. إضافة إلى حركة الجهاد الإسلامي التي قاطعت الانتخابات ترشيحا وتصويتا.

أعلنت الحركات الثلاث عن سبب مقاطعتهما للانتخابات الرئاسية، لأنه لم يتم التنسيق على إجراء الانتخابات بشكل وطني موسع، وإنما تم ذلك عبر طرف واحد وهو حركة فتح، فقد أعلن إسماعيل هنية أن مطلب حماس يستند إلى المطلب الشعبي الفلسطيني العام الداعي إلى إجراءات شاملة لترتيب البيت الفلسطيني، وإجراء تغييرات ديمقراطية حقيقية، وتحقيق الشراكة الحقيقية في القرار الفلسطيني، وإعطاء الاعتبار للمؤسسية في الساحة الفلسطينية، وإنهاء حالة ونهج التفرد والاستفراد في الساحة الفلسطينية، وتشكيل اتفاق عام على رؤية سياسية جديدة تناسب المرحلة الراهنة ومقتضياتها، ودعا هنية إلى إجراء انتخابات شاملة رئاسية وبرلمانية وبلدية (محلية) في آن واحد، على أساس هذه الرؤية وعلى أساس التوافق الفلسطيني العام، أما الجبهة الشعبية التي كانت قد شاركت الفصائل اليسارية في الاتفاق على مرشح موحد، أعلنت لاحقا أنها لن تشارك وأبقت الباب مفتوحا لدعم أي مرشح شريطة أن يحقق الشروط التالية: التمسك بثوابت القضية الوطنية في العودة وتقرير المصير وصيانة وترسيخ الوحدة الوطنية على أسس ديمقراطية تحترم التعددية وصيانة تضحيات شعبنا التاريخية. أما الجهاد الإسلامي فقد أعلنت أن موقفها من الانتخابات هو موقف مبدأي ولن تشارك في أي نوع من الانتخابات.

وبعيدا عن هذا الموقف للفصائل الثلاث جرت الانتخابات الرئاسية الفلسطينية، بتنافس سبعة من المرشحين، بعد انسحاب ثلاثة آخرين، حيث تنافس في الانتخابات مرشحين عن حركة فتح، الجبهة

[1] العربية نت، http://www.alarabiya.net/programs/2005/01/11/9462.html

الديمقراطية، حزب الشعب، فلسطين المستقلة، وثلاث شخصيات من المستقلين. جرت الانتخابات في جو ديمقراطي وحسب النتائج التي أفرزتها الانتخابات فاز الرئيس الفلسطيني ومرشح حركة فتح محمود عباس (أبو مازن).[1]

ومع تولي الرئيس الفلسطيني لمنصب الرئاسة أصبحت موضوعة الإصلاح تتطلب بعدا آخر وهو الشراكة السياسية، لأنه بدون شراكة سياسية لا يمكن الحديث عن مقدرة الرئيس الفلسطيني "أبو مازن" تطبيق برنامجه بشقيه الداخلي والخارجي، فلا يمكن الكلام عن إصلاح البيت الفلسطيني بدون شراكة حقيقة تضم كافة القوى السياسية على الساحة الفلسطينية، ولا يمكن الحديث عن إنهاء عسكرة الانتفاضة أو الحديث عن السلام طالما حركة حماس والجهاد الإسلامي وباقي الفصائل الفلسطينية خارج إطار النظام السياسي الفلسطيني، خاصة أن المشاركة السياسية أصبحت مطلبا للفصائل بدءاً بحماس وانتهاء بكل الفصائل ما عدا الجهاد الإسلامي. ولتحقيق هذا الهدف استضافت القاهرة قمتين: الأولى جمعت كل من الرئيس الفلسطيني محمود عباس وارئيل شارون، والرئيس المصري حسني مبارك، والعاهل الأردني الملك عبد الله الثاني في شرم الشيخ. بتاريخ 8/فبراير 2005م والثانية بين الفصائل الفلسطينية التي نتجت عنها وثيقة القاهرة بتاريخ 15-17/مارس 2005 م.

[1] http://www.pcpsr.org/arabic/survey/polls/2005/exita05.html

حوارات القاهرة والنتائج

شهدت القاهرة على مدار الفترة السابقة ومنذ يناير 2005م حوارات بين الفصائل الفلسطينية بدأت بين حركتي فتح وحماس ثم توسعت دائرة الحوارات لتشمل مختلف الفصائل الفلسطينية، فقد شارك في حوارات القاهرة اثنا عشر فصيلا فلسطينيا، انتهت هذه الحوارات بتوقيع الفصائل الفلسطينية في 17 مارس 2005 بما أصبح يعرف في الحياة السياسية الفلسطينية بوثيقة القاهرة التي كانت من أهم ما تضمنته ما يلي[1]:

1-أكد المجتمعون على التمسك بالثوابت الفلسطينية دون أي تفريط، وحقّ الشعب الفلسطيني في المقاومة من أجل إنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس، وضمان حقّ عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم .

2 - وافق المجتمعون على برنامج للعام 2005 يرتكز على الالتزام باستمرار المناخ الحالي للتهدئة، مقابل التزام إسرائيلي متبادل بوقف كافة أشكال العدوان على أرضنا وشعبنا الفلسطيني أينما وُجد، وكذلك الإفراج عن جميع الأسرى.

3- أكد المجتمعون أن استمرار الاستيطان وبناء الجدار وتهويد القدس الشرقية هي عوامل تفجير .

4- بحث المجتمعون الوضع الفلسطيني الداخلي، واتفقوا على ضرورة استكمال الإصلاحات الشاملة في كافة المجالات، ودعم العملية الديمقراطية بجوانبها المختلفة، وعقد الانتخابات المحلية والتشريعية في مواعيدها المحددة وفقاً لقانون انتخابي يتمّ التوافق عليه. ويوصي المؤتمر المجلس التشريعي باتخاذ الإجراءات لتعديل قانون الانتخابات التشريعية باعتماد المناصفة في النظام المختلط، كما يوصي بتعديل قانون الانتخابات للمجالس المحلية باعتماد التمثيل النسبي .

5- وافق المجتمعون على تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وتطويرها وفق أسس يتمّ التراضي عليها بحيث تضمّ جميع القوى والفصائل الفلسطينية بصفتها المنظمة الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، ومن أجل ذلك تمّ التوافق على تشكيل لجنة تتولى تحديد هذه الأسس وتتشكل اللجنة من رئيس المجلس الوطني وأعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة والأمناء العامين لجميع الفصائل الفلسطينية وشخصيات وطنية مستقلة، ويدعو رئيس اللجنة التنفيذية لهذه الاجتماعات .

6- أجمع المشاركون على أن الحوار هو الوسيلة الوحيدة للتعامل بين كافة القوى، دعماً للوحدة الوطنية ووحدة الصفّ الفلسطيني، وعلى تحريم الاحتكام للسلاح في الخلافات الداخلية، واحترام حقوق المواطن الفلسطيني وعدم المساس بها، وأن استكمال الحوار خلال المرحلة المقبلة يعدّ ضرورة أساسية نحو جمع الكلمة وصيانة الحقوق الفلسطينية.

[1] نص وثيقة إعلان القاهرة، مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد 31، ربيع 2005، ص35.

إذن مهدت حوارات القاهرة بداية لحقبة جديدة في العمل السياسي الفلسطيني، سواء فيما يخص العلاقة الفلسطينية- الفلسطينية، أو فيما يخص علاقة الفصائل الفلسطينية بإسرائيل، فعلى الصعيد الداخلي تم الاتفاق على ترتيب البيت الفلسطيني بالكامل: إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، وإجراء الانتخابات التشريعية الفلسطينية، أما على صعيد العلاقة مع الاحتلال فقد قدمت الفصائل الفلسطينية الهدنة من طرف واحد.

الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية(2006/1/25)

تعتبر الانتخابات التشريعية الثانية من المراحل الهامة التي مرت بها القضية الفلسطينية وذلك، لمشاركة اغلب الفصائل الفلسطينية فيها، وكذلك للجدليات التي رافقت الإعلان عن البدء بها ومواقف الأطراف من الانتخابات علاوة على النتائج التي أفرزتها، وتطور الأوضاع الفلسطينية بعيد الانتخابات سواء فيما يخص العلاقات الداخلية الفلسطينية -الفلسطينية أو علاقات السلطة بالعالم الخارجي.

الأسباب التي أدت إلى الانتخابات الفلسطينية

تضافرت عدة عوامل جعلت الانتخابات الفلسطينية أمرا لا بد منه، وتنقسم هذه الأسباب إلى أسباب داخلية وخارجية:

الأسباب الداخلية:

1- أسباب تتعلق بالنظام السياسي الفلسطيني وحركة فتح، وقد تضافرت عدة عوامل بالدفع بعجلة الانتخابات ومنها:

أ) عدم أهلية المجلس التشريعي الذي مضى على ولايته أكثر من عشرة سنوات.

ب) موضوعة الإصلاح التي أصبحت تطالب بها حركة فتح.

ت) القيادة الجديدة وبرامجها، فقد أعلن الرئيس أبو مازن انه يمثل الشخصية القانونية في الحكم.

2- أسباب تتعلق بحركة حماس:

أ) فوز حماس الساحق في الانتخابات البلدية.

ب) ارتفاع نسبة تمثيل حماس في الشارع الفلسطيني أثناء الانتفاضة الفلسطينية الثانية، مما جعل حماس ترفع شعار شركاء في الدم شركاء في القرار.

ت) اعتبار حماس أن الظروف المواتية ستسمح لها الدخول في الانتخابات

أسباب خارجية:

1-احتواء حماس.[1]

2-مطالب الإصلاح الأمريكي والديمقراطية.

3-إفشال المشروع،من خلال تبني فكرة "أن الإسلاميين يمتلكوا شعارات ولا توجد لديهم برامج".

4-التوقعات التي سادت قبل الانتخابات من أن نسبة حماس لن تتعدى الأربعين بالمئة من نسبة أعضاء المجلس التشريعي، وبالتالي يمكن تمرير أي من القرارات دون قدرة حماس على إفشالها.

تعتبر الانتخابات الفلسطينية التشريعية الثانية من أهم المراحل التي مر بها الشعب الفلسطيني وذلك لعدة أسباب:

أولا: لأول مرة تجري انتخابات تشريعية فلسطينية تضم كل القوى الفلسطينية باستثناء حركة الجهاد الإسلامي.

ثانيا: قدرة الشعب الفلسطيني على إجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت الاحتلال.

ثالثا:رفعت الانتخابات مستوى الديمقراطية والحراك السياسي في المجتمع الفلسطيني.

رابعا: جرت الانتخابات التشريعية الفلسطينية بغياب القادة التاريخيين للشعب الفلسطيني وللأحزاب السياسية الفلسطينية.

خامسا: لم تجر الانتخابات بناء على الاتفاقات الموقعة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية،وإنما بناء على اتفاق الفصائل في القاهرة، إذ أجريت بعض التعديلات كنظام الانتخابات المختلط، وزيادة عدد أعضاء المجلس التشريعي إلى 132 عضواً، ولم يتم تبني نظام انتخابي يلزم الأحزاب بالاتفاقات الموقعة بين السلطة وإسرائيل.

سادسا: جرت هذه الانتخابات مع ظهور تيارات فلسطينية لم تكن سابقا موجودة وهي تيارات وسطية ديمقراطية، كفلسطين المستقلة، والطريق الثالث.

سابعا: الاهتمام الدولي والرقابة الدولية.

[1] مقابلة مع إسماعيل هنية، صحيفة السبيل، 2005/6/14، http://www.assabeel.info/inside/article.asp?version=596&newsid=10238&section=79

نتائج الانتخابات التشريعية الثانية

أعلنت اللجنة المركزية للانتخابات التشريعية الفلسطينية نتائج الانتخابات التي كانت على النحو التالي:

القائمة	عدد المقاعد	النسبة %
التغيير والإصلاح (المحسوبة على حركة حماس)	**76**	**57.6**
حركة فتح	**43**	**32.6**
المستقلون (مدعومون من حركة حماس)	**4**	**3.0**
أبو علي مصطفى (الجبهة الشعبية)	**3**	**2.3**
البديل (تشكيل من قوى اليسار الفلسطيني)	**2**	**1.5**
فلسطين المستقلة (بزعامة مصطفى البرغوثي)	**2**	**1.5**
الطريق الثالث (بزعامة حنان عشراوي وسلام فياض)	**2**	**1.5**
المجمـوع	**132**	**% 100**

أهم نتائج الانتخابات التشريعية الثانية وآثارها:

1- تحولت حركة فتح من الحكم إلى المعارضة، على الرغم من أنها ما زالت في رأس هرم السلطة بقيادة الرئيس محمود عباس "أبو مازن".

2- فازت حركة حماس بـ60% من مجموع مقاعد المجلس التشريعي، وبهذا الفوز بدأ تحول النظام السياسي الفلسطيني إلى نظام شبه ثنائي الحزبية.

3- لم تستطع القوى والفصائل الصغيرة من الحصول على نسبة تؤهلها للعب دور في التحكم بمقاليد الحكم السياسي الفلسطيني لاحقا.

4- الموقف الدولي من نتائج الانتخابات لم يكن إيجابيا، خاصة موقف الولايات المتحدة الأمريكية، التي ربطت شرعية الحكومة التي تشكلت وفقا لنتائج الانتخابات التشريعية وإمكانية إقامة علاقات معها باعتراف الحكومة بإسرائيل، والاتفاقيات الموقعة بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي ونبذ العنف.

ما بعد الانتخابات التشريعية الثانية

خلقت الانتخابات التشريعية الثانية ونتائجها بعض الأزمات، لكن داخل المؤسسة الواحدة هذه المرة، فقضايا الصلاحيات وإشكالية العلاقة مع المنظمة، كلها أمور بدأت في التسارع منذ أن فازت حركة حماس في

الانتخابات، حتى باتت حالة يصعب معها العمل باستقرار داخل مؤسسات السلطة، وبدأت الخلافات تأخذ طابعاً فصائلياً ارتفعت وانخفضت في حدتها إلى أن وصل الامر نقطة أصبح معها الحل الجذري للإشكاليات القائمة ضرورة ملحة.

كان كل طرف له وجهة نظر في آلية حل الأزمة، وبشكل عام كانت الطروحات كالتالي:

- أطروحة فتح وأبو مازن تؤمن بضرورة اعتراف حماس بمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وضرورة توافق برنامج الحكومة وخطابها مع منظمة التحرير وميثاقها والاتفاقيات التي وقعتها.
- أطروحة حماس والحكومة حينها، تؤمن بضرورة إصلاح منظمة التحرير بكافة جوانبها كشرط لاعتراف حماس والجهاد أيضا بها، مع ضرورة تحديد الصلاحيات وتوضيحها بشكل قطعي فيما يخص العلاقة بين مؤسسات السلطة.

بين هاتين الأطروحتين تأرجح الشارع الفلسطيني لشهور عدة، وبات يئن تحت ضغط الخلاف الفصائلي، والمقاطعة الدولية، فمع رفض حماس الاعتراف بإسرائيل قادت الولايات المتحدة الأمريكية حملة لمقاطعة الحكومة العاشرة ونجحت في ذلك، مخلفة ضائقة مالية ألقت بظلالها على الشارع الفلسطيني الذي بدأت تخرج منه دعوات للإضراب احتجاجا على عدم صرف الرواتب، كما قامت إسرائيل كذلك بعدم تحويل أموال الضرائب للحكومة الفلسطينية، مما حرم الحكومة الفلسطينية من إمكانية التعامل المالي الطبيعي فهي حرمت من أموالها الخاصة، وكذلك من أموال الدعم الخارجي حتى العربي، وتعاظم ذلك مع تهديد البنوك والمؤسسات الدولية عدم التعامل مع الحكومة لاحقا.

بدا واضحا أن أيا من الطرفين – فتح وحماس- لم يكن مستعدا للتنازل لصالح الطرف الآخر، وهذا ما ولد قناعة لدى الجميع بأنه لا مجال سوى التوافق حول صيغة مشتركة للعمل السياسي الفلسطيني، وعليه بدأت جولات الحوار بين كافة الفصائل الفلسطينية، لكن جولات الحوار هذه لم تتقدم قيد أنملة، إلى أن خرج الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي بوثيقة للوفاق الوطني، حينها حدث حراك في سير الحوار الداخلي.

استقبلت الوثيقة بترحاب من الجميع، كونها خرجت من الأسرى بمختلف تنظيماتهم، لكن المصادقة عليها من قبل الفصائل لم تكن متاحة وخاصة من قبل حماس والجهاد التي رأت في الوثيقة بصيغتها الأولى بنودا تستوجب التعديل، وبناء عليه اتفقت الفصائل على الاجتماع في مدينة رام الله، وبحضور رئيس السلطة أبو مازن ورئيس المجلس التشريعي الدكتور عزيز دويك ليعلن بداية الحوار الوطني الفلسطيني على أساس وثيقة الأسرى.

كانت الأجواء مشحونة، بسبب انعدام الثقة بين الفصائل التي بدت واضحة، وما أن أعلن أبو مازن عن بدء الحوار في خطابه حتى تعززت حالة التوتر حين أشار إلى أنه سيقدم على إجراء استفتاء على وثيقة الأسرى إذا فشل المتحاورون، وفي الوقت الذي كان من المفترض فيه أن ينشغل المتحاورون في الاتفاق على صيغة ما لوثيقة الوفاق الوطني، بدوا أكثر انشغالا بالمدافعة عن حق الرئيس في إجراء الاستفتاء أو عدم حقه.

رغم حالة التوتر تلك نجحت الفصائل وفي الساعات الأخيرة إلى التوصل لاتفاق على صيغة معدلة لوثيقة الأسرى، ومنذ تلك اللحظة أخذت تعرف بوثيقة الوفاق الوطني. [1]

إخفاق الوثيقة

بالرغم من التفاؤل الذي ساد الشارع الفلسطيني لحظة توقيع وثيقة الوفاق الوطني بين الفصائل الفلسطينية، إلا أن النظرة التحليلية لوثيقة الوفاق تنبئ بغير ذلك، فقد تم صياغة الوثيقة بطريقة مرنة بحيث تقبل التأويل حسب وجهات النظر المختلفة، وهو ما جعلها أداة للخروج من المأزق مؤقتا، لا أن تكون نواة لحل جذري حقيقي.

القضايا العالقة التي سبقت الحوار الوطني في رام الله، هي ذاتها بقيت عالقة بعد الحوار، كقضية منظمة التحرير والمفاوضات، والاعتراف بإسرائيل، وما هي إلا فترة بسيطة حتى عاد الاحتقان ليصبح سمة الحياة السياسية الفلسطينية، فقد رفضت حركة فتح المشاركة في حكومة وحدة مع حماس حين عرض عليها ذلك.

ازداد التوتر حدة حين أعلنت القوى الدولية أن ما تم التوصل إليه بين الفلسطينيين من اتفاق ليس كافيا، كي يفك الحصار عنهم، وبالتالي بقي الوضع الاقتصادي على حاله، فانتقل التوتر في هذه المرحلة من ساحة النخب إلى الشارع، إذ مضت في تلك الفترة شهور طوال دون تحصيل الرواتب ودفعها، وهذا ما دفع إلى تنفيذ الإضراب عن العمل احتجاج على عدم صرف الرواتب.

عادت المقترحات من جديد لإيجاد حلول سريعة للمأزق الفلسطيني، دخل على ساحة الحوار بعض الدول العربية، وتقدم الرئيس أبو مازن بالتلويح بورقة الانتخابات المبكرة، فيما تمسكت حماس بموقفها. وبدأ الخلاف السياسي يتحول شيئا فشيئا إلى مواجهات ميدانية، حينها دخلت الساحة الفلسطينية في اقتتال داخلي خلف ضحايا من الأطراف كافة.

في ظل الوضع المأساوي الذي وصلت إليه الساحة الفلسطينية، أصبح التحرك العربي أكثر قوة، وبدأ هناك نوع من الضغوط تمارس على مختلف الأطراف الفلسطينية لوقف الاقتتال، وبدأت جولات جديدة للحوار برعاية مصرية كالعادة، ومن ثم جرت جولات أخرى في دمشق، إلى أن توجت أخيرا بحوار مكة،

[1] نص وثيقة الوفاق الوطني، موقع لجنة الانتخابات المركزية، http://www.elections.ps/atemplate.aspx?id=517

الذي توصل فيه الفلسطينيون إلى اتفاق مكة برعاية الملك عبد الله بن عبد العزيز، الذي رأوا فيه بداية لمرحلة جديدة، **وكان نص اتفاق مكة الآتي:**

بسم الله الرحمن الرحيم

(سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله)

صدق الله العظيم

بناء على المبادرة الكريمة التي أعلنها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية، وتحت الرعاية الكريمة لجلالته، جرت في مكة المكرمة، بين حركتي فتح وحماس، في الفترة من 19 إلى 21 محرم 1428 هجرياً الموافق من 6 إلى 8 فبراير 2007، حوارات الوفاق والاتفاق الوطني الفلسطيني، وقد تكللت هذه الحوارات بفضل الله سبحانه وتعالى بالنجاح، حيث جرى الاتفاق على ما يلي:

أولاً: التأكيد على تحريم الدم الفلسطيني واتخاذ كافة الإجراءات والترتيبات التي تحول دون ذلك، مع التأكيد على أهمية الوحدة الوطنية كأساس للصمود الوطني والتصدي للاحتلال، وتحقيق الأهداف الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، واعتماد لغة الحوار كأساس وحيد لحل الخلافات السياسية في الساحة الفلسطينية.

وفي هذا الإطار نقدم الشكر الجزيل للإخوة في مصر الشقيقة والوفد الأمني المصري في غزة، الذين بذلوا جهوداً كبيرة في تهدئة الأوضاع في قطاع غزة في الفترة السابقة.

ثانياً: الاتفاق وبصورة نهائية على تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية وفق اتفاق تفصيلي معتمد بين الطرفين، والشروع العاجل في اتخاذ الإجراءات الدستورية لتكريسها.

ثالثاً: المضي قدماً في إجراءات تطوير وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية وتسريع عمل اللجنة التحضيرية استناداً لتفاهمات القاهرة ودمشق. وقد جرى الاتفاق على خطوات تفصيلية بين الطرفين بهذا الخصوص.

رابعاً: تأكيد مبدأ الشراكة السياسية على أساس القوانين المعمول بها في السلطة الوطنية الفلسطينية وعلى قاعدة التعددية السياسية وفق اتفاق معتمد بين الطرفين.

إننا إذ نزف هذا الاتفاق إلى جماهيرنا الفلسطينية وجماهير أمتنا العربية والإسلامية وكل الأصدقاء في العالم، فإننا نؤكد التزامنا بهذا الاتفاق نصاً وروحاً، من أجل التفرغ لإنجاز أهدافنا الوطنية، والتخلص من الاحتلال واستعادة حقوقنا والتفرغ للملفات الأساسية، وفي مقدمتها قضية القدس واللاجئين والمسجد الأقصى وقضية الأسرى والمعتقلين ومواجهة الجدار والاستيطان. والله الموفق.

مكة المكرمة في 21 محرم 1428هـ - الموافق 8 فبراير 2007

وكاستحقاق متوقع حينها، وبعد التوقيع على اتفاق مكة مباشرة، اتفقت حركتا فتح وحماس على تشكيل حكومة وحدة وطنية،[1] كي تكون عنوانا عمليا لمرحلة الوفاق الوطني، وتم توجيه الخطاب من الرئيس محمود عباس إلى إسماعيل هنية بتكليفه بتشكيل هذه الحكومة، **وفيما يلي نص خطاب التكليف:**[2]

بسم الله الرحمن الرحيم

خطاب تكليف بتشكيل حكومة

دولة السيد إسماعيل عبد السلام هنية تحية وبعد

بصفتنا رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية وبعد الإطلاع على القانون الأساسي وبناء على الصلاحيات المخولة

أولا: نكلفكم بتشكيل الحكومة الفلسطينية المقبلة خلال الفترة المحددة في القانون الأساسي.

ثانيا: بعد الانتهاء من تشكيل الحكومة وعرضها علينا يتم عرضها على المجلس التشريعى لنيل الثقة.

ثالثا: أدعوكم كرئيس للحكومة المقبلة للالتزام بالمصالح العليا للشعب الفلسطيني وصون حقوقه والحفاظ على مكتسباته وتطويرها والعمل على تحقيق أهدافه الوطنية، كما أقرتها قرارات المجالس الوطنية ومواد القانون الأساسي ووثيقة الوفاق الوطنى وقرارات القمم العربية وعلى أساس ذلك أدعوكم إلى احترام قرارات الشرعية الدولية والاتفاقات التى وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية.

وفقكم الله وسدد الله خطاكم على طريق الخير.

محمود عباس

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

[1] جواد الحمد، **أبعاد اتفاق مكة – الفرص والمخاطر**، ندوة 2007/3/10، مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد 39، ربيع 2007، ص52.
[2] نص خطاب التكليف، صحيفة عكاظ السعودية، 2007/2/9.

المبحث الخامس

حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية

جاءت حكومة الوحدة الفلسطينية كثمره لاتفاق مكة الموقع بين الفصائل الفلسطينية برعاية سعودية في مكة المكرمة، إذ تشكلت الحكومة من شخصيات حزبية فصائلية، وشخصيات مستقلة تم التوافق بين الفصائل عليها، وقد اعتبرت حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية انجازا فلسطينا عالي المستوى فلأول مرة منذ الانتخابات التشريعية يتم التوافق على برنامج سياسي عام وسياسة فلسطينية عامة، وقد تضمن البرنامج الوزاري للحكومة ما يلي:

أولا: احترام الحكومة لإلتزامات منظمة التحرير الفلسطينية[1].

ثانيا: تفويض منظمة التحرير والرئيس أبو مازن بإدارة المفاوضات مع الإسرائيليين.

ثالثا: الشروع بتطبيق الخطة الأمنية من أجل إنهاء حالات الاقتتال الداخلي بين حركتي فتح وحماس.

رابعا: التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في المقاومة بكافة إشكالها بما فيها المقاومة الشعبية.

خامسا: رفض الدولة ذات الحدود المؤقتة.

نالت حكومة الوحدة الوطنية ثقة المجلس التشريعي بناء على البرنامج السياسي الذي تلاه رئيس الحكومة وقتها السيد إسماعيل هنية، وبناء على تركيبتها كاملة بتاريخ 2007/3/17م. (على الرغم من أن أغلب أعضاء المجلس التشريعي في هذه الفترة كانوا داخل السجون الإسرائيلية وعلى رأسهم رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني الدكتور عزيز دويك).

إشكاليات التطبيق

أولاً: إشكاليات داخلية:

واجهت الحكومة من جديد العديد من الإشكاليات، وكان من أبرزها؛ تشكيل مجلس الأمن القومي الفلسطيني، وإنهاء حالات الاقتتال، إذ بقيت المشكله الأمنية قائمة، وتوجت باستقالة وزير الداخلية الفلسطيني هاني القواسمي بعد ما يقارب الشهر من توليه لمنصبه، معللا استقالته بعدم قدرته الاستمرار في العمل "ضمن الصلاحيات العالية الممنوحة لمدير الأمن العام" .[2] فشكلت استقالة وزير الداخلية أول الانهيارات في حكومة

[1] انظر البرنامج الوزاري لحكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية الذي تلاه الاستاذ اسماعيل هنية بتاريخ 2007/3/17م أمام المجلس التشريعي الفلسطيني ، ونالت الحكومة الثقة بناء عليه، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني .

[2] انظر نص الرسالة التي بعثها وزير الداخلية هاني القواسمي، لرئيس الوزراء إسماعيل هنية بتاريخ 2007/4/17 ، موضحا سبب استقالته من منصبه، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.قسم الوثائق.http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=129&a=37553

الوحدة الوطنية وبدأت تتعالى الأصوات تجاه قدرة اتفاق مكة على تحقيق الأهداف العليا للشعب الفلسطيني وخاصة فيما يخص الوقائع على الأرض حيث استمرت حالات الفلتان والإقتتال.

ثانياً: إشكاليات خارجية

من ناحية ثانية، عارضت الولايات المتحدة الأمريكية والرباعية وإسرائيل تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وعادت من جديد تشدد على أن قبول أي حكومة من الرباعية يتوقف على موافقة الحكومة على شروط الرباعية المتمثلة: بالاعتراف بإسرائيل، ونبذ العنف، والاعتراف بالاتفاقات السابقة[1]. وبالتالي بدأت الساحة الفلسطينية تدخل منعطف آخر، فعلى الصعيد الداخلي أخذت الأوضاع الأمنية تتوتر شيئا فشيئا، وعلى الصعيد الخارجي، لم يتقبل المجتمع الدولي الحكومة الفلسطينية، إلا من خلال تعامل الاتحاد الأوروبي مع بعض الوزراء في حكومة الوحدة الوطنية وهم الوزراء غير المحسوبين على حركة حماس[2].

أخذت حدة الاقتتال الداخلي تشتد وأصبح عدد القتلى في الشارع الفلسطيني في ازدياد مستمر، وارتفع عدد الاغتيالات السياسية في القطاع بين حركتي فتح وحماس، وزادت الاتهامات المتبادله بين الحركتين، ومع بداية شهر يونيو دخلت الساحة الفلسطينية في منعطف خطير فيما يخص ارتفاع حدة الاشتباكات بين حركتي فتح وحماس، فحماس اتهمت مجموعات متنفذه في الأجهزة الأمنية أنها تعمل وفق خطة أطلق عليها "خطة دايتون " للانقلاب على الحكومة وأن هذه الجهات لا تسمح بتطبيق الخطة الأمنية، وهي المسئولة عن حالات الفلتان في الشارع الفلسطيني، وفي الوقت نفسه اتهمت الأجهزة القوة التنفيذية وحركة حماس، أنها تقوم بتنفيذ اغتيالات بحق بعض الكوادر من الأجهزة الأمنية[3].

استمر الاقتتال الداخلي في الميدان وتصاعد، فبلغ عدد القتلى بالعشرات في اليوم الواحد، واشتدت الاشتباكات بين الحركتين منذ 2007/6/10- 2007/6/17 التي أدت إلى سيطرة حماس على قطاع غزة.

---

[1] بيان اللجنة الرباعية للسلام في الشرق الأوسط. بعد اجتماع برلين بخصوص اتفاق مكة والموقف من تشكيل حكومة الوحدة الوطنية .موقع وزارة الخارجية الالمانية.
http://www.almania.diplo.de/Vertretung/gaic/ar/02/Archiv/Nahost__Quartett__Erkl_C3_A4rung__Feb-07__Seite.html

[2] الريفي .محمد اسحق.الاتحاد الاوروبي بين التطلع الفلسطيني والتحريض الصهيوني.مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية.المملكة المتحدة-لندن.http://www.asharqalarabi.org.uk/mu-sa/b-mushacat-261.htm

[3] لمزيد من المعلومات انظر.صالح محسن.صراع الإرادات (السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية 2006-2007) .لبنان بيروت.2008.

الانقسام الداخلي ونقطة التحول

شكل السابع عشر من يونيو 2007 تاريخا مفصليا في حياة الشعب الفلسطيني الذي كانت له انعكاساته الاجتماعية والسياسية والمؤسساتية، ليس فقط فيما يخص السلطة الفلسطينية ومؤسساتها، وإنما تجاوز ذلك ليطال القضية الفلسطينية بأبعادها كافة، فقد اعتبرت السلطة الفلسطينية أن ما قامت به حركة حماس يعتبر انقلاباً على الشرعية الفلسطينية، وسيطرة عسكرية على مؤسسات السلطة الفلسطينية، وأن حماس كانت تعد لهذه الخطوة منذ فترة واستغلت الفلتان الأمني واتفاق مكة؛ لتحقيق هذه الخطوة، وفي الوقت نفسه اعتبرت حركة حماس أن ما قامت به هو استعادة الشرعية عبر تسميتها لما قامت به حسما عسكريا للانقلاب عليها، وأيا يكن موقف الطرفين وأسبابه ودوافعه، إلا أننا هنا سنقف على آثار وانعكاسات الحدث على الساحة الفلسطينية داخليا وخارجيا[1].

على الصعيد الداخلي:

أولا: الانقسام السياسي الفلسطيني، حيث أصبح الشعب الفلسطيني يعيش في ظل حكومتين، واحدة تعمل في قطاع غزة والأخرى تعمل في الضفة الغربية.

ثانيا: جدلية الشرعيات، فبعد سيطرة حماس على الحكم اصدر الرئيس الفلسطيني مرسوما رئاسيا أقال حكومة إسماعيل هنية، وتم تعيين حكومة في الضفة الغربية برئاسة الدكتور سلام فياض، أطلق عليها حكومة طوارئ[2]، وهذا ادخل الساحة الفلسطينية في صراع القوانين.

ثالثا: السلم الأهلي الفلسطيني: تم ضرب السلم الأهلي الفلسطيني، فقد شهدت الساحتين سواء في القطاع أم الضفة حملات من الاعتقالات والقتل أو الموت داخل السجون، مما أدى إلى ضرب النسيج الاجتماعي للمجتمع الفلسطيني[3].

رابعا: شل عمل مؤسسات السلطة الفلسطينية، إذ بات هناك ازدواج في مؤسسات السلطة، ففي القطاع بات هناك نظام سياسي ومؤسسات تابعه له تتشكل بطريقة منفصلة عن الضفة الغربية، وكذلك في الضفة الغربية أصبحت المؤسسات لا تعترف بشرعية المؤسسات في القطاع أو حتى الموافقة على سياساتها العامة وما يصدر عنها من نشاطات سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية.

على الصعيد الخارجي:

---

[1] مرجع سابق.

[2] انظر نص المرسوم الرئاسي الفلسطيني بإقالة رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية وإعلان حالة الطوارئ. الحقائق .2007/6/14.كذلك جريدة القدس .2007/6/14م

[3] التقرير السنوي للهيئة المستقله لحقوق الانسان، وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية .التقرير السنوي الثالث 2007 . فلسطينين .رام الله. كذلك التقرير السنوي للعام 2008 .نفس المصدر .

شكل الانقسام السياسي الفلسطيني انعكاسات خارجية على مستوى العلاقات الفلسطينية العربية أولا وعلى مستوى العلاقات الدولية وتقاطعاتها مع القضية الفلسطينية ثانيا. ولغاية الآن تعيش الحياة السياسية الفلسطينية جدليات كبيرة حول طبيعة الانقسام، حيث هناك من يعتبر أن الانقسام الداخلي الفلسطيني هو نتيجة لعوامل خارجية سواء عربية أم دولية، وهناك من يرفض هذه المقولة ويعتبر أن الانقسام الفلسطيني هو الذي منح المواقف العربية والإقليمية والدولية فرصة للتدخل في القضية الفلسطينية. وبعيدا عن هذه الأطروحات والجدليات نجد أن هناك تأثيرا مباشرا لطبيعة السياسات العربية والدولية تجاه القضية الفلسطينية بعيد الانقسام على كل مجريات الأمور ولقد ظهر ذلك على عدة مستويات:

فعلى مستوى العلاقات العربية جاء الموقف الرسمي العربي:

أولا: رافضا لفكرة الانقسام ومطالبا القوى الفلسطينية بالوحدة.

ثانيا: أكد الموقف الرسمي العربي على دعم السلطة الفلسطينية وشرعية تمثيلها للشعب الفلسطيني، وعندما اشتد الخلاف بين فتح وحماس حول موضوعة الرئاسة والتمديد للرئيس الفلسطيني قامت جامعة الدول العربية بمطالبة الرئيس الفلسطيني الاستمرار في الرئاسة لغاية إجراء الانتخابات[1]. إلا أننا نجد أن هناك بعض المواقف العربية التي كانت تدعم موقف حركة حماس وبالذات عند الدخول في أسباب الانقسام وتحميل المسؤولية*.

أما المواقف الدولية الرسمية فقد استغلت موضوعة الانقسام بأعلى مستواه، فإسرائيل أعلنت أن القطاع عبارة عن كيان معادي ، وقامت بفرض حصار اقتصادي وسياسي على قطاع غزة. أما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. استندتا في البداية إلى مواقفهما الثابتة منذ الانتخابات التشريعية تجاه حماس، وتلا ذلك خطوتان رئيسيتان: الأولى من طرف الاتحاد الأوروبي إذ عمل الاتحاد على سحب المراقبين الأوروبين المتواجدين على معبر رفح بين القطاع ومصر، مما أدى إلى إغلاق المعبر**. أما الولايات المتحدة فقد شرعت إلى الترويج إلى استغلال الحالة بإعلان ما أطلق عليه في الأدبيات الغربية " " west bank track ويقوم هذا الخيار على التعامل مع القضية الفلسطينية ضمن منطقين، المنطق الأول وهو الموجود في القطاع ويقوم على مقاطعته ورفض نموذجه، والجزء الآخر وهو الموجود في الضفة الذي يجب

---

[1] شفيق منير. الجامعة العربية والانقسام الفلسطيني . المعرفة.-http://aljazeera.net/NR/exeres/03548466-220B-4F9E-92DB-CF7CFA428DDB.htm?wbc_purpose=Basic%2CBasic_Current.

* لقد جاءت مواقف كل من سوريا وقطر أكثر قرباً إلى حماس من مواقف مصر والأردن على مدار الفترة السابقة ، انظر إلى كلمة وزير الخارجية السوري في اجتماع وزراء الخارجية العرب، أو موقف وزير الخارجية القطري في اجتماع القمة الطارئة لجامعة الدول العربية في الدوحة .

** أقر الاتحاد الأوروبي إرسال بعثة مراقبه على الحدود بين قطاع غزة ومصر منذ عام 2005 بموجب الاتفاقية الفلسطينية الإسرائيلية" اتفاق على الحركة والوصول. وبموجبه أقر الاتحاد الأوروبي بعثته الخاصة باسم "الاتحاد الاوروبي المستقلين رفح"لمراقبة العمليات من هذا المعبر. المرحلة التشغيلية للبعثة ، بدأت في 30 تشرين الثاني 2005. وتوقفت يوم 9 يونيو 2007. Since then, the mission has remained on standby, ready to re-engage in 24 hours and awaiting a political solution. وظلت البعثة على أهبة الاستعداد للدخول مرة أخرى في غضون 24 ساعة وانتظار التوصل إلى حل سياسي.

على الولايات المتحدة دعمه وإحداث تنمية في مشروعه، وبالفعل دعت الولايات المتحدة إلى عقد مؤتمر أنابولس للسلام من أجل إطلاق عملية مفاوضات ناجحة، إلا أن المؤتمر فشل من ناحيتين:

الأولى: عدم قدرة الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني على التوصل إلى نقاط اتفاق مشتركة أو حتى إلى بيان ختامي واكتفي بأن يقوم الرئيس الأمريكي بإلقاء خطاب عام أطلق عليه بيانا ختاميا.

الثانية: إن مؤتمر أنابولس لم يقر في إسرائيل سواء من قبل مجلس الوزراء أم في الكنيست[1]. وعلى الرغم من كل ذلك دعمت الولايات المتحدة الأمريكية الرئيس الفلسطيني محمود عباس أبو مازن في تطبيق مشروعة في الضفة الغربية والحكومة الفلسطينية بقيادة الدكتور سلام فياض. إلا أن هذا الدعم وهذه المعضلة اصطدمت بالسياسة الإسرائيلية من ناحية وبالسياسة الأمريكية من ناحية أخرى، فبالنسبة للسياسة الإسرائيلية رفضت الحكومات الإسرائيلية مناقشة قضايا الوضع النهائي في حكومة أيهود المرت وتسيبي لفني وبنيامين نتنياهو، وأقصى ما تم تقديمه هو التسهيلات الإنسانية وبعض التسهيلات الاقتصادية.

أما بالنسبة للسياسة الأمريكية، فقد أكدت الإدارات المتعاقبة سواء في فترة الرئيس الأمريكي جورج بوش التي تماهت نهائيا مع السياسية الإسرائيلية، أو في فترة الرئيس الأمريكي باراك اوباما التي أتت تحمل شعار التغيير، كلا الإدارتين أجمعتا على قاسم مشترك عدم الرغبة في الضغط على الجانب الإسرائيلي من أجل تقديم ما عليه من التزامات سياسية، سواء فيما يخص الالتزامات السياسية التي نصت عليها خارطة الطريق كون الجانب الفلسطيني قدم ما عليه من التزامات في خارطة الطريق، أو فيما يخص الالتزامات السياسية تجاه قضايا الحل النهائي.

أما فيما يخص الاتحاد الأوروبي، فرغم عودة الاتحاد الأوروبي للعب دور اقتصادي مميز على صعيد بناء قدرات السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، وتقديم المساعدات الفنية والمادية لمؤسسات السلطة، إلا إن الاتحاد ما زال دوره السياسي ضعيفا أو هامشيا وما زال لديه تعاظم في البعد الاقتصادي، على الرغم من مواقفه الثابتة تجاه الاستيطان ومقاطعة البضائع التي تصنع داخل المستوطنات[2].

شهدت مرحلة الانقسام الفلسطيني كثير من التساؤلات، لكن هناك سؤالين مركزيين خيما على الحياة السياسية الفلسطينية منذ توقيع اتفاق أوسلو وهما: المقاومة وعملية السلام، ومما زاد من تسارع وتيرة الإجابة عن هذين السؤالين مجموعة من القضايا والتصورات:

---

[1] **مؤتمر أنابوليس:** هو مؤتمر السلام في الشرق الأوسط الذي عقد في 27 نوفمبر/ تشرين الثاني من 2007 في كلية البحرية للولايات المتحدة في أنابوليس، ماريلاند، الولايات المتحدة الأمريكية. وانتهى المؤتمر مع صدور بيان مشترك من جميع الأطراف. نظم المؤتمر من قبل الولايات المتحدة و تحت إشراف وزيرة خارجيتها كوندوليزا رايس و استمر ليوم واحد. دعيت له 40 دوله وشاركت في المؤتمر 16 دولة عربية. انظر كذلك إلى كلمة الرئيس الفلسطيني محمود عباس في المؤتمر ، وكلمة رئيس الوزراء الاسرائيلي ايهود اولمرت وكلمة الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش في المؤتمر في جريدة القدس . 2007./11/27

[2] جريدة القدس.2009/12/18.الاتحاد الأوروبي يعارض منح قروض إضافية للمستوطنات في الضفة الغربية.

التصور الأول: وهو الذي يفسر الانقسام على أنه نتيجة لبرنامجين مختلفين، برنامج أغلبه مقاومة (وهو برنامج حماس) ويرفض العملية السلمية كما هي عليه الحالة، وبالذات المفاوضات بشكلها الحالي. وبرنامج يرتكز على عملية السلام، وبقي أنصار هذا التصور على طرح قضية المفاوضات والوصول إلى نهاية العملية السياسية إلى مبتغاها، وهي إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة، وفي الوقت نفسه تنشط الأسئلة حول موضوعة المقاومة لأصحاب هذا التصور باتجاه ما الجديد وأين وصلت المقاومة في مشروع التحرير واستعادة الحقوق.

التصور الثاني: يقوم على أن العملية السلمية وبعد مضي أكثر من خمسة عشر عاماً من المفاوضات وصلت إلى نهايتها، وبالتالي لا يمكن الحديث عن مفاوضات، وإنما المطلوب الآن قرارات فيما يخص النهايات لعملية التفاوض[1].

التصور الثالث: ناتج عن طبيعة الصراع الداخلي المبني أصلا على الانقسام نفسه والجدليات الداخلية للفصائل، إن هذا الجدل جعل كل طرف يترصد للطرف الآخر حول طبيعة الانجازات التي حققها مشروعة سواء في الضفة الغربية أو القطاع.

التصور الرابع: ارتفاع مستوى التدخلات الخارجية سواء الإقليمية أو الدولية في الشؤون العامة للقضية الفلسطينية.

بناء على هذه التصورات شهد المسرح السياسي الفلسطيني اشتداداً في مستوى المقاومة، واشتداداً في تعثر العملية السلمية، ومن هنا سنأتي على تفصيل مساري المقاومة والعملية السلمية في هذه الفترة؛ للوقوف على أبرز المحطات التي نما في ظلها هذان المشروعان وطبيعة النجاحات والإخفاقات التي تم تحقيقها على كلا المسارين.

مسار المقاومة

خيم على المسار العام للمقاومة قضيتان مركزيتان: موضوعة الجندي الأسير جلعاد شاليط ، وموضوعة الحرب على غزة. فعلى الرغم من آن موضوعة شاليط تعود إلى مرحلة ما قبل الانقسام إلا أنها الورقة الرئيسية التي تلعب بها حركة حماس والفصائل الآسرة للجندي جلعاد شاليط، فعدت هذه القضية من أبرز القضايا التي أخذت بعدا ومدا على الساحة السياسية فيما يخص العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية، فالأول تمتد مدة أسر جندي إسرائيلي داخل الأراضي الفلسطينية لهكذا فترة- حيث أنها لغاية الآن زادت على الثلاث

[1] عريقات صائب. اللجنة الرباعية إمكانية تفعيل الدور، المتغيرات الدولية ومستقبل القضية الفلسطينية .تحرير رائد نعيرات، بلال الشوبكي، سليمان بشارات. المركز الفلسطيني للديمقراطية والدراسات. فلسطين. نابلس. 2009 ص ص11-18

سنوات- دون تمكن الجيش الإسرائيلي من العثور عليه، كذلك موضوعة من تطالب الفصائل الآسرة بإطلاق سراحهم (وهم أصحاب الأحكام العالية أو ما تطلق عليهم إسرائيل الأيدي الملطخة بالدماء)*.

القضية الثانية هي الحرب على قطاع غزة، كانت الحرب على قطاع غزة أحد النقاط المفصلية في هذه المرحلة وذلك لعدة أسباب: أولاً أن هذه الحرب أتت أثناء الانقسام الفلسطيني، ثانياً أن هذه الحرب دارت رحاها على الأرض الفلسطينية (قطاع غزة)، وثالثا وحشية الاحتلال واستخدامه كل أنواع الأسلحة الفتاكة بما فيها الفسفور الأبيض[1]، وآخرها انتهاء الحرب دون توقيع اتفاق بين الأطراف المتحاربة، إلا أن حرب غزة تركت العديد من الآثار والنتائج على مستوى العلاقات الداخلية الفلسطينية وعلى مستوى العلاقات في الإقليم والعالم العربي أو على صعيد التفاعلات الدولية للقضية الفلسطينية.

فعلى الصعيد الداخلي أدت الحرب إلى استشهاد ما يقارب 1500 شهيد فلسطيني ثلثهم من الأطفال، كما قدرت خسائر قطاع غزة بمليارين من الدولارات، وأدت الحرب إلى تدمير البنية التحتية للقطاع المنهكة أصلا. كما أن الحرب زادت من مستوىوتيرة الجدل الداخلي الفلسطيني تجاه المواقف من الحرب، أو فيما بعد تجاه إعمار قطاع غزة، فبعد انتهاء الحرب احتضنت مصر مؤتمرا في شرم الشيخ من اجل إعادة اعمار القطاع، إلا أن الدول المانحة رفضت تقديم أموال الدعم إلا عن طريق السلطة الفلسطينية[2]، وهذا أعاد من جديد موضوعة المصالحة الفلسطينية وتفعيلها بين حركتي فتح وحماس، سارعت مصر إلى عقد العديد من جولات الحوار الفلسطيني – الفلسطيني في القاهرة بين الفرقاء الفلسطينيين، وعلى الرغم من مضي سبع جولات من الحوارات، لم يستطع الطرفان الفتحاوي والحمساوي التوصل إلى اتفاق، قدمت مصر في نهاية الجولات ورقة مصرية كاملة لموضوعة المصالحة، وافقت حركة فتح على الورقة المصرية وقامت بتوقيعها، إلا أن حماس رفضت التوقيع على الورقة معللة ذلك بأن هناك بعض البنود لم يتم التوافق عليها[3].

أما الآثار التي ترتبت على الجانب العربي، فقد شكلت حرب غزة مفصلا كذلك في مواقف الأطراف العربية الرسمية وغير الرسمية، فالمواقف الشعبية والجماهيرية جاءت مساندة لموقف حماس في الحرب، أما الموقف الرسمي العربي، فقد انقسم إلى موقفين: الموقف القطري والموقف المصري وكان هذا الموقف بداية لتطور ونمو علاقات جديدة في المنطقة وبالذات بعد القمة الطارئة لجامعة الدول العربية التي دعت إليها قطر

---

* جلعاد شاليط هو الجندي الاسرائيلي الذي قامت مجموعات فلسطينية مسلحة بالاضافة إلى كتائب عز الدين القسام باختطافه، من داخل دبابته العسكرية خلال خدمته في الجيش الإسرائيلي على حدود قطاع غزة، إذ قتل جنديان وتم خطف العريف جلعاد شاليط بتاريخ 2006/6/25 ، وما يزال رهن الأسر بانتظار صفقة التبادل .

[1] انظر تقرير جولدستون ، الذي اعتبر أن ما قامت به إسرائيل في حربها على القطاع يعتبر جرائم حرب .
http://www.alaqsagate.net/vb/showthread.php?t=64529

[2] انظر د.رائد نعيرات، بلال الشوبكي ، سليمان بشارات. الحرب على غزة قراءة الواقع ودلالات المستقبل. فبراير 2009 .مؤسسة الدراسات الفلسطينية .www.palestine-studies.org ، وكذلك دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (عملية الرصاص المصبوب/ معركة الفرقان) .تحرير عبد الحميد الكيالي.مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات .لبنان. بيروت.2009

3 وثيقة مذكرة حول موقف حركة حماس من الورقة المصرية وجهود المصالحة .2009/10/24 .قسم الوثائق مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات .لبنان بيروت
http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=129&a=101545

في الدوحة ومقاطعة مصر والسعودية والأردن والسلطة للقمة[1]، وحضور وفد حماس للقمة، هذه المواقف ما زالت تداعياتها تتدحرج، ولو بشكل بطيء فيما يخص العلاقات العربية – العربية تجاه القضية الفلسطينية.

بالنسبة للموقف الإسرائيلي والدولي، فقد شكلت الحرب نقطة حرجة بالنسبة لإسرائيل وبالذات فيما يخص التوجهات الشعبية الدولية تجاه إسرائيل وما أطلق عليه المظاهرات المليونية في العواصم الغربية الناهضة لإسرائيل، وتلا ذلك رفع القضايا ضد قادة جيش الاحتلال والملاحقات القضائية، وليس آخرها تقرير جولدستون، أما على صعيد العلاقة مع حماس، فقد كان من آثار الحرب ما يلي:

أولا: عدم قدرة الجيش الإسرائيلي والحرب على إنهاء حكم حماس للقطاع سواء من الناحية العسكرية أو من ناحية إسقاط حكم حماس عن طريق رفض الجماهير لها.

ثانيا: عدم قدرة الجيش الإسرائيلي على إعادة شاليط إلى بيته، فبالرغم من الحرب ما زال شاليط في الأسر.

ثالثا:استطاعت إسرائيل أن توقع مع الولايات المتحدة اتفاقية أعالي البحار والهادفة إلى محاصرة القطاع عبر البحر من أجل تضييق الخناق على وصول العتاد العسكري لحركة حماس.

رابعا: أبقت إسرائيل على حصار القطاع بعد الحرب، رغم الضغوط الدولية والشعبية تجاه فك الحصار.

أما بالنسبة للموقف الدولي، فقد زادت الحرب التعاطف الشعبي مع حركة حماس، وهذا بدا واضحا في قوافل شريان الحياة المتوجهة من أوروبا إلى قطاع غزة، وما ذكر سابقا من قضايا المحاكمات الدولية وقضايا المظاهرات المليونية في العواصم الأوروبية، إلا أن ذلك لم يؤدِ إلى إزالة العزله المفروضة على حماس سياسياً واقتصادياً.

مسار العملية السلمية:

إن دراسة العملية السلمية في هذه الفترة تعتبر من أكثر القضايا تعقيدا في تاريخ مسيرتها، فمنذ عام 2003 دخل على مسرح العملية السلمية مجموعة من المحددات التي باتت تتحكم في مسارها، ومن أبرز هذه المحددات أولا: خارطة الطريق، ورؤية الرئيس جورج دبليو بوش، ثم التغيرات السياسية في إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وطبيعة المواقف تجاه قضايا الحل النهائي، لذا سيتم في هذا الجزء معالجة قضايا الحل النهائي وطبيعة التصورات المطروحة تجاهها واستشراف مستقبلها بناء على التغيرات في مختلف الساحات.

جاءت خارطة الطريق مؤكدة على التزامن والالتزامات المتبادلة بين الطرفين في الصراع، وأن على كل طرف مجموعة من الالتزامات التي يجب القيام بها، ومع نهاية العام 2007 قام الجانب الفلسطيني بكل ما

[1] جريدة السياسي الالكترونية .حالة اللاسلم واللاحرب في علاقات مصر وقطر.المحرر السياسي ، 2009/6/26 .
http://www.alssiyasi.com/?browser=view&EgyxpID=32472

عليه من التزامات تجاه خارطة الطريق، التي تمثلت في وقف العنف، وبناء المؤسسات وانتخاب قيادة جديدة...الخ. في المقابل إسرائيل لم تقم بتطبيق ما عليها من التزامات وبالذات فيما يخص تجميد الاستيطان في الضفة الغربية كمرحلة أولى. وتذرعت إسرائيل باعتراضاتها الأربع عشر على خارطة الطريق، وبالتفاهمات السرية بين الإدارة الأمريكية وحكومة أرئيل شارون، وتم تحويل خارطة الطريق إلى جدلية جديدة كخطة للخروج من الحل، أما المحدد الثاني، وهو رؤية الرئيس الأمريكي جورج بوش والمتمثلة بإقامة دولتين لشعبين، التي اعتبرت فلسطينيا من أكثر المواقف المتقدمة أمريكيا، إلا أن هذه الرؤية كذلك حولتها إسرائيل بالطلب من السلطة الفلسطينية الاعتراف بالدولة اليهودية كشرط مسبق، الذي عنى للفلسطينين شطب حق العودة أولا، وطرد الفلسطيني المقيمين في الداخل ثانيا[1]، كما أن رؤية الرئيس الأمريكي لم يتم وضع خطوات ووسائل من قبل الجانب الأمريكي لتطبيقها وبالتالي تحولت هي كذلك إلى عقبة وليس حل في طريق العملية السلمية.

لذا بقيت العملية السلمية تراوح مكانها بين مفاوضات هنا وأخرى هناك إلى أن أجريت الانتخابات الإسرائيلية التي أدت إلى تشكيل بنيامين نتنياهو الحكومة في إسرائيل، وفوز باراك أوباما في الولايات المتحدة الأمريكية الذي شكل دفعة للعملية السلمية، وبالذات مع إعلان باراك اوباما عن سياساته في التغيير وتشكيل طاقم أمريكي سيشرف على العملية السلمية بقيادة جورج ميتشل، ومحاولته انتهاج سياسة مغايرة لسلفه الرئيس جورج بوش المعروف بانحيازه التام لإسرائيل[2]. ومع مجيء بنيامين نتنياهو إلى الحكم توقفت العملية السلمية وذلك لعدة أسباب:[3]

أولا: رفض رئيس الوزراء الإسرائيلي الاعتراف بفكرة حل الدولتين.

ثانيا: تبنيه لمشروع السلام الاقتصادي ، وليس البعد السياسي في الحل.

ثالثا: تنشيط عملية الاستيطان في الضفة الغربية، التي لم تقف أصلا، ولكن الجديد أن البرنامج الحكومي لحكومة نتنياهو يقوم على الاستيطان.

رابعا: رفض الحكومة الإسرائيلية الحالية معالجة قضايا الوضع النهائي.

جميع هذه السياسات جعلت السلطة الفلسطينية تعلن عن عدم الشروع في مفاوضات مع الحكومة الإسرائيلية الحالية ما لم تقم بما عليها من التزامات تجاه العملية السلمية، وبالذات ما تضمنته خارطة الطريق

---

[1] - السهلي نبيل. يهودية الدولة ام يهود لدولة اسرائيل؟ الجزيرة نت.
http://www.aljazeera.net/Portal/Templates/Postings/PocketPcDetailedPage.aspx?PrintPage=True&GUID=%7B53FFEB85-C1D0-48F2-B874-4144EF1CBEB0%7D

[2] انظر خطاب الرئيس باراك اوباما في جامعة القاهرة ، ومقابلة الرئيس باراك اوباما مع قناة العربية ، والتي ركز خلالها الرئيس الامريكي على انتهاج سياسة جددية مع العالمين العربي والاسلامي . جريدة الحياة اللندنية 2009/6/5 .

[3] انظر :البرنامج الوزاري لحكومة بنيامين نتنياهو المقدم الى الكنيست والذي بموجبه نالت الثقة .موقع وزارة الخارجية الاسرائيلية .تواصل.

أولا وكذلك المفاوضات يجب أن تقوم على قضايا الوضع النهائي وليس التفاوض على الحلول الجزئية. رفضت الحكومة الإسرائيلية هذه السياسة الفلسطينية وأخذت الحكومة الإسرائيلية تشرع في مشروعين أساسيين يضربان في عمق العملية السلمية وبالذات فيما يخص الاستيطان والقدس، وهما القضيتان اللتان استغلتهما إسرائيل منذ توقيع اتفاق أوسلو فيما سمي سياسة "خلق حقائق على الأرض" فقد نشطت عمليات هدم البيوت في القدس الشرقية ومحاولة تغيير طابعها الديموغرافي لصالح الوجود اليهودي في المدينة. فأقدمت الحكومة الاسرائيلية على مشروع ترحيل 1500 فلسطيني من مدينة القدس، وهدم ما يقارب 88 منزلا بحجة عدم الترخيص، وهذا يأتي ضمن دراسة اسرائيلية أن سكان القدس يشكلون اليوم ما نسبته 25%، ومع حلول عام 2040 سيصبح عدد العرب في القدس الشرقية هو 55%، لذا عمدت السياسية الاسرائيلية على اتباع سياسة الترحيل والهدم والتضييق من أجل إجبار المقدسيين العرب على الرحيل عن القدس، وتارة بالجدار الذي حرم 125 الف من أن يكونوا من سكان القدس، والهدف هو الوصول إلى قضم ما نسبته 86% من أراضي القدس الشرقية لصالح إسرائيل هذا أولاً، وثانياً ألا تزيد نسبة العرب المقدسيين عن 12% من سكان القدس لضمان البعد الديمغرافي اليهودي للمدينة[1].

[1] التفكجي خليل .القدس 2020 أغلبية يهودية وأقلية عربية . موقع المشاهد السياسي .حوار خاص 2009/8/15 . http://www.almushahidassiyasi.com/ar/print/7308/

الاستيطان

اعتبر الاستيطان العصب الرئيسي للحكومات الإسرائيلية منذ احتلال الضفة الغربية، ويأتي الاستيطان محققا أهداف دينية وأمنية وسياسية، إلا أن هناك أهدافا معينه وضعتها الحكومات المتعاقبة لا فرق في ذلك بين حكومة عمالية أو ليكودية ومن أبرز هذه الأهداف ما يلي:

1. منع التواصل الجغرافي بين الفلسطينين والمحيط العربي.
2. فصل السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وإخوانهم في أراضي عام 1948.
3. تجزئة الأراضي الفلسطينية وإعاقة التواصل الجغرافي، وتحويل الضفة الغربية إلى كانتونات يصعب معها إقامة تواصل جغرافي.
4. السيطرة على المصادر الطبيعية في الضفة الغربية: الأحواض المائية والمناطق الصالحة للزراعة والمناطق الصناعية...الخ.
5. تغيير البنية الديموغرافية للضفة الغربية.

لذا نجد أن التوزيع الجغرافي للمستوطنات جاء محققا هذه الأهداف حيث توجد ثلاث تجمعات استيطانية كبرى في الضفة الغربية وهي:

1- المحور الشرقي، ويضم المستوطنات في غور الأردن، الذي يهدف إلى: السيطرة على الحوض المائي الشرقي ومنع التواصل الجغرافي للفلسطيني مع الدول العربية والسيطرة على مساحات شاسعة من الأراضي.

2- محور أرئيل: ويضم مستوطنة أرئيل وما حولها ويهدف هذا المحور إلى تقطيع أوصال الضفة الغربية بحيث يمنع التواصل الجغرافي في الضفة الغربية.

3- المحور الغربي، ويهدف إلى السيطرة على الحوض المائي الغربي للضفة الغربية ويمنع التواصل الجغرافي بين سكان الضفة الغربية وفلسطينيي الخط الأخضر.

إضافة إلى المستوطنات المحيطة بمنطقة القدس التي تهدف إلى تحويل القدس إلى منطقة يهودية بالكامل من خلال تغيير الواقع الديموغرافي.

تحتل المستوطنات ما نسبته 2% من مساحة الضفة الغربية، إلا أنها تسيطر على ما نسبته 41% من مساحة الضفة الغربية حسب تقارير حركة السلام الآن الإسرائيلية من خلال الطرق الالتفافية ومناطق الحرام

حول المستوطنات، وحسب تقرير للبنك الدولي فإن المستوطن في الضفة الغربية يستهلك في المتوسط 2400 م مكعب من المياه سنويا، فيما يستهلك الفلسطيني المقيم في الضفة الغربية 75 م مكعب سنويا[1].

تضاعف الاستيطان منذ اتفاقية أوسلو في الضفة الغربية بشكل ملموس، فقفزت الأنشطة الاستيطانية بنسبة 52% بينما زاد عدد المستوطنين بنسبة 54%. فاليوم يبلغ عدد المستوطنين في الضفة الغربية والقدس الشرقية ما يقارب النصف مليون مستوطن[2].

ومنذ العام 2003 شهدت حركة الاستيطان تعاظما ملموسا في ابعادها التنموية باتجاه بناء مستوطنات جددية وتوسيع المستوطنات وزيادة عددها وفي بعدها السياسي، وتحول المستوطنون الى كتله سياسية حرجة داخل النظام السياسي الإسرائيلي، والجدول التالي يوضح تزايد الاستيطان في الضفة الغربية بين عامي 2003-2008 م. فقد شهدت هذه الأعوام تغيرات واضحة في بنية وثقل الوزن السياسي للاستيطان كفكرة وأهداف وكذلك للمستوطنين انفسهم وعلى مختلف المستويات حسب دراسة أجراها نيكولاس بيلهام الباحث بمجموعة الأزمات الدولية بعنوان "يمين إسرائيل الديني وعملية السلام" التي نشرها تقرير الشرق الأوسط الصادر عن "مشروع الشرق الأوسط للأبحاث والمعلومات " The Middle East Research & Information Project في 12 من أكتوبو2009 بين خلالها الدور المميز الذي بات يلعبه المستوطنون في الضفة الغربية ككتله بشرية إذ ارتفعت نسبتهم 300 الف مستوطن هذا اذا استثنيا المستوطنين في القدس الشرقية أي ما نسبته 4% من سكان اسرائيل[3].

تشكل موضوعة الاستيطان حجر الزاوية بالنسبة لعملية السلام وبالذات في العلاقات الامريكية الاسرائيلية، وما يتعلق بالمفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، فمنذ وصول باراك اوباما للحكم أكدت الإدارة الجديدة على رفضها لفكرة الاستيطان في الضفة الغربية[4]، واعتبرت القيادة الفلسطينية أنه لا يمكن التفاوض مع الحكومة الاسرائيلية مع استمرار الاستيطان.

[1] ملف الاستيطان في الضفة الغربية :حقائق وأرقام. www.arableagueonline.org/las/picture_gallery/settlement.pdf
[2] مرجع سبق ذكرة.ملف الاستيطان في الضفة الغربية
[3] بيلهام نيكولاس .اليمين الديني في إسرائيل وقضية المستوطنات.تقرير الشرق الأوسط رقم 89. 20 تموز/يوليو 2009
[4] جريدة الشرق الاوسط. أوباما يحذر من وضع خطير مع استمرار إسرائيلي توسيع الاستيطان في مدينة القدس.2009/11/19.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

I. الكتب باللغة العربية

ابن الأثير، أبو الحسن علي بن محمد. **الكامل في التاريخ**، مج10، بدون تاريخ نشر.

ابن حنبل، أحمد ، **مسند الإمام أحمد**، الجزء 45.

ابن خلدون، عبد الرحمن. **تاريخ العلامة بن خلدون**، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر، القسم الأول، مج2، دون تاريخ نشر.

أبو جابر، إبراهيم وآخرون. **الانتفاضة- تغير معادلات الصراع في المنطقة**، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2001.

إدي، ويليام. **روزفلت وبن سعو**د, أصدقاء الشرق الأوسط الأمريكيون, نيويورك 1954.

الأشقر، إسماعيل وبسيسو، مؤمن. **دراسة توثيقية للقتلى والجرحى الصهاينة خلال انتفاضة الأقصى 2004/12/31-2000/9/28**، المركز العربي للبحوث والدراسات، غزة.

انطونيوس، جورج. **يقظة العرب، تاريخ حركة العرب القومية**، ترجمة ناصر الدين الأسد، إحسان عباس، ط2، دار العلم للملايين، بيروت، 1966.

تمام، أحمد. **الكامل.. والتفريط في بيت المقدس في ذكرى عقد معاهدة تسليمه** :22 ربيع الأول 626 هـ

جارودي، روجيه. **الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية**. ترجمة محمد هشام، ط2، درا الشروق، القاهرة، 1998.

الحصري, ساطع. **أبحاث مختارة في القومية العربية**, سلسلة التراث القومي,الأعمال القومية لساطع الحصري 17, مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985.

الحمد، جواد. **الانتفاضة الكبرى وتطور القضية الفلسطينية، في المدخل إلى القضية الفلسطينية**، تحرير جواد الحمد، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 1997.

الحوت، بيان نويهض. **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، 1917-1948**، ط3، دار الهدى، 1983.

الحوت، بيان نويهض. **فلسطين: القضية، الشعب، الحضارة، التاريخ السياسي من عهد الكنعانيين حتى القرن العشرين 1917**. دار الاستقلال للدراسات والنشر، بيروت، 1991،

خضر، بشارة. **أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003.

خلف، صلاح "أبو إياد". **فلسطيني بلا هوية**، لقاءات مع الكاتب الفرنسي أريك رولو، نقلها إلى العربية نصير مروة، مؤسسة صباح للدعاية والنشر، دون سنة نشر.

الدباغ، مصطفى مراد. **بلادنا فلسطين**، الجزء الأول، القسم الأول، دار الطليعة، بيروت، 1965.

دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة: عملية الرصاص المصبوب/ معركة الفرقان. تحرير عبد الحميد الكيالي. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، لبنان، بيروت، 2009.

دروزه، عزة. **الحركة العربية المدنية**، الجزء الثالث، المكتبة العصرية، 1951.

زعيتر، أكرم. **القضية الفلسطينية**، ط3، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 1986.

سعيد، ادوارد. **نهاية عملية السلام. أوسلو وما بعدها**، دار الآداب، 2002.

الشريف، ريجينا. **الصهيونية غير اليهودية في إنجلترا والصهيونية العنصرية**، مج 2، بيروت: 1977.

شكري، محمد عزيز. **البعد الدولي للقضية الفلسطينية**، الموسوعة الفلسطينية، المجلد السادس، الطبعة الأولى، دراسات القضية الفلسطينية، بيروت 1990.

صايغ، أنيس. **يوميات هرتزل**، ترجمة هلدا شعبان صايغ، بيروت، 1973.

صايغ، يزيد. **الحركة الوطنية الفلسطينية 1949-1993 الكفاح المسلح والبحث عن الدولة**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2003.

الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير. **تاريخ الطبري، تاريخ الرسل والملوك**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم, ج3، 2398/1 – 2399/1، دار المعارف، القاهرة، 1960.

العباسي، نظام. **السياسة الداخلية للحركة الوطنية الفلسطينية في مواجهة الانتداب البريطاني والحركة الصهيونية 1918-1945**. دار هشام للنشر والطباعة، اربد – عمان، 1984م.

عبد الكافي، إسماعيل عبد الفتاح وهيبة، محمود منصور. **إدارة الانتفاضة الفلسطينية، كنموذج لإدارة الصراعات والأزمات الدولية، نظرة مقارنة لإدارة انتفاضة الحجارة / انتفاضة الأقصى**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية.

عثمان، عثمان. **مأزق التسوية السياسية للصراع العربي- الإسرائيلي**، مؤسسة مجد، بيروت، 2003.

عثمان، عثمان، **مفاهيم سياسية**، في مقرر التربية الوطنية، جامعة القدس المفتوحة، 2005.

عريقات، صائب. **اللجنة الرباعية امكانية تفعيل الدور: المتغيرات الدولية ومستقبل القضية الفلسطينية**. تحرير رائد نعيرات، بلال الشوبكي، سليمان بشارات. المركز الفلسطيني للديمقراطية والدراسات. فلسطين. نابلس. 2009.

علاونة، كمال إبراهيم. **فلسطين العربية المسلمة، الماضي- الحاضر- المستقبل**، ط2، مؤسسة الإسراء العربي، نابلس، 2007.

علوش، ناجي. **المقاومة العربية في فلسطين، 1917-1948**، مكتبة الأسوار، عكا، 1979.

غارودي، روجيه. **إسرائيل بين اليهودية والصهيونية**، ترجمة حسين حيدر، دار التضامن، بيروت، 1990.

غنيم، عادل حسن. **الحركة الوطنية الفلسطينية من 1917-1936**، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1972.

قاسميه، خيرية. **النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه 1908 – 1918**، بيروت، 1973.

قريع، أحمد. **الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من اوسلو إلى خريطة الطريق**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2005.

الكيالي، عبد الوهاب. **تاريخ فلسطين الحديث**، ط10، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990،

لآزار، برنارد. **معاداة السامية، تاريخها وأساليبها**، 1894م.

لوبون، غوستاف. **حضارة العرب**، ترجمة محمد عادل زعيتر وعيسى البابي الحلبي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1945.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **فلسطين تاريخها وقضيتها**،1983.

محسن، صالح. **صراع الإرادات: السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية 2006-2007**. لبنان، بيروت، 2008.

محمود، أمين عبد الله. **مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى**، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1984.

مركز دراسات الشرق الأوسط، قراءة **إحصائية وسياسية في نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية 25 كانون الثاني/ يناير 2006** ، عمان.

مندل، نيفل. **الأتراك والعرب والهجرة اليهودية لفلسطين 1820- 1914**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية سانت انطوني، جامعة أكسفورد 1965،

منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، وثائق محفوظة، الملف رقم ب/617، 1929-1930، بيان في موقف المسلمين.

هدواي، سامي. **الحصاد المر، فلسطين بين عامي 1914-1979**، ترجمة فخري حسين يغمور. مطبعة التوفيق، عمان. دون تاريخ نشر

هرتزل, تيودور. **اليوميات**, الناشر فيكتور جولانسز, 1958,

الواقدي، أبو عبد الله محمد بن عمر. **من فتوح الشام**، ط1، ج2، المطبعة العثمانية المصرية، مصر، 1935.

وايتلام، كيث. **اختلاق إسرائيل القديمة، إسكات التاريخ الفلسطيني**، ترجمة سحر الهنيدي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1999.

ياسين، صبحي. **الثورة العربية الكبرى في فلسطين 1936-1939**، دار الهدى للطباعة، د.م، 1959.

يوميات ووثائق الوحدة العربية 1989 - 1993، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995.

II. الكتب باللغة الأجنبية

Balfour, Arthur Jams, **Memorandum**: **Syria, Palestine, Mesopotamia**, 1919.

Koestler, Arthur, **Random House**, 1978.

Sykes,Christopher, **Crossroads to Israel 1917- 1948**, A Midland Book, Bloomington, Indiana University Press, 1965.

Hurst, David, **The Gun and the Olive Branch: The Roots of Violence in the Middle East,** Faber and Faber, second edit, London, 1984.

Williams, Francis, **A Prime Minister Remembers,** Windmill Press,London, 1961.

Khouri, Fred J., **The Arab Israeli Dilemma**, Second Edition, Syracuse University Press, New York, 1976.

Wagner, Heinz, **Der arabisch – israelische Konflikt im Voelkerrecht**, Berlin, 1971.

Cobban, Helena, **The Palestinian Liberation Organization: People, Power and Politics**, Cambridge University Press, 1989.

Parzen, Herbert, ed. **Herzl Speaks: His Mind on Issues, Events and men,** New York, The Herzl Press,1960.

Hoover, Herbert, **Ordeal of Woodrow Wilson**, New York, MC Craw-Hill Book Co., 1958.

Alem, Jean-Pierre, **Juifs et arabes, 3000 ans d'histoire Paris,** Grasset, 1986.

Joint Palestinian-Jordanian Accords, February11,1985, PASSIA Diary 1994, PASSIA, Jerusalem. 1994.

Wolf, L., **Notes on the Diplomatic History of the Jewish Question**, London, 1919.

Pinsker, Leo, **Auto- Emancipation**, edited by A.S. Eban, Federation of Zionist youth, 1932.

Paton,Lewis Bayles, **The Early History of Syria and Palestine**. Reprint of the 1901ed, U.S.A., Hyperion Press, 1981.

Lloyd George, David, **Memoires, the Peace conference**, New Haven, Vol. 11, Yale University press, 1939.

Menachem, Begin, **The Revolt**, London, W.H.Allen, 1951.

Millis, Walter, ed., **The Forrestal Diaries**, New York, The Viking Press, 1951.

Hess, Moses, **Rome and Jerusalem**, N.Y., 1945.

Pearlman, Moshe, **Gespraeche mit Ben Gurion**, Muenchen, 1966.

Goldmann, Nahum, **The Jewish Paradox**, trans. Steve Cox, NY: Grossest and Dunlap, 1978.

Sokolow, Nahum, **History of Zionism,** Vol I.**,** N. Y. 1964.

Hitti, Philip K., **History of Syria: including Lebanon and Palestine,** London, Macmillan, 1951.

Patai, R., **Israel: Between east and west,** Philadelphia 1953.

Patai, R., ed., **The complete diaries of Theodor Herzl,** vol.1, translated by Harry Zohn, New York, London, Herzl press and Thomas Yoseloff, 1960.

Shapiro, Harry L. **The Jewish people: A Biographical history**, UNESCO, 1960.

Finch, Henry, **The World Great Restoration**, London, w. Bladen, 1621, in: the National union catalogue, London, Chicago, 1971.

Samuel, Stephen Wise, **Challenging Years: the Autobiography of Stephen Wise,** London: East and West library, 1951.

Herzl, Theodor, **wenn ihr wollt, ist es kein Maerchen**, koenigstein, Tanus 1978. 1.Ausgabe: Altneuland, der Judenstaat, - Wien 1896.

Herzl, Theodor, **The Jewish state: An Attempt at a Modern Solution of the Jewish Question**, Translated by Sylvie Davigdor, London: Rita earl.,4th ed,1946.

Thompson, Thomas L. , **Early History of the Israelite people from the written & Archaeological sources**, Brill, 1992.

Truman, H. , **The Memoirs of Harry S. Truman**, vol.2: years of Trial and Hope,1946- 1953.

Khalidi, Walid, **Das Palaestinaproblem. Ursachen und Entwicklung, 1897-1948**, Rastatt 1972.

Hollstein, Walter, **Kein Frieden in Israel, zur Sozialgeschichte des Palaestina-Konflikts**, Fulda, 1984.

Hollstein,Walter, **Vettern und Feinde, der Palaestina – Israel – Konflikt**, Basel, Lenos Frankfurt, Zuerich 1965.

Lacquer, Walter and Rubin, Barry, eds., **The Israel – Arab Reader: A Documentary History of the Middle East Conflict**, Pelican Books, 4th rev. and updated ed., New York, Penguin, 1984.

Keller, Werner, **The bible as History: Historiography the Ancient world and the Origins of Biblical History**, New Haven, Yale University Press, 1983.

.Stinespring, William F. , Introduction , in Mehdi, M.T. ed., **Palestine and the Bible,** New York, New World Press, 1970.

Quant, William, ed. , T**he Middle East: Ten Years after Camp David**, Brookings Institution Press, Washington, 1988.

Wise, Stephen and De Haas, Jacob, **The great Betrayal**, New York, Brentano's, 1930.

ثانياً: الدوريات

I. الدوريات باللغة العربية

أبـو خليـل، إليـاس. ***أرض فلسطين فـي منظومـة الفكـر السياسـي الصـهيونـي*، مجلـة الصـخرة الأسـبوعية**، الصـادرة عن حركة فتح عدد 149، السنة الثالثة في 1987/7/7م.

الحمد، جواد. ***أبعاد اتفاق مكة – الفرص والمخاطر*، مجلة دراسات شرق أوسطية**، نـدوة 2007/3/10، عـدد 39، ربيع 2007.

حمودة، رياض. ***انعكاسات الانتفاضة على الشـعب الفلسـطينـي سياسـيا، اجتماعيـا، اقتصـاديا، صـحيا*، مجلـة دراسات شرق أوسطية**، ع 29-30، خريف وشتاء 2004-2005.

خليل، إبراهيم الشيخ. ***رسالة من مجاهد قديم، ذكريات عـن القسـام*، مجلـة شـؤون فلسـطين**، 7 آذار/ مـارس 1972.

خوري، الياس. ***المشروع الصهيوني في ثلاثين عام***، **مجلة شؤون فلسطينية**، ع 79، يونيو/ حزيران 1978.

سعيد، أمين. مقال في **مجلة الرابطة العربية**، ج96، 20 نيسان/ابريل 1938.

غنيم، حسين. ***ثورة الشيخ عز الدين القسام***، **مجلة شؤون فلسطينية**، كانون الثاني، يناير 1975.

قطيش، فادية. **دور *الانتفاضات الفلسطينية في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وآفاق انتفاضة ثالثة*، مجلة دراسات شرق أوسطية**، ع 38، شتاء 2007.

المشايخ، خضر. ***الاندحار الإسرائيلي من غزة – الوقائع والتحديات***، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، عدد 32-33، صيف وخريف 2005، ص 139-154،

نص وثيقة إعلان القاهرة، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، عدد 31، ربيع 2005.

نعيرات، رائد. ***خطة الانسحاب من غزة وشمال الضفة الغربية بين الاستجابة والمناورة***، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، عدد 29-30، خريف وشتاء 2004-2005.

II. الدوريات باللغة الأجنبية

American council for Judaism ,Issues Magazine, New York: Winter 1965-1966.

Encyclopedia Britannica- Micropaedia, vol.x.

Henry Laurens," Le Projet ***d'etat*** Juif attribue a Bonaparte" Revue de ***etudes*** Palestiniennes

Israel Zanqwill ,"The Return to Palestine", in New liberal Review, December 1901.

.Jerusalem post, 14, September 1966

ثالثاً: الوثائق

اتفاق أوسلو، **يوميات ووثائق الوحدة العربية 1989 - 1993**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط 1، 1995.

البرنامج الوزاري لحكومة بنيامين نتنياهو المقدم الى الكنيست، والذي بموجبه نالت الثقة .موقع وزارة الخارجية الاسرائيلية .تواصل.

بيان مجلس الأمن حول مدريد، الصادر في 2002/4/11.- س2،ع5، 6(01-06).- ص215.

بيلهام نيكولاس .**اليمين الديني في اسرائيل وقضية المستوطنات**.تقرري الشرق الاوسط رقم 89. 20 تموز/يوليو 2009

التقرير السنوي للهيئة المستقله لحقوق الانسان . **وضع حقوق الانسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية** .التقرير السنوي الثالث 2007 . فلسطين .رام الله.

خطاب غروميكو في الجمعية العامة بتاريخ 1947/11/16 و1948/5/21 في : Bruno Frei, Israel zwischen den Fronten,- Wien/

زعيتر، أكرم. **أوراق خاصة** محفوظة في مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المجموعة الثالثة، الوثيقة رقم (5).

زعيتر، اكرم. **أوراق خاصة**، محفوظة في مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المجموعة الثالثة، الوثيقة رقم (20)،

زعيتر، أكرم. **أوراق خاصة**، محفوظة في مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المجموعة الثالثة، الوثيقة رقم 2، البلاغ الرسمي الثاني.

زعيتر، أكرم. **أوراق خاصة**، محفوظة في مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المجموعة الثالثة، الوثيقة رقم (11).

زعيتر، اكرم. **يوميات خاصة**، محفوظة في مكتبة خاصة، الكراس رقم (4)، 6-16 كانون الأول، ديسمبر، 1931.

عبد الوهاب الكيالي ,**سلسلة الوثائق الأساسية والعامة**؛ بيروت:مؤسسة الدراسات الفلسطينية ,1968.

منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، وثائق محفوظة، الملف رقم ب / VI الوثيقة رقم (9) مؤتمر اللجان القومية.

النظام الاساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية .الباب الثاني .مادة 5،6،7،8

وزارة الخارجية الأميركية- القسم العربي خريطة الطريق.. مواقف الأطراف المختلفة وآفاق التطبيق.

رابعاً: النصوص التوراتية

سفر التثنية

سفر التكوين

سفر صموئيل الأول

خامساً: الصحف

جريدة الأيام حمادة فراعنة، الموقف الأميركي يستجيب للمصالح الفلسطينية، 2008/1/13

جريدة الجامعة العربية، العدد 169، 1 تشرين الاول/ اكتوبر، 1928.

جريدة الحقائق، نص المرسوم الرئاسي الفلسطيني باقالة رئيس الوزراء الفلسطيني اسماعيل هنية واعلان حالة الطوارئ، 2007/6/14.

جريدة الحياة اللندنية خطاب الرئيس باراك اوباما في جامعة القاهرة، ومقابلة الرئيس باراك اوباما مع قناة العربية، 2009/6/5.

جريدة الشرق الاوسط. اوباما يحذر من وضع خطير مع استمرار اسرائيلي توسيع الاستيطان في مدينة القدس.2009/11/19.

جريدة القدس. 2007/6/14م

جريدة القدس. 2009/12/18.

جريدة القدس. 2007./11/27

جريدة فلسطين، العدد 47-3238، 26نيسان/ابريل، 1936

صحيفة جيروزاليم بوست، موشيه دايان، 1987/8/10.

صحيفة دافار، مناحيم بيغن، 1978/12/12.

صحيفة عكاظ السعودية، نص خطاب التكليف، 2007/2/9.

صحيفة لوموند، النص الكامل لتصريح غولدامئير، 1971/10/5.

Cecile Morrisson , Les Croisades, que sais-je?;No. 157, Paris: presses universitaires de France,1969.

Marshall W. Baldwin, "Crusades", Encyclopedia Britannica-Macropaedia, No.5.

Yoel Marcus. The War is Inevitable, in Haaretz, 26 March, 1982.

سادساً: الانترنت

اتفاقيات كامب ديفيد، على موقع الكنيست الإسرائيلي بشبكة الإنترنت: http://www.Knesset.gov.il/ feedback/feedback Knesset-arb.asp.2006.

احمد عزت سليم، نموذج الديمقراطية الإجرامية، جريدة الصباح، http://www.alsbah.net/mynews/modules.php?name=News&file=article&sid=19247

استطلاع للرأي العام الفلسطيني حول الإنتفاضة وعملية السلام ، برنامج دراسات التنمية، 2000/11/13، جامعة بيرزيت، http://home.birzeit.edu/cds/arabic/opinionpolls/poll2.

انتفاضة الأقصى.. بداية مرحلة جديدة في تاريخ القضية، المركز الفلسطيني للإعلام، 2000/10/23، www.palestineinfo.info/arabic/analysis/2000/23_10_00.htm

الانتفاضة، موقع مركز القدس للإعلام والاتصالات. http://www.Jmcc.org/research/report/intifada.

بعثة المراقبين الدائمة لفلسطين في الأمم المتحدة، موقع البعثة على شبكة الانترنت: http://www.un.int/palestine/plo/back.html.

بكر أبو بكر، المقاومة واستراتيجية الرد المتزن والتفوق الأخلاقي، موقع الكاتب بكر أبو بكر: http://www.baker.byethost.com/tanthemat12.htm

البيان الأمريكي- السوفيتي المشترك، صدر في كل من نيويورك وموسكو، النص الكامل للبيان على موقعIPCRI بشبكة الانترنت: http://www.ipcri.org/files/ussoviet.html

البيان التأسيسي للجبهة الشعبية.1967/12/11 م الموقع الرسمي للجبهة الشعبية .http://www.pflp.ps

بيان اللجنة الرباعية للسلام في الشرق الاوسط. بعد اجتماع برلين بخصوص اتفاق مكة والموقف من تشكيل حكومة الوحدة الوطنية .موقع وزارة الخارجية الالمانية. http://www.almania.diplo.de/Vertretung/gaic/ar/02/Archiv/Nahost__Quartett__Erkl_C3_A4rung__Feb-07__Seite.html

بيان صدر عن وزارة الخارجية الإسرائيلية بتاريخ 2/أكتوبر 1977 موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية بشبكة الانترنت:http://www.mfa.gov.il/mfa/foreign 20% Relations/Israel.

بيان مدريد، إسلام أونلاين، 2002/4/10، http://www.islamonline.net/Arabic/news/2002-04/10/article30.shtml

تـــارخ محادثـــات الســـلام الفاشـــلة فـــي الشـــرق الأوســـط،
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7114000/7114840.stm

تـــاريخ الحـــروب العربيـــة – الإســـرائيلية، موقـــع تـــاريخ فلســـطين علـــى الإنترنـــت:
http://www.Palestinehistory.com/arabic/histor/war.htm

تـــاريخ فلســـطين. الســـيرة الذاتيـــة لشخصـــيات فلســـطينية- الجبهـــة الديمقراطيـــة لتحـــرري فلســـطين.
http://www.palestinehistory.com/arabic/biography/palbio.htm#DFLP

التفكجي خليل .القدس 2020 اغلبية يهودية واقلية عربية . موقع المشاهد السياسي .حوار خاص 2009/8/15
/ http://www.almushahidassiyasi.com/ar/print/7308.

التقرير الثالث حول جرائم التجريف والهدم التي نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة، المركز الفلســـطيني لحقـــوق الإنســـان،
http://www.pchrgaza.org/files/REPORTS/arabic/sweeping3land.htm

تقرير جولدستون ، الذي اعتبر ان ما قامت به اسرائيل في حربها على القطاع يعتبر جرائم حرب .
http://www.alaqsagate.net/vb/showthread.php?t=64529

جريدة السياسي الالكترونية .حالة اللاسلم واللاحرب في علاقات مصر وقطر.المحرر السياسي ،
http://www.alssiyasi.com/?browser=view&EgyxpID=32472 .2009/6/26

الحرب الأهلية في لبنان 1975، إعداد وبحث فريق عمل يا بيروت، على موقع يا بيروت الالكتروني
http://www.yabyrouth.com/pages/index1480,htm.

حسام كنفاني، «رؤية بوش» المعدّلة: تماهٍ مع المطالب الإسرائيليّة، صحيفة الأخبار، http://www.al-akhbar.com/ar/node/60220

خطـــاب الـــرئيس عرفـــات أمـــام الجمعيـــة العامـــة للأمـــم المتحـــدة، علـــى موقـــع شـــبكة الشـــرق الأوسط.http://www.mideastweb.org/arafat1988.htm

رائد نعيرات، بلال الشوبكي ، سليمان بشارات. الحرب على غزة قراءة الواقع ودلالات المستقبل. فبراير 2009 .مؤسسة الدراسات الفلسطينية www.palestine-studies.org.

الريفي .محمد اسحق.الاتحاد الاوروبي بين التطلع الفلسطيني والتحريض الصهيوني.مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية.المملكة المتحدة-لندن.-http://www.asharqalarabi.org.uk/mu-sa/b-mushacat-261.htm

زيارة الرئيس محمود عباس إلى الكويت، -http://www.news.gov.kw/files/documents/10-2%20(3).doc.

السلطة الفلسطينية في عشر سنوات، مجلة فلسطين المسلمة، http://www.fm-m.com/2004/jul2004/story17.htm.

السهلي نبيل. يهودية الدولة ام يهود لدولة اسرائيل؟ الجزيرة نت. http://www.aljazeera.net/Portal/Templates/Postings/PocketPcDetaile

شفيق منير. الجامعة العربية والانقسام الفلسطيني . المعرفة. http://aljazeera.net/NR/exeres/03548466-220B-4F9E-92DB-CF7CFA428DDB.htm?wbc_purpose=Basic%2CBasic_Current.

صالح محسن .قراءة نقدية في تجربة المجلس الوطني الفلسطيني .المعرفة .الجزيرة نت.

صحيفة الشرق الأوسط، لندن، 6 شباط 2006، عدد 9932. /http/www/asharqlawsat.com

صدمة فلسطينية من الصدام الأول، على موقع http://www.mnofal.ps

عرب 48 الالكتروني: http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=5&id=51820

العربية نت، http://www.alarabiya.net/programs/2005/01/11/9462.html

عرفات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، على موقع الباب الالكتروني:-http://www.al-bab.com/arab/docs/palshtm

عملية الليطاني، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة على الموقع الالكتروني: http://www.wikipedia.ors/wiki/141

قراءات في الوثائق البريطانية- حرب أكتوبر 1973: محضر اجتماع سري لرئيس الوزراء البريطاني الأسبق وكبار مساعديه بعد 6 أيام من الحرب، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، 24/يناير 2004، العدد http://www.alsharqa/awsat.com..9188

قراءات في الوثائق البريطانية- حرب أكتوبر 1973، صحيفة الشرق الأوسط لندن، 24/يناير 2004، العدد 9188، على موقع الصحيفة الالكتروني.http://www.alsharqa/awsat.com

قرار مجلس الأمن الدولي رقم 605 (1987) بتاريخ 22 كانون الأول (ديسمبر) 1987. موقع هديل الإلكتروني:.http://www.hadil.org/Arabic-web/Documents/Protection/SC-Res-605.htm

قرارات المؤتمر العربي الأول. www.yabeyrouth.com/pages/index354.htm

قرارات مجلس الأمن، صفحة الوثائق الرسمية للأمم المتحدة، إعداد قسم خدمات شبكة الإنترنت بالأمم المتحدة/ إدارة شؤون الإعلام، الأمم المتحدة، 2008. http://www.daccessdds.un.org/doc/Resolation/nro/368/71/IMG .

لماذا قامت إسرائيل باجتياح لبنان في عام 1982؟ على الموقع الإلكتروني: http://www.palestinefact.org/pf.1967-1991.20,9,2008.

مؤتمرات القمة العربية في نصف قرن، إعداد أسماء ملكاوي، صفحة المعرفة على موقع شبكة الجزيرة:.http://www.aljazeera.net/nr/exeres,12/1/2008

مجدي إبراهيم محرم "الصهيونية والمجد للعذراء" على، www.alarabnews com/ alshaab/2005/18-03-2005/ 23.htm.

المجلس الوطني الفلسطيني (الدورة التاسعة عشر) الجزائر 12-15/ تشرين ثاني/ 1988.المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، موقع الملف.http:// www.malaf.info/page=show

المجلس الوطني الفلسطيني (الدورة الثانية عشرة)، القاهرة 1/9/6-1974 على موقع المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات./http://www.malaf.info

المجلس الوطني الفلسطيني (الدورة السابعة عشرة). عمان 22-29/ تشرين ثاني/ 1984. على موقع ملف الإلكتروني http//www.Malaf.info/pa-documents

المجلس الوطني الفلسطيني (الدورة السادسة عشرة). الجزائر 14-1983/2/22. المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، موقع ملف http//www.Malaf.info/pa-documents

محمد السيد غنايم، جدار الفصل الإسرائيلي، الجزيرة نت، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B3A0CE56-A466-49D3-BBA8-3F8FF07FEAAE.htm

مـذكرة التفـاهم حـول التعـاون الاسـتراتيجي بـين الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وإسـرائيل. Us-Israel Memorandom of Understanding on Strategic Cooperation

مركز الاعلام الفلسطيني .وثـائق المجلس المركـزي الفلسطيني ، وقـرار المجلس الـوطني تشكيل المجلس المركـــــــــــــــزي الفلســـــــــــــــطيني.
http://www.palestinepmc.com/arabic/inside1.asp?x=2887&cat=3&opt=1

مركـــــــــز المعلومـــــــــات الـــــــــوطني الفلســـــــــطيني،
www.pnic.gov.ps/arabic/intifada/intefada20.html - 93k

مقابلـــــة مـــــع إســـــماعيل هنيـــــة، صـــــحيفة الســـــبيل، 2005/6/14،
http://www.assabeel.info/inside/article.asp?version=596&newsid=10238&section=79

ملخـص الاتفاقيـات، نقـلا عـن مركـز الزيتونـة للدراسـات والاستشـارات، مـن موقـع المركـز الالكترونـي: http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=199&a=39516

ملـــــف الاســـــتيطان فـــــي الضـــــفة الغربيـــــة :حقـــــائق وارقـــــام.
www.arableagueonline.org/las/picture_gallery/settlement.pdf

مهـدي عبـد الهـادي، الانفصـال الأردنـي (أسـبابه وآثـاره) الجمعيـة الفلسـطينية الأكاديميـة للشـؤون الدوليـة، Passia، الطبعة الثانية 1995، على موقع الجمعية بشبكة الإنترنت: http://www.Passia.org

المواقـــف مـــن الغـــزو العراقـــي للكويـــت، موســـوعة مقاتـــل مـــن الصـــحراء الالكترونيـــة، http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/IraqKwit/11/sec043.htm

الموقـــع الرســـمي لمـــذكرات الفريـــق ســـعد الـــدين الشـــاذلي، ، http:// el-shazly.com/Book/040/htm.

موقـــع مكتبـــة الـــرئيس كـــارتر علـــى شـــبكة الإنترنـــت: http://www.jimmy carter library.org/documented/campdavid/accords.phtm.

موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية بشبكة الإنترنت: http:// www.mfa.gov.il/

نـــــص إعـــــلان الهدنـــــة، 2003/6/29، مـــــن موقـــــع إســـــلام أون لايـــــن: http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2004/02/article11c.shtml

نص الرسالة التي بعثها وزير الداخلية هاني القواسمي ، لرئيس الوزراء اسماعيل هنية بتاريخ 2007/4/17 ، موضحا سبب استقالته من منصبه . مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.قسم الوثائق.
http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=129&a=37553

نص وثيقة الوفاق الوطني، موقع لجنة الانتخابات المركزية،
http://www.elections.ps/atemplate.aspx?id=517

النظام الداخلي لحركة فتح. الجزء الثالث: مبادئ واهداف واسلوب حركة فتح.WWW.FATEH.ORG

الوثائق الأمريكية لحرب أكتوبر 1973، مجموعة وثائق سرية نشرها بالانجليزية مركز أرشيف الأمن القومي الملحق بجامعة جورج واشنطن، ونشرت بالعربية في كتاب الأهرام: "أسرار الحرب الأمريكية لحرب أكتوبر 1973". أنظر موقع المركز: www.gwu.edu

وثيقة مذكرة حول موقف حركة حماس من الورقة المصرية وجهود المصالحة .2009/10/24 .قسم الوثائق مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات .لبنان بيروت
http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=129&a=101545

وزير النفط السعودي الأسبق أحمد زكي مقابلة مع الوزير السعودي في برنامج زيارة خاصة، قناة الجزيرة الفضائية، 2006/9/16، على موقع الجزيرة نت، http://www.aljazeera.net

وسام عفيفة، تحت تأثير الانتفاضة : القطاعات الاقتصادية تشهد تراجعا كبيرا.... ومليون يهودي يغادرون الكيان الإسرائيلي، مجلة العصر، 2002/1/10،
http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=3297

الوضع الداخلي الفلسطيني بعد خطاب عرفات 2001/12/16، صحيفة الشرق الأوسط،
http://aawsat.com/leader.asp?section=3&article=79076&issueno=8427

ويكيبيديا/ الموسوعة الحرة..http//www.wikipedia.org/wiki

يزرئيل ديفيد وايس المتحدث الرسمي باسم جماعة ناطوري كارتا
http://www.aljazeera.net/programs/no_limits/articles/2002/5/5-3-1.htm

John J. Mearsheimer & Stephen M.Walt "The Israel lobby and U.S. foreign policy" in: http://ksgnotes1.harvard.edu/Research/wpaper.nsf/rwp/RWP06-011

الملاحق

ملحق رقم (1)
العهدة العمرية 636م- 115هـ
بسم الله الرحمن الرحيم

هذا ما أعطى عبد الله عمر أمير المؤمنين أهل إيلياء من الأمان. أعطاهم أماناً لانفسهم وأموالهم وكنائسهم وصلبانهم، سقيمها وبريئها وسائر ملتها: أنه لا تُسكن كنائسهم، ولا تُهدم، ولا ينتقص منها، ولا من حيزها، ولا من صلبهم، ولا من شيء من أموالهم. ولا يُكرهون على دينهم، ولا يضار أحد منهم، ولا يسكن بإيلياء معهم أحد من اليهود.

وعلى أهل إيلياء أن يُعطوا الجزية كما يعطي أهل المدائن. وعليهم أن يُخرجوا منها الروم واللصوص. فمن خرج منهم فهو آمن على نفسه وماله حتى يبلغوا مأمنهم. ومن أقام منهم فهو آمن، وعليه مثل ما على أهل إيلياء من الجزية.

ومن أحب من أهل إيلياء أن يسير بنفسه وماله مع الروم ويخلي بِيَعهم وصلبهم، فإنهم آمنون على أنفسهم وعلى بيعهم وعلى صلبهم، حتى يبلغوا مأمنهم. ومن كان فيها من أهل الأرض، فيمن شاء منهم قعد، وعليه مثل ما على أهل إيلياء من الجزية. ومن شاء سار مع الروم. ومن رجع إلى أهله، فإنه لا يؤخذ منهم شيء حتى يحصدوا حصادهم.

وعلى ما في الكتاب عَهْدُ الله وذمة الخفاء وذمة المؤمنين إذا أعطوا الذي عليهم من الجزية.

كتب وحضر سنة خمس عشرة هجرية، شهد على ذلك:

خالد بن الوليد، وعبد الرحمن بن عوف، وعمرو بن العاص، ومعاوية بن أبي سفيان، وسُلِّمت هذه العهدة إلى صفرونيوس بطريارك الروم.

ملحق رقم (2)
نصوص إعلان الاستقلال
والدستور المؤقت وتشكيل حكومة عموم فلسطين
الصادرة عن اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني
المنعقد في غزة في 1 تشرين الأول/أكتوبر 1948

بناء على الحق الطبيعي والتاريخي للشعب العربي الفلسطيني في الحرية والاستقلال. هذا الحق المقدس الذي بذل في سبيله زكي الدماء. وقدم من أجله الشهداء وكافح دونه قوى الاستعمار والصهيونية التي تألبت عليه وحالت بينه وبين التمتع به، فإننا نحن أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في غزة هاشم نعلن هذا اليوم الواقع في الثامن والعشرين من ذي القعدة سنة 1367 وفق أول تشرين الأول سنة 1948 استقلال فلسطين كلها التي يحدها شمالاً سورية ولبنان، وشرقاً سورية وشرق الأردن. وغرباً البحر الأبيض المتوسط. وجنوباً مصر. استقلالاً تاماً. وإقامة دولة حرة ديمقراطية ذات سيادة يتمتع فيها المواطنون بحرياتهم وحقوقهم وتسير هي وشقيقاتها الدول العربية متآخية في بناء المجد العربي وخدمة الحضارة الإنسانية. مستلهمين في ذلك روح الأمة وتاريخها المجيد مصممين على صيانة استقلالنا والذود عنه. والله تعالى على ما نقول شهيد.

ملحق رقم (3)
قرارات مؤتمر أريحا
بمبايعة الملك عبد الله ملكاً على الأردن وفلسطين
1 كانون الأول/ديسمبر 1948

عقد في أريحا مؤتمر برئاسة محمد عبد الله الجعبري رئيس بلدية الخليل صدر عنه البيان التالي:

1. يشكر المؤتمر الدول العربية على ما بذلته من جهود وتضحيات ويطلب منها جميعاً مواصلة القتال لانقاذ فلسطين.
2. القبول بالوحدة الفلسطينية الأردنية، ويعتبر المؤتمر فلسطين وحدة لا تتجزأ وكل حل يتنافى مع ذلك لا يعتبر حلاً نهائياً.
3. لا يمكن للبلاد العربية أن تقاوم الأخطار التي تجابهها وتهدد فلسطين الا بالوحدة القومية الشاملة، ويجب البدء بتوحيد فلسطين مع شرق الأردن مقدمة لوحدة عربية حقيقية.
4. يبايع المؤتمر جلالته الملك عبد الله المعظم ملكاً على فلسطين كلها ويحييه ويحيى جيشه الباسل والجيوش العربية التي حاربت ولا تزال تحارب دفاعاً عن فلسطين.
5. التشديد بضرورة الإسراع بارجاع اللاجئين إلى بلادهم والتعويض عليهم.
6. يقترح المؤتمر على جلالته الإشارة بوضع نظام لانتخاب ممثلين شرعيين عن عرب فلسطين يستشارون في أمورها.
7. تبلغ هذه القرارات الى منظمة الأمم والجامعة العربية والدول العربية وممثلي الدول الأخرى.

ملحق رقم (4)
قرار رقم 194 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة
(الدورة 3) بتاريخ 11 كانون الاول (ديسمبر) 1948

هذا قرار طويل، ولهذا يكتفي هذا الكتاب بإيراد البند (11) من القرار.
البند (11)

تقرر وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى بيوتهم والعيش بسلام مع جيرانهم ووجوب وضع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى بيوتهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر عندما يكون من الواجب وفقاً لمبادئ القانون الدولي والانصاف أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة.
وتصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بتسهيل إعادة اللاجئين إلى وطنهم وتوطينهم من جديد وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي وكذلك دفع التعويضات، وبالمحافظة على الاتصال الوثيق مع مدير إغاثة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين ومن خلاله مع الهيئات والوكالات المناسبة في منظمة الأمم المتحدة.

ملحق رقم (5)
البرنامج السياسي المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية
المقر من المجلس الوطني الفلسطيني
حزيران 1974

إن المجلس الوطني الفلسطيني انطلاقاً من الميثاق الوطني الفلسطيني والبرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية المقر في الدورة الحادية عشرة المنعقدة في الفترة ما بين 6-12 يناير سنة 1973، ومن الإيمان باستحالة إقامة سلام دائم وعادل في المنطقة دون استعادة شعبنا الفلسطيني لكامل حقوقه الوطنية وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير مصيره على كامل ترابه الوطني، وعلى ضوء دراسة الظروف السياسية التي امتدت في الفترة ما بين الدورة السابقة والحالية للمجلس، يقرر المجلس ما يلي:

1. تأكيد موقف منظمة التحرير السابق من القرار 242 الذي يطمس الحقوق الوطنية والقومية لشعبنا، ويتعامل مع قضية شعبنا كمشكلة لاجئين، ولذا يرفض التعامل مع هذا القرار على هذا الأساس في أي مستوى من مستويات التعامل العربية والدولية بما في ذلك مؤتمر جنيف.
2. تناضل منظمة التحرير بكافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الأرض الفلسطينية وإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها، وهذا يستدعي أحداث المزيد من التغيير في ميزان القوى لصالح شعبنا ونضاله.
3. تناضل منظمة التحرير ضد أي مشروع كيان فلسطيني ثمنه الاعتراف والصلح والحدود الآمنة والتنازل عن الحق الوطني وحرمان شعبنا من حقوقه في العودة وحقه في تقرير مصيره فوق ترابه الوطني.
4. إن أية خطوة تحريرية تتم، هي لمتابعة تحقيق استراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية الديمقراطية المنصوص عليها في قرارات المجالس الوطنية السابقة.
5. النضال مع القوى الوطنية الأردنية لإقامة جبهة وطنية أردنية فلسطينية، هدفها إقامة حكم وطني ديمقراطي في الأردن يتلاحم مع الكيان الفلسطيني الذي يقوم نتيجة الكفاح والنضال.
6. تناضل منظمة التحرير لإقامة وحدة نضالية بين الشعبين وبين كافة قوى حركة التحرير العربي المثقفة حول هذا البرنامج.
7. على ضوء هذا البرنامج تناضل منظمة التحرير من أجل تعزيز الحكومة الوطنية والارتقاء بها إلى المستوى الذي يمكنها من القيام بواجباتها ومهمتها الوطنية القومية.
8. تناضل السلطة الوطنية الفلسطينية بعد قيامها من أجل اتحاد أقطار المواجهة في سبيل استكمال تحرير كامل التراب الفلسطيني وكخطوة على طريق الوحدة العربية الشاملة.
9. تناضل منظمة التحرير من أجل تعزيز تضامنها مع البلدان الاشتراكية وقوى التحرر والتقدم العالمية لإحباط كافة المخططات الصهيونية الرجعية الإمبريالية.
10. على ضوء هذا البرنامج تضع قيادة الثورة التكتيك الذي يخدم ويمكن من تحقيق هذه الأهداف.

هذا وتعمل اللجنة التنفيذية على وضع هذا البرنامج موضع التنفيذ، وإذا ما نشأ موقف مصيري يتعلق بمستقبل الشعب الفلسطيني فعندئذ يدعى المجلس إلى دورة استثنائية للبت فيه.

ملحق رقم (6)
إطار للسلام في الشرق الأوسط
اتفاقية كامب ديفيد 17 أيلول 1978

فيما يلي نص الاتفاقية التي تم التوصل إليها في قمة كامب ديفيد، ووقعت في البيت الأبيض بواشنطن، بمقاطعة كولومبيا، في 17 سبتمبر (أيلول).
اجتمع محمد أنور السادات رئيس جمهورية مصر العربية ومناحيم بيغن، رئيس وزراء إسرائيل بجيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في كامب ديفيد، من الخامس من سبتمبر (أيلول) حتى السابع عشر من سبتمبر (أيلول) عام 1978، واتفقا على إطار العمل التالي للسلام في الشرق الأوسط، وهما يدعوان الأطراف الأخرى في النزاع العربي الإسرائيلي للتقيد به.
إن السعي نحو السلام في الشرق الأوسط يجب أن يسترشد بما يلي:

- إن الأساس المتفق عليه لتسوية سلمية للنزاع بين إسرائيل وجيرانها، هو قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 242 بجميع أجزائه.
- بعد أربع حروب وقعت خلال ثلاثين سنة، وبالرغم من الجهود البشرية المكثفة، فإن الشرق الأوسط، مهد الحضارة، ومكان ولادة ثلاث ديانات عظيمة، لم يستمتع حتى الآن ببركات السلام. إن شعوب الشرق الأوسط تتوق إلى السلام، حتى يمكن تحويل موارد المنطقة البشرية والطبيعية الهائلة إلى نشدان السلام، ومن أجل أن تتمكن هذه المنطقة من أن تصبح نموذجاً للتعايش والتعاون بين الأمم.
- إن مبادرة الرئيس السادات التاريخية، المتمثلة بزيارته للقدس، والاستقبال الذي قابله به برلمان وحكومة وشعب إسرائيل، والزيارة المقابلة التي قام بها رئيس الوزراء بيغن إلى الإسماعيلية، وعروض السلام التي قدمها الزعيمان، بالإضافة إلى الترحيب الحار الذي قابل به شعبا الدولتين، هاتين المهمتين، قد أوجدت فرصة للسلام لا سابق لها، يجب أن لا تضيع، إذا كان لهذا الجيل ـ والأجيال المقبلة ـ أن تتجنب مآسي الحرب.
- إن نصوص ميثاق الأمم المتحدة، والقواعد الأخرى المقبولة في القانون الدولي والشرعية الدولية، توفر الآن مقاييس مقبولة لسير العلاقات بين جميع الدول.
- من أجل تحقيق إقامة علاقة سلام بموجب روح المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، فإن إجراء مفاوضات مقبلة بين إسرائيل وأي جار لها على استعداد للتفاوض معها بشأن السلام والأمن، هو أمر ضروري لهدف تنفيذ جميع نصوص ومبادئ القرارين 242 و 338.
- إن السلام يتطلب احتراماً للسيادة، وسلامة إقليمية واستقلالاً سياسياً لكل دولة في المنطقة، وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، خالية من التهديدات أو أعمال العنف. وإن التقدم نحو ذلك الهدف يمكنه أن يسرع التحرك نحو عهد جديد من المصالحة في الشرق الأوسط يتسم بالتعاون في تعزيز النمو الاقتصادي وفي المحافظة على الاستقرار وفي ضمان الأمن.
- إن الأمن يتعزز بعلاقات سلمية، وبتعاون بين الدول التي تتمتع بعلاقات طبيعية. وبالإضافة إلى ذلك، وبموجب شروط معاهدات السلام، تستطيع الأطراف على أساس التبادل، أن تتفق على ترتيبات أمنية خاصة، مثل مناطق منزوعة السلاح، ومناطق محدودة التسلح، ومحطات إنذار مبكر، وتواجد قوة دولية، وإقامة اتصال متبادل، وتدابير مراقبة متفق عليها، وترتيبات أخرى يوافقون على أنها مفيدة.

إطار عمل:

مع أخذ هذه العوامل في الاعتبار، فان الطرفين مصممان على التوصل إلى تسوية عادلة شاملة ودائمة لنزاع الشرق الأوسط، من خلال عقد معاهدات سلام، تستند إلى قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 242 و 338. بجميع أجزائهما. إن هدف الطرفين هو تحقيق سلام وعلاقات جوار حسنة، وهما يعترفان بأنه إذا كان للسلام أن يدوم، فانه يجب أن يتناول جميع الذين تأثروا بصورة عميقة بالنزاع. ولهذا فانهما يتفقان على أن إطار العمل هذا باعتباره ملائماً، قد قصدا به أن يشكل أساساً للسلام، ليس فقط بين مصر وإسرائيل، بل أيضاً بين إسرائيل وكل من جيرانها، الذين هم على استعداد للتفاوض بشأن السلام مع إسرائيل على هذا الأساس، ومع وجود هذا الهدف ماثلاً في الذهن، فقد اتفقتا على المتابعة كما يلي:

(أ) الضفة الغربية وغزة.

1- على مصر وإسرائيل والأردن، وممثلي الشعب الفلسطيني، أن يشتركوا في مفاوضات لحل المشكلة الفلسطينية بجميع وجوهها. ولتحقيق ذلك الهدف يجب أن تتم المفاوضات المتعلقة بالضفة الغربية وغزة على ثلاث مراحل:

أ. أن مصر وإسرائيل تتفقان على أنه من أجل ضمان انتقال سلمي ومنظم للسلطة، ومع الأخذ بالحسبان الاهتمامات الأمنية لجميع الأطراف، يجب أن تكون هناك ترتيبات انتقالية للضفة الغربية وغزة لمدة لا تتجاوز الخمس سنوات. ومن أجل توفير حكم ذاتي للسكان، فان الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية، سوف تنسحب حالما يجري انتخاب سلطة حكم ذاتي انتخاباً حراً من قبل سكان هذه المناطق، لتحل محل الحكومة العسكرية القائمة. ومن أجل التفاوض حول تفاصيل الترتيبات الانتقالية، ستدعى حكومة الأردن إلى الاشتراك في المفاوضات على أساس إطار العمل هذا. ويجب أن تولي هذه الترتيبات الجديدة اعتباراً مناسباً لمبدأ الحكم الذاتي من قبل سكان هاتين المنطقتين وللاهتمامات الأمنية الشرعية للأطراف المعنية في آن معاً.

ب. ستتفق مصر وإسرائيل والأردن على كيفية إنشاء سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة الغربية وغزة. وقد يتضمن وفدا مصر والأردن فلسطينيين من الضفة الغربية وغزة، أو فلسطينيين آخرين، كما يتفق على هذا الأمر بصورة متبادلة. وستتفاوض الأطراف بشأن اتفاقية تحدد سلطات ومسؤوليات سلطة الحكم الذاتي التي ستمارس في الضفة الغربية وغزة. وسيجري سحب القوات الإسرائيلية المسلحة، وستتم إعادة تمركز القوات الإسرائيلية المتبقية في مواقع أمنية معينة. وستتضمن الاتفاقية أيضاً ترتيبات لضمان الأمن الداخلي والخارجي والنظام العام. وسيتم إنشاء قوة بوليس محلية قوية، قد تشتمل على مواطنين أردنيين. إضافة إلى ذلك ستشترك القوات الإسرائيلية والقوات الأردنية في دوريات مشتركة، وفي تزويد مراكز المراقبة بالرجال من أجل ضمان أمن الحدود.

ت. وعندما يتم إنشاء سلطة الحكم الذاتي (وهي المجلس الإداري) في الضفة الغربية وغزة، وتباشر هذه السلطة أعمالها، ستبدأ فترة الخمس سنوات الانتقالية. وفي أسرع وقت ممكن، ولكن في وقت لا يتجاوز السنة الثالثة من بداية الفترة الانتقالية، ستجري مفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقتهما بجيرانهما، ولعقد معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن وفي نهاية الفترة الانتقالية. وستجري هذه المفاوضات بين مصر وإسرائيل والأردن وممثلي سكان الضفة الغربية وغزة المنتخبين، وسيعقد اجتماع للجنتين مستقلتين ولكن مرتبطتين. إحداهما تتألف من ممثلي الأطراف الأربعة التي ستتفاوض وتتفق بشأن الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقتهما مع جيرانهما. وتتألف اللجنة الثانية من ممثلين عن إسرائيل وممثلين عن الأردن يشترك معهم ممثلون منتخبون من قبل سكان الضفة الغربية وغزة للتفاوض بشأن معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن، آخذين في الاعتبار الاتفاقية التي يتم التوصل إليها بشأن الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة. إن المفاوضات سترتكز على جميع نصوص ومبادئ قرار مجلس الأمن رقم 242. وستسوي المفاوضات بين أمور أخرى: موقع الحدود، وطبيعة ترتيبات الأمن، ويجب أيضاً أن يعترف الحل الناتج عن المفاوضات بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة. وبهذه الطريقة سيشترك الفلسطينيون في تقرير مستقبلهم عن طريق:

1. المفاوضات بين مصر وإسرائيل والأردن وممثلي سكان الضفة الغربية وغزة للاتفاق حول الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة وغير ذلك من القضايا المعلقة، في موعد أقصاه نهاية الفترة الانتقالية.
2. عرض اتفاقهم للتصويت من قبل الممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة.
3. تمكين الممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة من أن يقرروا كيف سيحكمون أنفسهم في صورة تتمشى مع بنود اتفاقهم.
4. المشاركة حسبما ذكر أعلاه، في عمل اللجنة التي تجري المفاوضة حول معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن.
5. جميع الإجراءات اللازمة ستتخذ وجميع النصوص ستوضع لضمان أمن إسرائيل وجيرانها أثناء الفترة الانتقالية وما وراءها. وللمساعدة في توفير مثل هذا الأمن، سيجري تشكيل قوة بوليس محلية قوية من قبل سلطة الحكم الذاتي. وستتألف هذه القوة من سكان الضفة الغربية وغزة وسيبقى البوليس على اتصال متواصل حول شؤون الأمن الداخلي مع الضباط الإسرائيليين والأردنيين والمصريين المعتمدين.
6. أثناء الفترة الانتقالية، سيشكل ممثلو مصر وإسرائيل والأردن وسلطة الحكم الذاتي، لجنة مستمرة لتبت بالاتفاق في كيفية معالجة إدخال أشخاص شردوا من الضفة الغربية وغزة عام 1967، مع الإجراءات اللازمة لمنع الفوضى والاضطراب، كذلك يمكن لهذه اللجنة معالجة مسائل أخرى ذات اهتمام مشترك.
7. ستعمل مصر وإسرائيل مع بعضهما، ومع الأطراف الأخرى المعنية، على وضع إجراءات متفق عليها لتنفيذ فوري وعادل لحل مشكلة اللاجئين.

ب) مصر وإسرائيل

1. تتعهد مصر وإسرائيل بألا تلجأا إلى التهديد بالقوة أو استعمالها لتسوية النزاعات، وأن أية نزاعات ستسوى بوسائل سلمية وفق نصوص المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة.
2. لكي يتم تحقيق السلام بينهما، يوافق الفريقان على التفاوض بنية حسنة بهدف عقد معاهدة سلام بينهما في غضون ثلاثة أشهر من توقيع إطار العمل هذا، بينما تدعى أطراف النزاع الأخرى للمضي في نفس الوقت في التفاوض وعقد معاهدات سلام مماثلة بقصد تحقيق سلام شامل في المنطقة. وسيحكم إطار العمل لعقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل، مفاوضات السلام بينهما وسيوافق الفريقان على كيفية المعالجة وجدول زمني لتنفيذ تعهدهما بموجب المعاهدة.

ج) مبادئ مرافقة

1- تعلن مصر وإسرائيل أن المبادئ والنصوص المشروحة أدناه يجب أن تنطبق على معاهدات السلام بين إسرائيل وكل واحدة من جاراتها: مصر والأردن وسوريا ولبنان.
2- إن الموقعين أدناه سينشآن فيما بينهما علاقات طبيعية كتلك القائمة بين دول في سلام مع بعضها. ومن أجل هذه الغاية يجب أن يتعهدا بالالتزام بجميع نصوص ميثاق الأمم المتحدة. وتشمل الخطوات التي ستتخذ في هذا الصدد:
   أ. الاعتراف الكامل.
   ب. إزالة المقاطعة الاقتصادية.
   ت. الضمان بأن مواطني الأطراف الأخرى الذين تحت سلطتهما القضائية سيتمتعون بحماية عملية القانون المناسبة.
3- يجب أن يتقصى الموقعان الإمكانيات من أجل تطور اقتصادي في إطار معاهدات سلام نهائية بهدف المساهمة في جو السلام والتعاون والصداقة الذي هو هدفهما المشترك.
4- يمكن إنشاء لجان مطالبة من أجل التسوية المتبادلة لجميع المطالب المالية.
5- ستدعى الولايات المتحدة للاشتراك في المحادثات حول مسائل تتصل بكيفية معالجة تنفيذ الاتفاقات ووضع جدول زمني لتطبيق تعهدات الطرفين.
6- سيطلب من مجلس الأمن الدولي أن يصادق على معاهدات السلام ويضمن الاحترام لنصوصها. وسيطلب من أعضاء مجلس الأمن الدائمين أن يكفلوا معاهدات السلام ويضمنوا الاحترام لنصوصها. وسيطلب منهم أيضاً أن يجعلوا سياساتهم وتصرفاتهم متمشية مع التعهدات الواردة في إطار العمل هذا.

ملحق رقم (7)
إعلان الاستقلال
منظمة التحرير الفلسطينية
المجلس الوطني الفلسطيني
الدورة 19 غير العادية (دورة الانتفاضة)
15 تشرين الثاني 1988

على أرض الرسالات السماوية إلى البشر إلى أرض فلسطين ولد الشعب العربي الفلسطيني نما وتطور وأبدع وجوده الإنساني والوطني عبر علاقة عضوية لا انفصام فيها ولا انقطاع بين الشعب والأرض والتاريخ.

بالثبات الملحمي في المكان والزمان صاغ شعب فلسطين هويته الوطنية وارتقى بصموده في الدفاع عنها إلى مستوى المعجزة فعلى الرغم مما آثاره سحر هذه الأرض القديمة وموقعها الحيوي على حدود التشابك بين القوى والحضارات من مطامح و مطامع وغزوات كانت تؤدي إلى حرمان شعبها من إمكانية تحقيق استقلاله السياسي إلا أن ديمومة التصاق الشعب بالأرض هي التي منحت الأرض هويتها ونفحت في الشعب روح الوطن.

مطعما بسلالات الحضارة وتعدد الثقافات مستلهما نصوص تراثه الروحي والزمني وأصل الشعب العربي الفلسطيني عبر التاريخ تطوير ذاته في التوحد الكلي بين الأرض والإنسان وعلى خطى الأنبياء المتواصلة على هذه الأرض المباركة، على أعلى كل مئذنة صلاة الحمد للخالق ودق مع جرس كل كنيسة ومعبد ترنيمة الرحمة والسلام.

ومن جيل إلى جيل لم يتوقف الشعب العربي الفلسطيني عن الدفاع الباسل عن وطنه ولقد كانت ثورات شعبنا المتلاحقة تجسيدا بطوليا لإرادة الاستقلال الوطني.

ففي الوقت الذي كان فيه العالم المعاصر يصوغ نظام قيمه الجديدة كانت موازين القوى المحلية والعالمية تستثني الشعب الفلسطيني من المصير العام فاتضح مرة أخرى أن العدل وحده لا يسير عجلات التاريخ.

وهكذا انفتح الجرح الفلسطيني على مفارق جارحة :فالشعب الذي حرم من الاستقلال وتعرض وطنه لاحتلال من نوع جديد قد تعرض لمحاولة تعميم الأكذوبة القائلة "أن فلسطين هي أرض بلا شعب ". وعلى الرغم من هذا التزييف التاريخي فإن المجتمع الدولي في المادة 22 من ميثاق عصبة الأمم لعام 1919 وفي معاهدة لوزان لعام 1993 قد اعترف بأن الشعب العربي الفلسطيني شأنه شأن الشعوب العربية الأخرى التي انسلخت عن الدولة العثمانية هو شعب حر مستقل.

ومع الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب العربي الفلسطيني بتشريده وحرمانه من حق تقرير المصير إثر قرار الجمعية العامة رقم 181 عام 1947 الذي قسم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية فإن هذا القرار ما زال يوفر شروطا للشرعية الدولية تضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في السيادة والاستقلال الوطني.

إن احتلال القوات الإسرائيلية الأرض الفلسطينية وأجزاء من الأرض العربية واقتلاع غالبية الفلسطينيين وتشريدهم عن ديارهم بقوة الإرهاب المنظم وإخضاع الباقين منهم للاحتلال والاضطهاد ولعمليات تدمير معالم حياتهم الوطنية هو انتهاك صارخ لمبادئ الشرعية ولميثاق الأمم المتحدة ولقراراتها التي تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية بما فيها حق العودة وحق تقرير المصير والاستقلال والسيادة على أرض وطنه.

وفي قلب الوطن وعلى سياجه في المنافي القريبة والبعيدة لم يفقد الشعب العربي الفلسطيني إيمانه الراسخ في العودة ولا إيمانه الصلب بحقه في الاستقلال ولم يتمكن الاحتلال والمجازر والتشريد من طرد الفلسطيني من وعيه وذاته. لقد واصل نضاله الملحمي وتابع بلورة شخصيته الوطنية من خلال التراكم النضالي المتنامي وصاغت الإرادة الوطنية إطارها السياسي منظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني باعتراف المجتمع الدولي متمثلا بهيئة الأمم المتحدة ومؤسساتها والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى. وعلى قاعدة الشرعية الدولية قادت منظمة التحرير الفلسطينية معارك شعبها العظيم المنصهر في وحدته الوطنية المثلى وصموده الأسطوري أمام المجازر والحصار في الوطن وخارج الوطن، وتجلت ملحمة المقاومة الفلسطينية في الوعي العربي وفي الوعي العالمي بصفتها واحدة من أبرز حركات التحرر الوطني في هذا العصر.

إن الانتفاضة الشعبية الكبرى المتصاعدة في الأرض المحتلة مع الصمود الأسطوري في المخيمات داخل وخارج الوطن قد رفعا الإدراك الإنساني بالحقيقة الفلسطينية وبالحقوق الوطنية الفلسطينية إلى مستوى أعلى من الاستيعاب والنضج وأسدلت ستار الختام على مرحلة كاملة من التزييف ومن خمول الضمير وحاصرت العقلية الرسمية التي أدمنت الاحتكام إلى الخرافة والإرهاب في نفيها الوجود الفلسطيني.

مع الانتفاضة وبالتراكم الثوري النضالي لكل مواقع الثورة يبلغ الزمن الفلسطيني إحدى لحظات الانعطاف التاريخي الحادة وليؤكد الشعب العربي الفلسطيني مرة أخرى حقوقه الثابتة وممارستها فوق أرضه الفلسطينية.

واستنادا إلى الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني للشعب العربي الفلسطيني في وطنه فلسطين وتضحيات أجياله المتعاقبة دفاعا عن حرية وطنه واستقلاله وانطلاقا من قرارات القمم العربية ومن قوة الشرعية الدولية التي تجسدها قرارات الأمم المتحدة منذ عام 1947 ممارسة من الشعب العربي الفلسطيني لحقه في تقرير المصير والاستقلال السياسي والسيادة فوق أرضه.

فإن المجلس الوطني يعلن ,باسم الله وباسم الشعب العربي الفلسطيني قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

إن دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقافية ويتمتعون في المساواة الكاملة في الحقوق وتصان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الإنسانية في ظل نظام ديموقراطي برلماني يقوم على أساس حرية الرأي وحرية تكوين الأحزاب ورعاية الأغلبية حقوق الأقلية واحترام الأقلية قرارات الأغلبية وعلى العدل الاجتماعي والمساواة وعدم

التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو الدين أو اللون أو بين المرأة والرجل في ظل دستور يؤمن سيادة القانون والقضاء المستقل وعلى الوفاء الكامل لتراث فلسطين الروحي والحضاري في التسامح والتعايش السمح بين الأديان عبر القرون.
إن دولة فلسطين دولة عربية وهي جزء لا يتجزأ من الأمة العربية من تراثها وحضارتها ومن طوحها الحاضر إلى تحقيق أهدافها في التحرر والتطور والديمقراطية والوحدة وهي إذ تؤكد التزامها بميثاق جامعة الدول العربية وإصرارها على تعزيز العمل العربي المشترك تناشد أبناء أمتها مساعدتها على اكتمال ولادتها العملية بحشد الطاقات وتكثيف الجهود لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي.
وتعلن دولة فلسطين التزامها بمبادئ الأمم المتحدة وأهدافها وبالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتزاماتها كذلك بمبادئ عدم الانحياز وسياسته.
وإذ تعلن دولة فلسطين أنها دولة محبة للسلام ملتزمة بمبادئ التعايش السلمي فإنها ستعمل مع جميع الدول والشعوب من أجل تحقيق سلام دائم قائم على العدل واحترام الحقوق تنفتح في ظله طاقات البشر على البناء ويجري فيه التنافس على إبداع الحياة وعدم الخوف من الغد فالغد لا يحمل غير الأمان لمن عد لوا أو ثابوا إلى العدل.
وفي سياق نضالها من أجل السلام على أرض المحبة والسلام تهيب دولة فلسطين بالأمم المتحدة التي تتحمل مسؤولية خاصة اتجاه الشعب العربي الفلسطيني ووطنه وتهيب بشعوب العالم ودوله المحبة للسلام والحرية أن تعينها على تحقيق أهدافها ووضع حد لمأساة شعبها بتوفير الأمن له وبالعمل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.
كما تعلن في هذا المجال أنها تؤمن بتسوية المشاكل الدولية والإقليمية بالطرق السلمية وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها وأنها ترفض التهديد بالقوة أو العنف أو الإرهاب أو باستعمالها ضد سلامة أراضيها واستقلالها السياسي أو سلامة أراضي أي دولة أخرى وذلك دون المساس بحقها الطبيعي في الدفاع عن أراضيها واستقلالها.
وفي هذا اليوم الخالد في الخامس عشر من نوفمبر1988، ونحن نقف على عتبة عهد جديد ننحني إجلالا وخشوعا أمام أرواح شهدائنا وشهداء الأمة العربية الذين أضاؤوا بدمائهم الطاهرة شعلة هذا الفجر العنيد واستشهدوا من أجل أن يحيا الوطن. ونرفع قلوبنا على أيدينا لنملأها بالنور القادم من وهج الانتفاضة المباركة ومن ملحمة الصامدين في المخيمات وفي الشتات وفي المهاجر ومن حملة لواء الحرية: أطفالنا وشيوخنا وشبابنا أسرانا ومعتقلينا وجرحانا المرابطين على التراب المقدس وفي كل مخيم وفي كل قرية ومدينة والمرأة الفلسطينية الشجاعة حارسة بقائنا وحياتنا وحارسة نارنا الدائمة ونعاهد أرواح شهدائنا الأبرار وجماهير شعبنا العربي الفلسطيني وأمتنا العربية وكل الأحرار والشرفاء في العالم على مواصلة النضال من أجل جلاء الاحتلال وترسيخ السيادة والاستقلال.
إننا ندعو شعبنا العظيم إلى الالتفاف حول علمه الفلسطيني والاعتزاز به والدفاع عنه ليظل أبدا رمزا لحريتنا وكرامتنا في وطن سيبقى دائما وطنا حرا لشعب الأحرار.

بسم الله الرحمن الرحيم

"قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وتذل من تشاء وتعز من تشاء بيدك الخير إنك على كل شيء قدير".

ملحق رقم (8)
إعلان مبادئ
حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية
1993/9/13

إن حكومة إسرائيل والفريق الفلسطيني (في الوفد الأردني الفلسطيني إلى مؤتمر السلام في الشرق الأوسط) (الوفد الفلسطيني) ممثلا للشعب الفلسطيني، يتفقان على أن الوقت قد حان إنهاء عقود من المواجهة والنزاع، والاعتراف بحقوقهما المشروعة والسياسية المتبادلة، والسعي للعيش في " ظل " تعايش سلمي وبكرامة وأمن متبادلين ولتحقيق تسوية سليمة عادلة ودائمة وشاملة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها.

وعليه فإن الطرفين يتفقان على المبادئ التالية:

المادة (1) هدف المفاوضات:

إن هدف المفاوضات الإسرائيلية- الفلسطينية ضمن عملية السلام الحالية في الشرق الأوسط هو من بين أمور أخرى إقامة سلطة حكومية ذاتية انتقالية فلسطينية. المجلس المنتخب، المجلس "... للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات، وتؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن 242، 338.

من المفهوم أن الترتيبات الانتقالية هي جزء لا يتجزأ من عملية السلام بمجماها وأن المفاوضات حول الوضع الدائم ستؤدي إلى تطبيق قراري مجلس الأمن 242، 338.

المادة (2) إطار الفترة الانتقالية:

إن الإطار المتفق عليه للفترة الانتقالية مبين في إعلان المبادئ هذا.

المادة (3) الانتخابات:

1- من أجل أن يتمكن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم نفسه وفقا لمبادئ ديموقراطية، ستجري انتخابات سياسية عامة ومباشرة وحرة للمجلس تحت إشراف متفق عليه ومراقبة دولية، بينما تقوم الشرطة الفلسطينية بتأمين النظام العام.

2- سيتم عقد اتفاق حول الصيغة النهائية للانتخابات وشروطها وفقا للبروتوكول المرفق كملحق –1- بهدف إجراء الانتخابات في مدة لا تتجاوز التسعة أشهر من دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ.

3- هذه الانتخابات ستشكل خطوة تمهيدية انتقالية هامة نحو تحقيق الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة.

المادة (4) الولاية:

سوف تغطي ولاية المجلس أرض الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع الدائم، يعتبر الطرفان الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة ترابية واحدة، يجب المحافظة على وحدتها وسلامتها خلال الفترة الانتقالية.

المادة (5) الفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع الدائم:

1- تبدأ فترة السنوات الخمس الانتقالية فور الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا.

2- سوف تبدأ مفاوضات الوضع الدائم بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني في إقرب وقت ممكن، ولكن بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية.

3- من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطي بقية القضايا المتبقية، بما فيها القدس، واللاجئين والمستوطنات، والترتيبات الأمنية، والحدود، والعلاقات والتعاون مع جيران آخرين، ومسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك.

4- يتفق الطرفان على أن لا تجحف أو تحل اتفاقيات المرحلة الانتقالية بنتيجة مفاوضات الوضع الدائم.

المادة (6) النقل التمهيدي للصلاحيات والمسؤوليات:

1- فور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ و (فور) الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا سيبدأ نقل السلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى الفلسطينيين المخولين بهذه المهمة، كما هو مفصل هنا سيكون هذا النقل للسلطة ذا طبيعة تمهيدية إلى حين تنصيب المجلس.

2- مباشرة بعد دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا وبقصد النهوض بالتنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة سيتم نقل السلطة للفلسطينيين في المجالات التالية: التعليم والثقافة والصحة، والشؤون الاجتماعية، والضرائب المباشرة، سيشرع الجانب الفلسطيني ببناء قوة الشرطة الفلسطينية، كما هو متفق، وإلى أن يتم تنصيب المجلس، يمكن للطرفين أن يتفاوضا على نقل لصلاحيات ومسؤوليات إضافية حسبما يتفق عليه.

المادة (7) الاتفاق الانتقالي:

1- سوف يتفاوض الوفدان الإسرائيلي والفلسطيني على اتفاق حول الفترة الانتقالية "الاتفاق الانتقالي".

2- سوف يحدد الاتفاق الانتقالي، من بين أشياء أخرى هيكلية المجلس، وعدد أعضائه ونقل الصلاحيات والمسؤوليات من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى المجلس، وسوف يحدد الاتفاق الانتقالي أيضا سلطة المجلس التنفيذية وسلطته التشريعية طبقا للمادة 9 المذكورة أدناه والأجهزة القضائية الفلسطينية المستقلة.

3- سوف يتضمن الاتفاق الانتقالي ترتيبات سيتم تطبيقها عند تنصيب المجلس- لتمكينه من الاضطلاع بكل الصلاحيات والمسؤوليات التي تم نقلها إليه مسبقا وفقا للمادة 6 المذكورة أعلاه.

4- من أجل تمكين المجلس من النهوض بالنمو الاقتصادي، سيقوم المجلس فور تنصيبه، إضافة إلى أمور أخرى، بإنشاء سلطة فلسطينية للكهرباء، سلطة ميناء غزة البحري، بنك فلسطيني للتنمية، مجلس فلسطيني لتشجيع الصادرات، وسلطة فلسطينية للبيئة، سلطة فلسطينية للأراضي وسلطة فلسطينية لإدارة المياه وأية سلطات أخرى يتم الاتفاق عليها وفقا للاتفاق الانتقالي الذي سيحدد صلاحياتها ومسؤولياتها.

5- بعد تنصيب المجلس سيتم حل الإدارة المدنية وانسحاب الحكومة العسكرية الإسرائيلية.

المادة (8) النظام العام والأمن:

من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة سينشئ المجلس قوة شرطة قوية، بينما ستستمر إسرائيل في الاضطلاع بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية وكذلك بمسؤولية الأمن الإجمالي للإسرائيليين بغرض حماية أمنهم الداخلي والنظام العام.

المادة (9) القوانين والأوامر العسكرية:

1- سيخول المجلس سلطة التشريع وفقا للاتفاق الانتقالي في مجال جميع السلطات المنقولة إليه.

2- سيراجع الطرفان بشكل مشترك القوانين والأوامر العسكرية السارية المفعول في المجالات المتبقية.

المادة (10) لجنة الارتباطات المشتركة الإسرائيلية – الفلسطينية:

من أجل تأمين تطبيق هادئ لإعلان المبادئ هذا ولأية اتفاقيات لاحقة تتعلق بالفترة الانتقالية ستشكل فور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ، لجنة ارتباط مشتركة إسرائيلية- فلسطينية من أجل معالجة القضايا التي تتطلب التنسيق وقضايا أخرى ذات الاهتمام المشترك والمنازعات.

المادة (11) التعاون الإسرائيلي- الفلسطيني في المجالات الاقتصادية:

إقرارا بالمنفعة المتبادلة من أجل النهوض بتطور الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل، سيتم إنشاء لجنة اقتصادية إسرائيلية- فلسطينية من أجل تطوير وتطبيق البرامج المحددة في البروتوكولات المرفقة كملحق 3 وملحق 4 بأسلوب تعاوني، وذلك فور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ.

المادة (12) الارتباط والتعاون مع الأردن ومصر:

سيقوم الطرفان بدعوة حكومتي الأردن ومصر للمشاركة في إقامة في إقامة المزيد من ترتيبات الارتباط والتعاون بين حكومة إسرائيل والممثلين الفلسطينيين من جهة وحكومتي الأردن ومصر من جهة أخرى، للنهوض بالتعاون بينهم، وستتضمن هذه الترتيبات إنشاء لجنة مستمرة ستقرر بالاتفاق الأشكال للسماح للأشخاص المرحليين من الضفة الغربية وقطاع غزة في 1967، بالتوافق مع الإجراءات الضرورية لمنع الفوضى والإخلال بالنظام، وستتعاطى هذه اللجنة مع مسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك.

المادة (13) إعادة تموضع القوات الإسرائيلية:

1- بعد دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ، وفي وقت لا يتجاوز عشية انتخابات المجلس، سيتم إعادة تموضع القوات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى انسحاب القوات الإسرائيلية الذي تم تنفيذه وفقا للمادة 14.
2- عند إعادة موضعة قواتها العسكرية، ستسترشد إسرائيل بمبدأ وجوب إعادة تموضع قواتها العسكرية خارج المناطق المأهولة بالسكان.
3- وسيتم تنفيذ تدريجي للمزيد من إعادة التموضع في مواقع محددة بالتناسب مع تولي المسؤولية عن النظام العام والأمن الداخلي من قبل قوات الشرطة الفلسطينية وفقا للمادة 8 أعلاه.

المادة (14) الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة أريحا:

ستنسحب إسرائيل من قطاع غزة ومنطقة أريحا، كما هو مبين في البروتوكول المرفق في الملحق –2-.

المادة (15) تسوية النزاعات:

1- ستتم تسوية المنازعات الناشئة عن تطبيق أو تفسير إعلان المبادئ هذا أو أية اتفاقيات لاحقة بالفترة الانتقالية، بالتفاوض من خلال لجنة الارتباط المشتركة التي ستشكل وفقا للمادة 10 أعلاه.
2- ان المنازعات التي لا يمكن تسويتها يمكن أن تتم تسويتها من خلال آلية توفيق يتم الاتفاق عليها بين الأطراف.
3- للأطرف أن تتفق على عرض المنازعات المتعلقة بالفترة الانتقالية، والتي لا يمكن تسويتها من خلال التوفيق، على التحكيم، ومن أجل هذا الغرض، وبناء على اتفاق الطرفين، ستنشئ الأطراف لجنة تحكيم.

المادة (16) التعاون الإسرائيلي الفلسطيني فيما يتعلق بالبرامج الإقليمية:

يرى الطرفان أن مجموعات العمل في المتعددة أداة ملائمة للنهوض " بخطة مارشال" وببرامج إقليمية وبرامج أخرى، بما فيها برامج خاصة للضفة الغربية وقطاع غزة، كما هو مشار إليه في البروتوكول المرفق في الملحق-4-.

المادة (17) بنود أخرى:

1- يدخل إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ بعد شهر واحد من توقيعه
2- جميع البرتوكولات الملحقة بإعلان المبادئ هذا والمحضر المتفق عليه المتعلق به سيتم اعتبارها جزءا لا يتجزأ من هذا (الاتفاق).

أبرم في واشنطن يوم 1993/9/13

عن حكومة إسرائيل	عن الوفد الفلسطيني
شيمعون بيريز	محمود عباس
الشاهدان	
الولايات المتحدة	الفدرالية الروسية

ملحق رقم (9)
قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242
22 تشرين ثاني 1967

إن مجلس الأمن،

إذ يعرب عن قلقه المتواصل بشأن الخطر في الشرق الأوسط ويؤكد عدم القبول بالاستيلاء على أراض بواسطة الحرب، والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمان،

وإذ يؤكد أيضا أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة فقد التزمت بالعمل وفقا للمادة (2) من الميثاق:

1- يؤكد أن تحقيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ويستوجب تطبيق كلا المبدأين التاليين:
   أ- سحب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراض احتلتها في النزاع الأخير
   ب- إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب واحترام واعتراف بسيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة، واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها وحرة من التهديد أو أعمال القوة.
2- يؤكد أيضا الحاجة إلى:
   أ- ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة
   ب- تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين
   ت- ضمان المناعة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح.
3- يطلب الأمين العام تعيين ممثل خاص للذهاب إلى الشرق الأوسط كي يقيم ويجري اتصالات مع الدول المعنية بغية إيجاد اتفاق. ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقا لنصوص ولمبادئ هذا القرار.
4- يطلب من الأمين العام أن يرفع تقريرا إلى مجلس الأمن حول تقدم جهود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن.

ملحق رقم (10)
قرار مجلس الأمن الدولي رقم 338
22 تشرين الأول 1973

إن مجلس الأمن،

أولا: يدعو جميع الأطراف المشتركة في القتال الدائر حاليا إلى وقف إطلاق النار بصورة كاملة وإنهاء جميع الأعمال العسكرية في مدة لا تتجاوز 12 ساعة من لحظة اتخاذ هذا القرار وفي المواقع التي تحتلها الآن.

ثانيا: يدعو جميع الأطراف المعنية إلى البدء فورا بعد وقف إطلاق النار بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242 لعام 1967 جميع أجزائه.

ثالثا: يقرر أن تبدأ فور وقف إطلاق النار وإحلاله مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت الإشراف الملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

الخرائط

خارطة رقم (1)

فلسطين: اقتراح التقسيم من الأمم المتحدة في 1947/11/29

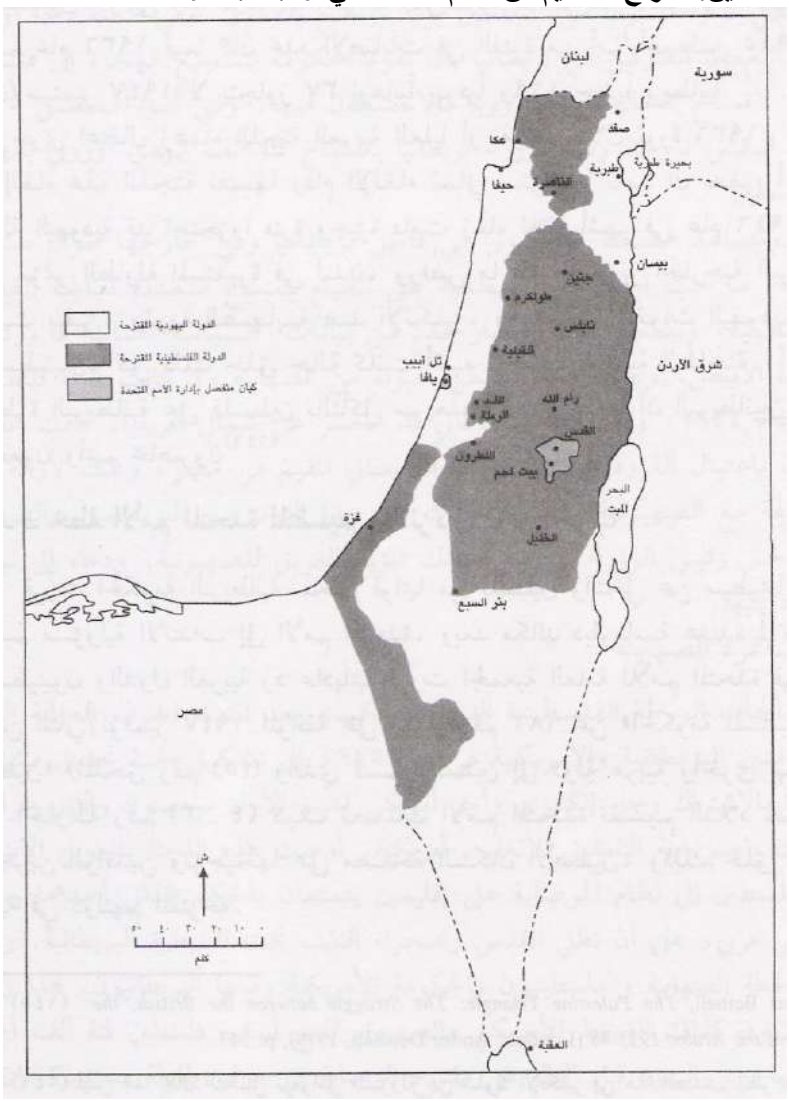

خارطة رقم (2)
الأراضي التي احتلتها العصابات الصهيونية خارج ما قررته خطة التقسيم